المغرب العربي المعاصر

(الاستمرارية والتغيير)



تأليف
أ.د. محمد علي داهش

الدار العربية للموسوعات


الدار العربية للموسوعات


الدار العربية للموسوعات

المغرب العربي المعاصر

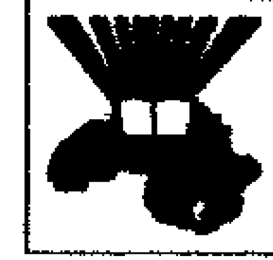
(الاستمرارية والتغيير)

اسم الكتاب: المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)

المؤلف: أ. د. محمد علي داهش

الطبعة الأولى: 2014م - 1435هـ

ISBN 978-614-424-160-8



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط1 - بيروت - لبنان
ص.ب: 511 الحازمية - هاتف: 952594 5 00961 - فاكس: 459982 5 00961
هاتف نقال: 388363 3 00961 - 525066 3 00961
الموقع الإلكتروني: **www.arabenchouse.com** البريد الإلكتروني: **info@arabenchouse.com**

المغرب العربي المعاصر

(الاستمرارية والتغيير)

تأليف

أ. د. محمد علي داهش

جامعة الموصل - كلية الآداب - قسم التاريخ

الدار العربية للموسوعات

بيروت

الإهداء

- إلى روح والدتي
- وإلى زوجتي

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تعرضت أقطار المغرب العربي لاستعمار غربي (إسباني - برتغالي - فرنسي - إيطالي) منذ بداية العصور الحديثة حتى مطلع القرن العشرين على التوالي. وقد شهد أبناء المغرب العربي معاناة مركبة بدأت بعد طرد العرب من إسبانيا الإسلامية (الأندلس) واستمرت حتى منتصف القرن العشرين. كان التعصب الديني المقترن بالتقتيل والتهجير والاستغلال الاقتصادي البشع والمعاملة السيئة والمراقبة الحرون، من طبيعة سياسة القوى الاستعمارية. وقد استمرت هذه السياسة الاستعمارية مع الاحتلال الفرنسي لأقطار المغرب العربي، الجزائر (1830م) وتونس (1881م) وموريتانيا (1903م) والمغرب (1912م) وبمشاركة إسبانية، وإيطاليا في ليبيا (1911م).

والجدير بالذكر، أن أبناء المغرب العربي وقياداتهم الرسمية والشعبية قاوموا العدوان والاحتلال الأوروبي بكل بسالة طوال المرحلة الاستعمارية، ولكنهم وبسبب التفوق التقني الاستعماري في مجال التسليح عجزوا عن المدافعة عن حريتهم عن طريق الكفاح المسلح، واتجهوا إلى العمل السياسي السلمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الاستقلال.

إن دراسة تاريخ الأقطار العربية المعاصر في الجناح الغربي من الوطن العربي، يعد من الضرورات المهمة والملحة في هذه المرحلة، خاصة وان معظم الدراسات المتداولة وقفت على الأغلب عند حدود مرحلة الاستقلال في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين. وركزت على عرض التطورات السياسية لكل قطر مغاربي على انفراد، وفي معزل أـ دون الإلمام بالعناصر المتعددة للتطور الداخلي ولتأثيرات المحيط الإقليمي والعربي والدولي، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن جهة أخرى، ركزت الكتب العامة التي اهتمت بتاريخ المغرب العربي المعاصر على الأقطار الثلاثة، الجزائر - تونس - المغرب، ونادراً ما أضيفت ليبيا. وكان تاريخ موريتانيا المعاصر، وعلى العموم منعدما في تلك الكتب، لا بل إن تاريخ موريتانيا المعاصر يكاد يكون مجهولاً عند القارئ العربي.

اشتركت الأقطار المغاربية الخمسة في كفاح مشترك ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني والإيطالي، عكس الشعور بالمصير المشترك الذي ولد الكفاح المشترك ضد المحتلين وسياستهم، مثلما كشف عن التطور التاريخي الموحد لأبناء المغرب العربي في إطاره العربي والإسلامي. وهذا ما شكل نقاط ضعف في الكتب التاريخية العامة التي أرخت للمغرب العربي أيام الكفاح من أجل الاستقلال أو بعده طوال القرن العشرين. فقد كان للأقطار العربية عامة موقفها الداعم لنضال أقطار المغرب العربي سياسياً ودبلوماسياً ومالياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً، سواء من خلال العلاقات المنفردة أو من خلال جامعة الدول العربية أو منظمة الأمم المتحدة أو مؤتمرات حركة عدم الانحياز أو المؤتمرات الإفريقية والآسيوية. وكان الوعي والشعور بوحدة قضية التحرر العربي من

الاستعمار والصهيونية، يعد من أبرز الاهتمامات العربية في النصف الثاني من القرن العشرين.

وبناء على ذلك كانت الضرورات المهمة والملحة تدفع إلى تقديم دراسة شاملة عن التطور السياسي في أقطار المغرب العربي المعاصر حتى الاستقلال، ثم تتابع التطورات اللاحقة في النصف الثاني من القرن العشرين وحتى بدايات القرن الواحد والعشرين، وتكشف عن طبيعة التطورات الداخلية والعناصر الفاعلة فيه، إذ بدأت الأقطار المغاربية بعد مرحلة الاستقلال تحاول تنمية الواقع الاقتصادي والاجتماعي، لكن خطط التنمية فشلت في تحقيق أهدافها الاقتصادية خاصة، وظلت (تنمية عرجاء) لم تستطع أن تحقق الاكتفاء الذاتي بالرغم من الجهود المبذولة. ومنذ منتصف الثمانينات وعلى أثر تراجع أسعار النفط عام 1986م، وما رافقها من تدني أسعار المواد المعدنية الأخرى وخاصة الفوسفات، والعجز عن منافسة الدول الأوروبية (إسبانيا - البرتغال) في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، تعرضت الأقطار المغاربية لضغوطات كبيرة من البنوك والتكتلات الدولية، ودفع الوضع الاقتصادي للأقطار المغاربية، فضلاً عن إيمان القوى السياسية وواجهات الرأي العام بضرورة وحدة المغرب العربي في إطاره العربي، للعمل على إزاحة المشكلات البينية جانباً، وإجراء لقاء قمة مغاربية في الجزائر نهاية عام 1988م (لقاء زرالدة) تمخض عن ضرورة عقد قمة مغاربية للقيام بعمل موحد، فكانت البداية بإنشاء (اتحاد المغرب العربي) عام 1989 واستمراره حتى عام 1995م، حيث توقفت أعماله.

إن استمرار تدهور الأوضاع الداخلية في أقطار المغرب العربي من الناحية الاقتصادية على الأقل، فضلاً عن المديونية الخارجية وضغوطات التكتلات الدولية يدفع إلى مزيد من التقارب والتعاون على طريق التكامل

والاندماج المغاربي، بتفعيل آليات العمل لاتحاد المغرب العربي المعطل منذ عام 1995م، والانطلاق على وفق متطلبات ومتغيرات المرحلة التي تشهد تحديات داخلية وخارجية تدفع إلى العمل لبناء وطني ومغاربي (وعربي وإسلامي) يحصن الأقطار المغاربية ويمكنها من مواجهة هذه التحديات الداخلية.

إن هذا الكتاب، محاولة متواضعة للحديث عن التطورات الداخلية للأقطار المغاربية كل على انفراد أو من خلال العمل الجماعي عبر اتحاد المغرب العربي. وفيه تأكيدات واضحة على ضرورة العمل الديمقراطي بما يحقق المشاركة الشعبية في صنع القرار، لأن الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية أولاً وآخراً، فله حق الحياة بحرية وكرامة ورفاه في أقطار مغاربية (وعربية) تكتنز بعناصر القوة المادية والقوى البشرية الموحدة تاريخياً ودينياً واجتماعياً وحضارياً وكفاحياً. وهذا يبعدها عن الانكشاف والضعف ومحاولات الهيمنة الاستعمارية في صيغها وأشكالها الجديدة، التي تحاول من خلالها استعادة مواقعها السابقة وممارسة عمليات الاستغلال الاقتصادي والاستلاب الثقافي والديني، ومحاولة التفكيك والتفتيت للوطن العربي أرضاً وشعباً للسيطرة عليه واستنزافه وإبقائه أسير التجزئة والتخلف والضعف والتبعية.

مدخل عام

الاستعمار وسياسته وطبيعة الموقف الوطني

يعد المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) أحد أهم المواقع الإستراتيجية في العالم، فهو بموقعه على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وإشرافه على مضيق جبل طارق، فضلا عن مساحته الجغرافية (أكثر من 6 مليون كم2) وتنوعها التضاريسي والمناخي، ووفرة الموارد الاقتصادية والمعدنية، أصبح محط أنظار بعض القوى الأوروبية (البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا) التي مارست العدوان والاحتلال طوال العصر الحديث وحتى يومنا هذا.

كان وراء العدوان والاحتلال الأوروبي مجموعة من الدوافع الاقتصادية والإستراتيجية والدينية والقومية والحضارية منذ أوائل القرن الخامس عشر الميلادي واستمرت حتى القرن العشرين ليس باتجاه المغرب العربي أو الوطن العربي حسب، وإنما باتجاه العالم القديم (آسيا - إفريقيا)، لكن الوطن العربي ولاعتبارات إستراتيجية مهمة، كان أحد أهم المناطق التي تكالب عليها الأوروبيون منذ عهد ما قبل الاستكشافات الجغرافية، وتصاعد هذا التكالب في انطلاقته في القرن التاسع عشر، وما زال مستمراً.

إن القرن التاسع عشر هو قرن الحركة الاستعمارية الجديدة التي

نهضت في أعقاب الثورة الصناعية، وكانت الدوافع الاقتصادية، ناهيك عن الدوافع الأخرى، أهم دوافع التوسع والسيطرة على الشعوب، إذ شهد القرن التاسع عشر تطوراً نوعياً وكمياً في التقانة الصناعية التي أسهمت في تطوير وتقوية إمكانات بعض الدول الأوروبية كإسبانيا وفرنسا وبريطانيا، وجعلها تتطلع نحو التوسع والاستعمار بحثاً عن الأسواق والمواد الأولية، وقادها ذلك إلى فرض نفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على الشعوب، ومكن الاحتلال هذه القوى من استغلال الشعوب ومحاولة سلبها حتى شخصيتها القومية والدينية والحضارية وغيرها.

إن الطبقة الحاكمة هي التي قادت إلى التوسع والاحتلال، مدعومة بالقوى العسكرية والصناعية والتعصب الديني، وأحياناً بالقومية العنصرية. وعليه، اقترن الاستعمار الحديث بنهوض الثورة الصناعية وتطورها الذي قاد العديد من الدول الأوروبية إلى احتلال بلدان شعوب كثيرة. ومهما كانت تسميات الوجود الأوروبي (احتلال، حماية، انتداب، صداقة وتشاور) فالواقع كان يؤكد السيطرة الفعلية للقوى الأوروبية على مقدرات الشعوب واستلابها وإبقائها أسيرة التخلف والضعف والجهل والتمزق. وكان البرتغاليون والأسبان من أوائل القوى الأوروبية في ممارسة التوسع والعدوان والاحتلال في سواحل المغرب العربي حتى قبل أن ينتهي الحكم العربي الإسلامي في الأندلس بسقوط غرناطة عام 1492.

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر شاركتهما فرنسا في العدوان على الوطن العربي واحتلال أقطاره ومنها مصر وموريتانيا. وتصاعد هذا العدوان الفرنسي في القرن التاسع عشر، ليصل إلى ذروته في القرن العشرين عندما احتلت الجزائر (1830م) وتونس (1881م) وموريتانيا

(1903م) والمغرب (1912م) وشاركتها إسبانيا في المغرب (1912م) وإيطاليا في ليبيا (1911م).

الاستعمار وسياسته، وطبيعة الموقف الوطني في الأقطار المغاربية •••

كان التوسع الاستعماري وهيمنته ودوام استمراره يتم باسم مجموعة من المبادئ المثالية طرحتها القوى الاستعمارية مثل نشر الحضارة وإنقاذ الشعوب المتخلفة من الجهل والتخلف والمرض والوثنية. في حين كان الهدف الأكبر والأول للاستعمار هو نهب خيرات الشعوب واستغلالها لصالح اقتصاده ورفاهية شعبه بعيداً عن حقوق الشعوب المستعمَرَة وحاجاتها. وكان أول ما يقوم به الاستعمار هو الاستيلاء على البنيات التحتية وإدماجها في اقتصاده. وكان ذلك يتطلب إخضاع البنية السياسية والاجتماعية والثقافية وتسييرها على وفق إرادته وبما يتوافق مع مصالحه. ونتيجة للاحتلال وتنظيماته فقد صاحبته مجموعة تغيرات على الأصعدة كافة. ذلك أن الاستعمار لم يكتف باحتلال البلاد عسكرياً، بل قضى على المؤسسات الوطنية أو على الأقل تهميشها وترك ذلك أثره الكبير على حياة المجتمع بأكمله.

تشترك السياسات الاستعمارية تجاه الشعوب المحتلة بسمات عامة وإن اختلفت بالدرجة أو أساليب العمل، لكنها في جوهرها تعبر عن سمتين متميزتين هما، الاستغلال والاستلاب. فالاستغلال يقترن عادة بالثروة الاقتصادية، والاستلاب يقترن بـ(الهوية). وعليه شهدت شعوب العالم المحتل شتى صنوف الاستغلال والاستلاب طوال مدة بقاء المحتل وما بعده أيضاً. وكان ذلك الاستغلال والاستلاب بدرجات، تبعاً لطبيعة الوعي الوطني والمقاومة الوطنية، أو لطبيعة ثرائها وعمقها الثقافي والديني أو لكليهما معا. وكان الوطن العربي - وما زال - أحد أهم مناطق العالم التي

تعرضت وما تزال تتعرض للعدوان والاستغلال ومحاولات الاستلاب. وكان المغرب العربي بأقطاره الخمسة قد عانى من الصنفين معاً بكل معانيهما المدمرة للواقع والإنسان. ومع ذلك حافظ على (الهوية) لأن فيه شعباً ينتمي إلى أمة عريقة في وجودها وجذورها التاريخية والدينية والحضارية. وعلى الرغم من كون السياسة الاستعمارية الفرنسية (والإسبانية والإيطالية) واحدة في جوهرها إلّا أن توضيحها في كل قطر مغاربي يعطي الصورة الأوضح في الكشف عن تلك السياسة وأساليب عملها وتأثيراتها وسبل مواجهتها.

■ أولاً- الجزائر

ظلت الجزائر خاضعة للحكم العثماني منذ عام 1518 وحتى عام 1830م. وعلى الرغم من تمتع الدايات بنوع من الاستقلال عن الدولة العثمانية إلّا أن تبعيتهم القانونية لها ظلت قائمة حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر.

استطاعت فرنسا أن تحتل الجزائر في 5 تموز/ يوليو 1830م، مدفوعة بعوامل داخلية ومبررات خارجية سطحية معروفة (حادثة المروحة) وفرضت معاهدة الاحتلال. وقد صرح الجنرال «جيرار» بعد نزول القوات الفرنسية إلى البر الجزائري في سيدي فرج بأن «هذه الغزوة قائمة على احتياجات حتمية في غاية الأهمية مرتبطة بصيانة النظام العام في فرنسا بل في أوروبا». وأضاف مبيناً هذه الاحتياجات بأنها تقوم على «فتح مجالات واسعة للفائض من أهالينا، ولتصريف منتجات صناعتنا وتبادلها مع منتجات أخرى غريبة عن أرضنا وجوّنا». وهذا هو الجوهر الحقيقي للاستعمار عامة.

فرضت فرنسا احتلالها على الجزائر على الرغم من الجهود

الدبلوماسية للدولة العثمانية لردع الاحتلال. ومن ثم على الرغم من الكفاح الوطني المسلح للشعب الجزائري طوال القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين. وكان من نتائج هذا الاحتلال العسكري، نشوء أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مغايرة ليست بعيدة عن مصالح الشعب الجزائري حسب، بل حطمت نموه وتطوره.

كانت القوانين الفرنسية (على الرغم من الكفاح الوطني المسلح) تصدر تباعاً لتقرير مشروع فرنسي يهدف إلى تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية. وقاد ذلك إلى تدمير الهيكلية السياسية للجزائر والأسس الاقتصادية والاجتماعية والقضائية وحتى الثقافية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري.

بدأت السلطات العسكرية والسياسية الفرنسية تفرض نفوذها وسياستها في المناطق التي خضعت لها. ومنذ البداية ألغت المؤسسة السياسية الحاكمة نهائياً، ودمرت القيادات والزعامات المحلية والقبلية، وخلقت حالة من الفراغ السياسي والإداري ملأته بقواتها العسكرية. وأصبح الحاكم العسكري الفرنسي هو ممثل الحكومة الفرنسية والحاكم السياسي للبلاد. وأصبحت الجزائر تخضع للإدارة المباشرة وإنكار أبسط الحقوق السياسية والدستورية، وفيما بعد الديمقراطية للشعب الجزائري. ووقف إلى جانب الحاكم العسكري المساعدون العسكريون المدنيون وبالتعاون مع المستوطنين (الكولون) الذين بدأوا يسيطرون على مؤسسات البلاد كافة. وبدأت القوانين الفرنسية وإجراءاتها تصدر تباعاً طوال القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين، ومن أجل جعل «الجزائر جزءً لا يتجزأ من فرنسا» و«ملكية فرنسية».

ففي الجانب الإداري تم تقسيم البلاد إلى منطقتين رئيستين الجزائر الشمالية، والجزائر الجنوبية، وقسمت الجزائر الشمالية إلى ثلاث ولايات

هي، قسنطينة والجزائر ووهران. ولما كان الاستعمار الفرنسي للجزائر، استعماراً استيطانياً، فقد سعى الفرنسيون إلى إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي. وعدت البلاد جزءً من فرنسا، إذ أعلن الدستور الفرنسي لعام 1848م، أن ولايات الجزائر الثلاث، ولايات فرنسية. واستمر الحكم العسكري للبلاد حتى عام 1871م، عندما أعلنت الحكومة الفرنسية عن قيام الحكم المدني. وكان ذلك بداية لمزيد من سيطرة المستوطنين على مؤسسات البلاد وممارسة الاضطهاد والتهجير والإفقار طوال القرن التاسع عشر. ومنذ عام 1881م، أصدرت الحكومة الفرنسية (قانون التبعية الأهلية) الذي كرّس إلحاق الجزائر إدارياً بفرنسا ومنح الإداريين صلاحيات واسعة لفرض السيطرة على الشعب الجزائري ومواصلة سياسة الإدماج من خلال محاربة المؤسسات الدينية والشرعية، كالمساجد والقضاء، وإيجاد (طبقة إسلامية رسمية) مدعومة من السلطة المحتلة للإشراف على دور العبادة.

ومع بداية القرن العشرين، تطلع المستوطنون لسيطرة أكبر وأكثر استقلالية عندما ضغطوا على حكومة فرنسا فأصدرت قانوناً في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1900م أعطت لهم بموجبه «الحكم الذاتي» في الأمور المالية خاصة. وعدّ هذا القانون انتصاراً كبيراً للمستوطنين منحهم السلطة الكاملة على الأهالي. وحسب هذا القانون يتشكل «مجلس الجماعة» في القرى (الدواوير) والعشائر. ويضم هذا المجلس رؤساء العشائر ويرأسه نظرياً «القايد» وهو موظف جزائري يعمل في الإدارة الفرنسية، لكن المسؤول الفعلي عن المجلس كان أحد الفرنسيين. وتم إلغاء هذا القانون بعد فترة، لكنه عاد إلى الظهور بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1919م، واستمر العمل به في أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) وبعدها حتى عام 1947م. وكان من نتائج تطبيق هذا القانون أن حرم الشعب

الجزائري من أبسط حقوقه الوطنية، إذ ارتبطت «الحقوق» بما يقرره المسؤول الفرنسي وفي المجالات كافة.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1946م صدر دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة ومنحت بموجبه المستعمرات «حق» الانتخاب لممثليها ومجالسها المحلية. وفيما يخص الجزائر طرحت فرنسا عام 1947م مشروعاً يوفق بين الضم القسري والحكم الذاتي في إطار السيادة الفرنسية. وهذا المشروع يعطي للجزائر شخصيتها المدنية وتمتعها بالاستقلال المالي، فيما تبقى السلطة التنفيذية بيد المقيم العام الفرنسي. وتصبح للجزائر سلطتها التشريعية يمثلها مجلس حكومي يتكون من ستة أعضاء يعين المقيم العام ثلاثة منهم. ونص المشروع على أن يتألف المجلس النيابي الجزائري من (120) عضواً. إن هذا المشروع الفرنسي لم يحظ بموافقة ممثلي الشعب الجزائري. وأدرك الجزائريون بعد الحرب العالمية الثانية، أن المشاريع الفرنسية المطروحة في المجالات كافة، لا تعطي أبسط الحقوق الوطنية ولا حتى «سيادة مشتركة» حقيقية وان الطريق السلمي والدستوري عبر الجمعية الوطنية الفرنسية أو من خلال «الجمعية الوطنية الجزائرية» لا يجدي نفعاً في انتزاع الحقوق الوطنية على مراحل. وعليه بدأ الشعب الجزائري وقواه الوطنية الحقيقية، بطرح قضية الاستقلال التام وضرورة تغيير أسلوب العمل الوطني، فكانت الثورة الجزائرية عام 1954م.

كانت السيطرة السياسية والإدارية لقوات الاحتلال الفرنسي وبالتعاون مع المستوطنين، الأرضية التي مهدت وسهلت إصدار القوانين الجائرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، إذ لم تكن الجزائر في الرؤية الفرنسية منطقة نفوذ وزهو سياسي حسب، بل هي أيضاً موارد لثروات اقتصادية ومعدنية طائلة. وهي في قناعاتهم أرض الماضي التاريخي «المسيحي» التي يجب أن تعود. وعليه، ومنذ

بداية الاحتلال استحوذ المستوطنون الفرنسيون على الأملاك الحكومية والأهلية وعلى الأراضي الزراعية الخصبة. فقد صدر أكثر من (14) قانوناً طوال زمن الاحتلال، اغتصبت بموجبها أجود الأراضي الزراعية وأخصبها. وبلغ مجموع ما سيطر عليه المستوطنون أكثر من (11,600,00) هكتار من أصل (20,850,000) هكتار، وزعت على (25) ألف نسمة من المستوطنين الزراعيين الذين قاموا بإنتاج مواد وسلع تدخل في الاقتصاد الفرنسي دون أي اهتمام بحاجات الشعب الجزائري. وبعد ثلاثة عقود من الاحتلال، وفي عهد نابليون الثالث اتجهت حكومة الإمبراطور عام 1861م إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات التي سيطرت على عشرات الآلاف من الهكتارات. وبدأت في السنوات اللاحقة بمصادرة أراضي «البايلك» وأراضي «الأملاك» و«الأوقاف» و«الأحواش» ووزعتها على المستوطنين والمهاجرين الفرنسيين والأوروبيين. وتمت المصادرة تحت أغطية وذرائع غير إنسانية وغير قانونية متعددة. وانتهى الحال بالجزائريين إلى الخضوع لسلطة المستوطنين (الكولون) الذين انطلقت أيديهم بإعلان الحكومة الفرنسية قيام الحكم المدني عام 1871م. ولم تقف الشركات الرأسمالية عند حدود توظيف رؤوس أموالها واستثمارها في المجال الزراعي، بل تعدت ذلك إلى المجالات الصناعية والتجارية والمنجمية. وكان لذلك تأثير مباشر على الحالة المعيشية للفرد الجزائري حتى وصل الأمر به إلى حالة من الفقر المدقع والموت البطيء. وبفعل عمليات الاغتصاب لأراضي الفلاحين الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان، تحول هؤلاء إلى مجرد خماسين أو أجراء موسميين أو إلى أناس عاطلين عن العمل يعيشون من التسول أو على ما تجود به الطبيعة من أعشاب ونباتات. وفي هذا المجال يذكر الفيلسوف الفرنسي سارتر في كتابه «عارنا في الجزائر» حالة انخفاض الدخل الفردي للفلاح

الجزائري، بأنه كان عام 1871م يتمتع بخمسة قناطير من الحبوب، وفي عام 1901م أصبحت أربعة قناطير، ثم قنطارين ونصف عام 1940م، ووصلت حد لا يتجاوز القنطارين عام 1945م.

وكان إلغاء المراعي وارتفاع الضرائب سببا في تناقص أعداد الثروة الحيوانية في البلاد. فقد كانت أعدادها عام 1914م تصل إلى (9) ملايين رأس، فأصبحت أربعة ملايين رأس عام 1950م. وعلى العموم كان هناك خمسة ملايين فلاح جزائري يسيطر عليهم ويسيرهم أكثر من (22) ألف مستوطن فرنسي وأوروبي يسيطرون على أكثر من (2,5) مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة، أي خمس الأراضي الصالحة للزراعة، وبقيت الأربعة أخماس في عهدة أكثر من (600) ألف فلاح جزائري، أي ما يعادل (20) هكتار لكل فلاح من الأراضي الفقيرة. وقد وصل مجموع الأراضي المغتصبة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أكثر من ثلاثة ملايين هكتار يسيطر عليها حوالي (25) ألف مستعمر.

وجرت محاربة الصناعة الوطنية وفتح الأسواق الجزائرية أمام الصناعة الفرنسية، والاستحواذ على الموارد الأولية والمعدنية لخدمة الصناعة الفرنسية. وقد عني الفرنسيون بتنمية الصناعات الإستراتيجية ولا سيما التي تنتج المواد المخصصة للتصدير. وفي المجال المعدني تركزت الجهود على مضاعفة استخراج الحديد والفوسفات والفحم، وعلى البترول في مرحلة الخمسينيات. وعُدّت كل الثروات المعدنية ملكاً خاصاً للإدارة الاستعمارية الفرنسية وليس للجزائريين نصيب فيها.

ووضعت مقاليد التجارة الداخلية والخارجية بيد المستوطنين. ويذكر إنه كان في عام 1951م حوالي (210) آلاف مستثمر لرؤوس الأموال والشركات متعددة الاستثمارات، سيطروا على مجمل الاقتصاد الجزائري مستندين في ذلك على دعم المؤسسة السياسية والعسكرية والإدارية

الفرنسية. وكل ذلك دفع بالشعب الجزائري إلى هجرة معاكسة إلى فرنسا وإلى أوروبا بعامة، بحثاً عن موارد للرزق والعيش، وعاشوا في أسوأ الظروف. ويذكر إن أعدادهم وصلت إلى (140) ألف عامل عام 1924م. ووصلت أعداد المهاجرين ما بين (1955-1962م) إلى فرنسا وأوروبا عامة (310-365) ألف مهاجر جزائري. ناهيك عن البطالة المتفشية بين السكان وخاصة في الأرياف. وكان هناك أربعة ملايين ونصف قادرين على العمل ثلثهم يقوم بأعمال دائمة والثلث الثاني كان يعاني من بطالة جزئية، أما الثلث الأخير فكان يعاني من بطالة دائمة. ومن الجدير بالذكر إن عدد العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً بلغ عام 1955م (850) ألف عاطل من أصل (2,300) مليون عامل. وهذا يكشف عن قسوة الظروف المحيطة بالداخل الجزائري، والتي دفعت بالشباب الجزائري إلى الهجرة. وعاش هؤلاء المهاجرون مثل أشقائهم في الداخل، عيشة لا تتفق وكرامة الإنسان. وكان من نتائج ذلك أن أصبحت الحالة الاجتماعية حالة مأساوية، فالأكثرية الساحقة عاشت في الأكواخ وبيوت الصفيح، وكان الجميع يعاني من الجهل والمرض. وقد اعترف النائب الفرنسي «موريس فيوليت» في الجمعية الوطنية الفرنسية بذلك حين قال: «إن الحالة فاجعة حقاً، فثمة الأكواخ المبنية من أغصان الشجر، والغطاء المهلهل المفروش على الأرض والأدوات المنزلية البدائية، ولا أثاث هناك...». ولم يقف الاستغلال الفرنسي عند هذا الحد، بل قام بتفكيك البنية الاجتماعية في الجزائر، وحول الفلاحين إلى عمال بالأجرة والسخرة، ولذلك ظهرت طبقة عمالية محددة المعالم في المدن نتيجة الهجرة من الأرياف إلى جانب الطبقة الفلاحية والبرجوازية (طبقة وسطى صغيرة) الناشئة في المدن من المتعلمين والمثقفين.

وكان التمييز واضحاً في الأجور بين الجزائري والمستوطن، فكان

الأخير يتلقى أضعاف ما يأخذه الجزائري عن العمل نفسه. وكان سوء التغذية أحد معالم الحياة الاجتماعية البارزة. وفتكت الأمراض والأوبئة بحياة الشعب، حتى أن مرض السل الذي كان معدوماً قبل الاحتلال، وجد طريقه إلى الشعب الجزائري نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ناهيك عن أمراض أُخر نقلت إلى الشعب الجزائري مثل الزهري والسيلان وغيرها من الأمراض الفتاكة. وكان التهاب أنسجة الخلايا أحد الأمراض التي عانى منها الجزائريون بسبب نقص التغذية والجوع وحالات الحرمان الكثيرة. وعليه كانت الرعاية الاجتماعية والصحية مفقودة بين الأطفال والنساء والرجال. وفي تقرير «لافونت» الأستاذ في جامعة الجزائر عام 1946م، تتجلى الصورة بوضوح حين يقول: «إن خمسة وعشرين مولوداً من ثمانية وثلاثون يموتون قبل أن يبلغوا من العمر سنتين والباقي هو الثلث، يعيش وتتنابه وتتناوبه الأمراض والأحداث ولا يصل منه إلى سن الرجولة إلّا القليل النادر، وذلك بسبب إهمال الإصلاحات الاجتماعية وعدم الرعاية الطبية». فالمنشآت الصحية لا يتمتع بها إلّا المستوطنون والمستشفيات والأطباء والصيادلة والقابلات، يتجمعون في المدن التي يكثر فيها الأوروبيون مثل مدينة الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة. وبلغ عدد الأطباء حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في هذه المدن الثلاث وحدها (1145) طبيباً، بينما لا يتجاوز عددهم في الجزائر كلها عن (1735) طبيب. ومن هنا لا يحظى ساكنو الأكواخ وبيوت الصفيح في ضواحي المدن بالرعاية الصحية. وفي ضوء أحدث التقارير، لم يخصص للمواطنين الجزائريين غير طبيب واحد لكل (33) ألف شخص، وممرض واحد لكل (40) ألف شخص. أما عدد الأسرة في المستشفيات فكانت (25) ألف سرير فقط، فضلاً عن نقص الدواء على العموم وبشكل كبير جداً. وعندما اندلعت ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م، كانت الأغلبية الساحقة من

الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية، بل التداوي بالطرق التقليدية المتوارثة مثل الرقيا والكي والتمائم.

ولم يقف الأمر في المجال الاجتماعي عند هذا الحد، بل حاولوا تجنيس وإدماج الشعب الجزائري في إطار «الفرنسة» الاجتماعية بعد أن حاولوا فرنستهم ثقافياً - كما سيتضح - وجاء ذلك على وفق قرارات متعددة وصلت إلى حدود (8) قرارات صدرت ما بين عام 1834 وعام 1956م، من أجل تجنيس الجزائريين وإدماجهم في ما يسمى «العائلة الفرنسية». ناهيك عن محاولاتهم ومنذ عام 1859م، تمزيق وحدة الشعب الجزائري وزرع الفتنة العنصرية بالضرب على الوتر العرقي (عرب - بربر) والعمل على جر البربر (الأمازيغ) بعيداً عن محيطهم الاجتماعي العربي والإسلامي. وقد أخفقوا في زرع التفرقة، وظل الشعب الجزائري متمسكاً بوحدته الوطنية والاجتماعية طوال زمن الاحتلال، على الرغم من قيام السلطات الفرنسية بتأسيس كلية بربرية في مدينة آزرو لكي تعد أبناء البربر لتولي الإدارات الحكومية، لكن التجربة انتهت بالفشل. إن المحاولات في هذا المجال التفكيكي بقيت مستمرة وظهرت نتائجها السلبية منذ نهاية الأربعينيات وبشكل جنيني ولم تأخذ بعدها الثقافي والسياسي والاجتماعي إلّا بعد مضي عقود.

إذا كان الشعب الجزائري قد تعرض إلى شتى صنوف الاستغلال، فإن الاستلاب الذي تعرض له والذي مس هويته الوطنية، كان جزءً من محاولة مسخ الشخصية الوطنية الجزائرية العربية الإسلامية. وكان دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، بداية الإعلان عن حرب ثقافية ودينية ضد اللغة العربية وثقافتها، وضد الإسلام وعلومه وشريعته. ومنذ البداية، ظهر واضحاً ومن ثم طوال سنوات الاحتلال لأقطار المغرب العربي الأخرى،

أن سياسة المستعمر لا تستهدف الجوانب الاقتصادية حسب، بل وتستهدف أيضاً السيطرة على القلوب والعقول لتحقيق الولاء والاتجاه الآني والمستقبلي لوجوده ولغته وثقافته وحتى ديانته. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الاستعمار الفرنسي مقارنة بنظيره الاستعمار الإنكليزي، يعطي أهمية كبرى لنشر لغته وثقافتها وتعليمها لسكان المجتمعات التي يحتلها. وظهرت فيما بعد تأثيرات هذه القوى المتفرنسة على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجزائري وحتى في مرحلة ما بعد الاستقلال.

بدأت سياسة الفرنسة الثقافية على وفق خلفية دينية تعصبية رافقت الاحتلال ودوافعه الاقتصادية المعروفة. فقد ألقى ملك فرنسا شارل العاشر خطاباً في مجلس الشيوخ جاء فيه ما يؤكد ذلك حين قال: «إن التعويض الكبير الذي ستحصل عليه حكومتي رداً لشرف فرنسا سيؤول بحول الله وقوته لإخواننا في الدين المسيحي». وبالفعل، بدأت سياسة الاحتلال بالهجوم على الهوية الدينية والثقافية للشعب الجزائري. فكان العدوان السافر على الجوامع والمساجد ومؤسسات الأوقاف (الحبوس) والقضاء الإسلامي. وفي المقابل تشجيع الخرافات والبدع ومؤسساتها. وللدلالة على ذلك هدمت وأغلقت السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال (32) جامعاً و(13) مسجداً كبيراً، و(108) مساجد صغيرة و(12) زاوية دينية. وتتابعت عمليات العدوان والهدم والإغلاق وتحويل المراكز الدينية إلى ثكنات وإسطبلات للحيوانات أو إلى مستوصفات وكنائس لدعم مؤسسات التبشير المسيحي. وصدرت مجموعة من القرارات منذ عام 1843م لمحاربة التعليم الديني واللغة العربية وثقافتها. ونتيجة لذلك انحسر عدد علماء الدين بفعل الحرب والإرهاب والهجرة إلى الخارج.

وعملت سلطات الاحتلال الفرنسي على محاربة اللغة العربية

ومؤسساتها الثقافية وبموجب مجموعة من القرارات أدت إلى تقليص حجم التعليم ونوعيته ومدارسه ومؤسساته العربية الإسلامية طوال زمن من الاحتلال. واستندت السلطات الفرنسية في أساليبها الثقافية على مبدأ رئيس وهو محاربة اللغة العربية والعمل على القضاء عليها باعتبارها على حد زعمهم لغة أجنبية. فحلت اللغة الفرنسية وسادت في جميع مرافق الحياة. وكان أهم القرارات التي حاربت اللغة العربية هو قرار شوتان (1938م). وفي 5 آذار/ مارس عام 1947م صدر تصريح يؤكد فيه المحتلون «أننا نرى أنه لا العربية الدارجة التي ليس لها إلّا قيمة اللهجة المحلية، ولا العربية الفصحى التي هي لغة ميتة(!!)، ولا العربية الحديثة التي هي لغة أجنبية(!!) بإمكانها أن تؤسس مادة إلزامية للتعليم الابتدائي، أننا ننبه إلى أن تعليم اللغة العربية يعتبر في هذا القطر شكلاً قمعياً من التعريب». وعليه فقد أهمل المحتلون ومنذ بداية الاحتلال تعليم الشعب الجزائري بشكل كبير جداً. وللدلالة على ذلك الإهمال أنه حتى عام 1944م لم يزد عدد المنخرطين في التعليم من أبناء الشعب الجزائري عن (100) ألف من أصل (10) ملايين نسمة بالمقارنة مع (200) ألف تلميذ من أبناء المستوطنين من أصل (900) ألف نسمة للعام ذاته. وعلى العموم كان التعليم مقتصراً على الطبقة القديمة (الارستقراطية) التي أعيد لها الاعتبار منذ نهاية القرن التاسع عشر، لتلعب دور الوسيط بين الشعب والإدارة الفرنسية. وكان الهدف من هذا الاستخدام، تأهيل هذه الشريحة الاجتماعية بكيفية اجتماعية وثقافية جديدة تخدم المستعمر. وقد لخص المفكر الجزائري عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هذه الوضعية التعليمية حين قال: «هذا القطر قريبٌ من الفناء، ليست له مدارس تعلمه، وليس له رجال يدافعون عنه ويموتون عليه، بل كان في اضطراب دائم مستمر.. كان أبناؤنا يومئذ لا يذهبون إلّا

إلى المدارس الأجنبية التي لا تعطيهم غالباً من العلم إلّا ذلك الفتات الذي يملأ أدمغتهم بالسفاسف، حتى إذا خرجوا منها خرجوا جاهلين دينهم ولغتهم وقوميتهم، وقد ينكرونها». وعليه بلغت نسبة الأمية غداة الاستقلال أكثر من (80%) من مجموع السكان، وبلغت (95%) بين الرجال و(99%) بين النساء، وأقل من (8%) للأطفال من أبناء الشعب الجزائري. وكان الوضع العمراني والاجتماعي والصحي للمدارس والمؤسسات التعليمية في غاية السوء. فقد كان الطلبة يجلسون على الأرض، ولا أدوات أو معدات، والحالة الصحية سيئة جداً. بينما كانت أوضاع المدارس الفرنسية على جانب كبير من العمران الحديث والتنظيم العصري وتتوفر في الصفوف (الفصول) كامل الأدوات والأساليب العلمية الحديثة والرياضية والصحية. وعليه فقد كانت السياسة التعليمية للمحتلين تقوم على تجريد الشعب الجزائري من هويته الدينية والثقافية العربية بالعمل على محاربة اللغة العربية والقضاء عليها من أجل فرنسة الشعب. وفي هذا الإطار يقول أحد المتعصبين الفرنسيين: «إذا أردتم أن تدمجوا إفريقيا الشمالية - المغرب العربي - في العائلة الفرنسية فما عليكم إلّا أن تضربوا على أيدي اللغة العربية فإن توصلتم إلى قتلها توصلتم إلى الإدماج». إن علاقة الغالب بالمغلوب ساعدت بعض الفئات الاجتماعية (المغاربية) التي ارتبطت مصالحها بمصالح المستعمر على (غرس حالة الاغتراب) بين أبناء البلاد وبين لغتهم العربية، وبثت بينهم (مركب النقص) وموقف (التحقير) للغة العربية في بعض الأحيان. وعليه تركت اللغة الفرنسية وثقافتها تأثيراتها على بعض النخب الاجتماعية والثقافية المتفرنسة، وأصبح هؤلاء يمثلون (حزب فرنسا) في داخل الجزائر وغيرها من أقطار المغرب العربي، ولا يزال تأثير هؤلاء قائماً من خلال الفرنكفونيين الجدد الذين يسيطر عليهم التكوين اللغوي والثقافي الفرنسي، والذين يؤكدون على ضرورة

(المحافظة وصيانة الموروث اللغوي الثقافي الاستعماري الفرنسي) بين أغلبية السكان. ويمكن تعميم هذا الاتجاه على بقية مجتمعات أقطار المغرب العربي باستثناء ليبيا.

إن استمرار الإرث اللغوي والثقافي الفرنسي (يمثل أرضية صلبة لوجود واستمرار الحضور الواقعي الملموس لمعالم الاستعمار النفسي الخفي)، والذي أبعد الكثير من الجزائريين عن (التعريب النفسي) الذي يمنح اللغة العربية المكانة الأولى في قلوب أبناء الجزائر و(أبناء المغرب العربي الكبير) وعقولهم واستعمالاتهم. ومع ذلك، وبالرغم من كل الأساليب الفرنسية في العمل على قتل اللغة العربية ومحوها من عقول الشعب الجزائري، صمدت اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، وكان لعلماء الدين والمدرسين والمثقفين والمتعلمين على الرغم من محدودية أعدادهم، (وفيما بعد، المؤسسات الرسمية بعد الاستقلال)، دور في مواجهة هذا التحدي الحضاري الكبير، فتمسك الشعب بدينه ولغته وإن طغت اللغة الفرنسية على حياته ومؤسساته، واستمر الدين الإسلامي ولغته وثقافتها العربية حصناً دفاعياً قوياً ضد محاولات الفرنسة والإدماج.

وخلاصة القول، إن طبيعة السياسة الفرنسية في الجزائر وفي غيرها من أقطار المغرب العربي، دفعت الشعب الجزائري إلى الكفاح المسلح من أجل الحرية والاستقلال والدفاع عن الانتماء العربي الإسلامي طوال القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وفي حدود إمكاناته والظروف المحيطة به.

الكفاح المسلح

كان لاستخذاء المؤسسة السياسية والعسكرية الحاكمة في الجزائر،

وعجز الدولة العثمانية عن رد الغزو والاحتلال الفرنسي للجزائر، أن وقع عبء الدفاع عن البلاد على عاتق الشعب الجزائري وقياداته الوطنية.

استطاع الشعب الجزائري أن يقاوم المحتلين طوال القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين. وكان وقود الكفاح الوطني المسلح، القوى والقيادات الريفية، إذ بقيت الأرياف مركز الثقل في ذلك الكفاح أكثر من سبعين عاماً. واستطاع المقاتلون الوطنيون منع المحتل من التقدم إلى دواخل البلاد طوال تلك المدة. وقد برزت قيادات شعبية في عموم البلاد قادت الكفاح المسلح أمثال الأمير عبد القادر الجزائري (1832-1847م) الذي اعتمد إستراتيجية كفاحية شاملة ذات ارتباط وثيق بالمعطيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، معتمداً أسلوب (الكر والفر) وأسلوب حرب الكمائن (العصابات) وحقق في ذلك نجاحات كبيرة في الغرب الجزائري طوال خمسة عشر عاماً. وقال عنه الجنرال بيجو قائد القوات الفرنسية بأنه «رجل العبقرية».

وتزامنت وتتابعت انتفاضات الشعب الجزائري في عموم البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ففي شرق البلاد ومن مدينة قسنطينة قاد الكفاح المسلح الباي أحمد (1837-1848م). ثم توسعت دائرة الكفاح وامتدت أفقياً في جميع أنحاء البلاد إذ قامت ثورة الشريف محمد بن عبدالله (بومعزة) أعوام (1844-1847م) وثورة واحة الزعاطشة والشيخ بوزيان (1848-1849م)، وثورة الشريف بوبغلة (1851-1855م)، وحركة الصادق (1858-1859م) وثورة الشريف محمد بن عبدالله (1842-1865م)، وثورة بلاد القبائل الصغرى عام 1852م، وثورة كفرت في جنوب الجزائر عام 1854م وثورة أولاد سيدي الشيخ في جنوب البلاد أيضاً (1864-1869م)، وثورة الشريف بوشوشة (1869-1874م) وثورة المقراني والحداد (1871-1872م)، ثم انتفاضات جبال الأوراس عام 1879م، وثورة الشيخ بو

عمامة (1881–1883م). واستمرت الانتفاضات المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته متلاحقة ومتزامنة في عموم البلاد، وكبدت القوات الفرنسية المحتلة الكثير من الخسائر في الأفراد والمعدات طوال القرن التاسع عشر.

وفي مطلع القرن العشرين اندلعت عام 1906م ثورة (عربوة) و(مليانة) واندلعت عام 1912م ثورة بني الشقران، وفي عام 1916م اندلعت ثانية ثورة الأوراس. وفي عام 1917م اندلعت انتفاضة الطوارق في الهعار ولم تتوقف حتى بعد عام 1920م. والجدير بالذكر إن الثورات والانتفاضات الجزائرية المسلحة، قامت في الأرياف والمراكز البعيدة عن المدن، لكن الشعب الجزائري قدم المساندة المعنوية والمادية. وقد شارك الجميع في الكفاح المسلح من أجل الحرية والاستقلال، ودفاعاً عن انتمائهم الوطني والديني، ولم تخل سنوات الكفاح الوطني الجزائري من دعم وإسناد القوى الشعبية في ليبيا وفي تونس والمغرب وموريتانيا. وكانت نهاية الحرب العالمية الأولى بداية انتقال مركز الثقل في الكفاح الوطني من الأرياف إلى المدن. وبدأت مرحلة العشرينات تشهد بروز الحركة الوطنية السياسية ذات الأسلوب السياسي السلمي في العمل على انتزاع الحقوق الوطنية. إذ انضافت عناصر جديدة إلى العمل الوطني تمثلت بالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والجمعيات الدينية والثقافية.

■ ثانياً- تونس:

امتازت تونس – وما زالت – بموقع استراتيجي مهم على البحر الأبيض المتوسط. وأتاح لها هذا الموقع التحكم بخطوط الملاحة الدولية نوعاً ما، فأصبحت موضع اهتمام القوى الأوروبية طوال العصر الحديث،

لا سيما إيطاليا وفرنسا. وكانت تونس خاضعة للحكم العثماني منذ عام 1574م، وظلت تابعة قانونياً للسيادة العثمانية على الرغم من (الاستقلال) الذي تمتعت به في عهد الأسرة الحسينية (1705-1881م) حتى إعلان الحماية الفرنسية.

تمتعت تونس، كما عليه الحال في الجزائر، بنوع من الاستقلال الذاتي وبخاصة منذ بداية القرن التاسع عشر. وهذا «الاستقلال» مكن المؤسسة السياسية الحاكمة من القيام بالعديد من مشاريع الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي (تحديث الجيش - عهد الأمان 1857 - الدستور 1861م). وقادت عمليات التحديث وبخاصة في الجانب العسكري والاقتصادي إلى استخدام الخبراء ورؤوس الأموال الأجنبية، مما شجع الشركات على التنافس لاستغلال ثروات البلاد. إن تحديث الجيش والقيام بمشاريع الإصلاح أرهق ميزانية البلاد وقادها إلى الاقتراض، فتراكمت الديون الخارجية. ناهيك عن الفساد الإداري والمالي للسلطة الحاكمة وبخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي ضوء ذلك ازدادت التدخلات الأجنبية والفرنسية والإيطالية بخاصة عن طريق الشركات الرأسمالية والمستوطنين من الجالية الإيطالية والفرنسية والمالطية وبدأت السيطرة على مرافق البلاد الاقتصادية. وكانت فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى فرض نفوذها في تونس إذ تنامت مصالحها الاقتصادية والمالية والثقافية بحصولها على العديد من الامتيازات، وبدأت تسعى إلى إزاحة إيطاليا التي كانت تتطلع لاحتلال تونس منذ بداية سبعينات القرن التاسع عشر.

إن الدوافع الاقتصادية والتجارية والمالية والإستراتيجية كانت وراء أطماع فرنسا في تونس. وفي مؤتمر برلين (1878م) استطاعت الحصول على المساندة البريطانية والألمانية لمخطط الاحتلال ولأسباب معروفة.

وفي عام 1881م اتخذت من انتقال القبائل التونسية (قبائل خمير) عبر الحدود مع الجزائر، ذريعة لمهاجمة تونس بحجة مساندتها للمقاتلين الجزائريين، فاجتازت القوات الفرنسية (35 ألف جندي) الأرض التونسية في 24 نيسان/ أبريل 1881م، فيما هاجمت قواتها البحرية طبرقة، وبعد أيام هاجمت ميناء بنزرت واحتلته وتقدمت صوب العاصمة تونس.

في 12 أيار/ مايو، قدم القنصل الفرنسي روستان نسختان من معاهدة الحماية الفرنسية للباي محمد الصادق في قصر باردو (القصر السعيد). ووافق الباي على معاهدة الحماية بعد أن ضمن مصالحه، وبعد أن أدرك عجز القوات التونسية عن المواجهة. وفي 8 تموز/ يوليو 1883م ألحقتها فرنسا بمعاهدة أخرى (معاهدة المرسى الكبير) في عهد علي باي. وإذا كانت المعاهدة الأولى تؤكد على الإشراف الفني على المؤسسة الحاكمة دون أن تحل محلها، فإن الثانية كانت أكثر وضوحاً في فرض الاحتلال. وبدأت السلطات الفرنسية تحكم قبضتها على الشؤون الداخلية والخارجية. وفي المعاهدتين تم الإبقاء على سلطة الباي الشكلية في البلاد. وكما هو الحال مع الجزائر، لم تستطع الدولة العثمانية أن تردع فرنسا واكتفت بحماية ما تبقى من نفوذها في المغرب العربي في طرابلس الغرب (ليبيا).

بدأت سلطات المقيمية العامة الفرنسية تنفذ سياسة الاحتلال كما فعلت مع الجزائر وفي المجالات كافة. ففي المجال السياسي والإداري ومنذ بداية الاحتلال لم تلتزم السلطات الفرنسية ببنود معاهدتي باردو والمرسى الكبير. فاستولت على إدارة الدولة باسم الإشراف وألغت الوزارات التي كانت قائمة ولم يبق سوى وظيفة رئيس الوزراء ووزير العلم. وخضعت جميع الإدارات لسلطة المقيم العام ومساعديه من الموظفين العسكريين والمدنيين وليس للباي إلّا السلطة الشكلية. ومنح

المقيم العام تفويضاً باسم الحكومة الفرنسية للمصادقة على جميع الإجراءات التي يتخذها ويعطيها الصيغة القانونية. وعليه أصبح المقيم العام الفرنسي صاحب النفوذ الحقيقي، بيده التشريع والتنفيذ وقيادة الجيش البري والبحري، والمسؤول عن سير أجهزة الدولة كافة. وأصبحت المراسيم التي يصدرها الباي لا مفعول لها إلّا بعد إمضاء المقيم العام.

أما الموظفون الإداريون، فكانت السلطات الفرنسية تختارهم من المستوطنين الفرنسيين ومعظمهم من جزيرة كورسيكا أو من بين المتعاونين معها من أبناء البلاد. وخضع جنوب تونس (نتيجة للكفاح المسلح) إلى نظام خاص بإدارة «رئيس مكتب الشؤون الأهلية» وهو من العسكريين الفرنسيين. واحتفظت السلطات الفرنسية بالمناصب المحلية للتونسيين كالقائد والكخيا والشيخ. وقسمت البلاد إلى (19) منطقة أو وحدة إدارية، يقف على رأس كل منها مراقب فرنسي. وأحدثت السلطات الفرنسية هيئة جديدة تضمن مركزية السلطة بيد المقيم العام الفرنسي منها ما يتمثل في مراقبة أعمال الوزراء والموظفين التونسيين عن كثب، ومنها ما أقيم لتمكين السلطات الفرنسية من العمل المباشر في القطاعات السياسية والاقتصادية والإدارية والقضائية والثقافية. وعلى العموم فإن طموحات سلطات الإقامة العامة الفرنسية في القبض على الشؤون الداخلية في تونس جعلها تتحاشى إقامة مؤسسات نيابية حقيقية ما عدا (الهيئة الاستشارية) التي تكونت عام 1896م، والتي ضمّت نواباً من الجالية الفرنسية وكانت مهامها استشارية بحتة. كما اجتنبت السلطات الفرنسية في تونس أيضاً الخضوع لرقابة الجمعية الوطنية الفرنسية، إذ كانت البلاد تابعة لوزارة الخارجية الفرنسية.

ومنذ البداية عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى القضاء على كل الأنظمة الدستورية والقوانين التي صدرت في عهد ما قبل الاحتلال، ومن ضمنها قوانين (عهد الأمان) والدستور التونسي. فصادرت الحريات العامة مثل حق عقد الاجتماعات والتنقل وحرية الصحافة وأي نشاط اجتماعي أو مهني. كما سعت السلطات الفرنسية إلى السيطرة على مالية البلاد والتصرف فيها بدون إرهاق ميزانية الحكومة الفرنسية. ومن أجل السيطرة الأكثر على سكان تونس، عمدت السلطات الفرنسية إلى إخضاع المحاكم التونسية لرقابة موظفين فرنسيين، وتمكنت تدريجياً من القضاء على المحاكم الوطنية باستحداث محاكم فرنسية على غرار المحاكم في الجزائر، وكان ذلك بموجب مراسيم 1883، 1885، 1898م، إذ كانت تختص بالقضايا السياسية والعقارية للتونسيين والأجانب على السواء.

إن سيطرة سلطات الإقامة العامة الفرنسية على الأوضاع السياسية والإدارية يقودها حتماً إلى السيطرة على مجمل الأوضاع العامة للبلاد. ففي المجال الاقتصادي، وكما فعلت في الجزائر، فقد استحوذت على الحياة الاقتصادية في تونس وبكل الطرق والوسائل ومن خلال الشركات ورؤوس الأموال الفرنسية والإيطالية. وبدأت السلطات الفرنسية تستولي على أملاك الحكومة والدولة والتي كانت تقدر بمليون من الهكتارات. كما استولت على الكثير من الأراضي الخصبة من الأهالي وبموجب (8) قرارات صدرت من المقيمية العامة الفرنسية ما بين عام 1885 وعام 1938م، ووزعتها على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين بعامة. كما سيطرت على المراعي والغابات التي بلغ مجموع مساحتها أكثر من (1,096,000) هكتار، وعلى أراضي الموات باعتبارها من أملاك الدولة. ناهيك عن السيطرة على أراضي الحبوس (الأوقاف) العامة والخاصة. وبلغ مجموع

ما استولى عليه المستوطنون بعد الحرب العالمية الثانية (1,700,000) هكتار من أصل (2,800,000) هكتار قابل للزراعة الممتازة. وعليه فقد تمت السيطرة والاستغلال للأراضي العامة والخاصة، الفردية والجماعية، ووضعت تحت تصرف «إدارة الفلاحة الاستعمارية» التي تأسست عام 1898م لتنظيم توزيع الأراضي على المستوطنين الفرنسيين. ومنذ البداية وكما فعلت في الجزائر، حاربت السلطات الفرنسية الصناعة الوطنية، وفتحت الأسواق للصناعات الفرنسية. وتم الاستيلاء على المواد الأولية لخدمة الصناعة الفرنسية. كما سيطرت على التجارة الداخلية والخارجية وبالتعاون مع اليهود في تونس. وقد أدى يهود تونس دوراً كبيراً في تمكين الفرنسيين من السيطرة على الاقتصاد التونسي، وقد كافأتهم الحكومة الفرنسية بمنحهم الجنسية الفرنسية. كما جرى الاستحواذ على الثروات المعدنية (الحديد - الفوسفات..) من خلال الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الفرنسية والأوروبية الأخرى، وتوجيهها نحو فرنسا مباشرة لتنمية الصناعة الفرنسية بلا مقابل.

وكان لنظام الضريبة التصاعدية على الدخل أثره في إرهاق الشعب وإذلاله اقتصادياً واجتماعياً وفي تضخم حالة الإفقار واستمرارها. وقاد ذلك إلى بؤس اجتماعي مريع كما حصل في الجزائر. وعليه كان للأوضاع الاقتصادية أثرها على الأوضاع الاجتماعية، فمصادرة الأراضي وتحول المزارعين إلى عمال في المزارع والمناجم، ناهيك عن الأجور الزهيدة والضريبة المتصاعدة وسياسة الإكراه والإجبار (السخرة) على ممارسة أي عمل أو السجن، كلها عوامل ضاغطة ومفجعة. فعم الفقر بين السكان وكثرت البطالة وانخفض مستوى المعيشة. ولم تكن الحالة التونسية بأفضل من الحالة الجزائرية. ومع قيام الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) أصبح العمل الإجباري يشمل العمال والفلاحين. وقامت سلطات

الإقامة العامة الفرنسية بمعاقبة كل تونسي يرفض العمل عند المستوطنين وسجنه. وأدت هذه المتغيرات إلى ضعف العلاقات العشائرية والقبلية وظهور طبقات اجتماعية محددة في المجتمع التونسي، طبقة عاملة وطبقة فلاحية وطبقة وسطى (برجوازية) محلية متعلمة.

وكانت الحالة الصحية متدهورة نتيجة الإهمال الصحي المتعمد من السلطات الفرنسية، وكان سوء التغذية الناشئ من الفقر المدقع سبباً في انتشار الأمراض والأوبئة التي شملت جميع فئات الشعب التونسي. وازدادت الحالة الصحية سوءً بانتشار بيوت الصفيح، إذ الهجرة من الأرياف إلى المدن بحثاً عن العمل ولقمة العيش. فكان ذلك سبباً في انتشار الأمراض والأوبئة. وفي الوقت نفسه كان المستوطنون يتلقون العناية الصحية الجيدة في المستشفيات المعدة لهم والمزودة بالمعدات الطبية اللازمة. وكان عدد المستشفيات الخاصة بالتونسيين قليلاً وعديم الفائدة بسبب انعدام الأجهزة والأدوية اللازمة، ناهيك عن قلة عدد الأطباء.

وفي المجال الاجتماعي أيضاً، وكما فعلت في الجزائر، حاولت السلطات الفرنسية تجنيس التونسيين ومحاولة سلخهم عن انتمائهم الوطني العربي الإسلامي، فأصدرت بهذا الشأن أربعة قرارات أعوام 1887، 1897، 1899، 1914م، وأعطت تسهيلات مغرية لكسب الجنسية الفرنسية. ومثلما فشلت سياسة «الإدماج» في الجزائر، فشلت سياسة التجنيس في تونس، إذ حافظ التونسيون على انتمائهم العربي الإسلامي. ولم يتجنس إلّا بعض اليهود وأقلية محدودة العدد من التونسيين الذين ربطوا مصالحهم بمصالح المستعمر.

من جهة أخرى، لم تقف السياسة الفرنسية تجاه تونس وكما فعلت في الجزائر، عند حدود الإجراءات السياسية والإدارية والاقتصادية

والاجتماعية، بل كان لها سياستها الثقافية والتعليمية وإجراءاتها الخاصة بالأوضاع الدينية. إن الجهد الفرنسي في هذا المجال لم يأخذ مداه الواسع لرسوخ المؤسسات الدينية والثقافية (جامع الزيتونة) ووجود السند القانوني للعلاقة بين تونس وفرنسا وفق معاهدتي باردو والمرسى الكبير. هذا الجانب ضمن استمرار المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية رغم التضييق والحصار والإلغاء، ومنذ عام 1883م، أنشأت سلطات الإقامة العامة الفرنسية «إدارة العلوم والمعارف» وأسندت إدارتها إلى مدراء وموظفين بلغ عددهم (115) منهم (103) فرنسيون أما الباقي وهم (12) فقط فكانوا من التونسيين، وشغلوا مراكز ثانوية.

وقد سعت السلطات الفرنسية إلى منع أبناء البلاد من الانخراط في السلك التعليمي، فكان الاعتماد على النفس، إذ التعليم الأهلي. ومع ذلك لقيت المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية الأهلية مقاومة كبيرة من سلطات الاحتلال، ووضعت الكوابح أمام عملها واستمرارها. فحوربت اللغة العربية وثقافتها ومؤسساتها. وفي المقابل انتشرت المدارس الفرنسية التي بدأت تفرض لغة المستعمر وثقافته وتاريخه كما فعلت في الجزائر، من أجل التهيئة للفرنسة والتجنيس، وإيجاد جيل موالٍ لفرنسا ليكون أداة وعونا لها في ضمان وجودها.

أدت هذه السياسة التعليمية في جميع مراحل الدراسة الابتدائية والثانوية والعالية إلى تقليص مساحة اللغة العربية وتراجعها بشدة، كما حصل مع سياسة فرنسا التعليمية والثقافية في الجزائر. وقامت السلطات الفرنسية بعزل تونس عن محيطها الإقليمي والعربي الإسلامي، لكي لا تتواصل الروابط التاريخية والقومية والدينية والحضارية مع أبناء الوطن العربي. ولم يقف الأمر عند هذه الحدود، بل بدأت السلطات الفرنسية بدعم مؤسسات التبشير المسيحي. ومنذ بداية الاحتلال عام 1882م تلقى

أسقف قرطاج (لافيجري) الدعم المادي والمعنوي للتبشير في تونس والجزائر والقارة الإفريقية، ومحاربة الدين الإسلامي والعمل على منع انتشاره في القارة الإفريقية.

وعلى العموم، أدى الجهد الفرنسي في العدوان على «الهوية» إلى سيادة اللغة الفرنسية وثقافتها في تونس. وعلى الرغم من تراجع اللغة العربية، إلّا أنها ظلت حية وفاعلة وقادرة على الاستمرار وإعادة الاعتبار. وكما حصل في الجزائر، تمسك التونسيون بلغتهم ودينهم وانتمائهم العربي الإسلامي. وأدى جامع الزيتونة (مثلما ستؤدي جمعية العلماء المسلمين في الجزائر في حقبة ما بين الحربين العالميتين) دوراً في الحفاظ على اللغة العربية وثقافتها، وأن يدفع بالوعي الوطني إلى النضج والعمل من أجل الخلاص الوطني من خلال الأساتذة والطلبة الخريجين. ومع ذلك، ظل تأثير القوى الفرنكوفونية مستمراً في المجتمع التونسي لفترة ما بعد الاستقلال كما حصل في الجزائر، وموقف هؤلاء جميعاً لا يكاد يمانع في استمرار حضور الاستعمار اللغوي والثقافي الفرنسي في المجتمع التونسي. وترتب على ذلك انعكاسات أثرت على الواقع السياسي واتجاهاته العامة في مسيرة البلاد فيما بعد الاستقلال أيضاً وبخاصة في الجوانب التعليمية والثقافية العامة. هذه السياسة الفرنسية، قادت إلى قيام الشعب التونسي وقياداته الفكرية والمسلحة بالكفاح الوطني للدفاع عن الحرية والاستقلال الوطني بعد أن سقطت المؤسسة السياسية الحاكمة في تونس، أسيرة الحماية الفرنسية.

الكفاح المسلح ••••••••••••••••••••••••••••••••••

بدأ الشعب التونسي كفاحه المسلح (والفكري والثقافي) منذ بدايات الاحتلال الفرنسي ووضوح سياساته وإجراءاته في المجالات كافة. وقد

تصاعد الكفاح المسلح مع إعلان معاهدة باردو عام 1881م والمرسى الكبير عام 1883م. إذ انتشرت الثورة الشعبية المسلحة من جبال خمير على الحدود مع الجزائر، وشملت مناطق واسعة من البلاد. وحمل الشعب (والأرياف خاصة) السلاح للدفاع عن حرية الوطن واستقلاله. وفي تلك الحقبة ظهر زعماء شعبيون قادوا الكفاح الوطني المسلح ضد القوات المحتلة وسياستها في البلاد، أمثال علي بن عمار العياري (1881-1883م)، ومحمد الصالح الأطرش (1881م) وعلي بن خليفة (1881-1885م) وحراث الفراشيش (1881-1890م) ومنصور الهوش (1881-1882م) وإبراهيم الساسي الشعيلي (1881-1913م) وآخرين. كما أسهمت بعض المدن التونسية (قابس - صفاقس) في الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال، ولم يوقفوا الكفاح إلّا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة. وعلى الرغم من الطابع القبلي للكفاح المسلح إلّا أن روح التضامن والتلاحم الوطني كانت قائمة، ليس فقط على صعيد تونس حسب، وإنما أسهمت طرابلس الغرب (ليبيا) في دعم الكفاح الوطني التونسي ضد الاحتلال بالأفراد والسلاح والأموال. وأصبح الريف مركز الثقل في الكفاح الوطني التونسي كما حصل في الجزائر، إذ انكفأت المدن (ما عدا قابس - صفاقس) وخضعت للسلطات المحلية والفرنسية. ويعلل المحجوبي ذلك بأنه «ناجم عن تمركز الفئات الغنية من كبار الفلاحين والصناعيين والتجار في المدن، وهذه الطبقات المحظوظة لا تريد الدخول في صراع غير متكافئ مع قوات الاحتلال حتى لا تتعرض مصالحها وممتلكاتها وأمنها للخطر. وإلى خوف الحضر من عمليات النهب التي قد يقوم بها الأعراب خلال الفوضى التي تتولد حتما من حالة الحرب».

تصاعدت عمليات الكفاح المسلح بشكل كبير في الجنوب التونسي وقرب المناطق المتاخمة لطرابلس الغرب والجزائر، ولم تستطع القوات

الفرنسية السيطرة على الموقف إلّا بعد احتلال مدن الجنوب بعد عام 1889م. وفيما تستمر عمليات الكفاح المسلح في مناطق متفرقة من البلاد، ظهرت في مطلع القرن العشرين إشكال من المقاومة في المدن، وخاصة العاصمة تونس، مثل انتفاضة الزلاج (1911م) وعودة الجنوب التونسي إلى حمل السلاح بقيادة خليفة بن عسكر النالوتي واستمرار الكفاح منذ عام 1915 وحتى عام 1918م، إذ استطاع سكان الجنوب التونسي أن يكبدوا القوات الفرنسية الكثير من الخسائر في الأفراد والمعدات. وقد شاركت قبائل عديدة في الكفاح المسلح منها قبائل بني زيد، الورغيمة، الهمامة، الفراشيش، وأولاد المرازيق. وفي الواقع لم تتوقف عمليات الكفاح المسلح أبداً. وكان الجنوب في حالة ثورة دائمة. ولم تكن نهاية النالوتي خاتمة الكفاح الوطني المسلح، فقد انطلقت وفي الجنوب أيضاً عمليات الكفاح عام 1918م بقيادة البشير بن شديدة ومحمد بن صالح الدغباجي، مستخدما ليبيا قاعدة للانكفاء. واستمر الكفاح الوطني حتى عام 1920م.

إن فشل الكفاح المسلح – وكما حصل في الجزائر - يعود إلى عدم التكافؤ في الإمكانات التسليحية، وتعدد القيادات الشعبية وعدم ترابطها نظراً لابتعاد مناطق الكفاح عن بعضها وسوء المواصلات وانعدامها، ناهيك عن عدم وجود خطة وطنية موحدة. كما أثر الباي ورجال السلطة والأعيان وبعض مشايخ الطرائق الصوفية (المزوين - المنوبي التيجاني. . .) تأثيراً سلبياً على المقاومة بوقوفهم إلى جانب المحتل ودعوتهم إلى ترك الكفاح المسلح وتقديم المعلومات والإدلاء العارفين بمخابئ البلاد وطرقاتها، وتمكين بعض العناصر الخائنة من اغتيال بعض القيادات الوطنية. كل ذلك عجّل في إنهاء عمليات الكفاح الوطني المسلح بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت البداية للعمل السياسي الذي تزامنت جذوره الفكرية والثقافية – كما سيأتي لاحقاً – مع بدايات الكفاح

المسلح، فظهرت تنظيمات الحركة الوطنية التونسية لتعمل على انتزاع الحقوق الوطنية بالطرق السياسية السلمية كما حصل في الجزائر.

■ ثالثاً- المغرب:

ظل المغرب غير خاضع للحكم العثماني والاحتلال الفرنسي حتى مطلع القرن العشرين، إذ استطاعت فرنسا وبالتعاون مع إسبانيا احتلاله. ومنذ مطلع القرن الخامس عشر ولاحقا احتلت لإسبانيا سبتة (1415) ومليلية (1497) وبعض الجزر الساحلية. وطوال العصر الحديث توسعت في عدوانها واحتلالها وبالتعاون مع البرتغال في جميع سواحل المغرب المتوسطية والأطلسية، ثم انفردت باحتلالها للعديد من المدن الساحلية. أما فرنسا وبعد احتلال الجزائر، فقد تطلعت لنشر نفوذها على أقطار المغرب العربي كافة، والعمل على إنشاء «إمبراطورية فرنسية» تكون في حالة تبعية كاملة. وعدَت فرنسا أن وجودها في الجزائر يعطيها «الحق»!! في السيطرة على جناحي المغرب العربي، تونس والمغرب. يؤكد هذا التطلع الفرنسي زعيم الفريق الاستعماري «أوجين آتيين» بقوله: «إن لفرنسا في المغرب العربي حقوقاً وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول، وأن الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، وأن الجزائر قادتنا إلى تونس، وينبغي أن تقودنا إلى المغرب»!!

سعت فرنسا منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبالتعاون مع إسبانيا إلى توسيع مجالات نفوها في المغرب منذ مؤتمر مدريد. وفي عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894م)، بدأت تتغلغل اقتصادياً ومالياً وسياسياً وعسكرياً ثم في عهد خلفه السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول (1894-1908م). وفي مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906م استطاعت هي و(إسبانيا) الحصول على المساندة الدولية لتوسيع نفوذها الاقتصادي. وتمت السيطرة

على المرافق الحيوية في الاقتصاد المغربي وبشكل بات يهدد استقلال البلاد، وبخاصة بعد مجيء السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (1908-1912م).

وفي ميدان العلاقات الدولية استطاعت الحصول على الموافقة الإيطالية (1902م) والبريطانية (1904م) والإسبانية (1904م) والألمانية (190١-1911م) وباركت روسيا القيصرية هذه الموافقات للسيطرة على البلاد.

استغلت فرنسا خواء خزينة البلاد - كما حصل مع تونس - بسبب تطبيق برنامج «الإصلاحات» وبخاصة العسكرية التي تقدمت بها إلى السلطان عبد العزيز عام 1904م ودفعت به إلى الاستدانة من البنوك الفرنسية. وسرعان ما استولت على مرافق البلاد الاقتصادية بعد مؤتمر الجزيرة عام 1906م. ثم قامت بالعديد من الاعتداءات البرية من الجزائر على مدينة وجدة عام 1907م، وكذلك الاعتداءات البحرية على مدينة الشاوية والدار البيضاء في العام نفسه. ثم تدخلت عسكرياً (وبعد ضمان الموافقة الألمانية) وحاصرت العاصمة المغربية فاس بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ من ثورة الشعب الذي اتهمه بأنه «سلطان الفرنسيين» وليس «سلطان الجهاد». وقاد ذلك إلى فرض معاهدة الحماية - الاحتلال - على المغرب في «معاهدة فاس» في 30 آذار/ مارس 1912م. وبعدها بشهور استقال السلطان عبد الحفيظ، وخلفه السلطان يوسف بن الحسن الأول (1912-1927م).

أبقت فرنسا - وكما فعلت مع تونس - المؤسسة الحاكمة في المغرب، ممثلة بسلطان المغرب، ولم يكن وضعه في الحكم بأفضل من حال باي تونس. وفي معاهدة فاس، تم الاعتراف بـ«مصالح» إسبانيا في الشمال المغربي (1/ 10 من مساحة البلاد). وبموجب اتفاق 27 تشرين

الثاني/ نوفمبر 1912م، تم الاعتراف الرسمي بالسيطرة الإسبانية على الشمال المغربي (48 ألف كم^2) وأصبحت مدينة تطوان عاصمة الشمال ويمثل السلطان فيها «خليفة» وتكون المنطقة خاضعة للنفوذ الديني والمدني لسلطان المغرب في فاس. وتم الاعتراف بمعاهدة فاس بالوضع الدولي لمدينة طنجة. وهكذا قسم المغرب إلى ثلاث مناطق نفوذ.

لم تجد فرنسا صعوبة في «تنظيم الحماية» في المغرب، فقد كان لها تجربتها الاستعمارية السابقة في الجزائر، ثم في تونس، ناهيك عن سيطرتها على موريتانيا منذ عام 1903م. وعليه فقد نفذت مشروعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يعكس نضج تجربتها الاستعمارية في المغرب العربي. ففي المجال السياسي والإداري حرمت معاهدة فاس، سلطان المغرب من ممارسة سياسته الداخلية والخارجية، كما فعلت مع باي تونس، وأصبح المقيم العام الفرنسي الجنرال ليوتي (1912-1925م) هو المسيطر على شؤون البلاد كافة، وله السلطات المطلقة باسم الحكومة الفرنسية. وعملت السلطات الفرنسية على إلغاء وزارات الخارجية والحربية والمالية وربطت البلاد بوزارة الخارجية، كما فعلت مع تونس.

ومارس المقيم العام ومساعدوه المدنيون والعسكريون الأساليب نفسها التي اتبعوها في الجزائر وتونس. وسيطر ممثلو الإدارة الاستعمارية على الوزارات والدوائر (المديريات)، وعلى النظام القضائي والتشريعي الذي يؤكد نفوذ فرنسا ونزعتها الاستغلالية والاستلابية، وصودرت الحريات العامة ومنعت التجمعات والتظاهرات. وكانت سياسة الاعتقال والنفي أبرز ممارسات السياسة الفرنسية في المغرب، وفي عموم المغرب العربي. ولعل من أبرز مظاهر السياسة الفرنسية، هو العمل على تفكيك الوحدة الوطنية والدينية والثقافية والحضارية للشعب المغربي عن طريق محاولة أبعاد البربر (الأمازيغ) عن دائرة العروبة والإسلام كما سيأتي،

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر. ومارست في المغرب السياسة نفسها والقائمة على تقريب القوى الإقطاعية والمتنفذة في الأرياف والمدن وضمان مصالحها لقاء الخدمات التي تقدمها للإدارة الاستعمارية. ومن هنا جاءِ إبقاؤها على السلطات المحلية، الباشا والقائد، في الوحدات الإدارية الصغيرة. ومع ذلك فقد كان النفوذ الفرنسي قائماً في كل مفاصل الوضع السياسي والإداري.

أما في المنطقة «الخليفية» الخاضعة للاحتلال الإسباني، فقد خضعت كافة مرافق البلاد الحيوية لنفوذ المندوب السامي الإسباني والذي كان عادة رجلاً عسكرياً. وأنشأ الإسبان خمسة نيابات (وزارات) لتدبير شؤون البلاد، ولا دخل للمغاربة فيها، وهي نيابة للأمور الأهلية (الداخلية) ونيابة للتربية والتعليم، ونيابة للاقتصاد والفلاحة، ونيابة للعدلية، ونيابة للمالية.. وكما هو حال سلطان المغرب يوسف بن الحسن الأول (1912–1927م)، وفيما بعد خليفته محمد بن يوسف (1927–1961م) في بدايات حكمه مع المقيم العام الفرنسي، كان حال «الخليفة» الأمير المهدي بن إسماعيل وفيما بعد ولده الحسن بن المهدي مع المندوب السامي الإسباني، فقد كان واجهة وطنية شكلية منفذة للقرارات التي كان يصدرها المندوب السامي الإسباني ومساعدوه.

تألفت المنطقة الشمالية من خمس وحدات إدارية (عدا مليلية وسبتة) يحكمها الباشوات والقواد في المدن والنواحي والى جانبهم مراقبون من القناصل والضباط الإسبان، ممثلون عن المندوب السامي، ومشرفون على الحالة السياسية والاقتصادية وتنمية الثروة في مناطق نفوذهم. وكما هو الحال في منطقة النفوذ الفرنسي، كانت قرارات الباشوات والقواد لا تتم إلّا بموافقة هؤلاء المراقبين. وتعمدَت السلطات الإسبانية إهمال ربط المناطق والوحدات الإدارية مع بعضها سواء بالطرق البرية أو المواصلات

السلكية. وكانت تلك سياسة واضحة للحيلولة دون اتصال السكان بإخوانهم في المناطق الأخرى.

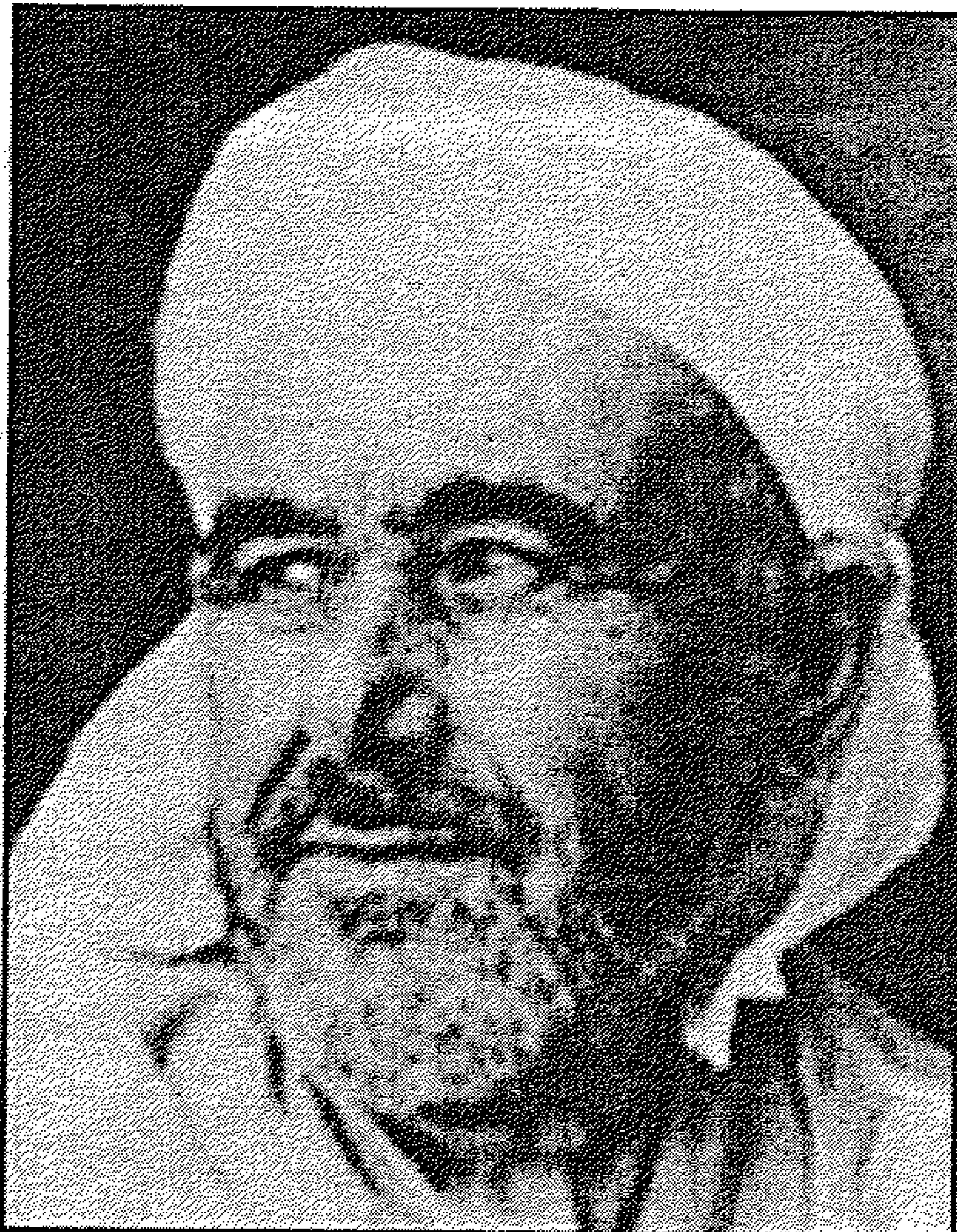
وعلى العموم، فإن سيادة الحكم العسكري، أدت إلى كثرة السجون والمعتقلات التي أرهقت السكان. وكانت سياسة القوات الإسبانية «أكبر مما تسمح به السياسة الحكيمة»، فتعرض الحكم الإسباني إلى النقد العنيف حتى من الزوار الأجانب، وذلك من جراء كبت الحريات والضغط الذي تعرض له السكان، ناهيك عن النزعة الدينية التعصبية والعنصرية التي عرفت بها إسبانيا منذ مطلع العصر الحديث.

وفي المجال الاقتصادي، سيطر الفرنسيون والإسبان على الأراضي الزراعية الخصبة، ودفعوا الفلاحين من أهالي البلاد، كما فعلوا في الجزائر وتونس، إلى الأراضي الجرداء والجبلية للعمل بها وكسب قوت يومهم أو للاشتغال عمالاً أجراء في أراضيهم. وتم ذلك بموجب (6) قوانين صدرت ما بين عام 1921 و1952م. كما أخذ المحتلون يصادرون أملاك الفلاحين المغاربة باسم (المصلحة العامة)، وذلك لخلق مستوطنات فوق الأراضي الجماعية وأراضي الأوقاف (الأحباس)، بل وحتى فوق الأراضي الملكية نفسها. وأدى ذلك إلى إفقار عددٍ كبير من الفلاحين ودفعهم للهجرة إلى المدن. ومن أجل تنظيم السيطرة على الأراضي الخصبة أنشأ المحتل ما عرف باسم (المحافظة العقارية) التي كانت تتيح للمستوطنين امتلاك الأراضي التي يستولون عليها بطريقة أو بأخرى. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل عمدت الإدارة الاستعمارية إلى نشر وسائل الإنتاج الحديثة في وسط الفلاحين المغاربة أو ممن تبقى منهم ولم يتحول إلى أجير في أرضه، وذلك في إطار (جمعيات الفلاحين الأهلية) ثم في إطار (مصلحة الفلاحين). وكانت عملية التحديث تهدف إلى القضاء على وسائل الإنتاج التقليدية وإلى إيجاد كل الوسائل التي تتيح

إقصاء الفلاحين عن أراضيهم لتوزيعها على المستوطنين. وهكذا صودرت أراضي وممتلكات عدد هائل من الفلاحين لأنهم لم يؤدوا القروض التي دفعت لهم في الأجل المحدد. كما تم الاستيلاء على جزء مهم من الأراضي الجماعية بحجة أنها غير مستثمرة وتم توزيعها على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين عامة. واستولى الفرنسيون والإسبان على الموارد الطبيعية الأولية وسخروها لخدمة صناعاتهم. وفي الوقت نفسه حاربوا الصناعة الوطنية وفتحوا أسواق البلاد لمنتجاتهم الصناعية، وأدى ذلك إلى أزمة في الصناعة التقليدية التي كانت مزدهرة في مدن فاس، مراكش، مكناس، الرباط، سلا، . . . والتي كانت تستثمر الموارد المحلية وتصنع كل الأدوات التي تحتاج إليها وتلبي حاجة السوق الداخلية، بل تصدر أحياناً إلى الأسواق الخارجية (مصر، السنغال. . .). وقد عرفت الصناعة المحلية أزمة خانقة منذ الثلاثينات من القرن العشرين من جراء تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي ومكننة بعض الصناعات المحلية «معاصر الزيوت والمطاحن»، وكذلك انتشار بعض المنتجات الصناعية الفرنسية، مما جعل الصناعات الحرفية المحلية تتراجع أمام الإنتاج الحديث. وسيزداد هذا الوضع سوءً أبان الحرب العالمية الثانية، إذ دمرت المصانع المحلية أو أصبحت لا تنتج بكيفية منتظمة. وهكذا دخلت الصناعة الحديثة في منافسة حادة مع الصناعات التقليدية إلى حد أن الإدارة الاستعمارية صارت مضطرة للبحث عن حلول تخفف من وقع الأزمة. كما استولى الفرنسيون على الثروة المعدنية في منطقتي نفوذهما إذ الحديد والفوسفات، وخامات معدنية متعددة. وبدأت رؤوس الأموال الفرنسية والإسبانية والأميركية تستثمر في المغرب، وبخاصة، بعد الحرب العالمية الثانية في منطقة النفوذ الفرنسي.

وفيما يخص الجوانب الاقتصادية في منطقة النفوذ الإسباني، ونظراً لوضعية البلاد الطبيعية (جبال - سهول ضيقة) ولما فيها من موارد معدنية

(الحديد - القصدير)، وفقر المنطقة بشكل عام، لم يتشجع رأس المال والشركات الإسبانية على القيام بمشاريع تخدم البلاد، ولذلك كانت الخطوات في هذا المجال معدومة. كما ظلت البلاد في منأى عن الهجوم الإسباني الاستيطاني الكثيف من الراغبين في امتلاك الأراضي والساعين وراء الامتيازات أو أصحاب المهن الحرة. وعليه فقد جاء المستوطنون من شرائح اجتماعية - اقتصادية متواضعة، فقيرة في معظمها من عمال وموظفين صغار وجنود، طوال مدة فرض الحماية - الاحتلال - وحتى نهاية الحرب الريفية (1921-1926م) التي قادها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي. فبعد نهاية ثورة الريف عام 1926م، تمكن المستوطنون من الإدارة والأرض. وبدأت النزعة العنصرية والدينية التعصبية تظهر بوضوح، إذ أكد المحتلون الإسبان أن المحتل يجب أن يسود في الأرض والشعب، وأن واجبه الأول هو طرد سكان البلاد، وأن للمستوطن حق الأولوية في كل الفوائد التي تسخرها الدولة أو تجود بها الطبيعة.



الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي

أما في الجانب الاجتماعي، ونتيجة للإجراءات الاقتصادية، فقد تعرض الشعب المغربي إلى شتى صنوف الإفقار والتجويع والإذلال. وكان التمييز واضحاً في الأجور، كما هو الحال في الجزائر وتونس. وكان العمال المغاربة محرومين من القوانين الاجتماعية التي تصون حقوقهم ومن التأمين الصحي. وكانت المخصصات العائلية حتى عام 1947م لا تشمل إلّا العمال الأوروبيين. وكان التمييز واضحاً أيضاً في المعالجات الطبية. وأصبح يُنظر إلى المغربي كما هو الحال في الجزائر وتونس، نظرة دونية، إذ كانت السيطرة الكاملة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنين الفرنسيين والإسبان. وقد حرم الجميع من أبسط الحقوق الاجتماعية فساد الفقر والجهل والمرض. ولم يقف الأمر عند حدود إرهاق الشعب المغربي وإذلاله، بل عملت سلطات الإقامة العامة الفرنسية على التفرقة بين أبناء البلد الواحد، إذ بدأت (كما فعلت في الجزائر منذ عام 1859م) تعزف على الوتر العرقي في محاولة للتفريق بين العرب والبربر، وكان ذلك بموجب قوانين متعددة أصدرتها منذ عام 1914م، وما تلاها من قرارات في العشرينات. ومثال على هذا الجهد الاستعماري المحموم للفصل بين العرب والبربر، وبين البربر واللغة العربية والإسلام، ما أورده أول مقيم عام فرنسي في المغرب الجنرال ليوتي (1912-1925م) في إحدى رسائله إلى العاملين الفرنسيين من ضباط المخابرات ورؤساء المناطق العسكرية والمدنية المغربية في 16 حزيران/ يونيو 1921م ما يوضح المغالطات التاريخية والتشويهات للحقائق، إذ جاء فيها: «إنها - اللغة العربية - تمثل في أعين هؤلاء البربر ما حاربوا ضده منذ ثلاثة عشر قرناً أي الاندماج العربي...» و«إن العربية عنصر أسلمه لكونها تلقن في القرآن، أما مصلحتنا فتفرض علينا أن نجعل البربر يتطورون خارج إطار الإسلام...» و«.. كما نلزم خلق مدارس فرنكو - بربرية إذ نعلم الفرنسية

إلى البربر الشباب». وقد أنضجت السلطات الفرنسية ومن خلفها المؤسسات «العلمية» المشبوهة قراراتها فيما يخص البربر بإصدار (الظهر البربري) عام 1930م وألحقت به في الأعوام اللاحقة قوانين وإجراءات حاولت من خلالها تفكيك البنية الاجتماعية الموحدة تاريخياً والتأسيس لكيانية اجتماعية منفصلة، لا بل متعارضة مع الكيانية الوطنية المغربية الواحدة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل حاولت سلطات الإقامة العامة الفرنسية تنصير البربر، فأنشأت الكنائس وتدفق جيش المبشرين (أكثر من ألف شخص) وبدأت العمل في محاربة اللغة العربية والشريعة الإسلامية في المناطق البربرية والتأكيد على الأعراف والتقاليد القبلية ونشر اللغة الفرنسية و ثقافتها ودينها بين البربر.

جاء إصدار هذا الظهير (المرسوم - القانون) ضمن سياسة فرنسية عرفت باسم (السياسة البربرية) التي ترتكز على أن البربر (ذوو إسلام سطحي) وأنهم لا زالوا محتفظين بكثير من عاداتهم القبلية، وهؤلاء يمكن (تنصيرهم) بعد صنع فجوة بينهم وبين العرب. وبدأت الجهود اللغوية والثقافية والدينية والعلمية تأخذ طريقها للعمل على فصل البربر عن العرب، مرتكزة في ذلك على دراسات استشراقية مسمومة وتقارير عسكرية تؤكد ضرورة ممارسة هذه السياسة العنصرية. وفي هذا المجال يقول المستشرق الفرنسي جودوفري دومومبين في كتابه (المهمة الفرنسية فيما يخص التعليم في المغرب) الصادر عام 1928م ما نصه: «إن الفرنسية - وليست البربرية - هي التي يجب أن تحل مكان العربية كلغة مشتركة وكلغة حضارة»، ثم يقول، «وجود العنصر البربري مفيد كعنصر موازن للعرب يمكننا استعماله ضد حكومة المخزن». ويقول الكولونيل مارتي في كتابه (مغرب الغد) الصادر في تلك المدة ما نصه: «إن المدارس البربرية يجب أن تكون خلايا للسياسة الفرنسية وأدوات الدعاية بدلاً من أن تكون

مراكز تربوية بالمعنى الصحيح». ويقول الجنرال بريمون في كتابه (الإسلام والمناهج الإسلامية من وجهة النظر الفرنسية) الصادر عام 1932م ما نصه: «يجب محو إسلام البربر وفرنستهم».

واتفق الدارسون على أن «السياسة البربرية» هي آخر ما اهتدى إليه الفكر الفرنسي للقضاء على مقومات المغرب العربية والإسلامية، ومحاولة إدماج الشعب المغربي، أو على الأقل العنصر البربري فيما يسمى «العائلة الفرنسية». إن هذا العدوان على (الهوية) لشريحة اجتماعية واسعة من سكان المغرب الاصلاء والملتحمين تاريخياً ودينياً وقومياً وحضارياً مع العرب، استكملته السلطات الفرنسية بالعمل على العدوان على الهوية الجامعة لسكان المغرب، كما فعلت في الجزائر وتونس، فكان دورها في المجال الديني والتعليمي والثقافي ويصب في الاتجاه ذاته، وهو العمل على تدمير الشخصية الوطنية، وإبعادها عن انتمائها الديني والقومي والحضاري. فكان التضييق على اللغة العربية ومؤسساتها التعليمية والثقافية ومحاربتها بقوة واعتبار اللغة الفرنسية وثقافتها هي اللغة الرسمية (والإسبانية في الشمال المغربي) فانتشرت المدارس الفرنسية الابتدائية والثانوية والعليا الخاصة بالفرنسيين أو لمن ارتضى موالاتهم وخدمتهم من الأهالي. وعملت على تأسيس مدارس خاصة بالبربر لتكريس سياسة التفرقة بين أبناء الشعب الواحد. وقد كان للمؤسسات الدينية والثقافية والتراثية (جامع القرويين) الدور الكبير في الحفاظ على (الهوية) الوطنية لدى أبناء المغرب من خلال جهود أساتذته وطلابه. وقد اعترف دانييل ريفيه، الأستاذ بجامعة السوربون في كتابه (المغرب أمام امتحان الاستعمار) بفشل السياسة الاستعمارية في هذا المجال بقوله: «إن المغاربة تمسكوا بما لم يستطع الاستعمار أن ينتزعه منهم»، إذ اصطدم الظهير البربري والقرارات اللاحقة له مع جيل مؤمن بدينه ووطنيته وانتمائه

القومي والحضاري، ونهض هذا الجيل لمواجهة السياسة البربرية واستغل هذه المواجهة لإيقاظ النزعة التحريرية.

وعملت إسبانيا في الشمال المغربي (المنطقة الخليفية) على فتح المدارس العربية - الإسبانية، لأنهم كانوا في حاجة إلى فئة من الموظفين تتقن اللغة الإسبانية لتكون واسطة بينهم وبين الشعب، فيما استمر التعليم الديني على طريقته التقليدية. ولم يفكر الإسبان بالاهتمام بالجانب التعليمي بشكل يخدم مصالح البلاد. وبعد انتهاء ثورة الريف عام 1926م أخذ التوجه الإسباني شكلاً آخر يتوافق مع طبيعة الاستعمار، بغزو البلاد ثقافياً بإحلال اللغة الإسبانية في دوائر البلاد ومؤسساتها، ومحاربة اللغة العربية ومؤسساتها الثقافية والدينية في محاولة للقضاء على (الهوية) الوطنية والعربية الإسلامية.

وهكذا أدى فقدان الحرية السياسية والسيطرة الكاملة على مقاليد الأمور من قبل المحتلين الفرنسيين والإسبان في المغرب، إلى إثارة النقمة عند جميع فئات الشعب المغربي، بعربه وبربره وأريافه ومدنه، باستثناء فئة من كبار رجال الإقطاع والباشوات والقواد وبعض أصحاب الطرائق الصوفية، الذين ارتضوا خدمة الإدارة الاستعمارية والوقوف ضد مصالح الشعب والبلاد، فكانت البداية، وكما حصل في الجزائر وتونس مع مرحلة الكفاح الوطني المسلح.

الكفاح المسلح والسياسي

أدى إعلان الحماية - الاحتلال - الثنائية على المغرب عام 1912م إلى انتفاضة الشعب المغربي في جميع أنحاء البلاد، كما حصل في الجزائر وتونس وموريتانيا - باعتماد أسلوب الكفاح المسلح. وأصبحت المناطق الريفية والجبلية من البلاد مركز الثقل في الكفاح الوطني المغربي.

وقد تداخل معه الكفاح السياسي في المدن وبخاصة في العاصمة فاس منذ عام 1926م. ووقع عبء الكفاح على عاتق الشعب وقواه الوطنية بعد أن أصبحت حكومة المخزن المغربي أسيرة الحماية - الاحتلال - الثنائية. وانشطر الكفاح الوطني إلى شطرين أحدهما في مواجهة الاحتلال الفرنسي وامتدادته في موريتانيا، وثانيهما في مواجهة الاحتلال الإسباني في الشمال المغربي وفي الجنوب المغربي وامتداداته في الصحراء الغربية. وفي كلا الشطرين كان الكفاح الوطني متصلاً ومتداخلاً ومتلاحماً سواء على صعيد الكفاح المسلح، أو على صعيد الدعم المادي والمؤني والمعنوي والسياسي في الأرياف والمدن.

بدأ الكفاح الوطني المغربي في العاصمة فاس فور إعلان الحماية الفرنسية وامتد لهيب الكفاح إلى جبال الأطلس الكبير والصغير والمتوسط والى الجنوب، والتحم مع الكفاح الوطني الموريتاني آنذاك. وقد قاتل الشعب المغربي بامتداداته الصحراوية في جنوب المغرب، وراء قيادات شعبية أمثال موحا وحمو الزياني (1912-1933م) والشيخ ماء العينين وولده الهيبة (1912-1935م) والشريف السملالي (1912-1917م) وأبو القاسم النقادي (1917-1935م)، ولم يستطع الفرنسيون فرض نفوهم على كامل البلاد حتى عام 1935م وبعد أن تكبدوا خسائر فادحة في الأفراد والمعدات.

من جهة أخرى، شهد الكفاح الوطني المغربي، بدايات تشكل معارضة (سياسية) بدأت منذ عام 1926م وتخفت وراء واجهات اجتماعية وثقافية ودينية، شكلها أساتذة وتلامذة جامع القرويين ثم استجمعت خيوطها عام 1930م لتظهر بعد صدور (الظهير البربري) حركة وطنية سياسية باسم «كتلة العمل الوطني» التي ستقود الكفاح الوطني بعد ذلك.

وقد استطاعت هذه الواجهات أن تدعم عمليات الكفاح المسلح في جميع مناطق المغرب في الشمال والوسط والجنوب. فهي لم تكتفِ في نشاطاتها الوطنية بلصق المنشورات على الجدران والحض على دعم الثورة المسلحة، بل قامت بتجميع الأسلحة والمؤن والأموال وإرسالها إلى الثوار. كما ندّدت في ملصقاتها بالمحتلين ودعت إلى محاربتهم ومقاطعة منتوجاتهم واغتيال عناصرهم وكشف المتعاونين معهم من أبناء البلاد. وبعد أربع سنوات من النشاط الوطني هيأت هذه الواجهات نفسها لعمل وطني أكبر وأكثر تنظيما، فظهرت كتلة العمل الوطني المغربية.

أما في الشمال المغربي الخاضع للحماية الإسبانية، فقد ثار الشعب في إقليم جبالة من عام 1912 وحتى عام 1924م بقيادة الشريف أحمد الريسوني. واستكمل إقليم الريف كفاح الشريف محمد مزيان (1902-1912م) بكفاحه المسلح منذ عام 1921 وحتى عام 1926م بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، قائد ثورة الريف المغربية. وقد استطاعت الثورتان الجبالية والريفية، أن تنسقا جهودهما وتتعاوناً مع كفاح أبناء البلاد ضد النفوذ الإسباني والفرنسي. واستطاع الخطابي أن يحظى بنفوذ كبير في مناطق الأطلس والجنوب المغربي.

ثورة الريف بقيادة الخطابي ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

كانت ثورة الريف بقيادة الخطابي من أكبر الثورات العربية، وأكثرها تنظيماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في مطلع القرن العشرين. وحققت ثورة الريف نجاحات باهرة وأسست كياناً سياسياً مستقلاً عن سيطرة الإدارة الاستعمارية، واعتبر نواة للاستقلال المغربي ووحدته الوطنية في ظل الأسرة المالكة، لكن التعاون العسكري

والاقتصادي الفرنسي - الإسباني وبإسناد البحرية البريطانية والجوية الأميركية أدى إلى استسلام الخطابي في 23 أيار/ مايو 1926م، ونفي بعدها إلى جزيرة رينيون في المحيط الهندي. وقد كبد المقاتلون الجباليون والريفيون القوات الإسبانية والفرنسية خسائر فادحة جداً في الأفراد والمعدات والمؤن باعتراف المصادر الرسمية.

كان عام 1926م بداية لاحتلال القوات الإسبانية لجميع مناطق الشمال المغربي التي حددها الاتفاق الفرنسي - الإسباني في 27تشرين الثاني/ نوفمبر 1912م. وعليه بدأت عمليات ملاحقة الثوار في كل مكان، ومصادرة أراضيهم الزراعية وممتلكاتهم وأموالهم وحكم الشعب بالحديد والنار. وجرى الاستيلاء على الأملاك العامة والخاصة من الأراضي الزراعية الخصبة وعلى الثروة المعدنية (الحديد خاصة). وانتشرت بشكل أوسع عمليات الهجرة الإسبانية للاستيطان في الشمال المغربي، وبدأت تتوسع نشاطات الإسبان الثقافية. فيما شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشاطاً إسبانياً واسعاً في كل المجالات وبالضد من مصلحة أبناء البلاد.

إن نهاية الكفاح المسلح في منطقتي الاحتلال الفرنسي والإسباني، قاد إلى انتقال مركز الثقل في الحركة الوطنية المغربية من الأرياف إلى المدن، ومنذ عام 1926م، (كما حصل في منطقة النفوذ الفرنسي) وظهرت كتلة وطنية باسم «الهيئة الوطنية الأولى» عام 1930م والتي ستقود الكفاح السياسي فيما بعد.

■ رابعاً- موريتانيا:

أصبحت بلاد شنقيط (اسم مدينة صغيرة في شمال البلاد - نوع من الأواني الخزفية القديمة - عيون الخيل) التي تعرف اليوم باسم موريتانيا،

جزءاً من الدولة العربية الإسلامية من القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي ودارت في فلك الكيانات السياسية التي ظهرت في المغرب العربي منذ القرن الحادي عشر الميلادي. وبقيت مثل غيرها من الأقطار العربية، جزءً من الوحدة القومية والدينية والحضارية للأمة العربية. وابتداءاً من القرن الخامس عشر، تعرضت موريتانيا لاعتداءات أساطيل حملات الاستكشافات الجغرافية التي بدأتها البرتغال وإسبانيا، ثم فرنسا وبريطانيا، وبمشاركة هولندية وبلجيكية. ومنذ القرن السابع عشر استطاعت فرنسا أن تثبت نفوها في السنغال المحاددة لموريتانيا، واتخذت من (سان لويس) قاعدة انطلاق إلى دواخل غرب إفريقيا.

تعرضت موريتانيا للغزو الفرنسي المنظم منذ أواخر القرن الثامن عشر وتصاعدت عمليات التدخل وتحت ذرائع ومبررات متعددة في مطلع القرن التاسع عشر. وتم إخضاع البلاد للاحتلال الفرنسي بعد فرض اتفاقية الحماية مع إمارة الترارزة عام 1903م. وعليه، وقعت موريتانيا أسيرة الحماية - الاحتلال - الفرنسية مثل غيرها من أقطار المغرب العربي، وخضعت كل مرافق ومجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمشيئة الحاكم الفرنسي ومعاونيه. ففي المجال السياسي، قامت الحكومة الفرنسية بضم موريتانيا عنوة إلى المجموعة الإفريقية الخاضعة لنفوذها في غرب إفريقيا والتي كانت تعرف باسم «إفريقيا الغربية الفرنسية» وكان مقرها العاصمة السنغالية سان لويس (داكار حالياً). وربطت فرنسا موريتانيا بدائرة جغرافية واجتماعية ودينية وحضارية مختلفة، فاصلة إياها عن محيطها المغاربي العربي الإسلامي. وأقامت نظاما إدارياً خاضعاً لمندوب عام مرتبط بالحاكم العام في السنغال، ويساعده اثنا عشر فرداً من الأهالي. وقسمت البلاد إلى أربعة دوائر (مديريات) بموجب ما سمي «نظام الإقليم المدني» حتى عام 1920م. وانتقلت إلى نظام المستعمرة في

مرحلة ما بين الحربين. واستبدل منصب المندوب العام بـ«والي» موريتانيا، وأصبحت البلاد مستقلة إدارياً ومالياً عن السنغال. وزاد عدد دوائرها (مديرياتها) إلى ست دوائر. ووفقاً لسياسة المستعمر الفرنسي، صدر المرسومان (رقم 469 ورقم 470) في 20 آب/ أغسطس 1936م إذ أعيد تنظيم المؤسسات الإدارية بالنسبة إلى العرب (الرحل) و«شعوب القارة السوداء»، وتم تقسيم البلاد إلى كانتونات على رأس كل واحد منها رئيس منتخب.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ومع صدور دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في تشرين الأول/ أكتوبر 1946م، أصبحت موريتانيا أحد أقاليم ما وراء البحار «الاتحاد الفرنسي» ويرأسها وال فرنسي بيده كافة السلطات التنفيذية المدنية والعسكرية، ويمثله أحد الموريتانيين في «الجمعية الوطنية الفرنسية» في باريس. وبقي الجهاز الإداري يسيطر عليه الفرنسيون حتى عام 1958م إذ كان عام «التحول».

وفي المجال الاقتصادي، أولت السلطات الفرنسية اهتماماً خاصاً بموريتانيا لتشجيع رأس المال الفرنسي على استغلال الثروة الحيوانية ومناجم الملح. إلّا أن نشاط الشركات الفرنسية والأوروبية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تم اكتشاف الحديد والنحاس وغيرهما. وقد تعرض الموريتانيون مثل إخوانهم في أقطار المغرب العربي لأشكال مختلفة من عمليات النهب والاستغلال الاقتصادي، والإفقار والتجويع تحت ضغوط الاستحواذ والابتزاز عن طريق الضرائب المتعددة الأشكال. وبقي النشاط الرعوي والزراعي البدائي هو السائد نظراً لمحدودية السهول الزراعية، وكثرة الصحارى. واستخدمت ثروة البلاد لخدمة رأس المال والشركات الفرنسية بعيداً عن المصالح الوطنية.

وفي المجال الاجتماعي، وعلى الرغم من عدم الاهتمام بأشكال التحضر والتمدن العمراني، فقد عملت السلطات الفرنسية على تشجيع النزعات القبلية والطائفية الصوفية بين القادرية والتيجانية، وإثارة الحساسيات العرقية (عرب - بربر - زنوج) والدينية والاجتماعية لتفكيك المجتمع وأضعافه أكثر.

وفي المجال التعليمي والثقافي الذي يوليه الاستعمار الفرنسي أهمية خاصة تدخل في حساباته المستقبلية في التعامل مع المستعمرات، فإن أول ما عملت عليه السلطات الفرنسية، هو الحؤول دون الموريتانيين والاتصال بالمحيط المغاربي والعربي، كما فعلت مع الجزائر وتونس والمغرب. فعمدت إلى فرض القيود المشددة على قوافل الحج، وحظرت استيراد الصحف والمطبوعات العربية، وحاربت اللغة العربية ومؤسساتها الدينية والثقافية البسيطة وفرضت اللغة الفرنسية وثقافتها عن طريق المدارس التي أنشأتها في مختلف أنحاء البلاد. وعلى الرغم من ذلك لم تستطع النهوض بالواقع التعليمي والثقافي الموريتاني حتى على الطريقة الفرنسية. إذ لم يتعد عدد حاملي الشهادات الجامعية من الموريتانيين عند إعلان الاستقلال أكثر من خمسة أفراد. وقد تمسّك الموريتانيون بدينهم ولغتهم، مثل غيرهم من أبناء المغرب العربي، إذ أن واقعهم الاجتماعي - الاقتصادي، إذ الترحال المستمر بعيداً عن المراكز الحضرية، حدَ من تأثير «الفرنسة» في المجال الثقافي والتعليمي، وأدت «المحضرة» وهي شكل من أشكال الكتاتيب القرآنية واللغوية والثقافية التقليدية دورها في الحفاظ على اللغة العربية وعلومها. فتمسك الموريتانيون بدينهم ولغتهم وانتمائهم الحضاري العربي الإسلامي، وحافظوا (حتى خريجو المدرس الفرنسية) على دينهم ولغتهم وراحوا يعملون لصالح بلدهم فيما بعد.

وهكذا تعرض الموريتانيون مثل إخوانهم أبناء المغرب العربي إلى شتى صنوف الاستغلال والاستلاب والقمع والاضطهاد في الحقوق والحريات، فكان رد الفعل الوطني، أن حمل الموريتانيون السلاح بوجه المحتل، كما فعل المغاربيون جميعاً.

الكفاح الوطني العام ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

كانت البدايات الأولى للكفاح الوطني في موريتانيا قد ظهرت مع بدايات التغلغل الفرنسي في البلاد في القرن التاسع عشر. وقد وصف الموريتانيون تلك المرحلة بأنها «بداية عهد السيطرة غير المباشرة». وقد رد الموريتانيون على التغلغل الفرنسي باعتماد الكفاح المسلح إذ ظهرت في مطلع القرن التاسع عشر شخصيات قيادية شعبية حملت السلاح دفاعاً عن الحرية والاستقلال، أمثال محمد الحبيب (1829-1860م) والشيخ سيدي الكبير (؟-1868م) الذي دعا إلى وحدة إمارات موريتانيا ومشايخها لمواجهة التغلغل الفرنسي. وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت «الدعوات الجهادية» لمقاومة «الروم» وكان للشيخ محمد بن الشيخ سيدي الكبير دورٌ في ذلك.

ومنذ مطلع القرن العشرين وبعد إعلان معاهدة الحماية عام 1903م تصاعدت عمليات الإخضاع العسكري الفرنسي لكافة مناطق البلاد. وقد أدى ذلك إلى تصاعد عمليات الكفاح المسلح وقيام السكان بحرب اقتصادية واجتماعية قائمة على رفض ومقاطعة البضائع الفرنسية، ورفض التعامل مع المستعمر أو إنشاء علاقات اجتماعية مع المستوطنين، ناهيك عن مقاطعة المدارس الفرنسية وغيرها. وقد سخر علماء البلاد خطبهم وأقلامهم لشحذ الهمم والعزائم ضد المحتل الفرنسي ومقاومته والدفاع عن حرية البلاد واستقلالها وسيادتها كما حصل في بقية أقطار المغرب

العربي. وأكد العلماء في موريتانيا بأن «التمكين لهم - للمحتلين- في أراضي المسلمين يُعد مخالفة شرعية». ويعد يوم 20 شباط/ فبراير 1905م بداية انطلاق الكفاح الموريتاني المسلح (إمارة تكانت) وبداية التوسع الأفقي لعمليات الكفاح وراء قيادات شعبية أمثال سيد احمد ولد أحمد عيدة (1905- 1932م) والأمير سويد أحمد وولده بكار، ومحمد المختار وولده حامد، والشريف سيدي ولد مولاي الزين. ولعل من أبرز القادة الموريتانيين هو الشيخ ماء العينين وأولاده الأربعة، وأبرزهم الهيبة الذي كان يقاتل المحتلين في شمال موريتانيا وجنوب المغرب وفي الصحراء الغربية. وهناك غيرهم الكثير. وقد التقى ثوار كانت مع ثوار الشيخ ماء العينين في الشمال الموريتاني والجنوب المغربي وفي الإقليم الصحراوي وشمل الكفاح المسلح جميع فئات الشعب. وقد تمكن المقاومون من تأخير احتلال البلاد حتى عام 1935م، إذ استطاع المحتلون الفرنسيون إخضاع موريتانيا والمغرب بعد انتهاء الكفاح المسلح. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت الحركة الوطنية السياسية تلعب دورها في الدفاع عن حرية البلاد واستقلالها.

■ خامساً- طرابلس الغرب (ليبيا):

كان استكمال الوحدة الايطالية عام 1870م بداية لانطلاق إيطاليا في موكب الاستعمار لشعوب إفريقيا، فمنذ ذلك التاريخ أرادت أن تلعب دوراً في السياسة الدولية، وجاء احتلال فرنسا لتونس عام 1881م وبريطانيا لمصر عام 1882م، ليثير مخاوفها على طرابلس الغرب (ليبيا) بعد أن فقدت تونس التي ظلت تتطلع لاحتلالها. وكان عليها وهي الدولة غير المحسوبة في عداد الدول الكبرى آنذاك أن تحصل على موافقة كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا وروسيا القيصرية للقيام باحتلال طرابلس الغرب، وتم ذلك خلال أعوام (1898-1904م).

وكانت طرابلس الغرب ما تزل خاضعة للحكم العثماني، وجرى التغلغل الإيطالي «السلمي» في عهد الوالي حافظ باشا. وتضمن ذلك التغلغل مجموعة من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستيطانية حتى عام 1911م، منها فتح البنوك، وإنشاء المستشفيات والمدارس، والتنقيب عن المعادن، وإرسال البعثات العسكرية تحت غطاء «البعثات العلمية» فوضعت الخرائط والمصورات عن أحوال البلاد وطبيعتها الجغرافية. وفي الوقت نفسه أتمت استعداداتها العسكرية لغزو البلاد، وبدأت تهيئ الرأي العام الإيطالي والأوروبي عن طريق صحافتها، وأكدت أن واجب الإنسانية (!!) أن تقوم إيطاليا بإصلاح الحالة في طرابلس الغرب بعد أن أخفقت الدولة العثمانية في ذلك. وعليه، وفي 29 أيلول/ سبتمبر من عام 1911م بدأت غزوها للبلاد. وبلغت قوتها المهاجمة لطرابلس الغرب (34 ألف جندي) و(6300) حصان و(1050) عربة و(48) مدفع ميدان و(24) مدفع جبلي و(145) سفينة حربية و(114) قطعة بحرية أخرى. وقد استغلت مقتل شخصين إيطاليين عام 1908م لتعلن الحرب وتغزو البلاد، فكانت بداية لمرحلة من الكفاح الوطني المرتكز على القوات العثمانية المتبقية وعلى الشعب، ثم وقع عبء الدفاع على الشعب الليبي وحده.

الكفاح المسلح ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

فجّر العدوان والاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب (ليبيا) كفاحاً عسكرياً نظامياً وشعبياً في كل من طرابلس وبرقة، وارتكز الدفاع على القوات العثمانية المتبقية (خمسة آلاف في طرابلس وألفان في برقة) وعلى جهود المواطنين الليبيين. وقاد المتطوعين الليبيين في طرابلس الشيخ سليمان الباروني وفرحات بك (1911-1918م) فيما قاد الكفاح المسلح في

برقة زعيم الحركة السنوسية السيد أحمد الشريف (1902–1917م). وقد تعاون الوطنيون مع الضباط العثمانيين ومن ضمنهم الضباط العرب، وظهرت بطولات شعبية استطاعت تأجيج مشاعر الشعب وتنظيمه في الكفاح ضد الاحتلال أمثال بشير بك السعداوي.

أجبر الكفاح الوطني قوات الاحتلال الإيطالي على الوقوف عند الساحل حتى نهاية العام 1912م على الرغم من كثافة الإمدادات البشرية التي بلغت (90) ألف جندي مزودين بمختلف الأسلحة. ولم تقتصر دعوة المواطنين الليبيين على مقاومة المحتل وطرده والحصول على الحرية والاستقلال، بل على الانفصال التام عن الدولة العثمانية وخاصة بعد عقد (معاهدة أوشي) عام 1912م بين الدولة العثمانية وإيطاليا والتي تخلى فيها العثمانيون عن طرابلس كما فعلوا مع الجزائر وتونس من قبل.

استغل الليبيون ما تضمنه الملحق الأول من معاهدة أوشي بشأن إعلان استقلال طرابلس وبرقة، فكلفوا في طرابلس سليمان الباروني بتشكيل حكومة وإبلاغ الدول بذلك، وامتد نفوذ حكومة الباروني على مناطق طرابلس الوسطى والجنوبية. وأكد الباروني عزمه على مواصلة الكفاح من اجل الاستقلال التام. وقد حاولت ايطاليا استمالته لكنه أبى وصمَم على طرد المحتلين. ولم يستمر الباروني في كفاحه طويلاً نتيجة تفوق القوات الإيطالية، فلجأ في نهاية عام 1913م إلى إستانبول لكنه عاد ثانية عام 1915م، واستأنف الكفاح المسلح حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918م.

وعقد في (مسلاته) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918م اجتماعاً وطنياً، أعلن على أثره قيام «الجمهورية الطرابلسية» وتم اختيار أربعة أعضاء لتولي الأمر (الباروني - السويحلي - بلخير - عبد الرحمن عزام) إذ لم يتفق

المجتمعون على رئيس واحد للدولة الجديدة. وقد وافقت الحكومة الإيطالية - انطلاقاً من سياسة المسالمة بعد الحرب التي أنهكتها - على نظام الحكم الجديد في طرابلس بموجب (صلح بنيادم) الموقع في 19 حزيران/ يونيو 1919م. ومع ذلك بقيت معارضة الشعب للاحتلال الإيطالي وسياسته في البلاد.

حاولت حكومة الجمهورية الطرابلسية الحصول على مزيد من الحرية والاستقلال بعيداً عن النفوذ الإيطالي. ففي 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1920م، عقد (مؤتمر غريان)، وتقرر فيه: «إن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلّا بإقامة حكومة قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي بزعامة رجل مسلم ينتخب من الأمة ولا يُعزل إلّا بحجة شرعية، وإقرار مجلس النواب، وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور بواسطة نوابها، وأن يشمل جميع البلاد بحدودها المعروفة». وانتخب المؤتمرون حكومة وطنية أطلق عليها اسم «هيئة الإصلاح المركزية» وأصبح أحمد المريض رئيساً لها، وعبد الر حمن عزام مستشاراً. وكان من أعضائها محمد فرحات الزاوي ومختار كعبار وغيرهم. وخطا المؤتمرون خطوة وطنية حينما قرروا توحيد الكفاح الليبي وعرضوا على إدريس السنوسي (أصبح زعيم الحركة السنوسية بعد أحمد الشريف منذ عام 1917م) زعامة طرابلس إلى جانب برقة، وكان ذلك في اجتماع «سرت» في كانون الأول/ ديسمبر 1921م. ووقّع الطرفان ميثاقاً للتعاون والكفاح من اثنتي عشر نقطة. ثم كانت الخطوة الأخرى بالعمل من أجل الوحدة الوطنية سياسياً وعهدوا بالبيعة لإدريس السنوسي ليكون رئيساً للبلاد بأكملها. وفي اجتماع (أجدابيا) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1922م قبل إدريس البيعة. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر 1923م قضى الإيطاليون على آخر محاولة للكفاح الوطني المسلح في إقليم طرابلس،

وخرج قادة المقاومة من البلاد بعد كفاح دام أكثر من اثني عشر عاماً، فمنهم من لجأ إلى مصر وسوريا ولبنان، أو إلى تونس، ومنهم من أثر البقاء للكفاح ضد القوات الإيطالية المحتلة، فانسحب إلى فزان في الجنوب وإلى برقة في الشرق واشتركوا في الكفاح المسلح الذي قاده عمر المختار.

أما في برقة فقد تصاعد الكفاح المسلح وبالتعاون مع القوات العثمانية حتى انسحابها عام 1913م. ووقع عبء الكفاح على عاتق الشعب الليبي وقيادة السيد أحمد الشريف السنوسي الذي عبَّر عن استقلالية واضحة عندما كان يوقع إصداراته بـ«خاتم الحكومة السنوسية». وكان شعار الحكومة «الجنة تحت ظلال السيوف». وأصدر السنوسي منشوراً دعا فيه الأهالي إلى «الجهاد» ضد القوات الايطالية. ودعا كافة أفراد الشعب ما بين 14–65 سنة، للذهاب إلى ميادين القتال لمواجهة قوات الاحتلال.

استمر الكفاح الوطني المسلح ضد القوات الإيطالية حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وقد مال السيد أحمد الشريف إلى الدولة العثمانية حليفة ألمانيا والنمسا - المجر، ضد بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وكان لذلك أسباب «موضوعية» منها، انتصار الألمان والعثمانيين في أوروبا والبلقان، وتصاعد الثورات ضد بريطانيا في الهند والأفغان والسودان وزنجبار، فضلاً عن أن السنوسي كان يعتقد أن المصريين سيسارعون إلى الانضمام إلى جبهته ضد بريطانيا المحتلة لبلادهم. وهذا ما حصل بالفعل حينما انضمت قوات مصرية بقيادة صالح حرب مع بداية اندفاعه داخل مصر لمهاجمة القوات البريطانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1915م. وقد استمر في كفاحه ضد الإيطاليين والبريطانيين حتى ضيق عليه البريطانيون الخناق فاضطر إلى التراجع نحو الداخل إلى الجنوب. وتحت الضغط البريطاني غادر إلى طرابلس ومنها نقلته غواصة ألمانية إلى

إستانبول. ومنذ عام 1917 وحتى عام 1923م أصبحت الزعامة الدينية والسياسية و العسكرية لأبن عمه إدريس السنوسي الذي كان «رجلاً ذا روح دبلوماسية أكثر منها قتالية» وكان يميل إلى مصادقة بريطانيا.

ومنذ عام 1916م كان إدريس السنوسي قد اجري اتصالات مع البريطانيين والإيطاليين وعلى أثرها عقدت مفاوضات «الزويتية» والتي استمرت حتى نهاية العام 1916م، ثم استؤنفت في (عكرمة) بالقرب من مدينة طبرق وانتهت بمعاهدة وقعت في 14 نيسان/ أبريل 1917م، وقد كانت «معاهدة عكرمة» بمثابة معاهدة حماية إيطالية على إقليم برقة لأنها «كرست الوجود العسكري الإيطالي في ليبيا».

استمرت العلاقات «السلمية» بين الجانبين حتى عام 1920م إذ تصاعد موقف الرفض للوجود الإيطالي بقيادة المجاهد الكبير عمر المختار، وأجبر ذلك الرفض إدريس السنوسي على الدخول في مفاوضات جديدة لتحديد صيغة جديدة من العلاقة بين الطرفين، فكان «اتفاق الرجمة» في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1920م، إلّا أن الإصرار الإيطالي على حل المعسكرات الوطنية قوبل برفض تام من قبل عمر المختار وجماعته. وعليه عقد اجتماعٌ آخر مع القوات الإيطالية، وتم عقد معاهدة (بومريم) التي نصت على إشراف ثنائي وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1921م، وهذا يعني سيطرة شبه مباشرة على القوات الوطنية.

كان قبول إدريس السنوسي للبيعة في اجتماع (أجدابيا) عام 1922م بداية العمل من أجل الوحدة الوطنية والقضية الليبية بشكل موحد، لكنه سافر إلى مصر في نهاية عام 1923م «بحجة مرضية» ولم يرجع إليها حتى بعد أن توفرت له المساحة الجغرافية الواسعة والقوى البشرية والقتالية الأكبر. وعهد بالقيادة العامة للمجاهد عمر المختار، وهو أحد الرموز في الحركة السنوسية وفي الكفاح الليبي. فيما قام شقيقه الرضا نائباً عنه في

الأمور الدينية والعائلية. وقد كان رحيله في وقت تصاعدت فيه الأطماع الإيطالية، واشتدت النزعة العنصرية بوصول الفاشية بقيادة موسوليني إلى الحكم في إيطاليا. ففي آذار/ مارس 1923م أعلن الحاكم الإيطالي العام الجنرال بونجيوفاني: «إن جميع الاتفاقات التي عقدتها الحكومة مع السنوسيين هي باطلة وملغاة» فكان ذلك إيذاناً ببدء الحرب من جديد، فكانت حرباً لا هوادة فيها.

إن سَياسة إيطاليا الفاشية أدت إلى تصعيد عمليات التدمير لكل شيء فأصبح القتل وسفك الدماء والتجاوز على الأعراض وقذف البشر من الطائرات، وهتك حرمات الدين وهدم المساجد، ناهيك عن اغتصاب الأراضي الخصبة والأملاك العامة والخاصة، والتضييق على مجمل الحياة العملية، فضلاً عن محاربة اللغة العربية وثقافتها بقوة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل حاولت إبادة الشعب الليبي بالقتل والتشريد والتهجير، وإحلال المستوطنين الإيطاليين مكانهم، وجعل ليبيا «الساحل الرابع» لإيطاليا. كل ذلك لم يضعف الكفاح المسلح وإيمان الشعب بعدالة قضيته. فتواصل الكفاح المسلح مدعوماً من تونس ومصر، ومن السيد أحمد الشريف بعد استقراره في الحجاز عام 1924م. وتصاعدت عمليات الكفاح المسلح في جميع أنحاء البلاد، وبرقة خاصة. وحرص المقاتلون على عدم الدخول مع القوات الإيطالية في معركة منظمة وإنما كان أسلوب الكر والفر، وحرب الكمائن (العصابات) كما هو الحال في تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا، مما أشعر الإيطاليين أنهم يقاتلون شعباً بأسره. وقد عبَر الحاكم الإيطالي في إقليم برقة عام 1927م عن ذلك بقوله: «إننا نحارب عدواً ليس له شكل متماسك مما جعلنا على أهبة الدفاع باستمرار وكأن الثوار مثل النار يمكن أن يظهروا اليوم في مكان وغدا على بعد خمسين متراً منه، واليوم الذي يليه على بعد مائة متر وهكذا، ولذلك فإن

خمسة أو عشرة آلاف من جنودنا غير كافين ضد مائتين أو خمسمائة من الثوار».

حقق المقاتلون الليبيون نجاحات كبيرة ضد القوات المحتلة. ومع ذلك فقد تمكنت القوات الإيطالية من احتلال الجغبوب (1926م) وجالو وأوجلو (1927م) وتمت محاصرة حركة المقاومة في الجبل الأخضر. ولم يبق إلّا مدينة (الكفرة) في داخل إقليم برقة، آخر معاقل حركة الكفاح المسلح في العمق. وفي عام 1928م وحَدت الحكومة الإيطالية إقليمي طرابلس وبرقة تحت قيادة حاكم واحد هو الجنرال بادوليو. وفي العام نفسه أيقن الإيطاليون أن الحل العسكري لا يجدي نفعاً وأن عمر المختار «لا يزال من الرموز التي لم يهتدوا إلى حلها» كما يقول الجنرال غرازياني أحد قادة القوات الإيطالية، فمالوا إلى المصالحة مع القيادة الوطنية. ووجدت القيادة الوطنية نفسها في موقع يدفع بها إلى التفاوض. فقد كان عام 1927م عام مأساة، فقدت بها مواقعها الدفاعية الداخلية وفقدت من مقاتليها (1296) شهيد، ومن ثروتها الحيوانية أكثر من (30400) رأس. وفي العام 1928م فقدت (280) شهيد فضلاً عن (26866) رأساً من الماشية. وفي العام 1929م فقد (800) شهيد و(20000) رأس من الماشية. ولا يدخل في عداد ذلك الشهداء الذين أزهقت أرواحهم في غير سوح القتال.

ودارت مفاوضات أولية بين الجانبين في 20 نيسان/ أبريل 1929م، وخيّر المندوبون الإيطاليون المجاهد عمر المختار بين أمور ثلاثة، أما الذهاب إلى الحجاز أو إلى مصر أو البقاء في برقة، فإذا رضي البقاء فيها تخصص له الحكومة مرتباً ضخماً وتعامله بكل احترام. ومعنى ذلك إنهاء حركة الكفاح المسلح باستمالة قائدها ورموزها، لكن المختار رفض كل هذا وأكد بأنه ليس من الطراز الطامع في الدنيا، المتهالك عليها. واستؤنفت المفاوضات ثانية وثالثة، وقدم المختار شروط الصلح بضمان

مندوبين من الحكومة المصرية والحكومة التونسية، وتضمنت عشر نقاط، جوهرها (الحكم الذاتي) في إطار الحماية الإيطالية. ويبدو أن وضع حركة المقاومة الليبية في تلك المدة التي أحكم فيها الإيطاليون الحصار من كل ناحية، أملى على عمر المختار اتخاذ هذا الموقف كمرحلة أولى على طريق الاستقلال الكامل وإنهاء الوجود الاستعماري. وللدلالة على ذلك قام المختار بمقاومة أي سلوك أو اتجاه يدعو إلى نزع السلاح وحل المقاومة، واتخذ الإجراءات الكفيلة ببقائها قوية متماسكة لأنه كان يدرك طبيعة النوايا الاستعمارية. وكان التأكيد على التمسك باللغة العربية والدين الإسلامي ومؤسساتهما بمثابة الدفاع عن الذات الوطنية العربية الإسلامية ضد محاولات (الطلينة) والعدوان على (الهوية) مثل ما حصل في باقي أقطار المغرب العربي.

وأخيراً وبعد 6 أو 7 شهور من الانتظار هاجمت الطائرات الإيطالية مواقع حركة المقاومة، فكانت البداية للمرحلة الأخيرة من الكفاح الملحمي الليبي ضد الاحتلال الإيطالي، وقد أصدر المجاهد عمر المختار بعدها بياناً مطولاً ألقى فيه كل التبعية على الإيطاليين في عدوانهم ومما جاء فيه: «وليشهد العالم أجمع أن نوايانا نحو الحكومة الإيطالية شريفة وما قصدنا إلّا الحرية والاستقلال. أما مقاصد إيطاليا وأغراضها فترمي إلى القضاء على كل حركة قومية تدعو إلى إنهاض الشعب الطرابلسي المتقدم وهيهات أن يصلوا إلى ما يريدونه ما دامت لنا قلوب تعرف انه في سبيل الحرية يجب بذل كل ما مرتخص وغالٍ وها نحن ندافع عن كياننا ونبذل دماءنا الزكية فداءً للوطن. . .» وبدأت المعارك والمناوشات بين القوات الوطنية الليبية وبين القوات الإيطالية المحتلة وتصاعدت أكثر مع تعيين الجنرال غرازياني في آذار/ مارس 1930م حاكماً أعلى للقوات الإيطالية في إقليم برقة. وكان غرازياني قد صمم على القضاء

على عمر المختار وحركة الكفاح الوطني المسلح، ولتحقيق هدفه منع وصول الإمدادات من الداخل والخارج للمقاومة، وأصدر أوامره بنزع السلاح من أيدي الشعب بدون شفقة أو رحمة، وأغلق الآبار، فكانت النتيجة مفجعة بحق البشر والثروة الحيوانية. وتشتت الناس في الصحراء لئلا يصل إليهم الإيطاليون. وأنشأ «المحكمة الطائرة» التي كانت تأخذ بالظنة وتحاكم محاكمة صورية. وأقفل الزوايا وصادر أملاكها ونفى شيوخها وعطل مرافق الحياة فيها. وملأ معسكرات الاعتقال بالكثير من أبناء البلاد. وكل تلك الإجراءات من أجل التضييق على حركة المقاومة وعلى المجاهد عمر المختار. ومع ذلك ظل المختار وأتباعه يقاومون المحتلين من الجبل الأخضر. ووقعت معارك طاحنة طوال عام 1930م أكد فيها المختار قدرته وصموده بوجه المحتل حتى قال عنه غرازياني «يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن أمامنا عدواً عنيداً». وعليه بدأت القوات الإيطالية تنفيذ إستراتيجية عسكرية جديدة بالعمل على تطويق الجبل الأخضر من كل ناحية وإبعاد سكانه عن حركة المقاومة ومحاصرتهم بالأسلاك الشائكة. كما نفذ في مطلع عام 1931م خطته باحتلال مدينة «الكفرة» آخر الخطوط الدفاعية في العمق الليبي حيث حاصرها الإيطاليون في 19 كانون الثاني/ يناير 1931م، واستباحوها ثلاثة أيام. وكان سقوطها بيد المحتلين إيذاناً بانتهاء الكفاح المسلح، إذ لم يبق للمختار إلّا الحدود المصرية للتزود منها، فعمل الإيطاليون على مد الأسلاك الشائكة من ميناء (بردية) إلى (أمساعدة) في شريط طوله (250كم). ومع ذلك، ظل المختار يصارع قوات الاحتلال بعمليات الكر والفر، وباعتماد أسلوب حرب العصابات. ويعترف غرازياني قائلاً: «وبكلمة واحدة حتى بعد أن اتخذنا كل الاحتياطات ضد الخاضعين لسلطاتنا وإبعادهم عن المنطقة واحتلال

الكفرة وغيرها من المراكز المهمة، ورغم هذا كله فالثوار لا يزالون أقوياء يهاجموننا في كل مكان».

استمر عمر المختار وأعوانه في كفاحهم الوطني ضد المحتلين الإيطاليين ورفض الاستسلام. ولم تثنه أو تحبط معنوياته عمليات التطويق الايطالية وكان الأمل يحدوه «في أن يثور العرب فيمدوا إخوانهم بما يدفع عنهم خطر الجوع الذي لا يخشون غيره». لكن المختار وقواته المسلحة بقي وحيداً في الميدان مثل كثير من الثورات في الأقطار العربية، وكان إيمانه بعدالة القضية التي كان يقاتل من أجلها جعله يواصل كفاحه المسلح حتى كانت النهاية في 11 أيلول/ سبتمبر 1931م، وبينما كان يقود كوكبة من المقاتلين يتراوح عددها بين 40-50 مقاتلاً التقى بقوة إيطالية أحاطت به من كل جانب وسقط المختار أسيراً. وقال غرازياني عن ذلك بأنه وقع في قبضتهم «أسطورة الزمان الذي نجا آلاف المرات من الموت ومن الأسر واشتهر عند الجنود بالقداسة والاحترام لأنه الرأس المفكر والقلب النابض للثورة العربية، وكذلك كان المنظم للقتال بصبر ومهارة فريدة لا مثيل لها سنين طويلة».

وفي 16 أيلول/ سبتمبر 1931م أعدم عمر المختار شنقاً في مركز سلوق وبحضور أكثر من (20) ألف مواطن من أبناء المنطقة وانتهت حركة الكفاح المسلح بعده بأربعة شهور، ودخلت القوات الإيطالية لأول مرة معاقل الجبل الأخضر، وتم احتلال البلاد.



الفصل الأول

الجزائر المعاصرة

الجزائر المعاصرة

تطور الحركة الوطنية الجزائرية

شهد الكفاح الوطني الجزائري في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى تطوراً مهماً بظهور عدد من التنظيمات السياسية. وقد ساعد على ظهورها العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية منها، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أمل الجزائريون أن تغير الحكومة الفرنسية من سياستها تجاههم بعد اشتراكهم في الحرب (173019 جندياً ومساعداً كان منهم 25000 قتيل) دفاعاً عن فرنسا. ومنها ما يتعلق بردود الفعل الوطنية وبخاصة الحركة الأدبية (الشعر)، فضلاً عن الصحافة الوطنية، وكذلك المؤثرات العربية المشرقية سواء عن طريق الاتصال المباشر بقيادة الحركة الفكرية العربية، (**محمد عبده، رشيد رضا، شكيب أرسلان مثلاً**) أو عن طريق الصحافة وغير ذلك. فضلاً عن مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون ودعوة (حق تقرير المصير) إلى جانب العوامل الداخلية والعربية. كل هذه العوامل أسهمت في إنضاج الوعي الوطني الذي أخذ يتكتل في تنظيمات سياسية ظهرت في مطلع العشرينات من القرن العشرين. وعليه، فقد انتقل مركز الثقل في الكفاح الوطني الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته، من الأرياف إلى المدن وقواها الاجتماعية المتعددة الانتماءات المهنية

والطبقية، وإلى أسلوب الكفاح الوطني السياسي السلمي في أغلب الأحيان من أجل انتزاع الحقوق الوطنية المغتصبة.

ارتبط الكفاح الوطني في الجزائر (وعموم المغرب العربي) بالقوى الشعبية بمختلف فئاتها من المثقفين والطلبة والعمال والفلاحين والكسبة. وكانت المطالب الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تطبع مسيرتها الكفاحية. وكان العمل السياسي السلمي سمة النضال الوطني والمغاربي عموماً.

بدأت الحركة الوطنية السياسية بنزعة (إصلاحية) من خلال ظهور (الحزب الإصلاحي) الذي أنشأه **الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري** وذلك في المدة ما بين (1920–1924م). وتركزت دعوته على الإصلاح التعليمي للدفاع عن الذات الوطنية العربية الإسلامية، والعمل لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات. وهناك اتجاه آخر بدأ قبيل الحرب العالمية الأولى، دعا إلى المساواة بين الجزائريين والمستوطنين الأجانب، ثم تالياً إلى الاندماج مع فرنسا، وظهر اتجاهاً سياسياً منذ عام 1927م، وهو حزب (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين). ويعد هذا الاتجاه امتداداً لحركة (الشباب الجزائري) التي نشأت منذ عام 1900م. وقد أسسه **فرحات عباس والدكتور بن حلول والدكتور الأخضري**، وكان يمثل مصالح الطبقة الوسطى من المثقفين الدارسين في فرنسا وكبار الملاك والإقطاعيين المشبعين بالثقافة الفرنسية. وهذا الاتجاه كان يتقبل قيم المستعمر الثقافية ويعمل على تحقيق (المؤاخاة)!! بين الشعبين الفرنسي والجزائري. وظل هذا الاتجاه يأمل بالتحسن التدريجي للموقف الاستعماري. ودعا إلى (عدالة أفضل) و(مساواة أكبر) و(تمييز عنصري أقل) تحت ظل الوصاية (لفرنسا الخالدة)!!. لكنه لم يستطع أن يفرض وجوده في الساحة السياسية، لا بل لقي معارضة شعبية واسعة واقتصرت

قواعده على أقلية محدودة ارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار. ومنذ منتصف الثلاثينات بدأ فرحات عباس يتخلى عن نهج اتحاد المنتخبين الذي كان يقوده ابن جلول، وينشئ (الاتحاد الشعبي الجزائري) عام 1938م، وسيتعلم الوطنية التي ستبدأ تطورها وتنتزعه من أحلامه الأولى في البحث عن وطن (في فرنسا أولاً، ثم مع فرنسا، ثم خارج فرنسا، بل ضد فرنسا) فيما بعد.

أما الاتجاه الآخر فقد كان يدعو إلى (الاستقلال) والتحرر الشامل، ونشأ مع بداية نشوء الاتجاه الأول، وتمثل في مجموعة من التنظيمات السياسية والدينية والثقافية تمثلت بـ(حزب نجم الشمال الإفريقي) الذي أسسه مصالي الحاج عام 1926م. وكانت قاعدته الاجتماعية تتكون من العمال والجنود الذين سرحوا من الخدمة، والطلبة والتجار المهاجرين من أقطار المغرب العربي إلى فرنسا، ثم انتقل إلى الجزائر. وأمام النشاط المتزايد لحزب النجم، أقدمت السلطات الفرنسية على حله عام 1929م، فلجأ زعمائه إلى النشاط السري، واتخذ بسبب ظروف الاحتلال الفرنسي أسماء متعددة منذ مطلع الثلاثينات. ففي عام 1934م أعاد مصالي تكوين الحزب باسم جديد هو (الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا)، لكن السلطات الفرنسية حاربته وقبضت عليه وأودع في السجن ثم أفرج عنه وسافر بعدها إلى سويسرا. وفي جنيف التقى **بالأمير شكيب أرسلان** الذي أقنعه بالتحول إلى مظهره العربي الإسلامي. وبعد عودته في عهد حكومة الجبهة الشعبية (1936-1937م) استأنف نشاطه السياسي، وأسس حزباً باسم (حزب الشعب) عام 1937م. واستمر في نشاطه السياسي حتى تم حل الحزب يوم 26 أيلول/ سبتمبر 1939م. وفي تلك المدة ولاحقاً توسعت قاعدته الاجتماعية فإذ شملت عموم فئات الشعب، واستمر على هذه التسمية في نضاله السري حتى عام 1946م.

أكدت مسيرة الحزب الكفاحية ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته على فكرة الوطنية والدفاع عن الشخصية الجزائرية والمحافظة على هويتها ومقوماتها العربية الإسلامية. وإعلان الاستقلال الكامل للجزائر. وعلى فكرة الاشتراكية والديمقراطية للشعب في مختلف المجالات. وعلى فكرة العروبة والعمل لتوحيد الأقطار العربية، فضلاً عن فكرة وحدة المغرب العربي. يتوضح ذلك عبر بياناته ومواقفه التي جاء في البعض منها على سبيل المثال لا الحصر وبعد انتهاء حرب الريف المغربية على يد المحتلين الفرنسيين والإسبان عام 1926م ما نصه (.. لنناهض جميعنا الإمبريالية سواء كانت فرنسية أو إسبانية لنكن رجلاً واحداً ضد حرب المغرب ومع استقلال هذا البلد ليحيا استقلال المغرب، وليعش الشمال الإفريقي حراً..) وجاء في بيان آخر: (إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به) وأكد ضرورة (توحيد الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة..).

وكان هناك أيضاً نشاط لعدد من العلماء المسلمين الجزائريين بدأت بحركة واسعة من (البعث الثقافي) المتفتح على أفكار العلماء المشارقة. وقد تحلق العديد من علماء الجزائر في (نادي الترقي) حول الشيخ العقبي الذي عاش مدة في مكة والمدينة وعاد إلى الجزائر. كما برز الشيخ عبد الحميد بن باديس وتولى تأسيس جمعية العلماء عام 1931م حتى وفاته في أيار/ مايو 1940م، إذ رأسها من بعده الشيخ البشير الإبراهيمي حتى عام 1956م. وقد وقف إلى جانبهما العديد من العلماء أمثال الزهراوي ومحمد العيد ومبارك الميلي والعربي التبسي وغيرهم. وقد كان المنهج الديني للجمعية يقوم على تخليص الدين من كل الشوائب والخرافات التي علقت به، وكان ذات فهم عصري للإسلام، ومن هنا جاء وقوفها ضد بعض

الطرائق الصوفية التي كانت بؤر لانتشار (الممارسات المشبوهة) وكانت عاملاً (في تنمية الأفكار الظلامية لدى جماهير الفلاحين)، ووقفت إلى جانب المستعمر الفرنسي ضد أبناء البلاد وكفاحهم من أجل التحرر. وكان المنهج الثقافي للجمعية يقوم على التدريس باللغة العربية. ولم تقف عند الطريقة التقليدية لاكتساب معارف الماضي، وإنما سعت إلى اقتباس العلوم العصرية وتعليمها. وأسست الجمعية مراكز كبرى لنشر المعرفة قديمها وحديثها لتنوير الرأي العام الوطني، واتجهت لمقاومة بعض أصحاب الزوايا وترهاتهم المشوهة للدين الحنيف. وعليه فقد اقترن العمل الديني بالفعل الوطني عند جمعية العلماء. وانتقلت من سلفية دينية محصنة تدافع عن الذات الإسلامية إلى سلفية وطنية مناضلة جديدة. ويعد قيام هذا التيار أمراً مهماً للمجتمع الجزائري بسبب وقوفه في وجه دعوة الإندماجيين. فقد كان من أهداف الجمعية مقاومة كل المخططات والمشاريع الاستعمارية الفرنسية المفروضة على الشعب الجزائري من محاولات التغريب والمسخ الثقافي والإدماج إلى محاولات التنصير. وكل ذلك من أجل الحفاظ على هوية الشعب الجزائري ومقوماته الحضارية العربية الإسلامية، من خلال أركان الجمعية (العروبة، والإسلام، والعلم والفضيلة) وهي أركان حددها ابن باديس وعدها الأساس في تحريك الشعب ضد المستعمر من خلال جهود ونشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وقد ناصبتها السلطات الاستعمارية العداء في محاولة للقضاء عليها، لكن رسوخها شعبياً ساندها في دوام استمرارها وفعلها المؤثر.

هيأت (جمعية العلماء المسلمين) الشعب الجزائري للاستقلال وربطته بالشرق العربي ربطاً محكماً. وكانت القاعدة الاجتماعية للجمعية تتمثل بعلماء الدين الكبار والصغار والمثقفين والعمال والفلاحين. وقد أدت جهود الجمعية إلى تكوين أجيال جزائرية مسلحة بالعلم والإيمان

بعروبة وإسلامية بلادها، (لأنها أثبتت للاستعمار أن الدماء البربرية التي مازجت الدم العربي أصبحت عربية بحكم الإسلام) وحكم العمومة والخؤولة الممتدتين على حد قول البشير الإبراهيمي، في سلسلة من الزمن ذارعها ثلاثة عشر قرناً، وضرورة تحريرها من نير الاستعمار. وهذه الجمعية عززت مفهوم الاستقلال من الناحية الثقافية، فساعدت على تطوير الوعي الوطني عند الجزائريين من خلال تعاليمها التحررية ورفضها لكل سياسة تنادي بالفرنسة وإدماج الجزائر بفرنسا. وعليه، لا يمكن الفصل في عمل جمعية العلماء المسلمين ما بين الديني والثقافي والسياسي، فالدفاع عن الإسلام واللغة العربية، إنما ينتهي حتماً إلى الالتزام السياسي والدفاع عن حرية واستقلال الوطن.

وكان هناك أيضاً الحزب الشيوعي الجزائري (1920م) الذي استقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1936م بقيادة عمار أوزيغان وابن علي بوخور، ووضع برنامجاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لكنه لم يؤد دوراً فاعلاً في الحركة الوطنية. ولم يحظ بتأييد شعبي لأنه وجه عمله باتجاه مطالب جزئية، كإنهاء التدابير القمعية، والمساواة في الأجور وتوزيع الربح على الموظفين الجزائريين بالتساوي مع أقرانهم الفرنسيين، والالتقاء مع مطالب واهتمامات التيارات الإصلاحية والاندماجية، ولاستمرار خضوعه للحزب الشيوعي الفرنسي ووجود عدد كبير من الأوروبيين في عضويته. وفي مطلع الخمسينات بدأ التحول نحو المسار الوطني ومناهضة الاستعمار.

وكان للطلبة وجمعيتهم (جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين) دورهم في الخارج والداخل في الدفاع عن إسلامية وعروبة الجزائر وانتمائها الإقليمي والعربي الإسلامي. فقد عقدت الجمعية ستة مؤتمرات (1931-1936م) في العديد من عواصم ومدن المغرب العربي، أكدت خلالها على

ضرورة العمل من أجل الوحدة المغاربية/ العربية الإسلامية، مستندة في ذلك إلى المرجعيات التاريخية والثقافية والقومية والدينية والحضارية.

واكبت النهضة الأدبية، النهضة الثقافية والسياسية في فترة ما بين الحربين، وهي وإن أدت دورها بلغة المستعمر إلّا أنها فكرت بروح عربية مسلمة حركت الأفكار للرد على الخصم الاستعماري بلغته، وتعريف الرأي العام الفرنسي عن طريق مختلف وسائل الإعلام العلنية والسرية بمطامح أبناء المغرب العربي، وكسبه لنصرة القضية الوطنية.

وعلى العموم، ناضلت القوى الوطنية الجزائرية خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين في سبيل عروبة الجزائر واستقلالها الوطني ووقفت ضد السياسة الفرنسية. وعملت فصائلها الوطنية والثورية الحية على إحياء اللغة العربية، وطالبت فرنسا بترسيخها في الإدارة التي إقامتها في الجزائر بعد الاحتلال وفي نظام التعليم الفرنسي في الجزائر إلى جانب اللغة الفرنسية. كما طالبت بحرية التعليم العربي الحر في المدارس والمعاهد. وكان هذا كله، «لأن الشعب الجزائري المسلم يعد اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية هما لغته الوطنية وثقافته القومية باعتبار أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم الذي لا تجوز صلاة المسلم إلّا بالقرآن العربي المبين».

هذه التطورات السياسية والاجتماعية طبعت مسيرة الكفاح الجزائري منذ مرحلة العشرينات وحتى الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) ضد فرنسا التي سخرت البلاد والعباد لخدمة مجريات الحرب ومصالح فرنسا. وعليه بدأ الاتجاه (الاستقلالي) يطبع الحركة الشعبية عامة، وجاء ذلك بعد (مذابح) 8 أيار/ مايو 1945م.

الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية ●●●●●●●●

لم يتغير الموقف الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية باعتبار

(الجزائر فرنسية) سواء في عهد حكومة فيشي الموالية للألمان أو في عهد قوات فرنسا الحرة، لا بل شنت السلطات الفرنسية حملة اعتقالات واسعة ضد المنظمات الوطنية وقادتها (حزب الشعب). وبرز خلال هذه المدة فرحات عباس وحزبه (الاتحاد الشعبي..) وقدم (بيان الشعب الجزائري) في 10 شباط/ فبراير 1943م طالب فيه الاشتراك في الحكم وليس الاستقلال، فيما أصرت السلطات الفرنسية على أن (الجزائر فرنسية) وأن ذلك (مبدأ لا يحتمل المناقشة). وإزاء ذلك حاول **فرحات عباس** تدويل القضية الجزائرية عندما سلم نصاً لممثلي الحكومة الأمريكية والإنكليزية والسوفيتية والمصرية في 31 آذار/ مارس 1943م، وقد أصبح هذا التدويل ممكناً بعد نزول الحلفاء في الجزائر، إذ تمت الاتصالات بين الوطنيين الجزائريين والسلطات الأمريكية بفضل ضابط أمريكي من أصل لبناني وهو محمد السبليني. وعليه، بدأ الموقف الوطني الجزائري يشتد بمطالبه أكثر للدفاع عن حقوق الشعب الجزائري.

عادت السلطات الفرنسية وقدمت تحت ضغط الشعب وبيانات الحركة الوطنية وظروف الحرب العالمية الثانية مشروع (الإصلاحات) في 7 آذار/ مارس 1944م. ولم يكن المشروع إلّا خطوة نحو الاندماج. وبدأ الشعب ومنظماته الوطنية يعارض ذلك المشروع. وقامت الأحزاب والقوى الوطنية بتأليف جبهة (أحباب البيان والحرية) في 14 آذار/ مارس 1944م عدا الحزب الشيوعي، وحددت مطلباً (معتدلاً) يقوم على (الدفاع عن إنشاء جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي تتوحد في اتحاد فيدرالي مع جمهورية فرنسية جديدة معادية للاستعمار)، كما حددت مطالب اجتماعية واقتصادية أخرى. ويبدو أن هذا المطلب (المعتدل) قد تم تحت تأثير فرحات عباس، فيما تمت المطالب الاجتماعية والاقتصادية بتأثير حزب الشعب. إلّا أنه في المؤتمر إلّا ول لـ جبهة (أحباب البيان والحرية)

المنعقد في 2-4 آذار/ مارس 1945م يعود حزب الشعب إلى تأكيد موقفه السابق، فبعد أن نادى بمصالي الحاج (زعيماً) لشعب الجزائر ويطالب بالإفراج عنه (نفي إلى الكونغو عام 1943م)، ويرفع شعارات (الجزائر أمة حرة) وليس في الدنيا ما يمكن أن يحوّل الإنسان العربي إلى إنسان فرنسي) و(كلنا فداء للجزائر)، في مسيرة احتجاجية بدأت منذ الأول من أيار/ مايو 1945م، يعود ويؤكد على مبدأ (الاستقلال). إن هذه التظاهرة تؤكد أن الحركة الوطنية الجزائرية استطاعت ولأول مرة تعبئة الجماهير تعبئة سياسية حقيقية. وقد شعرت السلطات الفرنسية بخطورة جبهة أحباب البيان والحرية فاستغلت احتفالات الشعب الجزائري بانتصار الحلفاء يوم 8 أيار/ مايو 1945 لتنفيذ مخطط التصفية بعد أن لمست تأكيد الشعب على الاستقلال التام (تحيا الجزائر المستقلة) و(تحيا الجزائر العربية). فكانت (مذابح سطيف) التي راح ضحيتها الآلاف (قدرتها العديد من المصادر بـ45 ألف شهيد)، وقامت بحل الجبهة، وممارسة القمع والاعتقالات بشكل واسع شمل قادة الأحزاب الوطنية، ومنهم فرحات عباس الذي لم يطلق سراحه إلّا في 16 آذار/ مارس 1946م. وكانت الهجمة الأكبر على حزب الشعب وقادته، (وكان يعمل بشكل سري)، الذين اعتبروا المسؤولين عن الأحداث الأخيرة.

خلال تلك المدة، تعمق الاتجاه الاستقلالي وبدأت فكرة العودة إلى أسلوب الكفاح المسلح تتشكل داخل هذا الاتجاه. فقد كانت مذابح 8 أيار/ مايو 1945 (طعنة قاتلة للحركة الوطنية، أثبتت بأن حرية الجزائر لا يمكن أن تتحقق بوسائل (اللاعنف) أو (الثورة بالقانون) وأن الاستعمار لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلّا بالقوة والعنف و(أن هذه الحقيقة كانت محل دراسة طويلة وعميقة من طرف حزب الشعب..). وعليه، وبعد مذبحة سطيف قررت القيادة العليا

للحزب، إنشاء جهاز عسكري عرف باسم (الشرف العسكري أو التنظيم الخاص) يعمل لانتزاع الاستقلال بالقوة. ومن الجدير بالذكر، إن أولى الخلايا السرية شبه العسكرية كانت قد تشكلت في قسنطينة ومنطقة القبائل من خلال أحد أعضاء الحزب وهو محمد طالب. وكانت إدارة (التنظيم الخاص) تتكون من ثلاثة أعضاء هم، الجيلالي بلحاج (مسؤول عسكري) وحسين آيت أحمد (مسؤول سياسي) ومحمد بلوزاد (منسق) يؤمن الاتصال مع المكتب السياسي لحزب الشعب. كما يتكون من خمسة رؤساء مناطق هم كل من: حسين آيت أحمد (القبائل)، محمد بو ضياف (قسنطينة)، وأحمد بن بلة (وهران) ومحمد ماروك (مدينة الجزائر)، وجيلالي ريغويمي (الجزائر - المدينة ومتيجة) وهناك مجموعات وشعب محكمة التنظيم والسرية. وكان هذا التنظيم الأساس في انطلاق الكفاح المسلح فيما بعد.

في عام 1946م. أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا والتمهيد لوضع دستور جديد للبلاد، ثم طرحت دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في تشرين الأول/ أكتوبر 1946م، الذي أكد على أن «فرنسا عازمة على قيادة الشعوب المسؤولة عنها نحو إدارة نفسها بنفسها وتسيير شؤونها الخاصة بصفة خاصة»، وانعكس ذلك على مستعمراتها في الخارج. وعليه فقد استفادت أقطار المغرب العربي (الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب) من ذلك. وفي الجزائر أصدرت السلطات الفرنسية المحتلة عفواً عاماً عن الزعماء الجزائريين المعتقلين، فعاد نشاط الحركة الوطنية. وتشكل حزبان جديدان في التسمية الأول هو (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) في أيار/ مايو 1946م برئاسة فرحات عباس، والذي انتقل فيه خلال مسيرته (حتى عام 1956م)، من الدعوة إلى (الاندماج) إلى الدعوة للاستقلال الذاتي. وفي يوم 9 آب/

أغسطس 1946م، قدم الحزب مشروع دستور الجمهورية الجزائرية يتضمن دستور الاستقلال الذاتي للجزائر الداخلة في (الاتحاد الفرنسي) بصفتها دولة شريكة. وقد كان ديغول قد دعا إلى مشروع (الاتحاد الفرنسي) منذ عام 1945م لربط العديد من الشعوب الإفريقية المستعمرة مع فرنسا بعد أن رأت حكومة فرنسا أن مواقعها بدأت تتضعضع بظهور حركات التحرر الوطني. وفي عام 1946م، صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على المشروع وأصبح نافذاً منذ 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1946م. ونص المشروع على منح الاستقلال الذاتي للمستعمرات الفرنسية في نطاق الجمهورية الفرنسية. وتكون المستعمرة عضواً مشاركاً في هذا الاتحاد. ومن هنا جاءت دعوة فرحات عباس للانضمام إلى الاتحاد الفرنسي. وكان هذا التغيير بسبب يأسه من سياسة الإدماج، وشعوره بالتفرقة في المعاملة بين الجزائريين والفرنسيين. وكان تأسيس هذا الحزب، بداية انفصال فرحات عباس كلياً عن (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين). أما الحزب الثاني فهو (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) برئاسة مصالي الحاج، وقد شكله أتباعه أثناء نفيه، وهذا الحزب هو الواجهة العلنية لحزب الشعب، فيما استمرت بقية الأحزاب الوطنية على حالها.

وعلى الرغم من دعوة الحكومة الفرنسية إلى (عودة الحياة الطبيعية) إلّا أنه لم يطرأ تغيير جوهري على سياستها في الجزائر وبقية أقطار المغرب العربي. فقد نص دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة على أن الجزائر (جزء من فرنسا)، كما أن التشريع الخاص بتأسيس الجمعية الجزائرية (صدر في 20 أيلول/ سبتمبر 1947م) والذي أشار إلى إعطاء بعض الحقوق السياسية للجزائريين بقي (حبراً على ورق). فضلاً عما جرى من (تزوير) في عمليات الانتخاب في عهد المقيم العام نيجلين. وكان ذلك يكفي للقضاء على آخر الأوهام المتصلة بالثورة عن طريق القانون أي بأسلوب العمل السياسي

السلمي. وهذا ما دفع بالحركة الوطنية الجزائرية (وفي عموم أقطار المغرب العربي) إلى التأكيد على ضرورة تغيير أسلوب الكفاح بالاتجاه الذي يجبر الحكومة الفرنسية وسلطاتها المحتلة على الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية والاستقلال. وبدأت مرحلة جديدة من الكفاح الوطني والمغاربي في الداخل والخارج (دمشق - القاهرة)، جسدت العمل الكفاحي المشترك على صعيد الفكرة والتطبيق بتأسيس (مكتب المغرب العربي) في القاهرة عام 1947م فضلاً عن فرعه في دمشق، وتأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) **برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي في مطلع عام 1948م** وفي القاهرة ايضا كما سيأتي لاحقاً.

استمرت السياسة الفرنسية على أن (الجزائر فرنسية) وشنت خلال أعوام (1948-1951م)، حملات إرهابية منظمة ضد أبناء الشعب الجزائري، لكن ذلك لم يمنع الشعب ومنظماته الوطنية من العمل من أجل استقلال الجزائر. وقد اتخذت القوى الوطنية قراراً بتوحيد جهودها لمواجهة الاحتلال الفرنسي. ففي 20 تموز/ يوليو 1951م، صدر بيان بتوحيد جميع الأحزاب والمنظمات الجزائرية (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري - جمعية العلماء المسلمين - الحزب الشيوعي الجزائري) باسم (الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات) يوم 5 آب/ أغسطس 1951م. وكان هدف الجبهة إلغاء الانتخابات المزورة في (الجمعية الجزائرية) التي جرت في 17 حزيران/ يونيو 1951م وعلى وفق تشريع عام 1947م. والوقوف ضد جميع الإجراءات الإرهابية بمختلف صورها وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، ومنع تدخل الإدارة في القضايا الدينية للمسلمين. وكانت هذه الجبهة أول اتحاد عام في تاريخ الجزائر بين مختلف التنظيمات الوطنية. ومع ذلك، فقد بقيت محتويات مطالب الجبهة غير معبرة عن القضايا

الاجتماعية والاقتصادية، كما لم تتطرق إلى موضوع الاستقلال السياسي للجزائر. إن محاولة جمع الجزائريين في جبهة واحدة قد فشل، وكان ذلك نتيجة للاختلافات الفكرية والتكتيكية بين المشتركين في الجبهة. وقد أعلن حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (أن الجبهة الجزائرية لم تحقق الآمال الشعبية لا في مجال البرنامج ولا في مجال النشاط الفعلي، وأن روح الحزبية في القضايا الصغيرة مع الأسف، كثيراً ما غلبت روح الوحدة التي ينبغي أن تظل هي الغالبة في الوضع الاستعماري القائم). وعليه، يؤشر الحزب حقيقة واقعية، أنه في ظل الاحتلال يجب أن تتوحد كل القوى وأن تتجاوز تناقضاتها كافة وأن يكون هدفها تحرير البلاد أولاً وأخيراً. وعليه فقد تركها (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) في أيار/ مايو 1952م، وغادرها (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1952م. ومع ذلك فإن نشاط الجبهة أثر على التطور المستطرد للحركة المعادية للاستعمار، فقد سببت ازدياد الخبرة والنشاط السياسيين لدى الجماهير، كما أدت إلى انجذابهم أكثر إلى النضال التحرري. لا بل، تحمس الشعب ومن خلال منظماته الوطنية لفكرة الكفاح المسلح بعد أن رأى حالة البؤس الجماعي، واستمرار إنكار الحقوق الوطنية هي المسيطرة. وتعمق هذا الإحساس أكثر بتأثير الكفاح المسلح الذي كان يخوضه الشعب التونسي والمغربي آنذاك (1952-1953م)، فضلاً عن دعوات مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي بخاصة.

عادت الأحزاب المكونة للجبهة تعمل منفردة وضمن الأهداف والأساليب التي رسمتها في النضال من أجل انتزاع الحقوق الوطنية الجزائرية. وبرز خلال أعوام (1952-1954م)، حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح الحزب المؤهل لقيادة النضال

الوطني، يعود ذلك إلى مواقف القوى السياسية الأخرى من الكفاح الوطني، ذلك أن حزب اتحاد النواب الجزائريين المنتخبين هو حزب يتكون من مثقفين متفرنسين ومن كبار الملاك الذين ترتبط مصالحهم بمصالح المستعمر. وجمعية العلماء المسلمين هي جمعية ثقافية دينية وهي غير سياسية (شكلاً على الأقل) لا تستطيع أن تنظّم الثورة إنما تستطيع المشاركة بها. أما حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فهو حزب يؤمن بالعمل السياسي السلمي، في حين علق الحزب الشيوعي الجزائري آماله على نجاح الحزب الشيوعي الفرنسي لتحرير الجزائر من الاستغلال. وجميع هذه الأحزاب لم تكن لها قاعدة جماهيرية كما هو الحال مع حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، فهو حزب ثوري، ومن الداعين إلى الاستقلال منذ البداية. فقد توسعت قاعدته الاجتماعية وشملت عموم الشعب من عمال وفلاحين وطلبة وجنود وموظفين. وقاد هذا التوسع في القاعدة الاجتماعية للحزب إلى تجديد قادته برنامج الحزب لتحديد أهداف واضحة فيما يخص الاستقلال الوطني من كافة جوانبه. وبناءً على ذلك ففي 6 نيسان/ أبريل 1953م أعلن الحزب في مؤتمره الثاني (عقد المؤتمر الأول في 1 نيسان/ أبريل 1952م) برنامجاً جاء فيه التأكيد على وضع نظرية محددة وواضحة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمسيرة الكفاح الحالي، وتحديد وسائل الكفاح أيضاً.

إن ذلك المؤتمر، وضع البدايات الأولى للانشقاق داخل الحزب، فقد برز جناح يدعو إلى جعل بنى الحزب ديمقراطية وإلى قيادة جماعية بعيداً عن الزعامة الفردية. واتخذ المؤتمر قراراً ضد مصالي الحاج، واختار لجنة جديدة لقيادة الحزب عرفت بـ(اللجنة المركزية) وأصبح أعضاؤها يعرفون باسم (المركزيين) بقيادة حسين الأحول. وأخذ البعض

من الشباب (يوسف بن خدة مثلاً) يشقون طريقهم إلى الشهرة من خلالها. ورد مصالي الحاج على ذلك بأن طالب لنفسه بـ(سلطات مطلقة) واعتبر أن الحزب ملك شخصي له وخاضع لإرادته وحدها حصراً). وعقد الموالون له مؤتمراً في بلجيكا في 14-15 تموز/ يوليو 1953م واختاروه رئيساً مدى الحياة، وقرروا طرد المركزيين من الحزب، وأصبح هؤلاء يعرفون باسم (المصاليين). وهكذا نشأ فرعان داخل قيادة الحزب.

حدد (المركزيون) موقفهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي بوضوح حين أعلنوا أن حركتهم تسعى إلى استقلال الجزائر وإقامة جمهورية ديمقراطية تحقق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، إلّا أن مسألة الثورة المسلحة كانت (بعيدة نفسياً) عن برنامجهم الحالي، إذ رأوا قبل البدء بها، أن تتم الوحدة الوطنية. وقد أدت هذه المسألة إلى بروز تيار ثالث آمن بعقم الأسلوب السياسي فكانت البداية لمرحلة جديدة من الكفاح الوطني الجزائري.

الثورة الجزائرية

إن عام 1954م، يعد منعطفاً جديداً في مسيرة العمل السياسي وأسلوب الكفاح الوطني، فقد انتقلت حركة التحرر بشكل عام من التعددية الحزبية إلى نظام (الحزب القائد) الذي تجمعت من خلاله مختلف القوى الوطنية سواء على صعيد الفكر أو الممارسة في الكفاح الوطني ضد الاحتلال الفرنسي. إن الشروط الذاتية والموضوعية قد اجتمعت لصنع اتجاه جديد في الحركة الوطنية الجزائرية والوصول بها إلى وضع ثوري يتجاوز المسيرة النضالية السابقة، والتناقضات القائمة داخل الحزب. فقد كان للصعوبات الاقتصادية التي عاناها الشعب الجزائري خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وتفاقم الظلم واللامساواة، وإخفاق كل الطرق القانونية في انتزاع الحقوق الوطنية وتحقيق التغيير المنشود، وبروز أشخاص تربوا في مدرسة النضال العسكري والسياسي وتدربوا على أسرار النضال السري، وأزمة القيادة وانشقاقاتها وتصارعها. كلها عوامل ذاتية أسهمت في إنضاج طريق الكفاح المسلح. أما الجانب الموضوعي، فتمثل في تصاعد حركات التحرر العالمية ضد الاستعمار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبروز الدعوات إلى وحدة الكفاح الوطني السياسي والعسكري بين أقطار المغرب العربي

منذ تأسيس (مكتب المغرب العربي) و(لجنة تحرير المغرب العربي) في القاهرة عام 1947 و1948م على التوالي. كل تلك العوامل أسهمت في العمل على ضرورة العودة إلى حمل السلاح والتركيز على الاستقلال الوطني بمقاومة هجومية لانتزاع الحقوق الوطنية الجزائرية.

في عام 1954، برز جناح ثالث داخل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عرف باسم (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) وقد آمنت هذه اللجنة بأسلوب الكفاح المسلح منذ عام 1947م طريقاً وحيداً لانتزاع الحقوق الوطنية الجزائرية في الحرية والاستقلال. وقد بدأ هذا الاتجاه الكفاحي من القاعدة، بتشكيل تنظيم جديد عرف باسم (المنظمة الخاصة) تولى مسؤوليتها وتنظيمها محمد بلوزاد. وكانت تضم في البداية (25) مناضلاً. وعرفت المنظمة أيضاً باسم (لوس) وتعني (خلاصة الشباب الثوري). وأصبحت منظمة سرية مستقلة عن النفوذ الشخصي لمصالي الحاج، وعن الجهاز العسكري للحزب الذي أسهم في إنشائه أحمد بن بلة، ثم أصبح عضواً فاعلاً في المنظمة الخاصة التي قادت الجناح العسكري للحزب وأكدت على ضرورة الكفاح المسلح منذ عام 1947م وبعد انشقاق عام 1953م، وتشتت القيادات في جبال الجزائر وبين باريس والقاهرة.

كانت بداية إعادة تشكيل الجناح المؤمن بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتحرير، في اجتماع عقده **أحمد بن بلة** (بعد تهريبه إلى باريس عام 1951م باسم مستعار) مع محمد بوضياف وأحمد محساس في (حي ماروج) في باريس نهاية عام 1953م. وتقرر في الاجتماعات المتواصلة الإعداد لإعلان الثورة المسلحة. وتوزعت الأدوار بينهم، فكان على أحمد بن بلة الرحيل إلى مصر لاستطلاع إمكانية الحصول على الأسلحة. أما بوضياف، فكانت مهمته تنظيم أعضاء المنظمة الخاصة في داخل الجزائر.

في حين كان دور محساس، العمل بتنظيمات الحزب في فرنسا وحثها على اتخاذ موقف محايد من الانشقاق لحين إعلان الثورة. وقد وجد ابن بلة في مصر آذاناً صاغية وتعاطفاً عميقاً ودعماً كبيراً لقضية الحرية في الجزائر وبخاصة من لدن الرئيس جمال عبد الناصر.

وفي داخل الجزائر، استطاع محمد بوضياف، وفي إطار اتفاق (حي ماروج)، جمع شمل المنظمة الخاصة من جديد وتشكيله لجنة للعمل المباشر لمقاومة الاحتلال عرفت بـ(اللجنة الثورة للوحدة والعمل) وكان ذلك في 23 آذار/ مارس 1954م. وكان أغلب أعضاء اللجنة من الطبقة الوسطى والفقيرة ومن العناصر التي أمضت فترات في السجون الفرنسية ولم تكن لهم أي شهرة في داخل الجزائر أو خارجها.

إن تبلور فكرة (الكفاح المسلح) في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، (كان يمثل بداية تفاقم التناقض في تونس والمغرب بين الأطراف التي تعودت على العمل السياسي السلمي وبين الاتجاهات الراديكالية)، وهو اتجاه يعد موضوعياً نوعاً من التجاوز لأسلوب عمل القيادات السياسية التقليدية التي استفرغت مهمتها وأدت دورها في تهيئة الرأي العام وإعداده لفكرة الاستقلال. كما أن تصلب الاستعمار الفرنسي في مواقفه تجاه المصالح الجزائرية (والمغاربية) ساعد على بروز (العناصر الراديكالية الجديدة) وإعطائها وزناً خاصاً داخل القواعد الحزبية على حساب القيادات التقليدية، خاصة وأن هناك تراثاً كفاحياً مسلحاً طوال أكثر من قرن من الزمن، كانت أصداؤه وذكرياته تحبذ فكرة حمل السلاح من قبل العناصر الثورية.

في 20 نيسان/ أبريل 1954 عقد أعضاء (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) أول اجتماع لهم بمدينة الجزائر واتفقوا على أن يوجهوا منظمتهم الجديدة لعمل كبير وحاسم وعاجل. وفي شهر حزيران/ يونيو نظم (22)

شاباً من أعضاء اللجنة عدة اجتماعات في مدينة الجزائر درسوا أوضاع البلاد وظروفها وأوضاع الخلاف الحاد الذي برز داخل الحزب وأصدروا إلى المناضلين بياناً دعوا فيه إلى (نبذ كل المنازعات والاستعداد للكفاح المسلح ضد الاستعمار باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة الناجحة لتخليص الجزائر) وتحقيق أهداف المنظمة في الثورة والوحدة والعمل. وكانت اجتماعات إقليمية أخرى تعقد في مناطق أخرى من البلاد (قسنطينة - وهران - القبائل). وخلال اجتماع الجزائر انتخبت (لجنة الستة) لتنظيم الثورة والإعداد لها، (بوضياف، ابن بولعيد، ديدوش، ابن مهيدي، بيطاط، كريم بلقاسم) وكان أمام (لجنة الستة) أمران، الأول: التنظيم ثم الشروع في الثورة، والثاني: الشروع في الثورة ثم التنظيم بعد ذالك. وقد اختاروا الحل الثاني، حتى يضعوا حداً للخلافات التي أنهكت المناضلين، ولكي (يخلقوا جواً نفسياً) ملائماً يساعدهم على تنظيم الثورة المسلحة على المستوى الوطني.

وفي شهر أيلول/ سبتمبر 1954م، بدأت القيادة بتقسيم البلاد لأغراض المقاومة العسكرية، فقسمت الجزائر إلى ست مناطق:

- **المنطقة الأولى (الأوراس)**: وتولى قيادتها مصطفى بولعيد، والنائب الأول شيهاني نوارة.
- **المنطقة الثانية**: وتولى قيادتها ديدوش مراد، والنائب الأول زيغود يوسف.
- **المنطقة الثالثة**: بلاد القبائل وتولاها كريم بلقاسم، والنائب الأول عمران.
- **المنطقة الرابعة**: مدينة الجزائر، وتولاها رابح بيطاط، والنائب الأول بوجمعة سويداني.

- **المنطقة الخامسة**: مدينة وهران، وتولاها العربي بن مهيدي من بسكرة، والنائب الأول عبد الملك بن رمضان.
- **المنطقة السادسة**: لم يكن فيها مسؤول، ولكن كانت تتبع قيادة مصطفى بولعيد.

كما أقيمت خمس ولايات في فرنسا. وكان على اللجنة الثورية للوحدة والعمل أن تؤمن تزويد التنظيم بالأسلحة، واتجهت إلى الحكومة المصرية التي تعهدت بذلك تماشياً مع سياستها في دعم الحركات التحررية في الوطن العربي. وعليه وفي الشهر ذاته، اجتمع ممثلو اللجنة الثورية للوحدة والعمل في الداخل والخارج، في سويسرا في أحد ضواحي مدينة برن، وأبلغهم أحمد بن بلة بموافقة الرئيس جمال عبد الناصر على دعم الكفاح الجزائري مادياً وأدبياً، فضلاً عن بدء كفاحهم في ضوء خطة تمت في القاهرة. ثم عاد ابن بلة إلى القاهرة في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1954م، ليبلغ القيادة المصرية أن منتصف ليلة الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م سيكون موعد بدء الحرب على فرنسا. ومن الجدير بالذكر، أن أحمد بن بلة أكد أن قادة المناضلين المغاربيين في القاهرة (لجنة تحرير المغرب العربي + جيش التحرير المغربي) أكدوا استعدادهم لتوحيد نشاطهم مع قادة الكفاح الجزائري عند بدء العمليات العسكرية بهدف تشتيت جموع القوات الفرنسية، مما دفع بالحكومة المصرية للاتفاق معه على السفر إلى ليبيا لوضع خطة لتهريب السلاح بالاتفاق مع العناصر الوطنية الليبية، ولإعداد المقاتلين الجزائريين لتولي حراسة شحنات السلاح عبر ليبيا ونقلها، مع التأكيد على إبلاغهم باليوم وساعة الصفر عند عودته التي تمت في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1954م.

وكانت (لجنة الستة) قد اجتمعت في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1954م وأعلنت إنشاء تنظيم جديد سمي بـ(جبهة التحرير الوطني الجزائرية)

وتقرر خلال الاجتماع أن تحل الأحزاب السياسية نفسها وينضم أتباعها إلى (الجبهة) بصفة (شخصية) توحيداً لصفوف الشعب وتدعيماً لمركز الجبهة في الداخل والخارج. وتبنت (جبهة التحرير) برنامجاً سياسياً كان له دوره في التفاف الشعب حولها، ثم بقية المنظمات الوطنية الأخرى تباعاً. وتضمن البرنامج العديد من المطالب أهمها (العمل على بناء دولة جزائرية ذات صفة اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية) و(تطهير الحركة الوطنية من الاتجاهات الإصلاحية) و(تجميع كافة القوى الشريفة في الشعب الجزائري لأجل تصفية النظام الاستعماري). كما تضمن البرنامج أهدافاً مغاربية/ عربية أكدت العمل على (تحقيق وحدة شمال إفريقية في إطارها العربي الإسلامي الطبيعي) وأهدافاً دولية (تدويل مشكلة الجزائر) وأموراً أخرى تتعلق بموقفها من فرنسا على صعيد الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفي ضوء اللقاء مع أحمد بن بلة قبل عودته من القاهرة في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1954م، عقدت (لجنة الستة) اجتماعاً آخر في 26 تشرين الأول/ أكتوبر حددت فيه موعد انطلاق (الثورة المسلحة) إذ قررت بكتمان صارم (أن يبدأ العمل الثوري المسلح الساعة الواحدة بعد منتصف ليل أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م) وشكلت القيادة التي ستبدأ المعركة في هذا اليوم. وكلفت أحد المناضلين بأن يلتحق بالقادة الثلاثة في القاهرة (محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة) والذين يكونون مع القادة الستة في الداخل (لجنة التسعة) لإبلاغهم بالقرارات الحاسمة، ويشاركهم إسماع صوت الثورة إلى العالم الخارجي وخاصة البلدان العربية الشقيقة، سعياً وراء الحصول على التأييد والمساعدات المادية والمعنوية. وقبل أن يتفرقوا، اتفقوا على موعد اللقاء في مطلع عام 1955م لدراسة الأوضاع والنتائج التي ستحدث كرد فعل لانطلاق الثورة المسلحة.

في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م، وكان يصادف يوم عيد جميع القديسين، وهو يوم إجازة للقوات الفرنسية لمدة (24 ساعة)، وقد استغل الثوار هذا اليوم لبداية الانطلاق. وعليه انفجرت الثورة التحريرية الجزائرية في منطقة القبائل من جبال الأوراس وجرجرة (ثلاثة آلاف مقاتل) وأكدت في بيانها الأول الذي أعده أحمد بن بلة والموجه صباح الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، على الاستقلال الوطني وتكوين جمهورية جزائرية اجتماعية على أساس المبادئ الإسلامية، وعلى فتح الباب أمام جميع الطبقات الاجتماعية ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة ليتمكنوا من خوض معركة التحرير دون أي اعتبار آخر، وعلى استمرار الكفاح المسلح وأموراً أخرى. أما أهدافها الخارجية فمن بينها، العمل على تحقيق وحدة المغرب العربي في إطاره العربي الإسلامي وتدويل القضية الجزائرية.

كان ابن بلة، المسؤول الأول عن توفير الأسلحة للثوار من مصر عبر ليبيا. وقد استأنف نشاطه بعد إعلان الثورة. وأدت مصر دورها بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر. وكانت أجهزتها تنسق العمل في داخل مصر وخارجها ولا سيما في ليبيا التي أصبحت المركز الرئيس لتهريب الأسلحة إلى الثوار. وفي الوقت نفسه، استعانت السلطات الفرنسية في الجزائر بكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لمساندتها في الضغط على الحكومات العربية لا سيما الحكومة الليبية لقطع الطريق على تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر عبر ليبيا.

بدأت ردود الفعل تجاه الثورة إيجابية على العموم. ففي البداية أعلن (المركزيون) تأييدهم وانضمامهم للجبهة. كما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري تأييده للثورة، وأخذ أعضاؤه يشاركون في الكفاح المسلح مع احتفاظهم باستقلالهم التنظيمي. كما أعلنت جمعية العلماء ورئيسها أحمد

توفيق المدني (أننا مع الثورة) وانضم أتباعها إلى الكفاح المسلح والجبهة. وانضم فرحات عباس وحزبه (الاتحاد الديمقراطي..) عام 1956م. وحظيت الثورة بدعم الشعب عموماً. ولم يتخلف عن الانضمام إليها سوى (المصاليين) الذين ألفوا عام 1955م حزب (الحركة الوطنية الجزائرية) ووقفوا موقفاً سلبياً من الثورة على المستوى السياسي والعسكري وأدى ذلك إلى تهميش دورهم وفقدان رصيدهم الشعبي.

حققت الثورة التحريرية بعد عدة أشهر انتصارات عديدة على المواقع والقوات الفرنسية. فقد أخذ جيش التحرير الوطني في توسيع عملياته الحربية بنصب الكمائن لقوافل الجيش الفرنسي وزرع الألغام للقطارات الناقلة للعسكريين ونسف الجسورالتي تسهل تنقلاته وتخريب منشآت الاقتصاد الاستعماري وخاصة المزارع الكبيرة التي تأوي غلاة المستوطنين، وإعطاء الأوامر لمجموعات المقاومة في المدن بتصفية كل الخونة المتعاونين مع المحتلين. وأحدثت هذه العمليات التفاف الشعب حول جبهة التحرير. وقد نعتت السلطات الفرنسية هذه العمليات العسكرية بأنها (مجرد اضطرابات محلية) للتقليل من شأنها، ثم أخذت تصفها بـ(التمرد والعصيان) واضطرت في النهاية إلى الاعتراف بها (ثورة شاملة).

في نيسان/ أبريل 1955م أعلنت السلطات الفرنسية (حالة الطوارئ) واتخذت العديد من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية لإجهاض الثورة الجزائرية. فقد فرضت الإقامة الجبرية على المواطنين وتنقلاتهم، ومارست الاعتقال الجماعي والإعدامات بحق المواطنين والمناضلين، ومنعت عقد الاجتماعات العامة، وأنشأت محاكم عسكرية بدلاً من المحاكم المدنية الجنائية. كما قامت بوضع جميع قواتها المسلحة في الجزائر على أهبة الاستعداد وبالفاعلية القصوى لقمع الثورة، فالبوليس ورجال (C.R.S) في المدن، والدرك في الريف، كانوا يراقبون الطرق

والمحاور الأساسية للاتصالات. ووضعت وحدات مدرعة آلية إلى جانب فرق (الدفاع الذاتي) التي تشكلت من المستوطنين الأوروبيين في مختلف وحدات الجيش والبوليس. وفي الوقت نفسه لجأت إلى (المناورات السياسية) لتهدئة الوضع وامتصاص النقمة من أجل القضاء على الثورة التحريرية. ففي 1 حزيران/ يونيو 1955م اقترح المقيم العام الجنرال جاك سوستيل عدداً من الإجراءات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإدارية من أجل تهدئة الجزائريين، منها إدخال تعديل على دستور عام 1947م لصالح النواب الجزائريين والتركيز على التعليم، والسماح بتعليم القرآن الكريم، وإعادة فتح الكتاتيب القرآنية وإيجاد فرص عمل، وتوسيع الجهاز الإداري، واستثمار أكثر من أربعين مليار فرنك حتى يعلم كل جزائري بأنه محل عناية ورعاية من فرنسا، وغيرها من التنازلات، مثل إعادة النظر في الإدارة وإنشاء دوائر جديدة. كما تم رفع عدد الولايات (المحافظات) من 3 إلى 8 وإعطاؤها حكماً ذاتياً. ورفع عدد الجزائريين في المؤسسات والمسؤولية الإدارية وجعل اللغة العربية لغة رسمية وإلزامية في مدارس المسلمين، وتشريع قانون الإصلاح الزراعي الجديد، وتوزيع الأراضي التابعة للدولة، ورصد خمسة مليارات فرنك لإنشاء مدارس عديدة، ولكن جرى التأكيد على سياسة الإدماج بشروط خفيفة، وفي بعض الأحيان مغرية، وغير ذلك من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالأجور والميزانية والسكن. إن تلك الإجراءات لم تهدئ الوضع، لأن اقتراحات سوستيل وخلفه الجنرال (لاكوست) كانت خطة تكامل، أي إدماج جديد للجزائر مع فرنسا. وعليه فقد استمر توسع الثورة في عموم البلاد. وشهد يوم 20 آب/ أغسطس، وبمناسبة الذكرى السنوية لخلع الملك **محمد الخامس**، هجوماً عاماً نظّمه (جيش التحرير الوطني) على قوات الاحتلال استمر حتى نهاية عام 1955م.

وفي المجال المغاربي، كان لحل مشكلة استقلال تونس والمغرب فرصة لمتابعة الكفاح، لا بل العمل على ربط الكفاح الجزائري بالكفاح المغربي (جيش التحرير المغربي) إذ أقام العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف قاعدتين في الناظور وتطوان في شمال المغرب لربط الاتصال بينهما من خلال ممثلي جيش التحرير المغربي وهما كل من عبد الرحمن صنهاجي ومحمد السعيدي. وفي المجال الخارجي كان انعقاد مؤتمر باندونغ في نيسان/ أبريل 1955م، فرصة لممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، حسين آيت أحمد ومحمد يزيد، بأن يحملا دول العالم على التعاطف مع القضية الجزائرية. وبعد عدة أشهر أدخلت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءً على إلحاح الدول الإفريقية والآسيوية، وكان ذلك بداية لتدويل القضية الجزائرية.

وفي الجانب المقابل استمرت حكومة غي مولييه (كانون الثاني/ يناير 1956م) بسياستها التعسفية تجاه الشعب الجزائري وأصدرت قوانين جائرة في آذار/ مارس 1956م أعطتها للمقيم العام الجديد لاكوست، مثل حق حل الجمعيات وتعطيل الصحف ومصادرة الملكيات وشن حملة اعتقالات واسعة جداً. ومنذ تلك المدة بدأت بمحاصرة الثورة الجزائرية عند حدود تونس والمغرب، بإنشاء خط من الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة (خط مورس) لعرقلة تقديم المساعدات العسكرية العربية إلى الثوار ناهيك عن زيادة أعداد قواتها. وكانت الزيادة المطردة في القوات العسكرية الفرنسية تدلل على عجز السلطات الفرنسية في الجزائر عن مواجهة الثوار وتوسع نفوذهم في المجالين الأرضي والاجتماعي. فقد ضاعفت قواتها من (50) ألف (في تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م) إلى (80) ألف (في شباط/ فبراير 1955م) وإلى (180) ألف (في كانون الأول/

ديسمبر 1955م) ثم إلى (250) ألف (في أيار/ مايو 1956م) وإلى (350) ألف (في آب/ أغسطس 1956م).

اتخذت (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) قراراً بالرد بالعنف والقوة والوسائل نفسها لمواجهة الموقف الفرنسي. ووزعت منشوراً عاماً في كل أنحاء الجزائر، دعت فيه الشعب إلى (اليقظة) وأخذت تجهز فرقاً وكتائب لتدعيم قوة الثوار، وحققت في ذلك نجاحات كبيرة. لا بل أن الشعب بمختلف منظماته السياسية والنقابية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين - الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين) انضموا إلى (جبهة التحرير. . .). وكان هذا الانضمام الجماعي إلى الثورة التحريرية عاملاً مهماً في تقوية مركزها ودعم نفوذها، وعليه فقد أصبحت الجبهة قوة قيادية للثورة الوطنية التحريرية الجزائرية، توحد جميع القوى السياسية الوطنية ضد الاستعمار، وتمثل القوى الاجتماعية الواسعة، وكانت هذه الحقيقة واضحة في (مؤتمر الصومام) الذي كانت فيه البداية لتوضيح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للثورة الجزائرية، إلى جانب أهدافها السياسية التي أعلنتها سابقاً.

إن الظروف الداخلية للجزائر لم تكن تسمح للقاء في الأول من عام 1955م كما اتفقت (لجنة الستة) في اجتماع 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1954م. وعليه، ففي 14-23 آب/ أغسطس 1956م عقد قادة الثورة الجزائرية في الداخل، مؤتمرهم الأول في (وادي الصومام) في بيت أحد الفلاحين في قرية (افري) في بلدة (بجاية). وقد تمخض عن المؤتمر مجموعة من القرارات السياسية والعسكرية كانت البداية لنضج المؤسسة السياسية للثورة والتي أعلنت فيما بعد. فضلاً عن العديد من القرارات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. ففي الجانب السياسي، وسع المؤتمر صيغة (القيادة الجماعية) للثورة، فقد انتخب هيئة قيادية عامة هي

(المجلس الوطني للثورة الجزائرية) يتكون من (34) قائداً و(لجنة التنسيق والتنفيذ) وتتكون من (5) قواد، وتعد هذه اللجنة (مجلس حرب حقيقي) وهي مسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة من عسكرية وسياسية ودبلوماسية. فضلاً عن لجان أخرى للسهر على مصالح الثورة والشعب. وتضمن البرنامج السياسي أيضاً إنشاء (جمهورية ديمقراطية واجتماعية مستقلة) في الجزائر. وهذا يعني التأكيد على الاستقلال الوطني دون أي انتقاص للسيادة الكاملة. وهذا التوضيح يستبعد منذ البداية كل حل وسط يمر بالاستقلال الذاتي، ويرفض ما قبله الوطنيون المغاربة والتونسيون من سياسة المراحل. وفي الجانب العسكري، تم تأسيس (جيش التحرير الوطني) على أسس وقواعد تنظيمية وعسكرية دقيقة. وحدد المؤتمر إستراتيجية الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي على المستوى الداخلي والخارجي (الكفاح المسلح في الداخل - الكفاح السياسي في الخارج). وفي الجانب الاجتماعي أعلن المؤتمر (احترام حريات المواطنين بصرف النظر عن أجناسهم ومعتقداتهم الدينية، وتعبئة كل قوى الشعب السليمة لتصفية آثار الظلم الاستعماري). وفي الجانب الاقتصادي، أولى المؤتمر اهتماماً بقضية الأرض والإصلاح الزراعي. وأخيراً حدد المؤتمر القوى الاجتماعية التي ستعتمد عليها الثورة وأشار إلى الفلاحين وعمال الأرض. كما دعا الطبقة العاملة إلى التزام أكبر وأعمق بقضية الوطن. وبرزت في هذا المؤتمر التوجهات التوحيدية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية بالتأكيد في أحد بنود قرارات المؤتمر على ضرورة إقامة فيدرالية لأقطار المغرب العربي.

اعترف أحمد بن بلة، بأن مؤتمر الصومام حمل للثورة الجزائرية أبنية ونظاماً وتنظيماً، وفي الوقت نفسه حمل إليها (جهازاً بيروقراطياً وورقياً انفصل شيئاً فشيئاً عن واقع النضال)، وهذا الجهاز أدخل إلى

العناصر القيادية للثورة، عناصر بعيدة عن الثورة، بل كانت تعارض مبدأ الكفاح المسلح وتتبنى أسلوب العمل السياسي السلمي (فرحات عباس - أحمد فرنسيس - يوسف بن خدة). وأكد ابن بلة، أن المؤتمرين أهملوا تحديد طبيعة السلطة بعد الاستقلال باستثناء إشارة غامضة إلى أن الطبقة العاملة في الجزائر كان لها دورها في الثورة المسلحة. ناهيك عن إهمال كلمة (الاشتراكية) في البناء المستقبلي للجزائر الحرة. فضلاً عن إهمالهم دور القوى القائدة في القاهرة، واعتبار قوى الداخل هم الأصل في قيادة الثورة التحريرية. وعَد ابن بلة ذلك (انحرافاً في منهجية الثورة). ومع ذلك، فإن التحدي الاستعماري أجبر قادة الثورة في الداخل والخارج على استمرار وحدتهم الوطنية والكفاحية في سبيل التحرر والاستقلال. وكان من الضروري جمع كل القوى الوطنية ومقابلة الخصم الاستعماري بجبهة عريضة موحدة لقطع الطريق أمام المحتلين بإنشاء قوة ثالثة من (المعتدلين) كما حدث في المغرب وتونس. وأوكل للمنظمات النقابية الخاضعة تماماً لجبهة التحرير والتي تأسست في العامين (1955-1956م) (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) و(الاتحاد العام للتجار الجزائريين) قضية تأطير الجماهير وتعبئتها لتكون الحاضنة للقوى الثورية. ومع ذلك ظلت التناقضات قائمة بين قوى الثورة التحريرية.

في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956م، حدثت قرصنة جوية فرنسية أدت إلى اختطاف خمسة من القادة الجزائريين **(القادة التاريخيون)** الذين غادروا المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائرية، **وهم كل من، أحمد بن بلة، محمد بو ضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد**. وهذه القرصنة الجوية سددت ضربة قوية لسمعة فرنسا ولعلاقاتها القوية مع الحكومتين المغربية والتونسية. وعُدّ إلقاء القبض على القادة الجزائريين تهجماً مباشراً على الحكومتين المغربية

والتونسية، ويضع هذا العمل جميع المواثيق والاتفاقيات المبرمة مع فرنسا موضع مراجعة وإعادة نظر ليس فقط مع المغرب وتونس وإنما مع مصر وجميع الأقطار العربية المهتمة بقضية الجزائر. **وقد أعرب الملك المغربي محمد الخامس في تصريح له عن استيائه العميق لحادث الاعتداء على أخوته وضيوفه (ابن بلة ورفاقه) الذين جاءوا لزيارته في الرباط**، ومن ثم الانتقال إلى تونس. وبعد القرصنة الجوية تم ترحيل المختطفين إلى سجون فرنسا.

استمرت الثورة التحريرية الجزائرية بنشاطاتها العسكرية والسياسية في الداخل والخارج. ففي مطلع عام 1957م بدأت الثورة نشاطها الإعلامي بافتتاح (إذاعة صوت الجزائر الحرة) وأهابت بالشعب أن يستعد للاضراب الأسبوعي (التاريخي العظيم) يوم 28 كانون الثاني/ يناير 1957م، إذ خرج الشعب الجزائري - على الرغم من وسائل الإرهاب - مستجيباً لنداء جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وقد بلغت نسبة الإضراب (90%) سواء في الإدارة أو في المصالح العمومية الرسمية مثل البريد والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات أو في الأسواق العامة. كما أضرب جزائريو الخارج وفي فرنسا بالتحديد متضامنين مع أشقائهم في الداخل، وتعرضوا لأبشع أنواع الملاحقة والاعتقال والتعذيب والإعدام، شمل المهاجرين من تونس والمغرب، إذ تضامنت معهم جماهير القطرين بدعوة من منظماتهما. وكان لذلك أثره في دعوة منظمة الأمم المتحدة (إلى إيجاد حل سلمي وعادل) للقضية الجزائرية (15شباط/ فبراير 1957م). وعليه، ففي آذار/ مارس 1957م بدأت الحكومة الفرنسية تحت ضغط الأوضاع الداخلية في الجزائر، ومحاولة إرضاء منظمة الأمم المتحدة بتقديم الاقتراحات لحل (المشكلة الجزائرية)، فكانت اقتراحات (غي موليه - بورجيس مونوري)، لكنها لم تختلف في جوهرها عن الموقف السابق.

وطرحت مشروع (اتحاد فيدرالي) بين الجانبين؛ ومن هنا لم تلق قبولاً وطنياً. واستمر كلا الجانبان في موقفه، فقد استمرت الثورة الجزائرية في كفاحها وتوسعت قواعدها وأنشطتها، فيما استمرت سياسة السلطات الفرنسية في القمع والاعتقالات والإعدامات طوال عام 1957م وما بعده. وإذا كانت جبهة التحرير الوطني تقود حرباً سياسية وإعلامية ونفسية ضد حكومة المحتل بكفاءة عالية وخبرة نضالية، فإن جيش التحرير الوطني (35 ألف مقاتل مع 30 ألف مناوب حسب تقرير المقيم العام لاكوست) أصبح جيشاً عصرياً خاضعاً لقيادة مركزية واحدة ويقوم بنشاطه العسكري وفق إستراتيجية موحدة في إطار تنظيم جديد لمرافق دولة عصرية لها أجهزتها القضائية والجبائية والتعليمية والصحية والأمنية والإعلامية في المناطق المحررة، فيما انعدم الأمن على الأرض الجزائرية كلها. واستطاعت جبهة التحرير الوطني الجزائرية أن تعبئ الشعب حول أهدافها السياسية. وأصبح كل إنسان معنياً بقضية التحرر الوطني وكأنه في داخل الصراع، وهو يعيش يومياً شاهداً أو عنصراً فاعلاً في المعركة التي تقوم بها الجبهة ضد النظام الاستعماري. وأصبحت الحرب قائمة في كل مكان من أرض الجزائر بفعل العمليات الكفاحية في طول البلاد وعرضها.

في تلك المدة، حدثت تطورات مهمة في المؤسسات السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية. فقد انعقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة بين 20-28 آب/ أغسطس 1957م. وحضر المؤتمر قادة الداخل والخارج من العسكريين والمدنيين؛ وتدارسوا أوضاع الثورة وخططها المستقبلية. وأكدوا على تعميق صيغة (القيادة الجماعية) فارتفع عدد أعضاء المجلس الوطني إلى (54) عضواً كلهم بالأصالة، وأصبح عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (14) عضواً، خمسة منهم شرفيون وهم (القادة التاريخيون) لأنهم في سجون فرنسا

وتسعة عاملون. وتقرر في هذا الاجتماع تجديد النضال المسلح والسياسي بشكل أكبر، والعمل على تأمين السلاح وتسريع وصوله إلى الولايات، وتنمية العمل الدبلوماسي والسياسي. وخلال المدة التي تلت أعمال المؤتمر، تزايد النشاط العسكري للثورة التحريرية في كافة أنحاء الجزائر، وامتد إلى داخل الصحراء إذ المراكز البترولية (اكتشف النفط عام 55-1956م)، فبدأت قوات جبهة التحرير الوطني تمنع أو تعرقل إلى أقصى حد استثمار ثروات الصحراء التي اكتسبت أهمية كبيرة بعد اكتشاف النفط فيها، وأخذت تعامل معاملة خاصة من قبل الحكومة الفرنسية. وهذه الأهمية قادت إلى تفكير الحكومة الفرنسية بالعمل على عزل الصحراء عن بقية البلاد، والعمل على دمجها في (التنظيم المشترك للمناطق الصحراوية) الذي أُنشئ في 10 كانون الثاني/ يناير 1957م، وضم موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد. وجاءت عمليات المقاومة للنفوذ الفرنسي في الصحراء الجزائرية للتأكيد على وحدة الأرض الجزائرية وعدم جدوى محاولات فرنسا لعزلها وربطها في مجالات جغرافية وبشرية خارج إطار السيادة الوطنية. كما تزايد انصراف (جبهة التحرير) إلى إنشاء سياسات مشتركة مع تونس والمغرب من خلال (لجنة تحرير المغرب العربي) في القاهرة.

في عام 1958م وفي نطاق سعي الحكومة الفرنسية إلى إبقاء الجزائر مستعمرة أو على الأقل إبقائها ضمن دائرة النفوذ الفرنسي، طرح رئيس الحكومة (فليكس جايار) على (جبهة التحرير) في آذار/ مارس 1958م مشروع إقامة (حلف دفاعي بين بلدان حوض البحر المتوسط الغربي)، إلّا أن الجبهة أعلنت (أنه لا يمكن إقامة حلف من هذا النوع قبل استقلال الجزائر)، لا بل واصلت عملياتها العسكرية في كل أنحاء البلاد.

حققت جبهة التحرير الوطني بعد أربعة سنوات من الكفاح المسلح

في الداخل، ومن النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج، نجاحات كبيرة جعلتها القوة الأساسية في الداخل الجزائري بعد إزاحتها للقوى الوطنية الجزائرية التي كان يقودها مصالي الحاج، وبعد أن أصبحت الممثل الحقيقي في الخارج المعترف به من الأقطار العربية والكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي. ومع نهاية العام 1958م، دخلت الثورة الجزائرية في مرحلة جديدة على صعيد تشكيل الكيان السياسي.

الحكومة الجزائرية المؤقتة

على الرغم من استقلال تونس والمغرب عام 1956م، إلّا أن الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في عموم المغرب العربي في مطلع عام 1958م، دفعت إلى ضرورة توحيد المواقف والأفعال. فقد رفض الفرنسيون الجلاء عن قواعدهم العسكرية في تونس والمغرب واتخذوها قواعد للعدوان على الثورة الجزائرية. كما أن جيش التحرير المغربي حقق ضربات ضد القوات الإسبانية في الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية) وضد القوات الفرنسية في موريتانيا ومنطقة تندوف الجزائرية. وقاد ذلك إلى تحالف القوتين الاستعماريتين في شباط/ فبراير 1958م، لمواجهة جيش التحرير المغربي، وألحقوا الهزيمة به في عملية (المكنسة) المشهورة. فضلاً عن ذلك، كان القصف الفرنسي لمنطقة سيدي يوسف التونسية، وكذلك محاولة الحكومة الفرنسية فصل الصحراء الجزائرية وربطها مع موريتانيا والسنغال ومالي وتشاد فيما سمي «إفريقيا الغربية الفرنسية». ناهيك عن جهود فرنسا لمحاصرة الثورة الجزائرية عند حدود تونس والمغرب. كل ذلك دفع إلى ضرورة اللقاء المغاربي والعودة إلى المنطلقات والمرجعيات لمواجهة الخصم الاستعماري الواحد بموقف واحد، فكان «مؤتمر طنجة» عام 1958م.

شهدت الثورة الجزائرية منذ منتصف عام 1958م مرحلة جديدة على صعيد تطور المؤسسة السياسية. ففي (مؤتمر طنجة) المنعقد في المغرب بين 27-28 نيسان/ أبريل 1958م بين أحزاب المغرب العربي (جبهة التحرير الوطني الجزائرية - الحزب الحر الدستوري التونسي - حزب الاستقلال المغربي)، طرح ممثل جبهة التحرير تأليف (حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى) وعلى أن يتم ذلك في (الظروف المناسبة). وقد أيد المؤتمرون إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، لأن ذلك (يعطي لجبهة التحرير مكانة دولية أكثر من أي وقت مضى). وأيدت جبهة التحرير الوطني الجزائرية قرار المؤتمرين بتوحيد المغرب العربي تأكيداً لرغبة الشعب، والإعلان عن أن الوقت قد حان لتسير هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة. وعلى صعيد الداخل الجزائري بدأت (لجنة التنسيق والتنفيذ) في إسناد وظائف حكومية معينة لأعضائها. وأخيراً في 19 أيلول/ سبتمبر 1958م، ظهر الكيان السياسي للثورة الجزائرية باسم (الحكومة الجزائرية المؤقتة) الذي منحها بشكل أكبر بعداً دولياً. فقد كان على اللجنة أن تنتخب الحكومة التي تشرف على قيادة الثورة وتتحدث أمام العالم باسم الشعب الجزائري. وقد اتخذت هذه الحكومة من القاهرة مقراً لها قبل أن يتم نقل مقرها إلى تونس. وقد عين فرحات عباس رئيساً لها وكريم بلقاسم نائباً أولاً وأحمد بن بلة النائب الثاني، كما تألفت من (10) وزراء وهم كل من، كريم بلقاسم وزيراً للدفاع، الأخضر بن طوبال وزيراً للشؤون الخارجية، محمد الأمين دباغين وزيراً للخارجية، محمد شريف وزيراً للتسلح والإمدادات، عبد الحفيظ بوصوف وزيراً للمواصلات، عبد الحميد مهري وزيراً لشؤون شمال إفريقيا، أحمد فرنسيس وزيراً للاقتصاد والمالية، محمد يزيد وزيراً للإعلام، يوسف بن خدة، وزيراً للشؤون الاجتماعية، أحمد توفيق

المدني وزيراً للشؤون الثقافية، فضلاً عن أربعة وزراء دولة، وهم: حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، وثلاثة سكرتيري دولة وهم: الأمين ضان، عمر الصديق، مصطفى إستانبولي. وكان أربعة من الوزراء المعينين في الحكومة في سجون فرنسا، والخامس في أحد سجونها في الجزائر.

أعطى تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة للثورة الجزائرية وجوداً سياسياً منظماً بين الأقطار العربية، إذ أصبح هناك هيكل حكومي يمكن التعامل معه. وفي الوقت نفسه، تم الإعلان عن لجنة عسكرية متكونة من الثلاثي، كريم، بوصوف، بن طوبال، مهمتها الإشراف على جيش التحرير الوطني من خلال جهاز جديد وحد القيادة العسكرية وأطلق عليه اسم (هيئة الأركان العامة) **وعهد برئاسته إلى العقيد هواري بومدين.** وقد اعترفت بهذه الحكومة في حينها الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة. وفي المدة اللاحقة (1958-1960م) اعترف بحكومة الجزائر المؤقتة العديد من الأقطار العربية والدول الإفريقية والآسيوية فضلاً عن الدول الاشتراكية. إن الاعتراف العربي والدولي بالحكومة الجزائرية تباعاً، سهل دخول الجزائر إلى الساحة الدولية بوصفها دولة. وعليه، لقيت دعماً مادياً ومعنوياً أكبر على الصعيدين العربي والدولي. وتبادلت الحكومة الجزائرية المؤقتة العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي اعترفت بها وأصبح لها ممثليات في الدول التي لم تعترف بها بعد. ولم يعد لفرنسا مبرراً للقول بأنه لا توجد حكومة شرعية للتفاوض معها. وقد باشرت الحكومة الجزائرية المؤقتة مهامها برئاسة الدكتور فرحات عباس وتحت رقابة المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وتم قبولها عضواً مراقباً دائماً في مجلس جامعة الدول العربية. وأصبح لها أول مندوب دائم في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء الجامعة التي كان رئيسها فائق

السامرائي من العراق. وفي الدورة ذاتها تم قبول المغرب وتونس أعضاءً في جامة الدول العربية.

وشهد عام 1958م أيضاً سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، ووصول الجنرال ديغول إلى السلطة في أيار/ مايو 1958م، وبداية عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة، لكن الموقف الفرنسي لم يتغير وهو أن (الجزائر فرنسية)، وجاء ذلك من خلال دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة. ومن هنا جاء إعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة في 28 أيلول/ سبتمبر (أنها في حالة حرب مع فرنسا). وفيما كان الكفاح المسلح مستمراً، عرض ديغول في 23 تشرين الأول/ أكتوبر على الثوار الجزائريين ما عرف بـ(سلام الشجعان) لكن هذا (السلام) لم يغير الموقف الفرنسي السابق، ولم يلق استجابة وطنية، على الرغم من طرح ديغول مشروعاً اقتصادياً واجتماعياً عرف باسم (مشروع قسنطينة) الذي لا يختلف عن المشاريع (الإصلاحية) التي طرحها المقيمون العامون سابقاً.

ومنذ نهاية عام 1958م وطوال عام 1959م تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في أنحاء الجزائر كافة ضد المؤسسات والمواقع الاقتصادية والعسكرية الفرنسية. وأصبح للثورة الجزائرية عام 1959م مركزٌ قويٌ على الصعيدين العسكري والسياسي داخل الجزائر وخارجها (انتصارات داخلية - اعترافات دولية بالحكومة) مما اضطر ديغول إلى تغيير موقفه، فزار الجزائر أواخر آب/ أغسطس 1959م، وقام بجولات تفقدية للمراكز العسكرية الفرنسية في أنحاء متعددة من البلاد واقتنع بعدم إمكانية التغلب على الثورة والقضاء عليها عسكرياً. وعليه، أعلن مشروعاً جديداً لحل المشكلة الجزائرية.

ففي 16 أيلول/ سبتمبر 1959م ألقى خطاباً عرض فيه على الجزائريين ثلاثة حلول:

1 - الاندماج مع فرنسا.

2 - الاستقلال التام.

3 - الاستقلال الذاتي مع الارتباط بفرنسا.

ردت الحكومة الجزائرية المؤقتة في 28 أيلول/ سبتمبر 1959م بقبولها (الاستقلال التام) واستعدادها للتفاوض مع فرنسا بدون (تأجيل) لمدة أربع سنوات كما اقترح ديغول. وقد قوبل رد الحكومة الجزائرية بالتأييد الكامل من الأقطار العربية والصديقة في منظمة الأمم المتحدة. وفي الجانب الآخر، أثار مشروع ديغول احتجاج المستوطنين الفرنسيين وتمردهم في الجزائر مطلع كانون الثاني/ يناير 1960م، إذ قام به بعض الجنرالات الفرنسيين وبدعم من المستوطنين بالحيلولة دون إعطاء الجزائر أي نوع من الاستقلال، لكن هذا التمرد فشل.

استمرت الحكومة الجزائرية على تمسكها بمبدأ (حق تقرير المصير) أي الاستقلال التام. وأكد ذلك المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في طرابلس (16 كانون الأول/ ديسمبر 1959م، ولغاية 18 كانون الثاني/ يناير 1960م). كما أكد المؤتمر على (وحدة الأرض الجزائرية) واستنكار قرار حكومة فرنسا بفصل الصحراء عن الجزائر. وفي الوقت نفسه أكدت الحكومة الجزائرية في هذا المؤتمر استعدادها للتفاوض مع فرنسا (في نطاق المطامح الوطنية للشعب الجزائري التي تتمثل في الحرية والاستقلال الوطني).

إن تصاعد قوة الثورة الجزائرية وانتصاراتها في الداخل وتمسكها بحق تقرير المصير، ووقوف الرأي العام المغاربي والعربي والدولي إلى جانبها، اضطرت ديغول إلى أن يوافق في 14 حزيران/ يونيو 1960م على التفاوض مع الحكومة الجزئرية المؤقتة للوصول إلى حل للمشكلة

الجزائرية؛ ومحاولة ضمان المصالح الفرنسية قدر الإمكان؛ وليس على أساس الاعتراف الكامل بالاستقلال التام كما هو واضح من سير المفاوضات في البداية:

المفاوضات الجزائرية - الفرنسية

في 25 حزيران/ يونيو 1960م بدأت المفاوضات الجزائرية - الفرنسية في ميلون (Melun) بضواحي العاصمة باريس؛ ولكنها فشلت منذ البداية بسبب فرض الوفد الفرنسي شرط (إيقاف القتال) للاستمرار في المفاوضات. واستمرت الثورة في عملياتها العسكرية؛ وقاد ذلك إلى تغيير الموقف الفرنسي نوعاً ما؛ لكن فرنسا لا زالت تصر على أن تبقى الجزائر إن لم تكن (فرنسية) فـ(مع فرنسا). وعليه؛ استؤنفت المفاوضات ثانية بعد أن أعلن الجنرال ديغول في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر؛ عن عزمه على تكوين (الجزائر الجزائرية) وقال في ذلك: (إن جزائر المستقبل سوف تكون كما يراد لها بعد تقرير المصير؛ فقد تكون فرنسية أو مع فرنسا ولكن فرنسا سوف لن تكون عائقاً أمام الوصول إلى الحل مهما كان).

في بداية كانون الأول/ ديسمبر 1960م سافر الجنرال ديغول إلى الجزائر مرة أخرى وقام بجولة فيها؛ وجرت في هذه المناسبة مظاهرات واسعة (11 كانون الأول/ ديسمبر) في جميع مدن الجزائر؛ وأكدت تلك المظاهرات على إجماع الشعب الجزائري على المطالبة بالاستقلال؛ وقدم الشعب المزيد من التضحيات في الأفراد خلال تلك المظاهرات. كما انتهى بالفشل (الاستفتاء الذي فرضته الحكومة الفرنسية على الجزائريين خلال كانون الثاني/ يناير 1961م؛ ذلك أن (43%) من الناخبين الجزائريين قاطعوا الاستفتاء تلبية لنداء (جبهة التحرير)؛ أما الباقون فقد اشتركوا في التصويت تحت ضغط قوات الاحتلال). وقد تبع ذلك استمرار مظاهرات

الشعب طوال الشهور الأولى من عام 1961م، وأدى ذلك إلى (تنازل) الحكومة الفرنسية وعودتها إلى المفاوضات. وجاء ذلك بعد خطاب الجنرال ديغول في شباط/ فبراير 1961م، إذ اعترف فيه بأنه يسلم بـ(الدولة الجزائرية). وسمحت الحكومة الفرنسية للوفد الجزائري بالاتصال مع أحمد بن بلة ورفاقه على عكس المرة السابقة. إذ أمر ديغول وتأكيداً منه على صدق النوايا بنقل القادة التاريخيين من جزيرة (اكس) إلى قصر (توركان). وبدأ أحمد بن بلة يستقبل الزائرين وينظم اللقاءات مع الوفد الجزائري لضبط سير المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

في 15 آذار/ مارس 1961م أعلنت الحكومة الفرنسية عن بدء المفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتم تحديد يوم 7 نيسان/ أبريل لبدئها في (أيفيان). إن هذه العودة أكدت التحول في الموقف الفرنسي باتجاه الاعتراف بـ(حقوق الجزائر)، وهذا نلمسه بوضوح في خطاب ديغول في 11 نيسان/ أبريل 1961م، إذ قال: (إن فرنسا اليوم تنظر بكل هدوء إلى حل يجعل الجزائر تخرج عن نطاق الممتلكات الفرنسية، وهو حل كان يبدو كارثة لنا في أزمان سابقة، لكننا ننظر إلى هذا الحل بقلب هادئ). نعم لن يكون الأمر كذلك لو أن الجماهير الجزائرية كانت ترغب أن تكون جزء من الشعب الفرنسي - (إشارة إلى مظاهرات 1960-1961م) إذ في هذه الحالة يكون السعي من أجل الاحتفاظ للوطن بجزء من أبنائه جديراً بكل التضحيات، لكن من الصعب الادعاء بأن الجماهير الجزائرية في مجموعها تريد أن تكون جزء من الشعب الفرنسي). وهكذا نستطيع أن نفهم أن (فهم) ديغول لقضية الجزائر كان نتيجة فشل محاولات القضاء على جيش التحرير عسكرياً وسياسياً.

لقي الموقف الفرنسي الجديد معارضة ثانية من بعض الجنرالات في

الجزائر (شال - سالان - جوو - زيلير) الذين نظّموا عصياناً عسكرياً في 22 نيسان/ أبريل في محاولة للإبقاء على (الجزائر فرنسية)، لكن العصيان فشل ثانية. واستؤنفت المفاوضات بين الطرفين في 20 أيار/ مايو 1961م، لكنها قطعت بعد فترة قصيرة، وذلك لطلب الوفد الفرنسي من الوفد الجزائري الموافقة على مشروع معد مسبقاً في باريس ومتعلق بـ(ربط) الجزائر مع فرنسا في الميادين الحربية وبخاصة قواعدها ومنشآتها العسكرية والاقتصادية ومع مؤسساتها المالية وغيرها من المجالات الحيوية (الصحراء) وذلك قبل حصول الجزائر على الاستقلال، إلّا أن الوفد الجزائري رد بحزم مؤكدا (أن شكل العلاقات بين الجزائر وفرنسا سوف يحدد فقط بعد أن يصبح حق تقرير المصير حقيقة واقعة) فتوقفت المفاوضات.

اضطرت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعد فشل المفاوضات إلى دعوة المجلس الوطني للثورة لعقد اجتماع خاص. وعليه انعقد المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 9-27 آب/ أغسطس 1961م، لبحث قضية المفاوضات مع فرنسا. وأكد الحاضرون ضرورة انتهاج سياسة جديدة تجاه فرنسا قائمة على الحزم والإصرار للحيلولة دون تقديم أية تنازلات. وتمت دراسة أوضاع الثورة وتطوراتها ومشاريع تدعيمها في المستقبل. وخلال المؤتمر أعيد تشكيل الحكومة المؤقتة وأبعد منها من كان يعدّهم الفرنسيون (عناصر متساهلة) مثل فرحات عباس، وأسندت رئاسة الحكومة إلى يوسف بن خدة - وزير الشؤون الاجتماعية سابقاً، وأصبح سعد دحلب وزيراً للخارجية ورئيس الوفد الجزائري المفاوض، ليشعر الفرنسيون بتغير الموقف. وكان بن خدة (أشد تصلباً من سلفه). كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات تتعلق بالوضع الداخلي (سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية) والخارجي (تدعيم العلاقة مع

الأقطار العربية والدول الصديقة). وأكد المؤتمرون أيضاً على استمرار المفاوضات مع فرنسا في نطاق (المحافظة على وحدة الأرض والشعب).

في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1961م، أعلن ديغول في مؤتمر صحفي عن استعداده للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية على أساس الاستقلال الكامل بما فيها الصحراء. وجاء ذلك بعد مناشدة منظمة الأمم المتحدة كلا الطرفين لاستئناف المفاوضات لوضع حد للحرب بينهما، كما طالبت المنظمة بالإفراج عن أحمد بن بلة ورفاقه.

في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1961م اقترح (بن خدة) إجراء المفاوضات مع فرنسا على مرحلتين، الأولى الوصول من المبدأ إلى اتفاق حول موعد محدد للاستقلال. والثانية، تحديد مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا والضمانات للمستوطنين الفرنسيين. وأصر (بن خدة) على أمرين:

1 - أن تعترف فرنسا بوحدة الجزائر.

2 - تمثيل الجزائريين في المجلس التنفيذي الذي يتولى شؤون الجزائر خلال المدة الانتقالية السابقة على إجراء الاستفتاء حول استقلال الجزائر.

كان مطلع عام 1962م مزدحماً بالأحداث والتطورات السريعة، فمن جهة كان العمل قائماً على التحضير لمفاوضات مقبلة بين الطرفين، ومن جهة أخرى، كان أوروبيو الجزائر يرتكبون أفظع الجرائم الإرهابية عن طريق منظمتهم (الجيش السري) من أجل وضع العراقيل أمام المفاوضات في محاولة لإبقاء الجزائر فرنسية، وبالتعاون مع بعض العناصر الجزائرية وهم (الحركيون) الذين باعوا أنفسهم للمحتل وقدموا له الكثير من الخدمات ضد وطنهم وشعبهم. وقد وصفهم ديغول بعد الاستقلال بأنهم

(لعبة التاريخ، مجرد لعبة). وبسبب هذه الأحداث التي كان يقوم بها (الجيش السري)، شرعت الحكومة الجزائرية المؤقتة في عقد سلسلة من الاجتماعات ابتداءاً من الأول من كانون الثاني/ يناير 1962م في تونس لدراسة تلك الأوضاع وسير المفاوضات. واستكملت الاجتماعات في مدينة المحمدية في المغرب من 7-11 كانون الثاني/ يناير. وأعلنت استنكارها لجرائم (الجيش السري) وطالبت بوضع حد لذلك والقضاء على هذه المنظمة، التي أصبحت خطرا على الشعب الجزائري وعلى مستقبل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا ومستقبل الأوروبيين أنفسهم في الجزائر الجديدة.

وفي المدة من 17-19 شباط/ فبراير، دارت مفاوضات سرية بين الوفدين الجزائري والفرنسي في (لي روس) على مقربة من الحدود الفرنسية السويسرية، إذ وضعت فيها الخطوط العامة للاتفاقية المقبلة والتي تضمنت اعتراف فرنسا بالاستقلال والسيادة للشعب الجزائري على أراضيه كاملة. وفي المدة من 22-27 شباط/ فبراير 1962م عقد المؤتمر الخامس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في (دورة استثنائية) في طرابلس ودرس المؤتمر سير المفاوضات وكلف الحكومة المؤقتة بمواصلة تلك المفاوضات التي بدأت بصورة علنية في 7 آذار/ مارس 1962م بين الطرفين في مدينة أيفيان. ونجح الطرفان في حل جميع المشاكل العالقة، وتم الاتفاق على تشكيل المجلس التنفيذي وسلطاته وتكوين القوة البوليسية التي تتولى حفظ النظام، وتحديد مراحل جلاء القوات الفرنسية، والعفو عن المسجونين السياسيين، وتبادل الأسرى بين الطرفين.

وفي 18 آذار/ مارس تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار وأصبحت نافذة المفعول في اليوم التالي. وفي هذا اليوم تم الإفراج عن

المعتقلين السياسيين (أحمد بن بلة ورفاقه) وأقلعت بهم طائرة - كارافيل - الفرنسية إلى سويسرا حيث عقدوا اجتماعاً مشتركاً مع الوفد الجزائري في فندق (رول) قبل المغادرة إلى المغرب لتلبية دعوة الملك الحسن الثاني. ثم غادروا بعدها المغرب لزيارة بعض الأقطار العربية وفي مقدمتها مصر، إذ وصلوا مطار انشاص في صباح يوم 29 آذار/ مارس 1962م، واستقبلهم بعد ذلك الرئيس جمال عبد الناصر وسط موكب رسمي وشعبي كبير. ثم غادر الوفد الجزائري بعدها القاهرة إلى بغداد، في 5 نيسان/ أبريل من العام نفسه، إذ استقبله في المطار الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق. وتم استقبال الوفد بحفاوة رسمية وشعبية كبيرة فاقت الخيال كما ذكر ابن بلة. فقد أحاط مد جماهري كبير موكبهم من كل جانب وكانت الهتافات تدوي بحياة الجزائر الحرة ومجاهديها الأبطال. وبعدها تمت زيارتهم إلى ليبيا وتونس.

والجدير بالذكر، إن شخصية أحمد ابن بلة كانت محط أنظار المسؤولين واهتمامهم في الأقطار العربية التي زارها. وقد أكد ابن بلة في مصر والعراق، أن الثورة الجزائرية جزء من الثورة العربية الكبرى وحركة التحرر الإفريقية، مؤكداً مواصلة كفاحه حتى تتحقق أهدافه كاملة في الميدان العربي والإفريقي بالكفاح ضد الاستعمار وبشكل خاص النضال من أجل تحرير فلسطين.

استقلال الجزائر ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

وضع اتفاق (أيفيان) في 18 آذار/ مارس 1962م الأسس الثابتة للاعتراف الفرنسي باستقلال الجزائر ووحدة أراضيها. وفي اليوم التالي أصدر (بن خدة) أمراً بإيقاف جميع العمليات الحربية على الأرض الجزائرية. وأعلن في بيان للشعب الجزائري بأن شروط (معاهدة أيفيان)

تنسجم مع مبادئ الثورة المعلنة حول (وحدة الأراضي الجزائرية في حدودها الحالية) و(أن الحكومة الجزائرية سوف تمتلك جميع ما يخصها من حقوق السيادة) و(الاعتراف بالوحدة الكاملة للشعب الجزائري.. مع مقوماته العربية الإسلامية) و(الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها الجهة الوحيدة للقيام بالمفاوضات باسم الشعب الجزائري).

إن بيان (بن خدة) بقي ضمن حدود المطالب السياسية، أما المطالب الاقتصادية والاجتماعية، فقد عبر عنها قادة الثورة في المؤتمر السادس للمجلس الوطني للثورة الجزائية الذي انعقد في طرابلس في حزيران/ يونيو 1962م، على أثر لقاء منطقة (الحمامات) في تونس في نيسان/ أبريل 1962م. وتبنى مؤتمر طرابلس بالإجماع البرنامج السياسي الذي أعدته لجنة الحمامات في تونس برئاسة أحمد بن بلة والذي أطلق عليه اسم (ميثاق طرابلس) دون أي تعديل. ودعا الميثاق إلى ضرورة إيجاد توازن بين منظمات الثورة العسكرية والسياسية. وصدرت عدة قرارات اقتصادية واجتماعية وثقافية عكست مطالب القوى الشعبية الأكثر تضرراً وفقراً، إذ إن العناصر الاجتماعية في القوى الثورية في اجتماع طرابلس كانت تتكون من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، ومن العمال الزراعيين الدائمين والفصليين، ومن الفلاحين النازحين إلى المدن الذين تعرضوا لأبشع أنواع الاستغلال.

وتقرر بموجب اتفاق أيفيان، تنظيم مرحلة انتقالية بين إعلان وقف إطلاق النار وبين إجراء الاستفتاء لمدة (6) أشهر، ثم قلصت إلى (4) أشهر، يتولى خلالها مفوض فرنسي سام يكون مشرفاً على الدفاع والخارجية والأمن العام، وبالتعاون مناصفة مع هيئة تنفيذية مؤقتة مؤلفة من (12) عضواً برئاسة عبد الرحمن فارس، تكون مسؤولة عن شؤون

الإدارة وتنظيم الاستفتاء والعمل على انتخاب جمعية عامة وطنية دستورية، تمهيداً لإنشاء حكومة وطنية. وتمكنت جبهة التحرير الوطني الجزائرية من فرض مراقبتها وهيمنتها على الهيئة التنفيذية المؤقتة، وأصبحت صاحبة الصوت الحقيقي قبل إجراء الاستفتاء وإعلان الاستقلال.

في 1 تموز/ يوليو 1962م جرى الاستفتاء في الجزائر حول الاستقلال الكامل أو المقترن بالتعاون مع فرنسا، أم الالتحاق بفرنسا. وجاءت نتيجة الاستفتاء بأن صوت (5,975,581) من أصل (5,995,115) لصالح الاستقلال الكامل، أي بنسبة (99,72%). وفي 3 تموز/ يوليو، اعترفت فرنسا رسمياً باستقلال الجزائر. وأعلنت (جبهة التحرير) يوم 5 تموز يوم الاستقلال (5 تموز 1830م احتلت فرنسا الجزائر) وأصبح هذا التاريخ الذي كان سابقاً يوم الحداد الوطني، يوم الاحتفال ببعث الدولة الجزائرية في حياتها المستقلة الجديدة. وتقرر أن تجري احتفالات الاستقلال في منطقة (سيدي فرج) إذ نزلت القوات الفرنسية المحتلة أول مرة عام 1830م.

ومنذ تلك المدة، بدأت معركة الجزائر مع مخلفات المرحلة الاستعمارية في الداخل. وعلى الصعيد المغاربي والعربي، وبدأت تخطو باتجاه التقارب والتعاون في المجالات كافة، مع الأقطار العربية، إذ انضمت إلى جامعة الدول العربية في 16 آب/ أغسطس 1962م، وإلى منظمة الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، لكنها بدأت قبل كل شيء بتنظيم البيت الجزائري غداة الاستقلال.

التطورات السياسية الداخلية، مرحلة ما بعد الاستقلال ●●●●●●●●

عانت الجزائر بعد استقلالها عام 1962م ظروفاً صعبة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية والصحية وغيرها. وأثرت تلك الظروف على الأداء السياسي والإداري في المجالات كافة، إذ

كانت الطبقة السياسية التي قادت البلاد قليلة الخبرة، كما تعثر وارتبك الأداء الاقتصادي. فقد ترك المحتلون الفرنسيون خزينة الدولة خاوية من الأموال والودائع. ورافق خروج المستوطنين بأعداد كبيرة خروج رؤوس الأموال والمهارات الفنية أيضاً. وحطم المستوطنون قبل رحيلهم المزارع والمصانع ومعظم الجرارات والآلات الزراعية. وتم سحب الأجهزة الإدارية للمؤسسات الزراعية والصناعية لتدمير الاقتصاد الوطني. وكذلك سحب الأساتذة والمدرسين من الجزائر. فأثر كل ذلك على الوضع الاقتصادي والتعليمي. وفي الوقت نفسه كانت الكوادر (الإطارات) السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية محدودة أو قليلة الخبرة والكفاءة لتسيير شؤون البلاد. ولم يسعف هذه الأوضاع المتردية، تعيين الثوار الذين تركوا ميدان القتال وجلسوا في مكاتب الحكومة دون مراعاة الكفاءة العلمية، فليس لهم أية فكرة في الإدارة، ولا حتى أية أجهزة يمكنها أن تساعد على اكتساب الخبرة. ولا وجود لمهندسين وأطباء واقتصاديين وقانونيين كافين آنذاك. فضلاً عن أن لغة الإدارة كانت اللغة الفرنسية.

خلف المستعمرون وراءهم خراباً كبيراً في المزارع والمصانع، ووجد أكثر من مليون جزائري يعيشون في مخيمات مهينة، وأكثر من أربعمائة ألف لاجئ في الأقطار الشقيقة المجاورة، وما يقارب المليوني عاطل عن العمل. ناهيك عن شيوع مظاهر الجوع والمرض والفوضى الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد. وكان على الرئيس أحمد بن بلة، العمل من أجل بناء جزائر جديدة عن طريق اختيار طرق تنمية البلاد على جميع الأصعدة. ومن أجل تجاوز هذه الحالة اضطرت القيادة الجزائرية (حكومة أحمد بن بلة) إلى الاستعانة بأبناء البلاد من ذوي الثقافة الفرنسية (الفرانكوفونيون) وأصبح هؤلاء يحتلون المناصب الإدارية المسيرة

للشؤون العامة. كما جرى الاعتماد في المجال التعليمي على المدرسين من العراق ومصر وسوريا لإنجاح مشروع التعريب ومواجهة «الفرنسة». فقد كان (الحنين) إلى اللغة العربية ظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري. وأن إعادة دورها يعد مظهراً أساسياً من مظاهر الاستقلال. وكانت (معركة التعريب) من أصعب المعارك التي واجهت الرئيس أحمد بن بلة وحكومته، وفي ذلك قال: «إننا لا نستطيع أن نعبر عن آرائنا إلا إذا فكرنا تفكيراً عربياً»، بل أنه اتخذ من التعريب وسيلة لتحقيق الاشتراكية، وقال في ذلك: «لا يمكن أن تتحقق الاشتراكية في الجزائر بغير التعريب... وإن الهدف من الاشتراكية هو لتحقيق مصالح الجماهير الشعبية، ولغة تلك الجماهير هي العربية، فالاشتراكية لا يمكن أن تتحقق إلا بالتعريب، فكل من سيخدم في ظل الاشتراكية سيخدم شعباً يتكلم العربية». إلا أن الحكومة الجزائرية اصطدمت بنفوذ القوى الفرانكوفونية التي وضعت العراقيل أمامها لكبح جماح الجهود التعريبية. وهكذا شكل الصراع اللغوي في الجزائر، جزءً أساسياً من الصراع الفكري بين الجانبين. كما استعان الرئيس بن بلة، بالدول الاشتراكية (الصين، يوغسلافيا خاصة) لتجاوز مخلفات الاستعمار في المجال الاقتصادي وبخاصة في مجال الطاقة (النفط والغاز). وعليه وجدت الدولة الجزائرية صعوبة في إعادة تأهيل البنى التحتية ومؤسسات الدولة في المجالات كافة. وظل الجهاز الإداري السابق قائماً، إذ لم يتم تدميرة ولا استبداله. وهكذا شكلت البنى السياسية الإدارية استمراراً للبنى الموروثة من المدة الاستعمارية خلال السنوات الأولى من الاستقلال، وظل الاقتصاد الجزائري تابعاً للاقتصاد الفرنسي لفترة لاحقة.

إن هذه الأوضاع العامة للبلاد استمرت وتأخرت معالجتها بسبب التطورات السياسية التي أعقبت الاستقلال وأظهرت على سطح الأحداث

ما كان مستوراً قبل الاستقلال وبشكل علني. إذ كانت الخلافات الجزائرية - الجزائرية قد بدأت قبل حصول الجزائر على استقلالها بسنوات قليلة، ذلك أن «جيش التحرير الوطني» أراد أن يؤدي دوراً محورياً في قيادة الجزائر المستقلة. وعليه، ومنذ عام 1960م انقسم الجزائريون حول التفاوض من عدمه مع المنظمة السرية (O.A.S) المؤلفة من المستوطنين الفرنسيين والتي شكلت قوة مؤازرة للقوات الفرنسية، وتمتعت بنفوذ كبير داخل الجزائر. فقد رفض الجيش الجزائري التفاوض معها، في حين أرادت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة (يوسف بن خدة) التفاوض. وكانت النتيجة أن غادر ابن خدة اجتماع القيادة الجزائرية واستقر في العاصمة الجزائر. وقامت الحكومة المؤقتة بإعفاء العقيد هواري بو مدين (محمد إبراهيم خروبة) وزملائه من مناصبهم العسكرية في قيادة الجيش. إن هذا الوضع السياسي - العسكري أفرز ثلاث مجموعات، الأولى ضمت أحمد بن بلة وقادة الجيش وعلى رأسهم العقيد بومدين (جماعة وجدة)، والثانية ضمت فرحات عباس (جماعة تلمسان) ومجموعة ثالثة سميت (جماعة تيزي وزو) وضمت كريم بلقاسم ومحمد بوضياف. وقد تدخلت القيادة المصرية بشخص الرئيس جمال عبد الناصر في محاولة للوصول إلى حل للمشاكل القائمة بين قادة الحكومة الجزائرية المؤقتة وقادة جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج، كما حاولت جامعة الدول العربية بشخص أمينها العام عبد الخالق حسونة التدخل أيضاً لحل الخلافات بين رفاق الأمس.

كانت بداية الاستقلال عام 1962م، بداية الخلاف العلني. فقد شرع قادة المجموعة الأولى (بن بلة - بو مدين) بالاستيلاء على مدينتي قسنطينة والعظم في 25 تموز/ يوليو، ودخل أحمد بن بلة العاصمة في 13 آب/ أغسطس 1962م ومعه أعضاء المكتب السياسي، ثم دخل بو مدين وقواته

العاصمة في 3 أيلول/ سبتمبر. وجرى وقف إطلاق النار بين رفاق الأمس، والاتفاق على تسوية قضت بنزع السلاح والعمل على تنظيم الانتخابات في أقرب وقت. وجرت الانتخابات في 20 أيلول/ سبتمبر، وتم انتخاب احمد بن بلة (1916-2013م) رئيساً للدولة الجزائرية، وأصبح بومدين وزيراً للدفاع ونائباً لرئيس مجلس الوزراء. وضمت الحكومة خمسة وزارء من الجيش اقترحتهم هيئة الأركان، ثم ظهرت خلافات حادة بين أعضاء «المجلس التأسيسي» المشكل حديثاً برئاسة فرحات عباس في أعقاب حل المجلس التنفيذي السابق. وأدى ذلك إلى تأخر إعداد الدستور، وتولى «المكتب السياسي» منذ 22 تموز/ يوليو 1962م المهمة لحين صدور الدستور. وفي المدة نفسها، أصبحت الجزائر عضواً في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة.

حرصت القيادة الجزائرية منذ الاستقلال على الأخذ بنظام الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) وعاشت في هدوء نسبي قرابة عقدين من الزمان بالاستناد إلى «الشرعية التاريخية» و«الشرعية الثورية» التي أثمرها الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته، وأصبح حزب جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الرسمية الأولى التي تتصدر بقية مؤسسات الدولة وتقودها، لا بل هي الدولة بعينها. ومع ذلك ظل الرئيس يسيطر على الحزب ويوجهه بصورة مركزية.

وحدث خلاف ثان خلال عام واحد من الاستقلال بين رفاق الأمس بسبب اتهام الرئيس أحمد بن بلة بالانفراد بالسلطة. وأدى ذلك إلى خروج العديد من أعضاء القيادة الجزائرية من «المجلس التأسيسي» ومن «الجبهة» والبعض الآخر من الاثنين ومن البلاد أيضاً. وكانت البداية لظهور حركات سياسية معارضة لنظام الحزب الواحد ولانفراد الرئيس بالسلطة. وكان رد الفعل أن اتخذ الرئيس الجزائري خطوات باتجاه التضييق على القوى

السياسية المعارضة أو التي نشأت واتخذت موقف المعارضة. إذ فرض حظراً على نشاط الحزب الشيوعي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1962م. وتم التضيق على العديد من القادة أمثال محمد بوضياف الذي ألّف (حزب الثورة الاشتراكية) وحسين آيت أحمد الذي أسس (جبهة القوى الاشتراكية). كما استقال فرحات عباس من منصبه في رئاسة «الجبهة الوطنية» وخضع للحظر، واستقال محمد خيضر ورابح بيطاط وغادرا البلاد إلى أوروبا، وتبعهما محمد بو ضياف إلى فرنسا ثم استقر في المغرب. وعليه، تمت في هذه المرحلة القصيرة من الاستقلال تصفية الكثير من القادة التاريخيين للجبهة وإزاحة معظم السياسيين. وقد أدى هذا الوضع إلى تركيز السلطة بشكل واضح في يد الرئيس أحمد بن بلة. إذ استطاع بعد عام واحد من الاستقلال أن يجمع بين رئاسة الدولة - الجمهورية، ورئاسة الوزراء وأمانة الحزب والقيادة العليا للجيش، فضلاً عن سيطرته الفعلية على عدد من الوزارات الهامة كالداخلية والمالية. كما تمت له الهيمنة على كل من الجمعية الوطنية والجيش عن طريق مؤيدين أقوياء له.

صدر الدستور الجزائري وأصبح ساري المفعول في 8 أيلول/ سبتمبر 1963م. ووضع الإطار العام لسياسة الحكومة، وأصبح الرئيس أحمد بن بلة رئيساً للبلاد لمدة خمس سنوات. وكان إعلان الدستور الجزائري من أهم الإنجازات التي شهدتها الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة الذي ينسب إليه أول دستور عرفته البلاد في تاريخها. وقد تضمن مقدمة طويلة تسرد كفاح الشعب الجزائري طوال زمن الاحتلال. واحتوى الدستور على (78) مادة، أبرزها إعلان الجزائر جمهورية ديمقراطية، وجزءً لا يتجزأ من المغرب العربي والوطن العربي وإفريقيا، وأن الإسلام دين الدولة الرسمي، مع ضمان حرية الرأي والمعتقد لكل أفراده، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، أما اللغة الفرنسية فتعد اللغة الثانية في البلاد. واعترف

الدستور بالحريات العامة مع احترامه لحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية شرط أن لا تستعمل تلك الحريات للمساس باستقلال البلاد وسلامة الأراضي الوطنية ووحدتها وبمؤسسات الدولة ومطامح الشعب في الاشتراكية، ومبدأ أحادية جبهة التحرير الوطني. وفي مجال السياسة الخارجية خول الدستور رئيس الجمهورية سلطات واسعة. وتمثل موقف الدستور من الأحزاب في منع نشاط جميع الأحزاب السياسية واختيار نظام الحزب الواحد المتمثل بحزب جبهة التحرير الوطني بوصفه (حزب الطليعة المتميزة بعقيدتها الاشتراكية القائمة على الإيمان بالقيم الدينية وتبني التوجه القومي)، بل ان الدستور اعتبر جبهة التحرير، المؤسسة التي من شأنها قيادة الجماهير لتحقيق الاشتراكية ومنحها صلاحيات واسعة، فهي التي تقرر سياسة البلاد وتحريك الأعمال فيها والسيطرة على المجلس التأسيسي وعلى الحكومة، للوصول إلى الأهداف الديمقراطية ولتحقيق الثورة الشعبية وللقيام ببناء الاشتراكية في الجزائر. وعليه فقد ارتبطت مختلف أجهزة الدولة بالنظام الرئاسي وبجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

أقدمت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة، على تأسيس مدرسة إدارية حديثة، وأصبح هناك ثلاثة أشكال من الإدارة لضبط سيطرة الحكومة، إدارة مركزية، وإدارة لامركزية (مؤسسات عامة)، وإدارة لامركزية إقليمية. كما أولت الحكومة عنايتها بتنظيم المؤسسات الإدارية، وتهيئة الكوادر العليا والوسطية واستخدام اللغتين الفرنسية والعربية، بتهيئة كمية ونوعية من خلال المؤسسات العلمية التابعة للإدارات المختلفة (التخطيط - التجارة - المالية -التربية). إن محاولات الخروج من مأزق الموروث الاستعماري قد رافقها منذ البداية عوامل كابحة للتطور، متحدية لسيطرة الجبهة وقيادتها.

وجرى الاهتمام بالقطاع التعليمي وجعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع المؤسسات التعليمية. وأكدت المادة الثامنة من الدستور الجزائري لعام 1963 على فرض التعليم الالزامي، وأطلقت في العام نفسه حملة (الحرب على الجهل). وشكلت جبهة التحرير الوطني لجنة لمكافحة الامية. وقامت اللجنة بتأليف الكتب لتعليم القراءة والحساب. وفي عام 1964، تأسست لجنة التعريب والمركز الوطني لمكافحة الامية.

ومنذ البداية أولت الحكومة الجزائرية القطاع الزراعي اهتماماً استثنائياً، إذ أطلقت في أيلول/ سبتمبر 1962م، حملة الحرث من أجل إعادة الفلاحين إلى قراهم. وفي تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، أصدرت الحكومة الجزائرية مرسومين لغرض التسيير المؤقت للأراضي الزراعية الكبيرة التي تركها أصحابها ولم تصبح ملكاً وطنياً إلّا في آذار/ مارس 1963م، حينما صدر مرسوم ثالث نص على التسيير الذاتي للزراعة والصناعة للأملاك الشاغرة. وفي تموز/ يوليو 1963م، شكلت الحكومة الجزائرية، المجلس الوطني للإصلاح الزراعي. كما اتخذت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال عدة إجراءات للنهوض بالقطاع الصناعي من خلال تأميم المؤسسات الصناعية والمعارض والمصانع التي تنتج المواد الغذائية. وأقدمت على تأميم (69) منجماً للحديد والصلب والزنك والنحاس في أيار/ مايو 1965م. وأنشأت العديد من الشركات الخاصة بالنفط والعلميات الإنتاجية وبخاصة شركة سوناتراك.

شهدت البلاد في هذه المدة القصيرة من الاستقلال، معارضة وتمردات عسكرية وسياسية جديدة - قديمة. فقد قامت في منطقة (القبائل) وتيزي وزو والأوراس الشرقية تمردات مدنية وعسكرية ضد الحكومة، وضد نظام الحزب الواحد وتفرده بالسلطة. في حين ظهرت معارضة سياسية جديدة مضافة إلى قوى المعارضة السياسية السابقة،

تمثلت بـ(جمعية العلماء المسلمين الجزائرية) التي كان رئيسها البشير الإبراهيمي، و(جمعية القيم) ورئيسها الهاشمي التيجاني وعبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون والشيخ مصباح وآخرون. وبرزت نشاطات المعارضة الجديدة (الإسلامية) لسياسة الحكومة وتوجهاتها الخارجية بخاصة، وتصاعد نشاطها أكثر بعد انعقاد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في نيسان/ أبريل 1964م. فقد انتقد البشير الإبراهيمي سياسة الدولة (الاشتراكية) المعتمدة على ما أسماه «المذاهب المستوردة» لا على أساس العروبة والإسلام. ورغم إيمان أحمد بن بلة بعروبة الجزائر وإسلاميتها، إلّا أنه كان مقتنعاً بالفكر الاشتراكي اليساري ومتحمساً لبعض البلدان الاشتراكية (الصين - يوغسلافيا). ومنذ تلك المدة بدأت الحركة الإسلامية تناهض السلطة وتأخذ طابع السرية وتعتمد في طرح برامجها من خلال واجهات اجتماعية وثقافية (الطلاب خاصة) وبالاتجاه الذي يؤكد على الانتماء الحقيقي للجزائر الوطنية العربية المسلمة. وقد فسر البعض ذلك الخلاف بأنه بداية الطلاق بين النظام الجزائري والخط الإسلامي الذي كانت تمثله جمعية العلماء المسلمين وجمعية القيم الإسلامية، والذي ظهرت آثاره بقوة بعد ذلك.

انقلاب عام 1965م

في 19 من حزيران/ يونيو 1965م، قام وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش العقيد هواري بومدين (1932-1978م) بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس أحمد بن بلة. إن تدخل الجيش في تغيير الوضع السياسي، لم يأت كعمل انقلابي يستهدف تحطيم المؤسسات السياسية القائمة، وإيجاد نظام بديل، بل جاء بوصفه جسداً متماسكاً واحداً من النخبة السياسية والعسكرية الثورية التي قادت حرب التحرير لاستقلال الجزائر، وحسمت الصراع السياسي في آب/ أغسطس 1962م حول السلطة. وجاء

هذا التدخل الثاني لوضع حد لنزاع مجموعات قد يؤدي استمرار خلافها إلى تحطيم إمكانية قيام نظام فاعل. أي أن الجيش في تدخله سعى لأن يكون أداة لتكريس مؤسسات الثورة الجزائرية معتمداً في ذلك على تاريخه الكفاحي في حرب التحرير، ومحتواه الاجتماعي الفلاحي وثقافته السياسية الثورية، ومن ثم يمكن القول أن القوات العسكرية لعبت دوراً أساسياً في بداية الإستقلال لعدم اكتمال المؤسسات الأخرى للدولة، دون أن تجعل من نفسها بديلاً للمؤسسات الشرعية للدولة. أي أن الجيش لم يصبح الجهاز الوحيد الذي تعبر من خلاله النخبة الحاكمة عن نفسها. وكان العقيد بومدين قد هيأ للانقلاب بعقد سلسلة من الاجتماعات مع مجموعته، وشكل مجلس قيادة الثورة. ومن ثم عرض «وثيقة اتهام» من ثماني نقاط لتبرير عملية الانقلاب أو لإكسابه الشرعية، ومنها الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي، وعدم إحداث تغييرات جذرية تقود البلاد إلى الاشتراكية الحقيقية، ومصادرة الحريات، واعتقال المناضلين، وتبذير الأموال، وعدم القدرة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً الانحراف بخط الثورة من القيادة الجماعية إلى القيادة الفردية. وعلى الرغم من وجاهة الأسباب الموجبة للانقلاب، إلّا أن السبب الأساس هو محاولة الرئيس الجزائري أحمد بن بلة تقليص دور الجيش في السياسة في الوقت الذي كان العقيد بومدين يؤكد أن «جيش التحرير الوطني» هو القوة الثورية الوحيدة في البلاد ولا حاجة لإنشاء ميليشيات شعبية مساندة، وعدّ ذلك تعدياً على مهام الجيش الوطني.

والجدير بالذكر إنه منذ انعقاد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في 17 نيسان/ أبريل 1964م، كانت هناك خلافات حادة بين بن بلة وبومدين، فقد كان الأول يحاول فرض نفوذه وحزبه في حين كان الثاني يحاول فرض نفوذ الجيش والمشاركة في الحكم. وقد احتمى الأول

بالحزب، واحتمى الثاني بالجيش، وتوالت الأحداث بعد ذلك. وانتهى المؤتمر بسيطرة جماعة بن بلة وقيامه بتقليص مجموعة بومدين في الوزارات. وعليه راح الخلاف يشتد، وجاء السبب المباشر للانقلاب، رغبة الرئيس أحمد بن بلة إقالة وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة من منصبه وكان من الأعضاء الأساسيين في مجموعة هواري بومدين.

بعد انقلاب 19 جزيران/ يونيو 1965م تولى «مجلس قيادة الثورة» بقيادة العقيد بومدين جميع السلطات. وبتاريخ 10 تموز/ يوليو شكل بومدين الحكومة الجزائرية الجديدة التي أصبح رئيساً لها، واحتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع إلى جانب رئاسة الوزراء. وتم إلغاء الدستور ومؤسساته. وحلَّ مجلس قيادة الثورة محل البرلمان. ولا بد من الإشارة إلى أن الانقلاب لم يمر بسلام، فقد حدثت مظاهرات ومصادمات شعبية وحكومية، لكن العقيد بومدين سيطر على الموقف بعد إعلان ما سمّي «التصحيح الثوري» في النقاط الوارد ذكرها.

أصبح مجلس قيادة الثورة، الذي كان عدد أعضائه (26) عضواً منهم (22) عضواً من العسكريين، ثم أصبح (8) أعضاء بعد عامين. وأصبح المجلس هو مصدر السلطة المطلقة في الجزائر والموجه لسياستها الداخلية والخارجية لحين وضع دستور جديد للبلاد. وهو الذي يقود أيضاً جبهة التحرير الوطني الجزائرية. ويمكن أن نستشف من تكوين هذا المجلس وحجمه إن انتماء الأعضاء يشير **إلى أن ائتلاف بومدين يتركز في ثلاث نخب:**

أ - قادة المجاهدين.

ب - العسكريون المحترفون.

ج - المثقفون - التكنوقراط.

ومن أجل أن لا تكون المؤسسة العسكرية هي صاحبة النفوذ الفعلي، أعطى بومدين لحزب جبهة التحرير مكاناً رئيساً وأساسياً في رسم سياسة البلاد. ففي لقاء صحفي قال: «إن دور الحزب في بلد كبلدنا دور أساسي وفعلي، وهو يقوم بكل شيء، فهو يمثل الخط السياسي العام.. ويمثل العقيدة السياسية التي نعمل ونشتغل على أساسها ونتحرك في إطارها». ولا بد من القول، إن الرئيس هواري بومدين عمل منذ البداية على توسيع مؤسسات الإدارة العامة، وأعاد النظر بالتقسيمات الموروثة. وكان عام 1966م بداية لتنظيم الإدارة العامة وخاصة بعد إعلان (الميثاق البلدي) في5 شباط/ فبراير 1967م. وجرى بعد ذلك إلغاء النظام الإداري الموروث، وتقسيم البلاد إلى (15) ولاية في أيار/ مايو 1969م، إذ طبق النظام اللامركزي. وجرى تعريب النظم الإدارية بقرار صادر بتاريخ 26 نيسان/ أبريل 1968م، أكد على ضرورة معرفة الموظفين للغة العربية. وفي سنوات لاحقة جرى تعريب النظم القضائية والتعليم والإعلام وكافة مؤسسات الدولة تباعاً.

المنجزات الاقتصادية والسياسية

تعد الجزائر واحدة من الدول التي انتهجت أسلوب التنمية الشاملة عن طريق الدولة ومؤسساتها، ومن ثم سوف تظهر فئات اجتماعية نتيجة لعملية التنمية، تطفو على سطح الحياة الاجتماعية والسياسية، بل سيكون دورها أكثر تبلوراً في الفترات اللاحقة.

سارت السياسة الداخلية والخارجية في عهد الرئيس هواري بومدين في اتجاهين، الاستقلال السياسي والاقتصادي المرتبط ببناء اشتراكية لها مقوماتها الخاصة، والنضال ضد الإمبريالية. وعليه جرت تغييرات اقتصادية صناعية وزراعية شاملة من أجل الخروج من التبعية للاقتصاد

الفرنسي، وبناء اقتصاد وطني متكامل. وقد وضعت الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية في الخطط الاقتصادية التي صدرت تباعا في الخطة الأولى (1967–1970م) والثانية (1970–1973م) والثالثة (1974–1977م) من أجل تحقيق إستراتيجية تنموية متطورة باستمرار. وتم إيلاء القطاع العام الصناعي الأولوية في التنمية الاقتصادية، وبخاصة في مجال الصناعات الثقيلة. وقد مثلت تلك الخطط البداية الحقيقية لإقامة أسس صناعة في البلاد. كما جرى توسيع الاستثمارات في مجالات تطوير الموارد البترولية وإقامة صناعات بتروكيمياوية وميكانيكية وغيرها من المجالات الصناعية الأخرى. كما جرى الاهتمام بالقطاع الزراعي منذ عام 1966م، واعتماد أسلوب «التسيير الذاتي» وتطبيق نظام اللامركزية. وجرى تأميم العقارات وتوزيع الملكيات الكبيرة على الفلاحين والفقراء منهم خاصة. ثم صدر قانون (الثورة الزراعية) عام 1971م التي حققت التوزيع العادل للأرض ووسائل الإنتاج ودعم الفلاحين بكل الإمكانات التي تحقق لهم ظروفاً معيشية وإنتاجية افضل.

والجدير بالذكر إن السيطرة في إدارة العملية الإنتاجية في القطاعين الصناعي والزراعي ظلت بيد الإدارة الحكومية والأجهزة الحزبية إلى جانب القيادات العمالية والفلاحية. ومع ذلك فإن الخطوات في هذا المجال لم تحقق البرنامج الاشتراكي المطلوب على الرغم من تمسك الرئيس بومدين بالاتجاه الاشتراكي للجزائر. وكان المبدأ الذي يدين به «أنه لا استقلال سياسي بدون الاستقلال الاقتصادي».

وفي ظل حكم الرئيس بومدين، تحققت إنجازات اقتصادية واجتماعية وخدمية وصحية وثقافية كبيرة. ففي مجال التعريب، واستكمالاً للجهود السابقة لإعادة الاعتبار للهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، تأسست عام 1966م لجنة لمعالجة مشكلة التعريب.

وعبر الخطط التنموية الموضوعة، شكل التعليم وتطويره قضية مهمة في سياسة الحكومة الجزائرية. وفي عام 1975م أكدت الندوة الوطنية للتعريب (على أن التعريب... يندرج في حركة الثورة الشاملة). والتعريب لدى الجزائريين هو أن تعود اللغة العربية فتكون لغة العلم في المدرسة والجامعة ولغة الإدارات الحكومية وسائر المؤسسات التابعة للدولة ولغة المعاملات في الحياة العامة أي (تعريب المحيط) مما يعني تسييد اللغة العربية وثقافتها وعلومها في الحياة الجزائرية.

وفي المجال الاقتصادي كان أعظم نجاحات بومدين تأميم النفط وبناء قوة اقتصادية إقليمية واستعمال سلاح النفط ضد القوى الغربية. والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، وتعزيز دور حركة عدم الانحياز. هذه الإنجازات وغيرها الكثير، أعطت الجزائر مكانتها الدولية على كافة الأصعدة ومكنتها من أن تكون قوة إقليمية وعربية وإفريقية قادرة على أن تؤدي دوراً في السياسة الدولية والإفريقية منها بخاصة.

منذ عام 1974م بدا للرئيس بومدين، أن البلاد بحاجة إلى تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تلبي حاجات المرحلة. فقد أشار في العام نفسه إلى «أننا ما زلنا نعمل ضمن جبهة التحرير في الوقت الذي نحتاج فيه لحزب آخر اشتراكي ذي هدف محدد وبرنامج معروف». وعليه يمكن القول إن بداية الخروج من الهيمنة الكاملة لحزب جبهة التحرير، بدأت مع هذه المدة، ونضجت بعد رحيله، لكنها بقيت الواجهة الشرعية. ففي الذكرى العاشرة (1975م) لتوليه السلطة أعلن الرئيس بومدين عن سلسلة من الإجراءات لتقوية مؤسسات الدولة وإرساء أسس ديمقراطية جديدة لا تقتصر على حزب جبهة التحرير وإنما تعم الحالة العامة للبلاد. وأعلن عن انتخابات سوف تجري لاحقاً.

في آذار/ مارس 1976م، تقرر الإعلان عن (الميثاق الوطني

الجزائري) وانتخاب رئيس الجمهورية والمجلس الوطني، وأكد الرئيس هواري بومدين في 26 نيسان/ أبريل ذلك بقوله «إن العملية ليست مسرحية بل خطوة سياسية نحو مرحلة جديدة من حياة الشعب في الجزائر». وفي 27 حزيران/ يونيو 1976م، تم التصويت على الميثاق الوطني وصادق عليه الشعب بنسبة (98,5%) وأصبح ساري المفعول في 5 تموز/ يوليو. وقد نظّم (الميثاق الوطني) الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ووضع الأسس لبناء الدولة الجزائرية الجديدة.

وفي السياسة العربية، أكد الميثاق على الربط بين النضال العربي من أجل الوحدة والكفاح المناهض للإمبريالية، وأن هذا الكفاح يغذي حركة القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل من أجل وحدة المغرب العربي وإفريقيا. أما التطلعات إلى الوحدة العربية، فإنها ترتكز على منظور تاريخي سليم، وتعكس ضرورات تحرير الجماهير ورغبتها في التقدم. وفى السياسة الخارجية الدولية، تبنت الحكومة الجزائرية سياسة عدم الانحياز، والتقارب مع المعسكر الاشتراكى ومناهضة الإمبريالية ودعم حركات التحرر العالمية.

في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976م تم ترشيح هواري بومدين في انتخابات الرئاسة التي تزامنت مع الانتخابات التشريعية. وفي الوقت نفسه، جرى الاستفتاء على الدستور، وتم التصويت عليه بنسبة (99%) وأصبح ساري المفعول اعتباراً من 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، إذ تم الإعلان عن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

إن دستور عام 1976م، ضمن قدراً من التوازن في الصلاحيات بين مختلف المؤسسات. وتضمن مبادرة تخول الهيئة التشريعية سحب الثقة من رئيس الجمهورية ومراقبة أعمال الحكومة، بل إسقاطها في حالة تقديم اقتراح من قبل ثلثي النواب والمصادقة عليه بعد خمسة أيام من قبل كل

النواب. وحينئذ توكل رئاسة الدولة إلى رئيس المجلس والذي يعين رؤساء اللجان التشريعية كوزراء بهدف تسيير الأمور إلى حين إجراء الانتخابات. وهو تشريع يؤكد التحول الحقيقي نحو الديمقراطية. وفي 10 كانون الأول/ ديسمبر 1976م، تم انتخاب هواري بومدين رئيساً للجمهورية بنسبة (95,23%) من أصوات الناخبين المقيدين بجدول الانتخابات. وحدثت بعد ذلك متغيرات سياسية هامة، إذ تمت انتخابات المجلس الوطني الجزائري في 25 شباط/ فبراير 1977م ولمدة خمس سنوات. وبلغت نسبة التصويت (95-99%) لصالح مرشحي حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وتم انتخاب رابح بيطاط رئيساً للمجلس الوطني.

وفي أواخر عام 1978م حدثت تطورات سياسية في أعقاب مرض الرئيس هواري بومدين، وبخاصة بعد عودته من الاستشفاء في الاتحاد السوفيتي بتاريخ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر. وبعد دخوله في غيبوبة، أعلنت في يوم 24 من الشهر نفسه، حالة التأهب بين قوات الأمن الجزائري. وسرعان ما نشب الخلاف بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول من سيخلف الرئيس.

في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1978م أصدر مجلس قيادة الثورة بياناً أعلن فيه تمسكه بسياسة بومدين وبخطه الاشتراكي خاصة، وأن الدستور يبقى القاعدة الأساسية لتوجيه البلاد. ومع وفاة الرئيس بومدين في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1978م دخلت الجزائر في بداية مرحلة جديدة من تطور الأوضاع الداخلية. إذ تولى رابح بيطاط رئيس المجلس الوطني منصب رئيس الجمهورية مؤقتاً ولمدة (45) يوماً وفقاً للمادة (117) من دستور عام 1976م. وفي يوم تشييع جثمان الرئيس الراحل هواري بومدين، قرر مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، حل مجلس قيادة الثورة الذي ظل يحكم البلاد طوال (14) عاماً. وتم الإعداد بعد ذلك لانتخابات

الرئاسة بالاقتراع العام. وخلال المؤتمر الرابع للجبهة (27-30 كانون الثاني/ يناير 1979م) الذي عقد تحت شعار «تطبيق الميثاق الوطني والوفاء للرئيس هواي بومدين» تم إصدار القانون الأساسي للحزب، وتم انتخاب أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي اللذين يمثلان القيادة العليا في البلاد. وقبل نهاية ولاية رابح بيطاط، احتدم الخلاف بين القوى السياسية والعسكرية في الجبهة. وكان التنافس قائماً بين مرشحين هما، محمد صالح يحياوي مسؤول المكتب السياسي في الجبهة، وعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية. إلّا أن المؤسسة العسكرية رشحت شخصاً آخراً من داخلها وهو العقيد الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية. وفي 9 شباط/ فبراير 1979م أدى الشاذلي بن جديد اليمين الدستوري في حفل حضره أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وكبار قادة الجيش وجرى تنصيبه رئيساً للحكومة. وأعلن الشاذلي منذ البداية أنه سيواصل نهج الرئيس الراحل بومدين في المجالات كافة.

أثبتت الأحداث بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، أن الجيش كان ولا يزال القوة الرئيسة في البلاد والمسيطر والمتحكم في الشؤون السياسية من وراء حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وجاء تنصيب **الشاذلي بن جديد** ليؤكد ذلك على حساب محمد صالح يحياوي مسؤول المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية آنذاك. وعليه، يبقى الجيش هو القوة الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية الجزائرية، ولكن لا بد من التفرقة بين الجيش الجزائري من حيث نشأته ومحتواه الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع، والجيوش المحترفة الأخرى. فالجيش الجزائري يبقى متشحاً بمسحة ثورية نتيجة لدوره في حرب التحرير، فضلاً عن دوره في تحقيق الاستقرار في فترات كادت الفوضى تنذر بحرب أهلية نتيجة صراع القوى السياسية. أضف إلى

ذلك أن الجيش أدى دوراً مهماً في عملية التنمية وتشييد الاشتراكية. ولا يعد هذا الدور تجاوزاً لاختصاصاته، بل تم تكريسه في النصوص الدستورية. وعليه، انخرط الجيش بشكل مباشر في نشاطات تنموية خاصة على صعيد التنمية الريفية والتعليم والبنية التحتية. وهذا الدور هو امتداد لطبيعة دور جندي جيش التحرير في فترة الكفاح المسلح. مما أدى إلى حصول الجيش على احترام واضح من القطاعات الشعبية.

الأزمات الداخلية

حاول الرئيس بومدين طوال فترة حكمه (1965-1978م) جمع كافة القوى السياسية المؤيدة والمعارضة من أجل تحقيق الاستقرار السياسي ضمن توجيهات وبرامج مجلس قيادة الثورة الذي كان القوة الفاعلة المهيمنة على الحزب والجيش معاً. إلّا أن سنوات حكمه لم تخل من تمردات حكومية نفذتها عناصر عسكرية (1967-1968م) في محاولة للابتعاد عن الخط الاشتراكي. وكانت هناك معارضة جماهيرية طلابية وعمالية طوال فترة حكمه ولأسباب متعددة وخاصة قضية التعريب في التعليم. فضلاً عن معارضة بعض القوى السياسية من داخل حزب جبهة التحرير الوطني ومن خارجه طوال أعوام (1970-1975م). وفي عام 1976م انتقد فرحات عباس الرئيس بومدين واتهمه بالاستبداد وبخاصة بعد نشوب الحرب مع المغرب عام 1976م بسبب قضية (الصحراء الغربية)، ونتيجة لذلك تم فرض الإقامة الجبرية عليه، وعلى يوسف بن خدة. واستمر الحال على ذلك حتى عام 1979م عندما رفعت حكومة الشاذلي الإقامة الجبرية عنهما.

وكانت الخريطة السياسية في عهد الرئيس بومدين توضح أن هناك اتجاهين في القوى السياسية، اتجاه إسلامي إصلاحي واتجاه علماني.

فالحركات الإسلامية الإصلاحية انبثقت بعد الاستقلال وكانت مرجعياتها تعود إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائرية، وإلى حركة الإخوان المسلمين في المشرق العربي. وكان أبرزها «جمعية القيم» التي تأسست عام 1963م، وتم وقف نشاطاتها كلياً في أيلول/ سبتمبر عام 1966م، ثم حلها نهائياً عام 1970م، وكذلك «جماعة الدعوة والتبليغ» التي تأسست عام 1966م، وبرز من قادتها الشيخ مصباح حويذق، والمفكر الجزائري مالك بن نبي. وقد استمرت بالعمل إلى مطلع التسعينات. وكانت هناك «جماعة الجزأرة» التي تأسست عام 1974م بقيادة محمد بوجلخة التيجاني ومحمد السعيد. إلى جانب «الجامعة الإسلامية» التي سميت بعد ذلك باسم «حركة النهضة» بقيادة عبدالله جاب الله. وهناك «جماعة الموحدين» التي تأسست عام 1976م بقيادة الشيخ محفوظ نحناح، ودعت إلى الرجوع إلى الإسلام مصدراً للتشريع ونبذ فكرة الاشتراكية. وكذلك «حركة المجتمع الإسلامي - حماس» التي كانت امتداداً لحركة الإخوان المسلمين، وتميل إلى التدرج في الوصول إلى السلطة، وقد تأسست عام 1963م وظهر نشاطها عام 1974م بعد اعتقال قائدها، وكان آنذاك محفوظ نحناح أيضاً، وظهرت بعد الإفراج عنه باسم «جمعية الإرشاد والإصلاح» في مطلع الثمانينات. وفضلاً عن ذلك، كانت هناك «حركة الدعوة الجامعية» التي تأسست عام 1966م، وبعد مرور ثلاث سنوات ظهرت بصورة علنية، وكان من أبرز قادتها المفكر مالك بن نبي. وقد اعتمدت الحركة على طلبة الجامعات، وأفرزت واقعاً جديداً نشأ عن التطور الجديد في الحركة الإسلامية يقوم على فكر ووعي جديدين لا يقدر عليهما إلّا الشباب المثقف حسب تعبيرات أدبيات الحركة. وهناك أيضاً حزب الأمة، والرابطة الإسلامية، وحزب الجزائر المسلمة المعاصرة، فضلاً عن الجماعة الإسلامية المسلحة.

وكانت الأحزاب العلمانية تتمثل بـ«حزب الطليعة الاشتراكية» الذي تأسس عام 1966م، وظل يعمل سراً ثم تحالف مع الحزب الشيوعي الجزائري عام 1970م، ودعم بعض الإجراءات الاشتراكية في القطاع الزراعي خاصة. وتأسست كذلك «الحركة الديمقراطية الثورية» عام 1967م بقيادة كريم بلقاسم، وكان من أهدافها تطهير الجيش من العناصر الموالية لفرنسا، وتوقفت الحركة عن نشاطها عام 1970م بعد اغتيال قائدها في ألمانيا. وكانت هناك معارضة اطلقت على نفسها اسم «جنود المعارضة الجزائرية» قادها من باريس مولود كعوان، وقامت بعمليات ضد المؤسسات الجزائرية في فرنسا والجزائر في أعوام (1973-1976م). وفي عام 1978م تأسست «لجنة التروتسكيين الجزائريين» في جامعة تيزي وزو القبائلية، وكثفت نشاطاتها في صفوف الطلبة ذوي الاتجاه العربي الإسلامي الداعي إلى التعريب، وحاولت جذبهم إلى الضد من هذا الاتجاه.

إن أهم شعارات «المعارضة» في نقدها للحكومة الجزائرية في عهد الرئيس أحمد بن بلة والرئيس هواري بومدين اشتملت على المطالبة بـ«الديمقراطية الحقة والحرية» وتطهير الجيش ومؤسسات الدولة من ما أسموه «مدسوسي فرنسا» ورفض استمرار (الفرنسة) التي بقيت آثارها قائمة في اللغة وثقافتها، وفي مؤسسات الدولة وأفرادها، وفي السلوك الاجتماعي واتجاهاته، و«العودة إلى الجذور العربية الإسلامية» إذ الهوية الحقيقية للجزائر. وعليه فقد شارك الجميع في انتقاد النظام من داخله ومن خارجه. ومع ذلك ظل حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية مسيطراً على مؤسسات الدولة كافة، إلى جانب السيطرة الفعلية التي كانت لمجلس قيادة الثورة والجيش على البلاد.

الشاذلي بن جديد، وبدايات الأزمة الجزائرية ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

انتخب العقيد الشاذلي بن جديد (1979-1992م) في اجتماع استثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية ليكون رئيساً للدولة خلفاً للرئيس الراحل هواري بومدين، وتولى أيضاً وزارة الدفاع والأمانة العامة للحزب. وحال انتخابه القى كلمة جاء فيها: (... وفاءً بالتضحيات الكبرى ولأرواح شهداء ثورتنا المقدسة، أقسم بالعلي العظيم، أن أحترم الدين الإسلامي وأمجده، وأن أحترم الخيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه، وأن أحافظ على سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب والأمة، وأن أحمي الحقوق والحريات الأساسية للشعب، وأعمل بدون هوادة على تطوره وسعادته، وأن أسعى بكل قواي من أجل تحقيق المثل العليا للعدالة والحرية والسلم في العالم...).

بدأ الشاذلي بن جديد خطواته الأولى بالعمل على تحقيق الموازنة بين العسكريين والسياسيين، وأطلق سراح المسجونين السياسيين والعسكريين ودعا أقطاب المعارضة للعودة إلى البلاد وقام بأبعاد كبار العسكريين وإدخال تغييرات هيكلية جديدة في تنظيمات الجيش للقضاء على الصلاحيات الواسعة لبعض قادة الجيش، كما اعتمد على العناصر الشابة في القوات المسلحة. وبذلك أحدث بداية قطيعة مع القوى السياسية والعسكرية السابقة. وفي مطلع عام 1980م اتخذ الرئيس الجزائري عدة خطوات في سبيل حل المشكلة الاقتصادية ومنها، وضع حد أدنى للأجور، ومعالجة القصور في أداء العمل، والنظر في تنظيم الهياكل والمؤسسات الاقتصادية وأساليب عملها. وتبنى نظام تشجيع العمال والمواطنين عن طريق الحوافز، ووضع ثوابت للعدالة الاجتماعية، كما وضع إستراتيجية للإسكان، ومعالجة مشكلة المياه وتنمية الموارد المائية.

ومنذ منتصف الثمانينات اعتمد الشاذلي بن جديد على شخصيتين رئيستين أسهما في الابتعاد عن خط بومدين والسياسة المعتمدة في البلاد، هما العربي بلخير أمين عام رئاسة الجمهورية (1984-1989م)، ومولود حمروش رئيس مصالح التشريفات الرئاسية (1986-1988م) ورئيس الحكومة (1989-1991م) وغيرهما. وقادت سياستهما التي قامت تحت شعار (الإصلاحات الاقتصادية) إلى نتائج وخيمة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى توتير الوضع الداخلي وبخاصة مع القوى الإسلامية التي وحدت صفوفها لأول مرة في تنظيم تحت عنوان (الحركة الإسلامية الجزائرية المسلحة) عام 1982م بقيادة مصطفى بويعلي.

كان عهد الرئيس الشاذلي بن جديد يعبر عن مصالح «فئات اجتماعية جديدة»، فكان ذلك بداية التحول والابتعاد عن القوى الاجتماعية التي تشكل القاعدة الاجتماعية لسلطة بومدين من عمال المصانع والعمال الزراعيين وفلاحي القطاع التعاوني والطلبة وغيرهم. وكانت المرحلة الأولى للرئيس الجديد (على الرغم من إعلانه التمسك بخط بومدين) هي العمل على تحييد جماعة بو مدين وإبعادها عن أجهزة الحزب والدولة. وعليه، فقد بدأت سياسة الانفتاح الليبرالي.

كان هدف الاشتراكية الأول هو حماية الفئات الاجتماعية الضعيفة وهي الأكثر عدداً في الجزائر (وفي عموم الأقطار المغاربية والعربية) ومنع استغلالها، والحد من سوء توزيع الدخل والموارد الاقتصادية. وبذلك وجب تدخل الدولة دون ابتعادها. كما أن الاشتراكية آمنت بتأهيل الفئة العاملة للحكم في سبيل القضاء على النظام الرأسمالي وعلى استغلال أصحاب الثروة والنيل من الملكية الكبيرة لوسائل الإنتاج وتأميمها. إلّا أن مطلع الثمانينات شهد محاولات خصخصة الاقتصاد وعودة الملكية

الخاصة والانفتاح على الغرب وفتح المجال للاستثمار الأجنبي، وفي المقابل كانت البداية لظهور نشاط مسلح لهذه الحركة الإسلامية الجزائرية التي كانت على خلاف مع بومدين وبدأت تختلف مع النظام وتحولاته الجديدة التي تمت منذ منتصف الثمانينات. وبدأت الأزمة الاقتصادية في البلاد بعد انخفاض أسعار النفط عام 1986م. اذ هبط سعر البرميل فجأة من (30) دولاراً للبرميل الواحد إلى (10) دولارات أميركية، وانخاض قيمة الدينار الجزائري، فضلاً عن انخفاض النمو الإجمالي للناتج الوطني إلى مستوى أقل من الحد الأدنى. ولم تعد خطط التنمية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبدأ الاتساع في الفجوة الغذائية. وأصبح الميزان التجاري يميل بقوة نحو الاستيراد من السلع الإستراتجية (الحبوب، اللحوم، اللبن السائل، الزيوت) وبخاصة الحبوب. وضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والمؤسسات الحكومية، والعجز المالي المستمر الذي بقيت تعاني منه الوحدات الإنتاجية، وتزايد مستوى الإنفاق العام، وتوقف الاستثمارات المنتجة في قطاع الصناعة. وكل ذلك أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتفاقم المديونية الخارجية إلى أكثر من (19) مليار دولار (فضلاً عن خدمة الدين التي وصلت إلى 15%) والتي أثرت على الوضع الاجتماعي، ناهيك عن مظاهر الفساد الاقتصادي. وعليه لم تعد الدولة قادرة على تحمل التزاماتها أمام احتياجات القطاع العام، وهو الأغلبية من الشعب ومن الطبقات المسحوقة. وترتب على ذلك ارتفاع الأسعار، وزيادة التضخم بشكل كبير وصل إلى حدود (10%) عام 1988م، وازدياد عدد العاطلين (30%)، الذي أدى إلى ظهور أزمات اجتماعية حادة، تشكلت بداياتها منذ وفاه بومدين.

إن الاتجاه الثاني الذي تزعمه الرئيس الشاذلي بن جديد ومجموعته التي كانت تسعى إلى إحداث تغيير في المعادلة السياسية والاقتصادية

الجزائرية وهو ما أطلق عليه الرئيس الجزائري (بالمراجعة)، أي محاولة إعادة تقييم التجربة الجزائرية من خلال طرح بعض الأفكار والتصورات الخاصة في نطاق جبهة التحرير. إذ قام الرئيس الشاذلي بن جديد بإعادة النظر في تنظيم الهياكل والمؤسسات الاقتصادية وأساليب عملها وقال: (نحن نقوم بتقييم شامل ومعمق لتجربتنا في السنوات الماضية، هدفه أن نتمكن من التحكم على أحسن وجه في الإمكانات المتوافرة لدينا وبالتالي تحسين التسيير ورفع الإنتاج والإنتاجية وهو الضمان الأساسي لحماية القدرة الشرائية للمواطن... إن الأسبقيات قد أعطيت في المرحلة الماضية لبناء اقتصاد وطني يكون قاعدة لتنمية البلاد، وكذلك لقطاع التعليم والتكوين... في المرحلة الحالية نحاول إعطاء اهتمام أكبر للقطاعات التي لم تحضَ بالاسبقيات ومنها قطاع السكن والمياه وتطوير الفلاحة والنهضة بالثقافة، والهدف في النهاية هو ضمان التنمية الشاملة...).

كان من نتائج الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في أواخر الثمانينات أن بدأت الاضطرابات والمصادمات الدامية في تشرين الأول/ أكتوبر 1988م، وكانت البداية لدخول البلاد في ما يعرف بـ«الأزمة الجزائرية» وفي المجالات كافة. وقد أدت إلى فوضى اقتصادية عارمة، صاحبتها غضبة شعبية كبيرة بدأت تتفاقم. وقد أدان الشاذلي بن جديد الحزب والحكومة بسبب تقصيرهم في أداء مهامهم لمعالجة المشاكل التي يتخبط بها المجتمع. وفي خطابه في 19 أيلول/ سبتمبر 1988م، شجب الرئيس الجزائري تسيب الملاكات العليا وأفراد الشعب، وأكد الاستمرار على سياسة التقشف بعد انخفاض أسعار البترول، مما كان له أثره السيء على الشعب. فأتسعت حركة الاضرابات، وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للحكومة، بدأت بوادرها في 4 تشرين الأول/ أكتوبر بما عرف بـ(انتفاضة الخبز) أو (انتفاضة الجوع) في حي باب الواد

الشعبي، عندما خرج أطفال المدارس وطلاب الثانويات في تظاهرة للاحتجاج على ندرة مواد الاستهلاك الأساسية. وفي اليوم التالي تطورت هذه التظاهرة واتخذت بعداً جماهيرياً أكبر، إذ قام المتظاهرون بإشعال النار في المنشآت العامة والخاصة ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية ومقرات الوزارات ومراكز الشرطة والأسواق. وأسفرت الاشتباكات عن المئات من القتلى والجرحى اختلفت المصادر في احصائهم (159 قتيل حسب الإحصاءات الرسمية و500 قتيل حسب التقديرات غير الرسمية). وفي اليوم التالي أعلنت حالة الطوارئ (الحصار العسكري طبقاً لأحكام المادة 119 من الدستور عام 1976م) إلّا أن ذلك لم يزدها إلّا اشتعالاً، وبلغت ذروتها في 10 تشرين الأول/ أكتوبر. ولم تقتصر المظاهرات على العاصمة بل امتدت إلى وهران وعنابة وتيزي أوزو، شارك فيها الطلبة والعمال والنساء وجميع فئات الشعب الأخرى. وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر، بدأت الدعوة إلى النضال من أجل الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. ومن أجل امتصاص النقمة الشعبية أنحى الرئيس الشاذلي بن جديد باللائمة على المسؤولين السياسيين لتقصيرهم في أداء مهماتهم، وأشاد بالجيش ودوره في إخماد المظاهرات. ويؤكد البعض أن الرئيس الجزائري استفاد من هذا التحرك الشعبي لإبعاد بعض السياسيين من طريقه في الانتخابات المقبلة. وأخيراً وعد الرئيس الجزائري أنه سيقدم مشروعاً للإصلاح السياسي، ولم يستبعد إصلاح المؤسسات الدستورية القائمة، وألغى حالة الطوارئ في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر1988م. وبدأ الهدوء النسبي يسود في الجزائر في أعقاب الأحداث الدامية.

أثبتت التطورات الداخلية في الجزائر، أن المؤسسة العسكرية وجبهة التحرير الوطني هما المسيطران سيطرة كاملة منذ الاستقلال حتى

آواخر الثمانينات، وأن هذه السيطرة كانت واضحة في مرافق الدولة عامة. وفي الوقت نفسه كان هناك الفئات الرأسمالية الطابع المتحالفة مع العناصر النامية داخل البيروقراطية الحاكمة، وكانت تضغط على الرئيس الجزائري لتحقيق مزيد من الانفتاح وإزالة القيود وتحرير الاقتصاد. وكانت عناصر أخرى، تجد أن مصالحها تتمثل في استمرار الخط الثوري، واستمرار جبهته التحرير الوطني الجزائرية في تسيير الاقتصاد والسياسة في البلاد.

وابتداء من تشرين الأول/ أكتوبر 1988م، دخلت الجزائر عصر الانفتاح وبدأت المفاهيم تتقلب، وأصبح رجال المال والأعمال يشاركون في ممارسة السلطة، (وأصبحت الثروة تتحكم في الثورة) وتمتعت الأقلية في السلطة من بعض السياسيين ومن بعض العسكريين خاصة، بكل الامتيازات والثروة، فيما راحت الأغلبية (تتخبط في الفاقة والغلاء والبطالة). وعليه، راحت مصداقية الخطاب السياسي الرسمي تتآكل نتيجة التناقض بين الشعارات المرفوعة والممارسات، وبرزت في هذه المدة وبشكل أكثر فاعلية الحركات الإسلامية التي رأت تراكم «المفاسد» في كل مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن الأزمة أكثر عمقاً، وهي أزمة الهوية. وعليه دعت إلى «تحصين الجزائر من إفرازات الغزو الثقافي الغربي». وشهدت المدة ذاتها، بروز تيار أمازيغي (بربري) يطالب «برد الاعتبار للثقافة الأمازيغية واعتبارها لغة رسمية في الجزائر». وقد مثل هذا التيار (حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية) بزعامة سعيد سعدي. وهذا الاتجاه لا ينطبق على جميع الأمازيغ. وقد دعم الجيل المتفرنس (الفرنكوفونيين) وفرنسا نفسها هذا التيار للقضاء على مشروع التعريب. وعليه دخل التيار العروبى الإسلامي في صراع مع التيار الفرنكوفوني - البربري. ومن الجدير بالذكر، ان الميثاق الوطني الجزائري لعام 1986م أكد على عروبة وإسلامية شعب الجزائر كما هي

في السابق، وهي عروبة ثقافية وحضارية جامعة لا عروبة عرقية أو تعصبية. وجاء في الميثاق ما يلي: «إن الشعب الجزائري شعب عربي مسلم، والإسلام هو دين الدولة، وهو أحد المقومات الأساسية للشخصية الوطنية الجزائرية...» وأشار الميثاق إلى دور الإسلام في التعبئة الوطنية إبان معركة التحرير إذ جاء فيه: (وقد ثبت أنه - الإسلام - كان عاملاً أساسياً في تعبئة طاقات المقاومة ضد محاولات الغزو الأجنبي، وحصناً منيعاً مكن الشعب الجزائري من إحباط جميع مشاريع النيل من شخصيته. فقد تحصن الشعب الجزائري بالإسلام بوصفه دين النضال والكرامة والعدل والمساواة واحتمى به في أحلك عقود المد الصليبي والسيطرة الاستعمارية، واستمد منه تلك الطاقة المعنوية والقوة الروحية التي حفظته من الاستسلام لليأس وأتاحت له أسباب الانتصار...). من جهة أخرى، رد الميثاق الوطني على أولئك الذين يحاولون تمزيق وحدة الصف الوطني على أسس عرقية وثقافية بالقول: (لقد صهر الإسلام المجتمع الجزائري وجعل منه قوة متماسكة متعلقة بالأرض الواحدة متمسكة بمعتقد واحد، وباللغة العربية التي مكنت الجزائر من استئناف دورها في المجال الحضاري. فقد سمحت حضارة الإسلام بصهر الشخصية الجزائرية في بوتقة ثقافية متعددة التيارات، متفاعلة العناصر...). إن هذا الاتجاه يسعى إلى التأكيد على الوحدة الوطنية في اطارها العربي الإسلامي، ويحترم التنوع داخل الوحدة الوطنية ولا يتقاطع معه إلّا فيما يخص رفض العربية والتعريب، لأن الشعب الجزائري (عربي مسلم) والمساس بهذه الثوابت معناه إدخال البلاد بأزمة اجتماعية وثقافية ولغوية تهدد وحدته الوطنية، وهو ما تحاوله بعض القوى السياسية والثقافية الأمازيغية والفرنكوفونية. وقد تعمقت الأزمة الجزائرية أكثر بسبب الأوضاع الاقتصادية وما رافقها من ازدياد المديونية إلى أكثر من (26)

مليار دولار، وما رافق ذلك من أزمات للمؤسسات العامة وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من (30 %) من القادرين على العمل، وبخاصة فئة الشباب. وعليه فإن العامل الاقتصادي شكل الأساس الذي تفجرت من خلاله المشاكل السياسة والاجتماعية والدينية والثقافية. وجاء كل ذلك أيضاً نتيجة التراجع عن المبادئ العامة للثورة في مجال القطاع العام.

كان لانتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988م (انتفاضة الخبز - انتفاضة الجوع) أثر في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر. وكانت دافعاً قوياً لتراجع هيمنة الحزب الواحد وإقرار التعددية السياسية الحزبية واختيار الديمقراطية منهجاً للحياة السياسية الجزائرية. فكانت البداية لتهدئة الوضع السياسي بالإعلان عن مجموعة من الإصلاحات الدستورية دفعة واحدة، بما فيها تعديل الدستور وفصل الحزب عن الدولة والوعد بإصلاحات جذرية شاملة تسرع من تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن التمسك بالثوابت الوطنية وتحقيق العدالة والمساواة على أسس وطنية، واحترام قوانين الجمهورية واستقلال القضاء، وعدم جمع السلطات في حزب واحد أو فرد واحد.

إن الجبهة الحاكمة في الجزائر كانت على ما يبدو تسير نحو الديمقراطية لكن بخطة وئيدة، وأنها تود أن تقيم نظاماً يتميز بالحوار، وعليه، أراد الشاذلي بن جديد القيام بإصلاحات سياسية ودستورية وحزبية واقتصادية وعسكرية. وبعد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988م) أحدث تغييرات في المناصب السياسية في الدولة والحزب، إلى جانب تغيرات في القيادات العسكرية (الجنرالات). وكان الرئيس الجزائري قد حاول منذ 19 أيلول/ سبتمبر 1987م، إجراء تغييرات إدارية في المناطق العسكرية التي أصبحت مراكز

قوى للجنرالات، إلّا أن إجراءاته واجهت عاصفة من الرفض بين الجنرالات الذين هددوه باستخدام نفوذهم. إلّا أن الانتفاضة الأخيرة (انتفاضة الخبز) أعطته فرصة التغيير وتقليم أظافر بعض قيادات المناطق، وتخلص بذلك من قوى ضاغطة كانت تريد تعطيل مسار الإصلاح.

وإلى جانب هذه العوامل الداخلية التي عجلت بضرورة التغيير والإصلاح السياسي والاتجاه نحو التعددية والديمقراطية، كانت هناك عوامل خارجية أسهمت في مسيرة النظام نحو هذا الاتجاه، منها التحولات الجذرية في أنظمة الحكم في الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية في أوروبا الشرقية. كما أن المساعدات الاقتصادية الخارجية كانت تشكل ضغطاً على الجزائر، دفعتها إلى التحول نحو الديمقراطية، إذ اشترطت الدول الدائنة أن تتبنى الجزائر النظام الديمقراطي.

في 23 شباط/ فبراير 1989م تم تغيير دستور 1976م، وقد صوت الشعب الجزائري بنسبة (73,43%) لصالح الدستور الجديد الذي أقر مبدأ التعددية السياسية والحزبية، في نطاق المحافظة على الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية والنظام الجمهوري والقيم العربية والإسلامية (المادة 2، والمادة 73، والمادة 161)، والامتناع عن الممارسات الطائفية المخالفة للسلوك الجزائري، وامتناع أعضاء الجيش عن الانخراط بالعمل الحزبي. وبموجب دستور عام 1989م انحصرت مهمة الجيش كما جاء في المادة (24) في: (. . . المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية والدفاع عن وحدة البلاد وحرمتها الترابية). كما جرى التأكيد على أن يكون العضو المؤسس للحزب ممن لم يسبق له سلوك مضاد لثورة التحرير الوطني الجزائرية، وأن يكون مقيماً على التراب الوطني. وفي ضوء ذلك ولدت خارطة سياسية جديدة اعترفت بالتعددية (المادة 40) ووضعت حداً لنظام الحزب الواحد الذي استمر منذ الاستقلال عام 1962

وحتى عام 1989م. وبدأ النظام الاشتراكي والقطاع العام ينحسران أمام تطبيق سياسة الانفتاح والخصخصة، وكان ذلك إيذاناً ببروز مرحلة جديدة لمجتمع ضاغط بكل قواه السياسية على الدولة ومؤسساتها التي لم تعد احتكاراً لحزب أو فئة معينة. إن التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددية الأحزاب، أدى إلى أن يشهد المجتمع حيوية جديدة أسهمت في تشكيل الأحزاب السياسية الكبيرة والصغيرة، والطامحة للوصول إلى السلطة. وعليه، فقد بدأت في الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكد عليها دستور عام 1989م الذي أعلن القطيعة مع التوجه السياسي السابق للبلاد، وأقر النظام الاقتصادي الحر، والاعتراف بالملكية الفردية وحمايتها.

وفي ضوء هذه السياسة الجديدة بدأ رموز المعارضة يعودون من الخارج مثل أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد بوضياف وغيرهم، وبدأت الأحزاب بالتشكل. وكان الاتجاه الإسلامي يتمثل بـ«الجبهة الإسلامية للانقاذ» بزعامة عباسي مدني منذ آذار/ مارس عام 1989م، وشكل الشباب المنحدرون من الأحياء الشعبية، والعاطلون عن العمل، وخريجوا المدارس الرسمية والمتعلمون تعليماً عربياً، والمستبعدون من الوظائف في الدولة، والعمال وبعض القوى المهمشة، القاعدة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للانقاذ. وهذه الجبهة تحركت للعمل على إصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها. وإلى جانبها حركات إسلامية أخرى مثل «حركة المجتمع الإسلامي - حماس» بزعامة محفوظ نحناح (1991م) و«رابطة الدعوة الإسلامية» بزعامة أحمد سحنون (1991م)، وكان من أبرز أهدافها، إصلاح العقيدة، والدعوة إلى الأخلاق الإسلامية، وتحسين الاقتصاد المنهار في الجزائر، والنضال على مستوى الفكر، فضلاً عن «حركة

النهضة» بزعامة عبدالله جاب الله (1989م)، و«حزب الأمة». ومثل الاتجاه العلماني «جبهة القوى الاشتراكية» بزعامة حسين آيت أحمد و«حزب الحركة من أجل الديمقراطية» بزعامة أحمد بن بلة منذ عام (1979م)، و«حزب الطليعة الاشتراكية - الشيوعي» الذي أصبح يعرف باسم «الحزب الاجتماعي الديمقراطي) و«حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» بزعامة سعيد سعدي، وتنظيمات أخرى إسلامية وعلمانية صغيرة، ظل دورها محدوداً في الخريطة السياسية الجزائرية التي ضمت قرابة ستين حزباً.

بدأت جبهة التحرير الوطني الجزائرية تضعف ويتقلص رصيدها الشعبي وبخاصة بعد خروج الاتحاد العام للعمال الجزائريين من هيمنتها إذ كان جزءً مهماً من رصيدها الجماهيري. وبدأ توازنها وهيكلها التنظيمي يختل. وتعرضت للنقد من القوى السياسية البارزة بسبب ضعفها وحالات الفساد المستشرية في جهاز الحزب والدولة، ناهيك عن الخلافات والصراعات الشخصية بين زعمائها. وقد تأكد انحسار رصيدها الجماهيري في أول مواجهة شعبية، إذ تلقت الجبهة ضربة قوية بسبب فشلها في الانتخابات المحلية لعام 1990م. فقد جرت أول انتخابات بلدية وفي مجالس الولايات (المحافظات) في 12 حزيران/ يونيو 1990م. ومن المعلوم أن (11) حزباً شارك في هذه الانتخابات من أصل (25) حزباً مرخصاً في الجزائر. وقد قاطعت الانتخابات البلدية جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد، والحركة من أجل الديمقراطية بقيادة أحمد بن بلة بسبب ماوصفوه بـ(انتهاكات) مارستها الجبهة الإسلامية للانقاذ. وفازت الجبهة الإسلامية للانقاذ في مجالس الولايات، وحصلت على (54,3%) من الأصوات، وحزب جبهه التحرير الوطني على (28,1%) من الأصوات، وحزب التجمع من أجل الثقافة

والديمقراطية على (2,1%) من الأصوات على التوالي، وبقية الأحزاب الاخرى على (11,7%) من الأصوات. وطالبت جبهة الانقاذ بإجراء انتخابات تشريعية جديدة لكي لا يبقى المجلس الوطني حكراً على حزب جبهة التحرير الوطني. لقد أحدث انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ هزة عنيفة داخل جبهة التحرير الوطني لأنه أكد على أن نظام الحزب الواحد فقد مصداقيته أمام الشعب، وجاء تأكيداً صريحاً على القاعدة الشعبية التي تتمتع بها جبهة الانقاذ كحزب جماهيري، ومن هنا كان منبع الخوف لدى السلطة الجزائرية. وفي هذه المدة أراد بعض رموز النظام والقوى العلمانية محاصرة الجبهة الإسلامية ونفوذها. في المقابل تحركت الجبهة الإسلامية بقوة في الشارع الجزائري وأعلنت إضراباً تاماً في 25 أيار/ مايو 1991م، طالبت فيه بإجراء انتخابات رئاسية في وقت واحد مع الانتخابات التشريعية. وجاء ذلك بسب القوانين الصادرة التي بدأت تضيق على حرية الجبهة وطبيعة عملها ووسائلها. وبدأت المظاهرات الشعبية ضد النظام ورموزه. وأدت حالة الفوضى والاضطراب الاجتماعي إلى استدعاء الجيش. وفي 4 حزيران/ يونيو 1991م، أعلن الشاذلي بن جديد حالة الطوارئ، وأقال حكومة مولود حمروش بحجة افتقارها إلى الحزم والتسامح وعيّن سيد أحمد غزالي مكانه، وقرر تأجيل الانتخابات التي كان مقرراً إجراؤها. ووعد الرئيس الجزائري بإجرائها في 27 حزيران/ يونيو 1991م إلّا أنها تأجلت ثانية. وطوال الأشهر اللاحقة لشهر حزيران/ يونيو، وحتى كانون الأول/ ديسمبر 1991م، جرت صدامات بين قوات الجيش والأمن مع جماهير الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وسقط الكثير من القتلى والجرحى والاعتقالات للآلاف من المتظاهرين الإسلاميين (8000 شخص) وبعض من زعماء الجبهة (عباسي مدني - علي بلحاج). كما جرى تدمير المؤسسات الحكومية. وسادت حالة الطوارئ حتى شهر أيلول/

ديسبمبر إذ أعلن عن انتهائها وإجراء الانتخابات في 26 كانون الأول/ ديمسبر 1991م. وفي هذه المدة أفرج الرئيس الجزائري عن المعتقلين السياسيين تعبيراً عن حسن النية. وقامت جبهة التحرير الوطني الجزائرية في المقابل بتعبئة الجماهير لخوض الانتخابات. ومع ذلك فازت جبهة الإنقاذ وحصلت على (188 مقعداً) من مجموع (430 مقعداً) في البرلمان، وحلت في المرتبة الثانية جبهة القوى الاشتراكية (25 مقعداً) وفي المرتبة الثالثة حزب جبهة التحريرالوطني (16 مقعداً).

إن رجحان الكفة لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، آثار حفيظة القوى السياسية والعلمانية والاتجاهات الفئوية الضيقة التي استنفرت كل قواها وإمكاناتها الأمنية والعسكرية والمالية لوقف زحف جبهة الإنقاذ بأي ثمن حتى وإن تم إيقاف المسار الديمقراطي وتعديل كل اتجاهاته. وهذه القوى لا تسمح لجبهة الإنقاذ بالفوز، وأسست في يوم واحد «جمعية إنقاذ الجزائر» للاستعداد للمواجهة المقبلة، إذ بقي (200 مقعداً) تتنافس عليها القوى السياسية نفسها والتي بدا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستفوز بمعظمها. وانتظر الشعب الجزائري الدورة الثانية للانتخابات والتي كان مقرراً لها ان تجري في 16 كانون الثاني/ يناير 1992م. إلّا أن المفاجأة جاءت بـ«استقالة» الرئيس الشاذلي بن جديد بتاريخ 11 كانون الثاني/ يناير 1992م، إذ أجبر الجيش الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة. وفي الحقيقة كان ذلك التصرف انقلاباً عسكرياً على الإصلاحات السياسية والعسكرية التي قام بها الرئيس الشاذلي، فضلاً عن رفض بعض جنرالات الجيش لمجلس وطني تسيطر عليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد لقي هذا المسار دعماً من قبل فرنسا خاصة ومن قبل الغرب عامة، وقد علل موقفه الداعن هذا بخوفه من ما أسماه (التهديد الإسلامي الأصولي)، وقد تأكد أن الأحزاب ما زالت بعيدة عن تغيير المعادلة السياسية القائمة.

بعد ذلك تم تشكيل (المجلس الأعلى للدولة) في 14 كانون الثاني/ يناير 1992م لتدارك الفراغ السياسي. وقد تركزت بيد المجلس الأعلى كافة السلطات المخولة لرئيس الجمهورية والسلطة التشريعية، يساعده مجلس استشاري له طابع إداري أكثر منه سياسي. وكانت أزمة الرئاسة وإلغاء الانتخابات، السبب المباشر لتصاعد حدة الأزمة الجزائرية بعد ذلك. وعندئذ دخلت الجزائر إلى منعطف جديد في الأزمة السياسية والاجتماعية. ففي 9 شباط/ فبراير، أعلنت حالة الطوارئ في كل الأراضي الجزائرية، وفي 4 آذار/ مارس 1992م، تم اعتقال زعماء الجبهة وقادتها (عبد القادر حشاني وآخرون) والآلاف من أنصارها (أكثر من عشرة آلاف) ووضعهم في سجون نائية في قلب الصحراء. وأصدرت المحكمة الإدارية قراراً بحل الجبهة في 29 آذار/ مارس، وبذلك أغلق باب الحوار. وجرت طوال عام 1992م عمليات تطهير واسعة في صفوف الجيش للقوى المتعاطفة مع الجبهة أو لمن يشك بولائهم، وتدهور الوضع الأمني، ناهيك عن تدهور الوضع الاقتصادي والكساد الزراعي وتعطل المؤسسات الإنتاجية وفساد الإدارة وتفاقم البطالة. وهذا الوضع عمق الأزمة الاجتماعية والسياسية. فالإحصاءات الرسمية فى نهاية الثمانينات تقول إن عدد العاطلين عن العمل ازداد بسرعة واحصي نحو (1,5) مليون «بدون عمل» أي (9%) من حجم القوى العاملة، وفي أواخر عهد الشاذلي كان هناك (7 ملايين) عاطل عن العمل، أي حوالى (33%) من مجموع عدد السكان القادرين على العمل، و(10) ملايين من ذوي الموارد الضعيفة. أي كان هناك (17) مليون شخص يعانون من آثار الفقر. وعانت الفئات المتوسطة (من خريجي الجامعات من الأطباء والمهندسين وغيرهم) من تدهور ظروفها المعيشية طوال مرحلة الثمانينات. وعليه، فقد غدت «الشرعية الثورية» لا تملك سنداً اجتماعياً حتى من دعاتها، ناهيك عن

أن الجيل الأكثر شباباً (65% من السكان أقل من 25 سنة) لا يتعاملون مع الثورة والمجاهدين إلّا عبر الحكايات المروية والذكريات المنقولة.

إن المجلس الأعلى للدولة الذي تشكل في حالة من الارتباك السياسي الواضح، لم يستطع أعضاؤه الاتفاق على قيادته والإمساك بزمام الأمور في الجزائر، إذ بسبب الخلافات الشخصية والاتهامات المتبادلة نتيجة ما حدث. وبعد نقاشات حادة تم الاتفاق على دعوة أحد قادة الثورة الجزائرية وهو محمد بو ضياف، واعتقد الكثيرون بأنه الرجل المناسب للوضع، ليكون رئيس المجلس لفترة انتقالية يجري فيها الإعداد لمجمل القوانين لإعادة مسار الديمقراطية ولكن بشكلها الجزئي الذي يحظر أي اتجاه إسلامي. ورأى الجنرالات فيه ما يمكنهم من البقاء والتأثير من خلف الستار. وعلى هذا استعاضت المؤسسة العسكرية عن شغور المجلس الرئاسي وبقية المؤسسات بمجلس خماسي عيّن على رأسه محمد بوضياف، إذ استدعى من منفاه بالمغرب مطلع عام 1992م. وراح الرئيس بوضياف يعمل لإعادة الحياة والاستقرار للجزائر الدولة - النظام. وكانت المهمة الأولى له هي فتح ملفات الفساد الإداري والمالي، وتنظيف الإدارة وتوطيد ديمقراطية الدولة، وعرف بعد مرور أشهر قليلة حقيقة الواقع الجزائري. فقد عاد بعقلية ثوار تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م، وأدرك أن عملية «التطهير» صعبة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد وصف نظام الحكم في آخر أيامه بأنه «وسخ ومعقد وصعب». وهكذا لم يستطع الرئيس بوضياف أن يسبح ضد التيار، وتمت تصفيته في دار الثقافة في مدينة عنابة في 29 حزيران/ يونيو 1992م من قبل حارسه الشخصي الضابط (المبارك بو معرافي). وتم تعيين العقيد علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة في 2 تموز/ يوليو 1992م ليقوم بمهام محدودة لتوحيد الصف الوطني والعبور بالجزائر من الموقف

الدقيق الذي تمر به (الصراع الداخلي والحرب الأهلية) والعمل على استمرار سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني. وقد أعلنت الأحزاب السياسية عن مطالبها بإعادة العملية الانتخابية من أجل إعادة الأمن إلى الشعب وأكدت أن ذلك هو الطريق الوحيد من أجل (مصالحة المواطن مع مؤسساته).

استمرت الأوضاع الداخلية الجزائرية على حالها، وفي 7 شباط/ فبراير 1993م، قرر الجنرالات تمديد حالة الطوارئ المعلنة قبل عام وفي ظل (الرئيس علي كافي) والمجلس الأعلى للدولة حتى مطلع كانون الثاني/ يناير 1994م. وتحت ضغط الأحداث وتفاعلاتها الخارجية بشكل خاص، برزت بعض الأصوات التي دعت إلى تشكيل (لجنة الحوار الوطني) ولا سيما بشخصية اليامين زروال الذي خلف الجنرال خالد نزار في وزارة الدفاع بعد استقالة الأخير في تموز/ يوليو 1993م، وهو شخصية متفق عليها بالإجماع في الجيش، وقد دعا إلى تشجيع الحوار الوطني للتوصل إلى حل مرضٍ للأزمة، في الوقت الذي أكد على أن المؤسسة العسكرية تحتفظ بموقعها الحيادي، إلّا أن ذلك لا يعني أن القوات المسلحة لن تأبه بما قد يؤثر على مستقبل البلاد. وقد أعلن عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني الجزائرية بأن إخراج البلاد من الأزمة يقتضي بأن يؤخذ في الاعتبار الحوار مع كافة القوى السياسية في البلاد ومن بينها التيار الإسلامي (حركة المجتمع الإسلامي - حماس - حركة مجتمع السلم فيما بعد)، والذي من الخطأ إنكار وجوده. وفي 30 كانون الثاني/ يناير 1994م، قرر المجلس الأعلى للدولة تنصيب اليامين زروال رئيساً للدولة الجزائرية بالتعيين. وكان الرئيس زروال من الرعيل الأول للثورة الجزائرية ومعروف بحرصه على عروبة الجزائر وإسلاميتها والرفض المطلق لمحاولات إدماج الجزائر بفرنسا. وتقرر بعدها إنهاء مهام

المجلس الأعلى للدولة (31 كانون الثاني/ يناير 1994م). وبتعيين اليامين زروال أبقت المؤسسة العسكرية مقاليد الأمور بيدها، وفي الوقت نفسه حاولت امتصاص النقمة الداخلية بشخصية ذات اتجاه عروبي إسلامي. وجرت الانتخابات الرئاسية في نهاية العام 1995م حيث فاز الرئيس زروال (61,34% من الأصوات) واستمر في مهامه لمواجهة الأوضاع القائمة.

الوضع العام للجزائر من زروال إلى بوتفليقة

عندما استلم اليامين زروال رئاسة الدولة كانت الجزائر تعيش وضعاً اقتصادياً خانقاً وأزمة اجتماعية حادة، وصراعاً سياسياً وحزبياً مقترناً بالوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي. وأصبحت الدولة الجزائرية غير قادرة على تسديد ديونها التي وصلت عام 1992م إلى (26,5 مليار دولار)، فضلاً عن خدمات الديون التي بلغت للعام نفسه (9,26 مليار دولار). وقد شكلت الديون وخدماتها عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الجزائري. كما أن مؤسسات القطاع العام كان قد انتابها الشلل، والدولة أنهكتها الاختلاسات. وقد ترافق الانهيار الاقتصادي مع تدهور الوضع الأمني والاقتتال الداخلي، الذي أسهمت فيه بعض قوى (الأمن العسكري) كما ذكرت المصادر الموثقة. وقاد ذلك إلى إعلان الرئيس الجزائري اليامين زروال ضرورة الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات الإسلامية (الحركة الإسلامية المسلحة - الحركة لأجل الدولة الإسلامية - الباقون على العهد - الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح - الجماعات المسلحة المستقلة - التكفير والهجرة)، لكن الحوار لم يسفر عن نتيجة وبقيت الأوضاع المأساوية على حالها (رغم صدور الدستور في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996م الذي منح الرئيس صلاحيات واسعة) حتى نهاية عهد الرئيس زروال عام 1999م.

إن بقاء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حالها يعود إلى أن دستور زروال (1996م) لم يستطع أن يؤكد أو يعمق النهج الديمقراطي الذي دعا إليه دستور الشاذلي عام 1989م، ولم يستطع أن يحد من الخلافات السياسية والحزبية والعسكرية التي أدخلت البلاد والعباد في أزمة داخلية بعد أن فشلت كل الحلول المطروحة. وهذا ما جعل المؤسسة العسكرية تصل إلى قناعة بأنه ليس هناك من حل يحافظ على بقاء جيش التحرير الوطني وترسيخ الشرعية التاريخية نفسها للنظام البومديني إلّا شخصية عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية بومدين الأسبق، والذي ساهم بنفسه في بناء المؤسسة العسكرية كأحد أعمدة النظام السياسي في عهد بومدين.

كان الرئيس زروال قد دعا إلى انتخابات جديدة للرئاسة، وفعلاً جرت الانتخابات في 15 نيسان/ أبريل 1999م، وتم ترشيح وزير الخارجية الأسبق عبد العزيز بوتفليقة بنسبة (73,39%) من الأصوات من أصل (7) مرشحين، ومنذ البداية أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في خطابه في 27 نيسان/ أبريل 1999م «بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد... دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة، بنهبها بلا ناهٍ ولا رادع...»، وهذه الأوضاع التي تكشف فساد الإدارة العليا في البلاد «أضعفت الروح المدنية، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات، ونفّرت أصحاب الضمير، وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية»، وانعكس كل ذلك على الأوضاع المجتمعية عامة. وعليه أعلن الرئيس بوتفليقة ضروة معالجة الأمن الداخلي وكيفية تحقيقه، والاقتصاد الجزائري وكيفية إنعاشه. إلّا أن

الأوضاع العامة في الجزائر استمرت على حالها، وازدادت حالة الفقر وبيوت الصفيح والقصدير مثلما بقيت الأوضاع الأمنية على حالها أيضاً، وأدت إلى وقوع ضحايا بشرية كبيرة. وعليه، ومن أجل الوصول إلى تجاوز الأزمة الجزائرية ووضع الحلول لها، طرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ما سمي بقانون «الوئام الوطني» الذي عد الخطوة الأولى أو الحاسمة في سياسة بوتفليقة. وهو القانون الذي حظي بدعم أوساط عربية ودولية. وقد أدت المصالحة الوطنية بموجب قانون الوئام الوطنى، إلى تراجع أعمال العنف بشكل كبير، وظهور قوة الدولة والقانون فى عهد الرئيس بوتفليقة، وبداية تحسن الأداء الاقتصادي، وتراجع المديونية الخارجية، ومع ذلك ما زالت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى معالجات حقيقية وجادة لكي تتجاوز البلاد مرحلة من الأزمات ولكي لا تدخل في دائرة عدم الاستقرار الداخلي..



الفصل الثاني
تونس المعاصرة

تطور الحركة الوطنية التونسية

انفرد الشعب التونسي من دون شعوب أقطار المغرب العربي بأن كفاحه السياسي تزامن مع الكفاح المسلح منذ بداية الحماية الفرنسية (الاحتلال) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918م). وقد بدأ ذلك الكفاح عام 1884م معتمداً على المثقفين من طلبة وخريجي جامع الزيتونة الذين أسسوا العديد من الجمعيات وأصدروا الصحف. وقد أسهمت الأوضاع الداخلية التي جاءت نتيجة السياسة الفرنسية، والخارجية، حيث التفاعل مع الحركة الإصلاحية في المشرق العربي، (كما هو الحال في الجزائر) في تطوير وإنضاج الوعي الوطني والسياسي التونسي.

إن الكفاح السياسي التونسي تخفى في بداياته وراء واجهات ثقافية ودينية كالجمعيات والمدارس والصحف، كـ(المدرسة الصادقية) التي أسسها عام 1875م المصلح الشهير خير الدين التونسي والجمعية الخلدونية (1896م)، وجمعية قدماء الصادقية (1904م) وجمعية تونس الفتاة (حركة الشباب التونسي 1908م)، فضلاً عن عدد من الصحف مثل الحاضرة، المستقبل، سبيل الرشاد، الاتحاد الإسلامي. وقد سخرت الجمعيات والصحف جهودها ومقالاتها لتثقيف الشعب التونسي وتوعيته عن طريق

المحاضرات والمناظرات والمقالات في شتى المعارف والعلوم العربية الإسلامية التقليدية والعصرية. وكان لتلك الجهود الدور الكبير في تخرج العديد من التلاميذ الذين أسهموا في خدمة قضية بلادهم من خلال نشاطاتهم التي أيقظت الهمم، وحركت العاملين في الحقل الوطني وأعدتهم للتخلص من الاحتلال الأجنبي في الداخل أو في الخارج. فقد شارك أعضاء حركة الشباب التونسي في مؤتمرات فرنسية في مرسيليا عام 1908م، وفي باريس عام 1910م، من أجل الدفاع عن قضية الحرية والاستقلال لبلادهم. وقد أثارت نشاطاتهم المعادية للاحتلال الفرنسي حفيظة السلطات المحتلة، وبخاصة بعد معركة الزلاج 1911م وحادثة الترامواي 1912م، في العاصمة تونس، فأصدرت الأحكام العرفية، وأبعدت قادة الحركة ولاحقت أتباعها. وكان لذلك أثره في ركود الكفاح الوطني السياسي إبان الحرب العالمية الأولى واقتصاره على العمل السري على من بقي من أعضاء الحركة بزعامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي (1876-1944م).

أطلق الفرنسيون بعد الحرب العالمية الأولى بعض الحريات في تونس، تثميناً لوقوف أكثر من (65) ألف مقاتل تونسي إلى جانب فرنسا ضد دول الوسط (ألمانيا، النمسا - المجر). ودعا الثعالبي إلى عقد مؤتمر لحل قضية تونس واختير زعيماً بالإجماع. وسافر وفد تونسي برئاسة الثعالبي إلى باريس لعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح في فرساي مطلع العام 1919م، إلّا أن الحلفاء (فرنسا - بريطانيا) خاصة خيبوا آمال الشعوب المستعمرة ومنها الشعب التونسي. واعتبرت فرنسا قضية تونس قضية داخلية تخصها وحدها ولا حاجة لعرضها على المؤتمر. وأدى إخفاق الوفد التونسي في انتزاع حقوقه الوطنية إلى اتجاه الثعالبي إلى الرأي العام العالمي، واصدر كتاب «تونس الشهيدة» الذي فضح فيه أساليب الاستعمار

الفرنسي وجرائمه في تونس. وقد اقتصر الكتاب على نشر القوانين والأوامر والمراسيم التي رغبت فرنسا في تطبيقها، فضلاً عن إيضاحات لفهم تلك القوانين والأوامر. وتضمن أيضاً معلومات وأرقام حول الأموات والفقر بين أبناء الشعب التونسي. وقد أحدث الكتاب ضجة كبيرة منذ صدوره في شهر كانون الثاني/ يناير 1920م في تونس وكان يتم توزيعه سراً. كما كان لـ«اللجنة التونسية الجزائرية» التي تأسست عام 1919م دور كبير في الدفاع عن حقوق تونس والجزائر في أوروبا، وقد سعت إلى كسب السلطان المغربي المستقيل عبد الحفيظ بن الحسن الأول (1908-1912م) في عام 1919م، وكان مقيماً في إسبانيا من أجل القيام بعمل مغاربي موحد ضد فرنسا.

إن الكفاح الوطني السياسي لم يأخذ شكله المنظم والعلني إلّا منذ عام 1919م، ومن خلال ظهور عدد من التنظيمات السياسية والنقابية. ففي عام 1919م تأسس «الحزب التونسي»، وضم مجموعة من قيادات حركة الشباب التونسي أمثال الثعالبي وأحمد الصافي وحسن قلاتي، إلى جانب ثلة من المحامين والأطباء والصحفيين. وكان من نشاطات الحزب إرسال برقية إلى الرئيس الأميركي ولسن (عندما حل بروما في نيسان/ أبريل 1919م) طالب فيها باسم الشعب التونسي، منح البلاد نظاماً دستورياً. كما وعدهم الباي محمد الناصر بإجابة مطاليبهم. وعندئذ قرر قادة الحزب تأسيس حزب جديد يقوم على أساس المطالبة بنظام دستوري أطلق عليه اسم «حزب الدستور» لكي يتمتع الشعب بالحرية في ظل سيادة القانون والحكم الديمقراطي. وفي عام 1920م ظهر ما عرف رسميا باسم «الحزب الحر الدستوري» بزعامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي. وكان الثعالبي من أركان الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والفكري الديني في تونس. وكان متشبثاً بالتاريخ العربي الإسلامي، ومؤمناً بان (العرب امة واحدة لا بد أن

تتوحد). وكانت قاعدة الحزب الاجتماعية تتكون من المثقفين وكبار الملاك الزراعيين والطبقة الوسطى، وكان ذا اتجاه عربي إسلامي. وسعى الحزب خلال مسيرته السياسية إلى زيادة وتعميق الروابط مع المشرق العربي، وكان ذلك صفة الحزب وأساس شخصيته في معركته ضد الاحتلال الفرنسي. وفي عام 1921م، انشقت عن الحزب بعض القوى الموالية للسياسة الفرنسية وأسست «الحزب الإصلاحي» بزعامة حسن قلاتي. وكان يدعو إلى قبول الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة الفرنسية والمقتصرة على رفع الرقابة عن الصحافة وتأسيس وزارة للعدل وتعويض المجلس الشورى بالمجلس الكبير. إلّا أن هذا الحزب سرعان ما انتهى في العام اللاحق تحت ضغط الشعب الذي ظل وفيا للثعالبي وحزبه.

استمر الحزب الحر الدستوري في نشاطاته الوطنية، وتعاطف مع مطالبه الباي محمد الناصر، فأثار هذا التقارب خشية السلطات الفرنسية المحتلة. وكان لتصريح الرئيس ميلران: «بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد»، أثره في قيام الدستوريين والباي نفسه، بشن حملة عنيفة على التصريح. وهدد الباي بالتنازل عن العرش إذا رفضت المطالب الإصلاحية. وعليه عمت المظاهرات الشعبية العاصمة تونس وبدا واضحاً توحد الموقف الشعبي والحزبي والرسمي التونسي للعمل من أجل قضية تونس. وجاءت وفاة الباي محمد الناصر المفاجئة والمريبة لتهدئ حالة الغضب والهياج الشعبي. وتولى العرش بعده الباي محمد الحبيب عام 1923م، وكان أحد الموالين لفرنسا من الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس.

واصل الحزب الحر الدستوري نشاطاته طوال الأعوام اللاحقة. وظلت تلك النشاطات قائمة على أساس المطالبة بالدستور والاستقلال الذاتي والإصلاحات في نطاق الحماية، وتقديم الاحتجاجات وإلقاء

الخطب في الاجتماعات العامة استنكارا أو تنديداً أو رفضاً للإجراءات الفرنسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية وغيرها، مثلما حصل لمقاطعة كل مسلم يتجنس بالجنسية الفرنسية، أو كما حصل بسبب إقامة تمثال للكاردينال لافيجري المبشر الصليبي الشهير عام 1925م.

كانت نشاطات الحزب الحر الدستوري مناسبة لتعميق الوعي الوطني السياسي والاجتماعي للشعب التونسي. وقد تعرض قادة الحزب وأعضاؤه إلى الاعتقال والنفي ومنهم زعيم الحزب الشيخ الثعالبي الذي نفي خارج تونس عام 1923م. فعاش متنقلاً بين القاهرة وبغداد وفلسطين والحجاز والخليج العربي والهند وأفغانستان وإيران. وربط الحركة الوطنية التونسية بقضايا الشرق العربي. وفي عام 1924م عاد الحزب الحر الدستوري إلى المطالبة بالإصلاحات من جديد وبطرق سلمية عبر جريدة (صوت التونسي) التي أصبحت تعرف منذ عام 1929م باسم جريدة (العمل التونسي). وفي عام 1930م، وعند انعقاد (المؤتمر الأفخارستي) بمناسبة مرور (50) عاماً على الاحتلال الفرنسي لتونس، شن الحزب حملة شعواء على المؤتمر والمؤتمرين. فقد أراد الاستعماريون ورجال الدين المسيحي أن يقنعوا الشعب في تونس بأن الاحتلال (هو عمل طبيعي، بل هو عودة بالأمور إلى طبيعتها التاريخية)!!.

وشهدت مرحلة العشرينات تطورات مهمة في العمل الوطني التونسي بظهور حركات عمالية عديدة. فقد انتشرت الحركات النقابية وفكرة التعاونيات والدعوات الاشتراكية، وتعمق ذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي. فمنذ عام 1904م قدّمت تونس نموذجاً متميزاً في الدعوة إلى تكوين نقابات محلية والنضال في سبيل ذلك من أجل مقاومة رأس المال الفرنسي والحد من أشكاله الاستغلالية. وكانت سباقة في مجال العمل النقابي والدفاع عن المطالب العمالية

الخاصة بنظام الأجور وساعات العمل والأوضاع المهنية. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى عرفت تونس موجات جديدة من الإضرابات العمالية في العديد من المدن التونسية. وقد تعززت نضالاتها وتوسعت آفاقها من خلال توافر ثلة من القادة النقابيين والمفعمين بالعزم على مقاومة رأس المال الفرنسي ومؤسساته. وشكل البعض منهم حركات فاعلة في المجال العمالي وتنظيمه النقابي المستقل أمثال إبراهيم بن عمر، محمد قدور، البشير الجودي، مختار العياري، محمود الكبادي، محمد الغنوشي، أحمد الدرعي، الطاهر عجم، محمد الدخلاوي وغيرهم. وكانت أبرزها حركة الطاهر الحداد (1920م) وحركة محمد علي القابسي (1924م). وكانت قواعدهما الاجتماعية من عمال الصناعات التقليدية. وقد ركزت الحركتان على إصلاح الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتدعيمها لتكون ركيزة النضال السياسي والمقاومة الوطنية. إلّا أن جهود الحركتين ضعفت بسبب القبض على قادتها ونفيهم في منتصف العشرينيات. ولم يكن هذا يعني انتهاء الحركة النقابية الوطنية، بل توسعت فيما بعد، وارتفع عدد المنتمين إلى النقابات الوطنية منذ عام 1932م، بمناسبة صدور مرسوم من الباي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1932م، يسمح بحرية العمل النقابي، ولكنها مع ذلك ظلت محدودة العدد (ألف منتسب عام 1935م) وتركزت في العاصمة تونس. أن مطاليب الحركة العمالية بدأت تتوسع وخاصة إبان الأزمة العالمية (1929م) التي امتدت آثارها إلى تونس حتى عام 1936م. كما توسعت تشكيلاتها النقابية، وتم تشكيل ما عرف بـ«جامعة عموم العملة التونسية» عام 1936م. ومع ذلك ظل اغلب مطالب النقابات العمالية التونسية «حبراً على ورق». وجاء انهيار الجبهة الشعبية في فرنسا (1936-1937م) ليؤثر على الحركة النقابية التونسية ويزيدها إصراراً على الدفاع عن مطاليبها وحقوقها في مجموعة كبيرة من الإضرابات بلغت (21) إضراب

عام 1936م، وتصاعدت إلى (26) إضراب عام 1937م، في المؤسسات الإنتاجية المختلفة، إلّا أن السلطات الفرنسية والقوى المتحالفة معها أجهزت على النقابات الوطنية وحدت من عنفوانها. ولم تقو وتتركز الحركة العمالية التونسية إلّا بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي عام 1921م تأسس الفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يتألف من الطبقة العاملة والمثقفين التقدميين من الفرنسيين والأوروبيين ومن اليهود التونسيين. ولم يستطع هذا الحزب كسب العمال العرب إلى جانبه وبقي يدور في فلك السلطة الفرنسية على الرغم من تناقضه الأيديولوجي معها. وفي المؤتمر الذي عقد في 21-22 أيار/مايو 1939م، انفصل الحزب الشيوعي التونسي عن الحزب الشيوعي الفرنسي وأعلن استقلاليته الكاملة. وتولى التونسيون قيادة الحزب وانتخاب علي جراد أميناً عاماً له. ومع ذلك ظل الحزب مهادناً للاستعمار الفرنسي وبخاصة بعد صعود النازية في ألمانيا. وفي عام 1935م انعقد مؤتمر الشيوعية العالمية في موسكو الذي عدَّ أن الخطر ليس من الاستعمار الفرنسي والبريطاني وإنما هو خطر النازية الألمانية بالدرجة الأولى. وقاد ذلك إلى وقوف الحزب الشيوعي منذ عام 1939م إلى جانب الاستعمار الفرنسي في صراعه مع النازية الألمانية بعد ذلك. وعليه لم يحقق الحزب الشيوعي التونسي دوراً في الحركة الوطنية التونسية من أجل التحرر والاستقلال.

إن ثقل الحركة الوطنية التونسية تركز إبان مرحلة الثلاثينات على جهود الحزب الحر الدستوري. ومنذ عام 1932م ظهر جيل جديد في داخل الحزب، إذ استطاعت مجموعة من الشباب الدارسين في فرنسا، وكان أبرزهم الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة وغيرهم، أن يؤثروا في برامج الحزب، وكانوا يتميزون عن غيرهم من

الدستوريين بوضوح خطابهم السياسي. وجاءت آراؤهم من خلال جريدة «صوت التونسي» وجريدة «العمل التونسي». فقد ظهروا «عصرانيين» بتبنيهم لإستراتيجية مؤسسة على تنظيم الجماهير وتعبئتها وضرورة تشديد النضال ضد فرنسا.

ويعد عام 1932م، عاماً حاسماً في تاريخ الحركة الوطنية التونسية. ففي هذا العام انشغل الرأي العام التونسي بقضية التجنيس، وبرز الحزب الدستوري والمجموعة الجديدة عبر جريدة العمل التونسي، ليندّدوا بهذا القانون الذي أصدرته السلطات الاستعمارية. وكان البشير صفر من ابرز الأقلام المعارضة والمنددة بهذا القانون الاستعماري الذي (يرمي إلى تنصير العرب وفرنستهم والقضاء على الشخصية الوطنية والقومية). وهب الشعب متضامناً مع دعوة الحزب والتنديد بهذا القرار الجائر. كما جرى الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي الذي راح يعاني من أزمات اقتصادية حتى منتصف الثلاثينات. وكانت السمة البارزة في طروحات وآراء هذه المجموعة هو العمل على توسيع القاعدة الاجتماعية للحزب بحيث تضم العمال والفلاحين، أي دون التوقف عند حدود الفئة الاجتماعية المثقفة وكبار الملاك الزراعيين. وقد أصبح لهذه المجموعة من الشباب ثقل داخل القيادة الحزبية فانضموا إلى عضوية اللجنة التنفيذية بانعقاد مؤتمر (الجبل) في 10-13أيار/ مايو 1933م. وفي عام 1934م، وأثناء انعقاد مؤتمر (قصر هلال) في 12 آذار/ مارس انشق الحزب الحر الدستوري إلى فرعين وذلك بسبب الاختلاف على أسلوب النضال وبرنامج الحزب بين القيادات القديمة والجديدة. ودار سجال ومعارك بين الفرعين من خلال جريدة العمل التونسي لسان حال الحزب الجديد، وجريدة (الإرادة) لسان حال الحزب القديم. وقد اتهمت العناصر الشابة، قادة الحزب القدامى، بقلة الاهتمام والدعاية بين الجماهير، وقصر العمل على

العناصر النخبوية التقليدية وقد اقترنت فكرة التحرير السياسي عند بورقيبة ومجموعته بفكرة التقدم الاجتماعي. وقادته دراسته وثقافته الغربية والفرنسية إلى أن يكون منذ بداية ظهوره على المسرح السياسي «مستعداً لإدماج الفرنسيين والتونسيين في بيئة ديمقراطية واحدة وإمكان التعاون مع فرنسا، بل ذهب إلى القول بأن وضع تونس الجغرافي يحتم عليها التعاون مع فرنسا». وكان ذلك انعكاساً للثقافة والفكر الغربيين أدى إلى اختلاف منهج العمل وأسلوب التحرك السياسي.

قامت المجموعة الشابة بتأسيس «الحزب الحر الدستوري الجديد» وأصبح الحبيب بورقيبة رئيساً له. واستمر قادة الحزب القدامى مثل أحمد الصافي وصالح فرحات ومحي الدين القليبي يؤكدون على زعامة الثعالبي ويعملون ضمن إطار الحزب الحر الدستوري القديم. ومع ذلك فقد أبقى الحزبان على الطابع الإصلاحي في مطاليبهما خلال هذه المرحلة.

وفي أوائل عام 1938م، سادت موجة من الإضرابات الجماهيرية ضد السلطات الفرنسية في عموم المغرب العربي، وجوبهت بحملة من الاضطهاد والقمع بدأت بالمغرب ثم الجزائر وانتهت في تونس. وجاءت هذه الاضطرابات احتجاجاً على السياسية الاستعمارية في مختلف المجالات. وعليه، دعا الحزب الدستوري بفرعيه القديم والجديد إلى عدم الخضوع للقمع الاستعماري ورفض القوانين الجائرة. واستمرت الإضرابات وعمت البلاد مظاهرات جماهيرية بلغ عدد المشاركين فيها مئات الآلاف. ودارت معارك دامية بين المواطنين والقوات الاستعمارية في مناطق متعددة من البلاد التونسية. وسقط مئات الشهداء والجرحى، ناهيك عن اعتقال أكثر من ثلاثة آلاف من أتباع الحزبين، وامتلأت السجون بالوطنيين، شملت قادة الحزبين، صالح بن يوسف، المنجي

سليم، يوسف الرويسي، علي البهلوان، بورقيبة، الهادي نويرة وآخرون. وتم نفيهم إلى حصن (سان نيكولا) بمرسيليا.

ومنذ عام 1938م، أصبح الحزب الدستوري الجديد يتصدر نضال الحركة الوطنية ضد الاستعمار. وأصبحت له شعبية كبيرة بين الجماهير. وفي هذه المرحلة، قاد الحزب الباهي الأدغم الذي عرف بالصدق والمثالية، ثم تسلم مقاليد القيادة الدكتور الحبيب ثامر بعد عودته من فرنسا، وكان يتصف بحركة دائمة. وقد أعطى وجوده للحركة الوطنية دماً جديداً واستمرارية في النضال، فكان العقل المدبر للحزب. وقد أسس جريدة (تونس الفتاة) وبعث الحياة من جديد في الحزب وتنظيماته ودوره النضالي. وخلال المرحلة ذاتها برز الموقف الشعبي متجاوزاً طروحات الحزب الحر الدستوري القديم والجديد. عندما أكد الشعب على مطلب الاستقلال. وكان ذلك أثناء زيارة (دالاديه) رئيس الحكومة الفرنسية إلى تونس في 2 كانون الثاني/ يناير 1939م. إن المطلب الشعبي جوبه بالقمع والاعتقال والنفي وشمل قادة الحزب الحر الدستوري القديم. وبعد رجوع الثعالبي عام 1937م نفي ثانية عام 1939م. وصدر في العام ذاته مرسوم بحل الحزبين وحظر نشاطهما بسبب اشتعال الحرب العالمية الثانية. ومع بداية الحرب بدأ الموقف الشعبي التونسي يتصاعد ويضغط على الباي والحزب الحر الدستوري القديم والجديد باتجاه المطالب الإصلاحية واتخاذ مواقف أكثر صلابة في التصدي للاحتلال الفرنسي مستفيداً من أوضاع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية.

التطورات السياسية الداخلية إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها •••

إبان الحرب العالمية الثانية، ومع هزيمة فرنسا أمام ألمانيا النازية في حزيران/ يونيو 1940م أصبحت السلطات الفرنسية في تونس تابعة لحكومة

«فيشي» الموالية للألمان كما هو الحال في الجزائر. وقد استغلت القوى الوطنية التونسية ممثلة في الحزب الحر الدستوري القديم والجديد ظروف فرنسا، فتقدم وفد برئاسة الحبيب ثامر بمذكرة إلى السلطات الفرنسية عن طريق الباي احمد في 20 حزيران/ يونيو طالب فيها بـ«إلغاء الحماية والإفراج عن المعتقلين السياسيين»، إلّا أن المطلب رفض، وتم اعتقال الوفد فترة قصيرة. ونشبت على أثر ذلك انتفاضات متعددة في عموم البلاد. ومع اعتلاء الباي محمد المنصف في 19 حزيران/ يونيو 1942م، والمعروف بمواقفه الوطنية وبتأييده للحزب الحر الدستوري (كان عضواً فيه منذ عام 1922م)، فقد أعلن ومعه القوى الوطنية «الحياد» في الحرب الدائرة بين الحلفاء والمحور، وبذل جهده في توحيد الحزب الدستوري القديم والجديد. وتقدم الباي المنصف بمذكرة إلى حكومة فيشي في 4 آب/ أغسطس 1942م، طالب فيها «احترام سيادة تونس وإلغاء اتفاقية المرسى الكبير وتحقيق رغبات الشعب». وكان لظروف الحرب وتراجع الألمان والإيطاليين بعد معركة العلمين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1942م) أمام القوات البريطانية، أثر في إقدام حكومة فيشي الفرنسية وبدفع ألماني - إيطالي على إطلاق سراح المعتقلين والسياسيين، والسماح للمنفيين منهم بالعودة إلى تونس للاستفادة منهم في الدعاية لقوات المحور. وقد تم ذلك داخل تونس وخارجها في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1942م. فعاد الشيخ الثعالبي من مصر وعاد بورقيبة من روما في 8 نيسان/ أبريل 1943م، فضلاً عن آخرين.

ومع هزيمة قوات المحور من تونس، وعودة قوات «فرنسا الحرة» بقيادة الجنرال ديغول في 8 أيار/ مايو 1943م، اتخذت السلطات الفرنسية مواقف سلبية ضد الباي والقيادة الوطنية وضد الشعب بعامة، متهمة إياهم بالتعاون مع قوات المحور. فاصدر المقيم العام الفرنسي الجنرال جيرو مراً

عسكرياً في 14 أيار/ مايو تم فيه خلع الباي محمد المنصف ونفيه إلى الأغواط في جنوب الجزائر ثم إلى مدينة (بو) بفرنسا. ومات بحادث مأساوي غامض. وتم تنصيب محمد الأمين (1943-1957م) بايا على تونس. كما فرض حظراً على نشاط حزبي الدستور القديم والجديد، وزج مئات المواطنين في السجون وأعدم الكثير منهم، ودمر القرى وصادر الممتلكات. وقد استمرت حملات القمع الفرنسي تجاه الشعب التونسي وقواه الوطنية حتى منتصف عام 1946م.

كان لهذه السياسة التعسفية الفرنسية رد فعل عنيف من جانب الشعب التونسي وقواه الوطنية. **فقامت انتفاضات مسلحة عنيفة في دوز والجبل وزرمدين والساحل التونسي وبخاصة ثورة حامد المرزوقي وعبدالله الغول والشيخ علي اللطيف المرزوقي، وفي غيرها من مناطق البلاد.** وبدأ حزباً الدستور القديم والجديد نشاطهما بشكل سري. وإزاء هذه الأوضاع تطور برنامج الحزب الحر الدستوري الجديد من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال لتونس. وجاء ذلك في مؤتمر سري عقده الحزب في شباط/ فبراير 1945م. وإن التطور في برنامج الحزب الحرب الدستوري الجديد، استجابة للموقف الشعبي العام الذي نادى بالاستقلال منذ عام 1939م، وجاء رداً على السياسة الفرنسية ومحاولتها فرض الاحتلال الفرنسي كاملاً على البلاد من جديد دون الاستجابة إلى ابسط المطالب الوطنية.

وفي هذه المدة اتجهت أنظار الزعماء والقادة التونسيين إلى جامعة الدول العربية منذ بداية تأسيسها. ففي 26 نيسان/ أبريل 1945م سافر بورقيبة زعيم الحزب الحر الدستوري الجديد إلى القاهرة لعرض قضية تونس على الجامعة. وقدم مذكرة إلى عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية لتوزيعها على الدول الأعضاء، كشف فيها سياسة

المستعمر الفرنسي. واستقبلت الجامعة الحبيب بورقيبة «استقبالاً حافلاً». وقد تعدت مباحثاته مع المسؤولين فيها نطاق الكلام المجرد إلى العمل الجدي المنظم. وانتهت إلى إيجاد هيئة وطنية تكون قريبة من الجامعة وهي «مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي» الذي عمل متعاوناً مع الجامعة وهيئاتها في كل مناسبة تتعلق بالقضايا القومية. ثم قام بالاتصال مع كل من دولتيل (القنصل الأمريكي في الإسكندرية) ومع تحسين العسكري (سفير المملكة العراقية في القاهرة) ومن خلال هذه الاتصالات **تمكن بورقيبة من الحصول على جوازات سفر صادرة من المملكة العراقية** وحصل على تذاكر خطوط جوية على نفقة جامعة الدول العربية لقادة الحركة الوطنية التونسية الذين هربوا إلى روما بعد دخول قوات الحلفاء إلى تونس عام 1943م، وبذلك تمكنوا من الوصول إلى القاهرة. ثم زار بورقيبة عدداً من الأقطار العربية للتعريف بالقضية التونسية بعد حصوله على جواز سفر عراقي ومبلغ من المال من السفير العراقي تحسين العسكري، فاستطاع السفر إلى سلطنة مسقط والمملكة العربية السعودية. ثم زار في مطلع العام 1946م كل من سوريا ولبنان وفلسطين وإمارة شرق الأردن، وبعدها عاد إلى القاهرة. ثم قام بالاتصال بالسفارة الفرنسية في القاهرة وزودته بجواز سفر فرنسي، حيث سافر إلى سويسرا وبلجيكا، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأميركية في عام 1947م، بعد حصوله على تأشيرة دخول من القنصل دولتيل. وقام بالاتصال مع العديد من الشخصيات الأميركية الرسمية وغير الرسمية، وسمح له بتأسيس مكتب لحزبه في واشنطن مما اثأر فرنسا ودفعها للاحتجاج لدى وزارة الخارجية الأميركية، ثم عاد بعدها إلى القاهرة. ومنذ تلك المدة وحتى الاستقلال بدأت القضية التونسية تحظى باهتمام ورعاية جامعة الدول العربية على الأصعدة السياسية والمالية في داخل الوطن العربي وخارجه في المحافل الدولية، فخرجت

القضية التونسية ولأول مرة إلى المستوى الدولي لتحظى بالدعم العربي والمساندة الدولية. وبدأت القوى الوطنية التونسية تمارس كفاحها داخل تونس وتصعد من نشاطها السياسي والإعلامي خارج تونس لإدانة السياسة الفرنسية وكسب التأييد والدعم الدولي للقضية التونسية. وكان لذلك أثره في قيام فرنسا بإعادة النظر في علاقتها مع تونس.

في عام 1946م أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا وانعكس ذلك على سياستها في تونس (كما في الجزائر). ففي تونس طرح المقيم العام الفرنسي الجنرال ماست مشروعاً للإصلاحات الإدارية. وجاء ذلك في محاولة لامتصاص النقمة الشعبية التي تولدت من حملات الاعتقال والنفي والإعدام بحق الشعب وقواه الوطنية. إن مشروع (الإصلاح) أكد على «السيادة المشتركة» وأن يكون عدد الأعضاء في الحكومة وفي المجلس الكبير - البرلمان- مناصفة وبشكل متساو على الرغم من أن عدد المستوطنين الفرنسيين والاوروبيين عامة لم يكن تجاوز 1/ 12 من عدد السكان نهاية عام 1946م.

إن (إصلاحات) ماست الإدارية لم تؤثر في نظام الحماية، فالسلطة كلها بقيت بيد المقيم العام الفرنسي ومساعديه من الموظفين الفرنسيين (عام 1946م، بلغ عددهم 16800 من مجموع 28600). وعليه أجمعت الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية والمهنية على رفض مشروع الإصلاحات، ودعوة الشعب إلى تشديد الكفاح في سبيل الحرية والاستقلال. كما أدركت ضرورة توحيد جهودها من اجل انتزاع حقوق الشعب كاملة. وعلى هذا الأساس، عقد في العاصمة التونسية مؤتمر وطني (فوق العادة)، في 23 آب/ أغسطس 1946م سمي مؤتمر (ليلة القدر) برئاسة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد. وقد ضم المؤتمر كلاً من الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم

(بزعامة محي الدين القليبي بعد وفاة الثعالبي عام 1944م)، ومندوباً عن الاتحاد العام التونسي للشغل (تأسس في 20 كانون الثاني/ يناير 1946م) برئاسة فرحات حشاد، وممثلين عن المنظمات التجارية والصناعية والزراعية والثقافية ونقابات الموظفين ومندوبين عن جامع الزيتونة وغيرهم. وانتهى المؤتمر إلى المصادقة على (ميثاق وطني) أعلن فيه «إلغاء نظام الحماية والمطالبة باستقلال تونس التام وانضمامها إلى جامعة الدول العربية». وعند اللحظات الأخيرة لجلسة ختام المؤتمر، هاجمت السلطات الفرنسية مقر المؤتمر واعتقلت ستين من أعضائه ونكلت بالوطنيين بعد أن وجهت إليهم تهمة التآمر على امن الدولة الداخلي والخارجي.

عمت البلاد موجة من المظاهرات والإضرابات شملت التنظيمات العمالية ونقابات التجار والحرفيين، ونقابات الموظفين ونقابة الفلاحين، احتجاجاً على موقف السلطات الفرنسية من قادة الشعب وقواه الوطنية. واستمر الموقف الشعبي حتى منتصف عام 1947م، إلى حين نقل الجنرال ماست. وجاء المقيم العام الجديد (جان مونس) بسياسة جديدة تقوم على استخدام عناصر تونسية في الحكومة لتطبيق برنامج الإصلاحات. فألف وزارة مصطفى الكعاك في 23 آب/ أغسطس 1947م. وكانت تتكون من العناصر الموالية لفرنسا. إلّا أن الموقف الشعبي بقي متصلباً ومواصلاً لحالة الرفض للإصلاحات المزيفة ولوزارة الكعاك. وجاء الرفض من خلال ممثلي الشعب التونسي في (لجنة الأربعين) التي تضم العديد من ممثلي المنظمات الوطنية والشعبية. كما برز دور الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة فرحات حشاد مدافعاً عن القضية التونسية. واستمرت الأوضاع على حالها حتى عام 1949م إذ بقي الشعب مصراً على الاستقلال التام، فيما تصلب الموقف الفرنسي باتجاه الرفض.

الحبيب بورقيبة، وسياسة «خذ وطالب» ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

كان الموقف الحزبي والشعبي واضحاً منذ مؤتمر (ليلة القدر) حتى منتصف عام 1949م، وكان ذلك أثناء غياب بورقيبة عن تونس. وفي النصف الثاني من عام 1949م بدأ تحول خطير في سياسة الحزب الحر الدستوري الجديد. ولما كان هذا الحزب يعد القوة القائدة للحركة الوطنية التونسية، فقد انعكس هذا التحول على مسيرتها وأهدافها المعلنة منذ ميثاق مؤتمر «ليلة القدر»، فشق الموقف الوطني، وضع البدايات لانشقاق الحزب الحر الدستوري الجديد نفسه. وكان ذلك بتأثير الحبيب بورقيبة وأنصاره داخل الحزب.

كانت عودة بورقيبة من مصر إلى تونس بعد سماح فرنسا في 9 أيلول/ سبتمبر 1949م بداية هذا التحول الخطير. فقد أعلن بصفته رئيساً للحزب الحر الدستوري الجديد عن التخلي عن هدف الاستقلال التام الذي أعلن في الميثاق الوطني لعام 1946م، وسار على تكتيك أخذ الاستقلال على مراحل ومن خلال سياسته المعلنة «خذ وطالب». وقد جاء هذا الموقف وقت اشتداد النزعة الوطنية حزبياً وشعبياً باتجاه العمل على تحقيق الاستقلال التام والتي تؤشر في الوقت نفسه تطوراً مهماً في الوعي الوطني الشعبي. فلماذا هذا الموقف البورقيبي؟؟.

أعلن بورقيبة بعد عودته (ضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا) لاستخلاص حقوق تونس. وقد برر ذلك بعدم قدرة جامعة الدول العربية أو منظمة الأمم المتحدة على مساندة تونس في كفاحها من أجل الاستقلال. إن سياسة «التفاهم» البورقيبية لم تكن نتيجة لما أعلنه، إذ إن الوقائع تؤكد المواقف الإيجابية لجامعة الدول العربية تجاه القضية التونسية على الرغم من انشغالها بالقضية الفلسطينية بسبب قرار التقسيم

لعام 1947م، والحرب العربية - الإسرائيلية عام 1948م وتداعياتها اللاحقة. كما أن جهود مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة في مساندة قضية الشعب التونسي، كانت مستمرة. والرأي الراجح هو أن موقف بورقيبة القائم على «ضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا» يعود إلى رغبته في زعامة الحركة الوطنية التونسية. وبدعم وإسناد فرنسي لتوكيد هذه الزعامة حتى ولو كانت على حساب المصالح الوطنية لتونس. يؤكد ما ذهبنا إليه، لقاؤه في القاهرة قبل مجيئه إلى تونس مع الملحق العسكري الفرنسي، فقد أكد بورقيبة له، أنه في حالة قيام تفاهم بين الطرفين «فإن فرنسا لن تفقده كصديق حتى وأن اختلفت مطالبه عن مصالح الفرنسيين، إذ إنه سيلتقي بهم في نهاية المطاف». وأظهر استعداداً لعقد معاهدة مع فرنسا تضمن امتيازات إستراتيجية واقتصادية في تونس.

بدأ بورقيبة يدعو إلى موقفه داخل تونس. ولم يقف عند هذا، بل سافر إلى فرنسا في 12 نيسان/ أبريل 1950م لتأكيد الموقف لدى الحكومة الفرنسية، وأعلن في ندوة صحفية (بأنه يود إن يكون استقلال تونس باتفاق مع فرنسا. ويكون لفائدتها وفائدة تونس). وفي أثناء وجوده في باريس قدم مشروع التفاهم مع فرنسا، وكان يعتقد أنه سيكون أساساً في بدء مرحلة التعاون الجديدة. **وتضمن مشروعه**:

1 - إرجاع السيادة التونسية.

2 - تشكيل حكومة تونسية من التونسيين فقط يرأسها وزير أول تونسي يعينه الباي.

3 - إلغاء منصب المقيم العام والجندرمة.

4 - إلغاء مناصب المراقبين المدنيين الفرنسيين.

5 - إلغاء الدرك - العسكر - الوطني الفرنسي.

6 - تشكيل هيئات بلدية تمثل فيها المصالح الفرنسية.

7 - تشكيل مجلس نيابي ينتخب انتخاباً عاماً لوضع دستور يحدد العلاقات التي ينبغي أن تكون في المستقبل بين تونس وفرنسا.

أعلن بورقيبة أن هذه النقاط ستحفظ لنا استقلالنا وكذلك تعاوننا مع فرنسا، وختم تصريحه قائلاً (ويمكن أن تقودنا إلى تعاون مشترك).

اثأر هذا المشروع صدىً واسعاً في فرنسا، وأكسب القضية التونسية عطف الفرنسيين الأحرار. ففي أواخر شهر أيار/ مايو 1950م، دعا الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى إجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وباي تونس لتحديد تاريخ إلغاء الحماية الفرنسية وعقد معاهدة تعاون بين الجانبين. ثم قام بورقيبة بالاتصال بالأحزاب والشخصيات السياسية الفرنسية منذ الأول من حزيران/ يونيو، عندما حضر اجتماعات الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الفرنسي. وأعلن وزير الخارجية موريس شومان في 11 حزيران/ يونيو 1950م، أن حكومته عينت لويس بيريليه (وهو من غير العسكريين) مقيماً عاماً جديداً في تونس تكون مهمته السير بالبلاد نحو الازدهار والاستقلال، إلّا أنه تراجع عن موقفه هذا حتى لا يثير عداء المستوطنين الفرنسيين اللذين هددوا بالإضراب العام.

إن مشروع بورقيبة يطرح في الظاهر قضية استقلال تونس لكنه في جوهره وحقيقته لا يؤشر إلّا استقلالاً شكلياً لأنه حافظ على المصالح الفرنسية في البلاد. وحافظ على وجود المستوطنين الفرنسيين كأنهم مواطنون تونسيون يحق لهم المساهمة في إدارة البلاد (الفقرة 6، 7). ومع ذلك فإن هذه السياسة البورقيبية والتي سميت (سياسة المساومة المشرفة) لم تعط النتائج المرجوة منها. لا بل أن فرنسا حاولت أن تأخذ

زمام المبادرة لحل القضية التونسية وفقاً لمصالحها وبشكل أكبر مما تضمنه مشروع بورقيبة، لكي تحافظ على نفوذها في تونس. فقد صرح وزير خارجيتها في 15 حزيران/ يونيو 1950م عن نية فرنسا منح تونس (استقلالاً داخلياً). وأعلن بورقيبة في باريس قبوله الاستقلال الداخلي. وقررت الحكومة الفرنسية، تشكيل حكومة تونسية جديدة في 17 آب/ أغسطس 1950م برئاسة محمد شنيق، وهو من الوطنيين المعتدلين. وقد أشرك بورقيبة عدداً من ممثلي الحزب الحر الدستوري الجديد في وزارة شنيق رغم معارضة البعض من قياديي الحزب. وجاء تشكيل الوزارة المعتدلة لكي تتولى إدارة المفاوضات وبالشكل الذي يرضي فرنسا ويحافظ على مصالحها في البلاد. ومع ذلك فإن المستوطنين الفرنسيين في تونس عارضوا منح تونس الاستقلال الداخلي (كما حصل في الجزائر) فرضخت الحكومة الفرنسية لذلك. وتعثرت المفاوضات ولم يصل الطرفان إلى نتيجة. وصرح المقيم العام الفرنسي في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1950م (بأن المشكلة السياسية ليست ملحة في تونس، وأن الحكومة الفرنسية ستوجه اهتمامها من الآن فصاعداً إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية). وقد أدى هذا التصريح الذي يعد تراجعاً عن الحد الأدنى للحقوق التونسية (الاستقلال الداخلي) إلى رد فعل شعبي كبير. وفي هذه المدة برز دور الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي الاتحاد العام التونسي للشغل وزعيمه فرحات حشاد، ومن ورائها الشعب، متحدية السياسة الفرنسية ونظمت مظاهرات كبيرة (حوادث النفيضة) وإضرابات عامة في البلاد، وقدمت عدداً آخر من الضحايا. فيما اتخذت السلطات الفرنسية من ذلك، ذريعة لإعلان الأحكام العرفية ولاعتقال عدد من الزعماء الوطنيين. وأمام هذه التطورات عاد بورقيبة إلى تونس في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1950م، وقام بجولات في المدن التونسية لمعرفة آراء

الشعب. وبعد اجتماعه بقيادات حزبه، قرر الانسحاب من الوزارة التفاوضية في 31 كانون الثاني/ يناير 1951م. وسافر في 3 شباط/ فبراير إلى القاهرة للتعريف بالقضية التونسية. واجتاحت البلاد مظاهرات وإضرابات صاخبة، حيث اضطرت الحكومة الفرنسية إلى الموافقة على المفاوضات مع الوفد التونسي في باريس.

في 8 شباط/ فبراير 1951م حاولت السلطات الفرنسية تهدئة الأوضاع الداخلية، وذلك بإجراء بعض الإصلاحات الدستورية لامتصاص النقمة الشعبية، فوسعت من صلاحيات الباي ومن إشراك التونسيين في وظائف الدولة. وقد رحب بورقيبة نيابة عن الحزب الحر الدستوري الجديد بهذه (الإصلاحات) تماشياً مع سياسته (خذ وطالب) أو كما كان يقول (أخذ كل ما هو مستطاع لكي يستعان به في المراحل المقبلة). لكن في حقيقة الأمر لم تكن فرنسا تسعى إلّا إلى امتصاص الغضب الشعبي، لا بل أن سياستها في أواخر العام 1951م قد أشرت تراجعاً كبيراً عن الحد الأدنى لسياستها المعلنة بتصريح شومان. وقد تم هذا التراجع استجابة لطروحات المستوطنين الفرنسيين. وصرح المسؤولون في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1951م (إن نظام الحماية الذي أعلن قبل 70 عاماً في تونس يبقى على وضعه السابق بدون تغيير)، وأكدوا أيضاً على «حق»!! المستوطنين الفرنسيين بالمشاركة مع التونسيين بالحكم.

أثارت تصريحات 15 كانون الأول/ ديسمبر استياءً عميقاً في تونس. وبدأ الموقف الشعبي يتصاعد باتجاه استخدام القوة في مواجهة الاحتلال الفرنسي. ومن جهة أخرى جاءت هذه التصريحات استهانة ورفضاً للاتجاه المعتدل الذي مثله الحبيب بورقيبة داخل صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد. وعلى هذا الأساس، فقد غير بورقيبة موقفه من فرنسا واتبع تكتيكاً جديداً متماشياً مع الموقف الشعبي العام، وكتب في اليوم التالي 16 كانون

الأول/ ديسمبر قائلاً «لقد انتهت صفحة من تاريخ الشعب التونسي لتبدأ صفحة اخرى... فخداع الشعب التونسي قد وصل إلى حدوده، وسوف يعطي هذا الشعب الدليل بأنه قد بلغ مرحلة من النضوج لحصوله على حريته...». وبالفعل بدأت القوى الوطنية تتحرك بشكل يعكس المطلب الشعبي العام وبالاتجاه الذي يجعلها يداً واحدة في مواجهة العدو المشترك. فدعت ومن ورائها الشعب طوال أيام 21-23 كاون الأول/ ديسمبر 1951م إلى إضرابات عامة ومظاهرات كبيرة اشترك فيها كل من الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم والحزب الشيوعي ونقابته (الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي) والاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة فرحات حشاد. وازدادت حركة الانتفاضة الشعبية وبدأ الكفاح المسلح (الفلاقة) يتوسع ليشمل المناطق الجبلية والجنوب التونسي. في 2 كانون الثاني/ يناير 1952م، عاد بورقيبة إلى تونس، وعقد اجتماعهاً للديوان السياسي في 8 كانون الثاني/ يناير، وقرر إتباع وسائل أخرى بعد أن فشلت الوسائل السلمية. وقام بجولة في عدد من المدن التونسية دعا الشعب خلالها إلى إتباع أسلوب الكفاح المسلح للضغط على فرنسا. والجدير بالذكر إن الكفاح المسلح في الجنوب التونسي كان قد انطلق قبل دعوة بورقيبة وكان ذلك تعبيراً عن رفض الاحتلال وتأكيداً لرغبة الاستقلال. وخلال المدة ذاتها، عينت الحكومة الفرنسية بتاريخ 13 كانون الثاني/ يناير 1952م مقيماً عاماً جديداً هو (هوتكلوك) الذي جاء إلي تونس على متن سفينة حربية في محاولة لاستعراض العضلات. وفي 14 كانون الثاني/ يناير، قدمت الحكومة التونسية ومن خلال وزارة محمد شنيق، شكوى ضد فرنسا إلى منظمة الأمم المتحدة. وقد ردت السلطات الفرنسية بسلسلة أعمال إرهابية وانتقامية من خلال الأوامر التي أصدرها المقيم العام الفرنسي الجديد في 18 كانون الثاني/ يناير 1952م وبخاصة

بعد أن رفض الباي محمد الأمين إقالة وزارة شنيق. فقامت السلطات الفرنسية باعتقال قادة الحركة الوطنية من زعماء الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم، والحزب الشيوعي التونسي، وعدد من الزعماء النقابيين والكثير من المواطنين. وإزاء ذلك، وفي اليوم نفسه عقد الحزب الحر الدستوري الجديد مؤتمراً استثنائياً سرياً برئاسة الهادي شاكر (بعد اعتقال بورقيبة في 18 كانون الثاني/ يناير 1952م وغيره من زعماء الحزب) لدراسة الموقف ولاتخاذ ما يلزم من قرارات. وقرر المؤتمرون (اعادة النظر في العلاقات التونسية الفرنسية برمتها والدعوة إلى إلغاء الحماية واستقلال تونس). وأوضح الحزب ولأول مرة رأيه في مستقبل المستوطنين الفرنسيين بعيدا عن مشروع بورقيبة السابق، بمعاملتهم أجانب وسحب امتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها. وعمت الانتفاضات كل البلاد وبتوجيه من مختلف الأحزاب الوطنية والمنظمات النقابية. وأدت الانتفاضات إلى سقوط مئات القتلى والجرحى من المتظاهرين، ودعا رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل السيد فرحات حشاد إلى الإضراب العام في البلاد لمدة (15) يوماً. وقد استخدمت السلطات الفرنسية مختلف أساليب القمع، ومختلف الأجهزة والمعدات العسكرية للإجهاز على الانتفاضة الشعبية. وبسبب الحملة العنيفة بدأت العودة إلى تشكيل منظمات الكفاح المسلح (الفلاقة)، حيث تشكلت في المدن والأرياف مجموعات الكفاح المسلح بقيادة احد الزعماء الشعبيين هو الطاهر الأسود، وبدعم رفيق بورقيبة، علي الزليطني، ومن داخل ليبيا. وعادت الثورات الشعبية إلى الظهور، وتوجه المقاومون إلى جبال جنوب تونس. وبدأت الإضرابات، وأصبح جامع الزيتون مركز التحرك ونقطة الانطلاق للتظاهرت الضخمة التي كانت تنتهي دائماً بأحداث دموية مأساوية.

إن التوجه إلى الكفاح المسلح من الشعب قد اشر بداية تفاقم

التناقض بين الأطراف التي تعودت على العمل السياسي وهو اتجاه متجاوز للقيادات السياسية التي أدت دورها في تهيئة الرأي العام التونسي لفكرة الاستقلال. وعلى صعيد النضال السياسي في الخارج، سافر صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد قبل انعقاد المؤتمر الاستثنائي لعرض قضية تونس على مجلس الأمن، ولم يعد إلى البلاد بل انضم إلى مكتب المغرب العربي والى لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة.

وفي الوقت نفسه عملت السلطات الاستعمارية على اتخاذ إجراءات قمعية تجاه المؤسسة السياسية المعتدلة. فقامت في 26 آذار/ مارس 1952م باعتقال جميع أعضاء مجلس الوزراء التونسيين ونفيهم خارج البلاد. كما استدعت عز الدين ابن الباي محمد الأمين وهددت الباي بعزله وتنصيب ابنه في حالة عدم تشكيل وزارة جديدة موالية للسياسة الفرنسية. وإمام الضغط والتهديد عيّن الباي وبالاتفاق مع فرنسا في نيسان/ أبريل 1952م (صلاح الدين بكوش) رئيساً جديداً للوزراء، وكان أحد الإقطاعيين المعروفين بصلاته المريبة مع السلطات الفرنسية. وألّف بكوش وزارة جديدة كل أعضائها التونسيين من كبار الملاك الزراعيين، لكن الشعب قابل (وزارة بكوش) بمشاعر الازدراء لأنها تمثل المصالح الفرنسية. وجرت أكثر من محاولة لاغتيال أعضائها. أما الباي محمد الأمين، فقد اعتزل الحياة السياسية وغادر قصره احتجاجاً على السياسة الفرنسية، ورفضاً لمشروع «الإصلاحات» الذي ينص على السيادة المشتركة، وتضامنا مع الموقف الشعبي، فيما نصبت السلطات الفرنسية ابنه عز الدين بايا على تونس.

استمر تفاقم الوضع الداخلي في تونس حتى صيف عام 1952م وأدى ذلك إلى عودة السلطات الفرنسية إلى «سياسة الترضية» من جديد. واستقر

رأي المقيم العام (هوتكوك) على تقديم «إصلاحات» جديدة وذلك من أجل دعم وزارة بكوش، فضلاً عن قطع الطريق أمام الشكوى التي قدمتها الحركة التونسية من خلال صالح بن يوسف وبمساعدة جامعة الدول العربية والمجموعة الآسيوية إلى مجلس الأمن. وقد وافقت وزارة بكوش على مشروع (الإصلاحات) في حين رفضه الشعب في 17 أيلول/ سبتمبر1952م وبقرار من «مجلس الأربعين»، الذي شكله الباي من أربعين شخصية يمثلون مختلف طبقات الشعب وجميع تنظيماته السياسية والمهنية. لا بل اشتد غليان الشعب واشتد الكفاح المسلح وبدأ تسلل أفواج من التونسيين (الفلاقة) من ليبيا والالتحاق بالمقاتلين المعتصمين بالجبال في الجنوب التونسي وعملوا على تنظيم قواتهم. وانبثق من هذا التنظيم «جيش التحرير التونسي» الذي أصبح يقوم بعمليات مسلحة متواصلة شملت معظم أنحاء البلاد. أما الموقف الفرنسي فقد تصلب أكثر، إذ قرر هوتكلوك في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1952م تطبيق مشروع الإصلاحات بالقوة، فاستنجد بالقوات المسلحة الفرنسية. كما شكل «عصابة اليد الحمراء» للقيام بالاعتداءات والتخريب والاغتيال. وحاول عن طريق هذه العصابة تصفية «مجلس الأربعين» وقادة الحركة الوطنية. وكان أبرز ضحاياها الزعيم النقابي فرحات حشاد الذي اغتيل في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1952م بينما كان يهم السفر لحضور مناقشة القضية التونسية في الأمم المتحدة، فيما كان صالح بن يوسف في المنفى، وبورقيبة في سجن جزيرة جالطة. وقابل الشعب التونسي وقواه الوطنية جريمة اغتيال حشاد بالاستنكار الشديد. وتجمعت الجماهير الشعبية يوم الأحد المصادف 7 كانون الأول/ ديسمبر في جامع الزيتونة في العاصمة تونس. وخرج الآلاف من المواطنين بمظاهرة كبرى توجهت إلى دار الإقامة العامة الفرنسية للاحتجاج، لكن السلطات الفرنسية ردت على المتظاهرين

بإطلاق الرصاص فسقط الكثيرون بين قتلى وجرحى. وحصلت عمليات اغتيال واغتصاب واقتحام وتفجير منازل وخلع ونهب محلات. وأعلن (أحمد بن صالح) الزعيم الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل «الإضراب العام» لمدة ثلاثة أيام. وتصاعدت أكثر عمليات الكفاح المسلح وبخاصة في المناطق الجنوبية.

عودة الكفاح المسلح وتأزم الوضع الداخلي

في نهاية عام 1952م وطوال عام 1953م وإزاء استمرار السياسة الفرنسية في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة لتونس، بدأ التناقض يظهر بشكل أكبر في العمل السياسي بين خطين متعارضين، خط أول أيقن بأن الحل عند فرنسا وأوروبا عامة (خط بورقيبة). وهذا الخط وإن كانت بدايات نشأته وطنية لكن ثقافته ومسيرته واتصالاته الأوروبية فضلاً عن انحداره الطبقي البرجوازي، قادته إلى أن يتجه اتجاها إصلاحياً، ويحاول انتزاع الحقوق الوطنية عن طريق النضال السياسي السلمي. وخط ثان كان يؤمن بالعمل العسكري، ويبحث في الوقت نفسه عن نظرية سياسية تقوده. وقد تجاوب هذا الخط (صالح بن يوسف) مع التيار الذي كانت تمثله «لجنة تحرير المغرب العربي» ورئيسها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وجيش التحرير التونسي.

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح طوال عام 1953م (وفي المغرب أيضاً) إلى قيام الحكومة الفرنسية بتغيير سياستها في تونس. وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات التونسية الفرنسية. فقد سحبت الحكومة الفرنسية المقيم هوتكلوك، وعينت مقيماً جديداً (بيير فوازار) في 2 أيلول/ سبتمبر 1953م، وصالحت الباي محمد الأمين وأرجعته إلى الحكم، وعزلت ابنه الباي عز الدين. وأجرى المقيم العام الجديد اتصالات مع بعض المؤيدين

لفرنسا لتشكيل وزارة جديدة، وتم ذلك في 2 آذار/ مارس 1954م برئاسة محمد صالح مزالي. وضمت الوزارة الجديدة (8) أعضاء تونسيين وخمسة أعضاء فرنسيين. كما أصدر المقيم العام أمراً بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء الرقابة على الصحف تمهيداً لإنجاح مشروع (الإصلاح الإداري) الذي أعلن في 4 آذار/ مارس 1954م، وبموجبه ألغي «مجلس الأربعين» واستبدل بمجلسين أحدهما خاص بالتونسيين والآخر خاص بالفرنسيين. وتحررت الحكومة التونسية نوعاً ما من السيطرة الفرنسية المباشرة، لكن سلطاتها بقيت محدودة لأن المقيم العام الفرنسي ظل يحتفظ بالإشراف على شؤون الجيش والبحرية والأمن والإذاعة. وقد رحب الباي محمد الأمين بهذه «الإصلاحات» وناشد الشعب بالكف عن الثورة. كما رحب بها بورقيبة من سجنه في إحدى جزر المحيط الأطلسي (جزيرة كروا)، الأمر الذي جعل فرنسا تستمر في مخططها لدعم الاتجاه المعتدل.

أما الموقف الشعبي، فقد جاء معاكساً للموقف الرسمي ولموقف بورقيبة وأنصاره في الحزب الحر الدستوري. فقد رفض الشعب إصلاحات (فوازار) بصفتها «مناورة دورية» لغرض الإبقاء على نظام الحماية. وبدأت مجموعات الكفاح المسلح في جيش التحرير التونسي (بلغ عدده نهاية عام 1954م حوالي 120 ألف مقاتل) تتخذ شكلاً منظماً وكفاحياً واسع النطاق على الرغم من قيام السلطات الفرنسية بإتباع مختلف الطرق للقضاء عليها. وسيطرت قوات جيش التحرير في هذه المدة على الكثير من مناطق البلاد وخاصة المناطق الجنوبية وبعض المناطق الساحلية. ولم يكن تصعيد العمليات المسلحة رد فعل إزاء إصلاحات آذار/ مارس، وإنما كانت التطور الطبيعي للكفاح المسلح الذي بدأ عام 1952م والذي أكد تمسك الشعب التونسي بكامل حقوقه الوطنية ورفض سياسة المساومة ومحاولة

لتجاوز أسلوب بعض القيادات السياسية التي فشلت في انتزاع حرية تونس واستقلالها الكامل.

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح واستمرار الانتفاضات والمظاهرات الشعبية في الأرياف والمدن واعتمادها أسلوباً جديداً يقوم على مقاومة المستوطنين والعملاء وتكثيف الهجمات على الجيش الفرنسي، إلى عجز السلطات الفرنسية عن السيطرة على الموقف وإلى سقوط وزارة محمد صالح مزالي في 15 حزيران/ يونيو 1954م. وكانت بداية تغيير جديد في سياسة فرنسا تجاه تونس. إذ قام منديس فرانس (تولى في 14 حزيران/ يونيو) رئيس الحكومة الفرنسية بزيارة تونس، وأعلن في لقائه مع الباي محمد الأمين في 31 تموز/ يوليو منح تونس الاستقلال الداخلي، وقال: (إن الدولة الفرنسية تعترف وتعلن الاستقلال الذاتي للدولة التونسية... نحن على استعداد لأن ننقل إلى التونسيين الممارسة الداخلية للسيادة... وإذا كانت تلك رغبتكم فإنه بالإمكان أن تشكلوا حكومة جديدة لتتولى المفاوضات باسمكم مع الحكومة الفرنسية...).وفي اليوم نفسه تم تعيين مقيم عام جديد هو الجنرال بويير دولاتور، وتقرر أن تجري مفاوضات لعقد اتفاقية تقرر الوضع الجديد لتونس وتنظم المصالح الفرنسية في البلاد. وتألفت بعد ذلك في 4 أيلول/ سبتمبر حكومة تونسية جديدة برئاسة الطاهر بن عمار، وهو من المستقلين ومن كبار الملاك الزراعيين وكان ثلاثة من وزرائه من الحزب الحر الدستوري الجديد.

دارت مفاوضات بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية منذ 4 أيلول/ سبتمبر ولغاية 13 منه في العاصمة تونس، ثم انتقلت إلى باريس. وقد سمح للحبيب بورقيبة (نقل من منفاه إلى باريس في 17 تموز/ يوليو) بتتبع سير المفاوضات والإشراف عليها. وانتهزت الحكومة الفرنسية هذه

المفاوضات لطلب تسليم رجال (جيش التحرير التونسي) أسلحتهم للسلطات الفرنسية. وعليه فقد تعثرت المفاوضات وتوقفت. فقد ظهر تيار معارض لأجراء المفاوضات على هذا الأساس وأصر على مواصلة الثورة حتى النهاية. وكان يتزعم هذا التيار المتضامن مع جيش التحرير التونسي في الداخل، الحزب الحر الدستوري القديم، الذي كان دائم الاتصال مع (لجنة تحرير المغرب العربي) ومتجاوبا مع طروحاتها في الكفاح المسلح حتى التحرير فضلاً عن جماهير الطلبة.

أدت تطورات الأحداث في داخل تونس واستمرار تصاعد عمليات الكفاح المسلح في المغرب منذ عام 1953م واندلاع الثورة الجزائرية في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م، إلى بداية تغيير جدي في سياسة فرنسا الاستعمارية تجاه أقطار المغرب العربي واجتهادها في البحث عن حل عاجل لتونس و(أقطار المغرب العربي) دعت إليه في الواقع أسباب إستراتيجية **تتلخص بما يأتي**:

1 - «القضاء على وحدة الكفاح في الأقطار المغربية الثلاث، تونس - الجزائر - المغرب.

2 - الحيلولة دون تدعيم وتطوير الجبهة المسلحة بين الجزائر والمغرب.

3 - عزل الثورة الجزائرية ذات الطابع الشعبي الحاد، حيث شكلت العدو رقم واحد في نظر الاستعمار الفرنسي».

وكان أساس حسابات وتقديرات الاستعمار الفرنسي في هذا المجال هو أن استقلال تونس (والمغرب) سيجعل الثورة الجزائرية معزولة، ومن ثمَ يسهل القضاء عليها، أو على الأقل يسهل تحريفها عن وجهتها الراديكالية واستئصال طابعها الشعبي. لكن السياسة الفرنسية وقعت في

خطأ استراتيجي، ذلك أن استقلال تونس (والمغرب) سيؤدي إلى دعم الثورة الجزائرية على الأقل على مستوى الشعب، وهذا ما حصل فعلاً، وأدى إلى تدهور الأوضاع بين الجانبين.

وقد شعر المقيم العام الفرنسي الجديد، الجنرال دي لاتور (إن إنهاء القتال في تونس أمرٌ ضروريٌ) وصدر بيان مشترك في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م وافق عليه بورقيبة وبعض أعضاء حزبه، للدخول في محادثات ثنائية. ومما جاء في المحادثات، ضمان سلامة الثوار في حالة تسليمهم لأسلحتهم. واستطاع بورقيبة وبعض أعضاء حزبه إقناع عدد من الثوار بتسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة الاعتيادية تمهيداً لحل القضية التونسية مع فرنسا. ويبدو أن موقف بورقيبة يأتي من محاولته الاحتفاظ بالزعامة للحركة الوطنية وبتأييد فرنسي وخوفه من ظهور زعامات أخرى تقود اتجاه الرفض لخطه ومن ثمَ تبعده عن المركز القيادي. وعلى الرغم من محاولة فرنسا وبورقيبة تصفية حركة الكفاح المسلح، إلّا أن هذه الجهود لم تأخذ مداها الكامل، فقد استمرت إعداد كبيرة في كفاحها بقيادة الطاهر الأسود الذي رفض بيان 16 تشرين الثاني/ نوفمبر، ولم يعترف بما جاء فيه. ووجه نداء إلى الشعب التونسي دعا فيه إلى مواصلة الكفاح وعدم تسليم السلاح حتى نيل الاستقلال التام لتونس ولجميع أقطار المغرب العربي. وكان هذا الطرح متجاوبا مع طروحات (لجنة تحرير المغرب العربي) في القاهرة ومواقف **صالح بن يوسف** الذي رفض أن يلقي الثوار أسلحتهم، وأكد ما دعا إليه الطاهر الأسود داخل تونس، مما زاد جيش التحرير التونسي صلابة في الموقف والاعتصام في مراكزهم القتالية.

منذ هذه المدة بدأ التناقض واضحاً داخل الحزب الحر الدستوري الجديد بين خطين، خط الاعتدال (الديوان السياسي) برئاسة بورقيبة

والذي يعد انحرافاً واضحاً عن الحركة الوطنية، وخط الكفاح المسلح (الأمانة العامة) الذي مثله صالح بن يوسف. وقد استمر الخطان على هذا الحال، فيما تدعم خط بن يوسف بشكل اكبر من خلال مواقف (لجنة تحرير المغرب العربي) والرئيس جمال عبد الناصر في الخارج، وفي الداخل من خلال مواقف (جيش التحرير التونسي) والحزب الحر الدستوري القديم وكذلك الجماهير الطلابية. وبناء على ذلك لم يستطع الطرفان التونسي والفرنسي الوصول إلى اتفاقية محددة حتى منتصف عام 1955م.

في 5 شباط/ فبراير 1955م سقطت وزارة منديس فرانس، وخلفتها وزرة (ادجار فور) واستؤنفت المفاوضات التونسية الفرنسية في 22 نيسان/ أبريل لأجل الوصول إلى توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية، إذ تم توقيع (بروتوكول الاتفاق). وقد حصل بورقيبة على حرية مطلقة في التنقل في فرنسا مع منعه من مغادرة الأراضي الفرنسية، وكان اتفاقاً هشاً. وبتاريخ 23 نيسان/ أبريل 1955م، أكد صالح بن يوسف أن الاتفاق لا يقدم شيئاً جديداً، ورفض الاتفاق وربط مصير تونس بمصير الجزائر والمغرب. واستمرت المفاوضات حتى 3 حزيران/ يونيو. وتمخض عنها اتفاقية جديدة (اتفاقية الاستقلال الداخلي). وقد رافق بورقيبة سير المفاوضات في باريس ووافق على بنودها، وعقد اجتماعات لقيادات حزبه في شعبة باريس، وألقى كلمة أكد فيها على ضرورة استخدام سياسة المراحل من أجل تحقيق الاستقلال. وفي تونس العاصمة عقد الموالون لبورقيبة تجمعاً جماهيرياً في ملعب جيواندري (ملعب الشاذلي حالياً) في الأول من أيار/ مايو 1955م، أعلنوا تأييدهم لعقد اتفاقية الاستقلال الداخلي، لكن هذا الموقف لم يكن عاماً حتى في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد. وعاد إلى تونس في مطلع حزيران/ يونيو وقبل يومين من إعلانها لتهيئة

الرأي العام التونسي على قبولها. وقد أكدت اتفاقية 3 حزيران/ يونيو على (الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية» و(إقامة علاقاتها على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتها في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما). إن هذه الاتفاقية بقيت غير محققة للاستقلال التونسي الكامل، إذ احتفظت فرنسا بشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي ومراقبة الحدود وغيرها من المسائل الاقتصادية والثقافية. إذ أشارت اتفاقية 3 حزيران/ يونيو إلى أن استغلال تونس اقتصاديا يكون للشركات الفرنسية والتونسية، وإقامة اتحاد جمركي بين البلدين، وربط العملة التونسية بالفرنك الفرنسي. كما أكدت على استمرار المحاكم الفرنسية في عملها، وتدعيم اللغة الفرنسية ومؤسساتها الثقافية و التعليمية، وضمان مصالح المستوطنين والموظفين الفرنسيين في تونس. وفي الجانب العسكري أقرت باحتفاظ فرنسا بقاعدة بحرية في بنزرت، وقاعدة برية في رمادة في المناطق الجنوبية لأغراض عسكرية تتعلق بمحاصرة الثورة الجزائرية.

إن اتفاقية 3 حزيران/ يونيو التي عقدت بنودها بشكل سري في باريس كانت نجاحاً لفرنسا أكثر منها لتونس. ورأى بورقيبة فيها مرحلة نحو الاستقلال. وقد أثارت الاتفاقية عند إعلانها موجة من الغضب والاستنكار الحزبي والشعبي. فقد أعلن الحزب الحر الدستوري القديم استنكاره للاتفاقية واعتبرها تآمراً على مستقبل الشعب التونسي. كما أحدثت الاتفاقية انقساماً حادا في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد، فقد أعلن صالح بن يوسف وأنصاره (من أتباع جامع الزيتونة، وقوى الكفاح المسلح - الفلاقة - ذوي الميول القومية العربية، والقوى الاجتماعية التقليدية من كبار الفلاحين والبرجوازية) عن معارضته لهذه الاتفاقية، وطالب بضرورة حصول تونس على الاستقلال التام وتوحيد الكفاح المسلح في المغرب العربي. وعندما عاد من القاهرة إلى تونس في

13 أيلول/ سبتمبر 1955م، ألقى خطاباً في جامع الزيتونة بحضور الآلاف من أبناء تونس وأعلن.. (أن ما حصل يمثل خطوة إلى الوراء. والاتفاق الحالي يعطي فرنسا حقوقاً لم ينص عليها اتفاق باردو عام 1881م. هذه خيانة كبرى). وقد أكد موقفه لبورقيبة، الأمر الذي أصبح يهدد مركز بورقيبة ويقلل من أنصاره داخل الحزب وبين صفوف الشعب. واندلعت في المدن مظاهرات شعبية صاخبة تندد بالاتفاق وبخيانة بورقيبة. وتصاعدت عمليات الكفاح المسلح في المناطق الريفية والجبلية. وقد شارك بورقيبة وأنصاره في الحزب الحر الدستوري الجديد في قمع المظاهرات الشعبية وبالتعاون مع السلطات الفرنسية. ولخص المقيم العام الفرنسي بيرييه، حقيقة التناقض بين بورقيبة وبن صالح بشكل جيد عندما قال: (لم تعد الطريقة التي يجب أتباعها للحصول على الاستقلال وحدها سبب تجابه الزعيمين، إن الأمر يتعلق بنهج تونس السياسي، فبن يوسف يؤيد بشدة عدم الانحياز العربي، بينما يبقى بورقيبة متعلقاً بالتعاون مع فرنسا). وكانت البداية لبروز الخلاف بين الزعيمين وتفجر التناقضات الأيديولوجية والسياسية والشخصية التي كانت الحركة الوطنية قد طمستها إبان تعبئتها لكل القوى الاجتماعية لمواجهة المحتل الفرنسي وسياسته. كما تحول الصراع إلى نوع من الاستقطاب حول مسألة الهوية والخيارات الثقافية والمجتمعية في المرحلة اللاحقة.

لقي خط صالح بن يوسف تجاوباً ودعماً ليس على صعيد الداخل التونسي وإنما على صعيد الخارج العربي، فقد أصدر (مكتب المغرب العربي) في القاهرة بياناً أدان فيه اتفاقية 3 حزيران/ يونيو، وأكد البيان أن خط بورقيبة هو (انحراف خطير عن الخط الأصيل الذي قامت عليه الحركة الوطنية التونسية وأن سياسة بورقيبة تعني تسليم البلاد ووضعها تحت سيطرة ونفوذ المستعمرين بشكل جديد). وتلقت (الحركة اليوسفية) دعماً

قوياً من جبهة التحرير الوطني الجزائرية بتوقيع محمد خيضر، ومن حزب الاستقلال المغربي بتوقيع علال الفاسي. وقد أقلق نشاط صالح بن يوسف السلطات الفرنسية وأزعج بورقيبة وأدى ذلك إلى قيام بورقيبة بالاتفاق مع «الديوان السياسي» بصفته رئيساً له لتنفيذ عملية فصل صالح بن يوسف من الحزب، وتم ذلك في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1955م، إلّا أن صالح بن يوسف أكد بأن فصله لا يتم إلّا بعقد مؤتمر عام للحزب. وانشطر الحزب إلى قسمين، المكتب السياسي برئاسة بورقيبة، والأمانة العامة برئاسة صالح بن يوسف، واستمر الانقسام حتى عقد المؤتمر العام في (صفاقس) في المدة من 15–19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955م، الذي أطلق عليه تسمية (مؤتمر الحقيقة). وجاءت مقررات المؤتمر لترجح الخط الذي مثله بورقيبة. وتم فصل صالح بن يوسف والموافقة على اتفاقية 3 حزيران/ يونيو. ولم يقف بورقيبة عند هذا الحد بل بدأ سلسلة من عمليات الفصل من الحزب لأنصار صالح بن يوسف وممارسة أعمال الإرهاب والتصفيات الجسدية بعد أن شكل مليشيات حزبية أطلق عليها اسم «لجان اليقظة» التي تحالفت مع القوات النظامية التونسية والجيش الفرنسي للقيام بتصفية أنصار صالح بن يوسف الذين عرفت حركتهم السياسية والمسلحة بـ«اليوسفية». وكان ذلك منذ بداية كانون الأول/ ديسمبر1955م. وقد تلقت لجان بورقيبة الدعم والمساندة من قوات الجيش الفرنسي. وقام اليوسفيون بمهاجمة أنصار بورقيبة والقوات والمستوطنين الفرنسيين. مما دفع الكثير من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين للعودة إلى بلدانهم بعد اشتداد الأعمال المسلحة، ورجحت كفة بورقيبة وبمساعدة من قبل السلطات الفرنسية. وبعدها أصدرت (الحكومة التونسية) أمراً في 28 كانون الثاني/ يناير 1956م باعتقال صالح بن يوسف والحكم بالإعدام غيابيا عليه. وقرر بورقيبة حل الأمانة العامة بعد فرار صالح بن يوسف إلى

ليبيا (ثم إلى القاهرة)، بعد فشل محاولة اغتياله. إنَّ هذا الإجراء لم يثن الأخير عن مواصلة نهجه، فقد استمر على الاتصال مع مجموعات الكفاح المسلح التي كان يقودها الطاهر الأسود، وتنظيم العمليات ضد قوات الاحتلال الفرنسي. كما اجري اتصالات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية لتوحيد الكفاح. وأصدرت قوات جيش التحرير التونسي بيانا إلى الشعب دعت فيه إلى مساندتها ودعمها لمواصلة الكفاح حتى التحرير والحصول على الاستقلال الكامل.

استقلال تونس

أدرك الحبيب بورقيبة، أن مفتاح الحل للقضية التونسية هو التسوية السياسية مع قادة الاستعمار الفرنسي. ومن هنا جاء موقفه من رجال الكفاح المسلح ومحاولة تجريدهم من السلاح، ومن ثم تعاونه مع القوات الفرنسية للقضاء عليه، لأنه يعلم أن استمرار الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي يعني أن مركز الثقل السياسي سيميل بكل تأكيد لمصلحة الحركة اليوسفية التي تقود هذا الكفاح، والمتحالفة عضوياً مع الثورة الجزائرية، والتي كانت قيادات ومجموعات منها تعمل داخل التراب التونسي.

أدت تطورات الموقف الداخلي في تونس إلى قيام بورقيبة بالسفر الى فرنسا. واقترح على الحكومة الفرنسية، منح تونس الاستقلال التام أسوة بالمغرب (بدأت فرنسا تعترف باستقلال المغرب منذ عام 1955م) ولقي اقتراحه تجاوباً من الحكومة الفرنسية وذلك لدعم الاتجاه المتعاون مع فرنسا. فقد أدركت الحكومة الفرنسية أن معارضتها لذلك قد تدفع التونسيين إلى الانضواء وراء صالح بن يوسف وقوى الكفاح المسلح والتخلي عن بورقيبة ومن ثَمَ تهديد مصالح فرنسا الاقتصادية والعسكرية والثقافية في البلاد، فضلاً عن تطورات الثورة الجزائرية وازدياد وطأتها

على الجيش الفرنسي في تلك المدة. وهكذا أعلنت حكومة (غي موليه) التي خلفت حكومة (ادجار فور) عن استقلال تونس بعد مفاوضات في باريس بدأت في مقر وزارة الخارجية الفرنسية في 29 شباط/ فبراير 1956م بين الجانبين. وقد ترأس الطاهر بن عمار الوفد التونسي. وتوصل الطرفان إلى توقيع بروتوكول اعترفت فرنسا بموجبه باستقلال تونس بعد أن اشترطت تنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا في حقل الدفاع والشؤون الخارجية، وجاء ذلك في «معاهدة الاستقلال» التي صدرت في 20 آذار/ مارس 1956م. ثم التقى بورقيبة كريستيان بينو، وزير خارجية فرنسا في اليوم نفسه، وطلب دعم مركزه في تونس، وقال: «إن من مصلحة فرنسا الآن هي أن تدعم سلطة حلفائها في تونس وتمكنهم من وسائل لإطفاء الحريق الذي يوشك آن يلتحق بالحريق الجزائري». وهذا هو ما كانت تخشاه الحكومة الفرنسية نفسها، إذ أن وحدة الكفاح المسلح تهدد مصالحها الحيوية وتعطي الاستقلال معناه الحقيقي من خلال القوى الشعبية. يؤكد ذلك ما قاله (الآن سافاري) وزير الشؤون المغربية والتونسية في الحكومة الفرنسية آنذاك، حيث صرح أمام البرلمان الفرنسي في حزيران/ يونيو 1956م ما نصه: (لقد وقعت فرنسا اتفاقية 20 آذار/ مارس 1956م كي توقف الثورة التي تنخر تونس، وكي تقطع محاولات الالتحام مع حركة الثورة في الجزائر، وتمنع تونس من الاشتراك في الجامعة العربية، وكي تساند أخيراً حزب بورقيبة صديق فرنسا الذي يعمل على إيقاف المد القومي العربي تجاه إفريقيا الشمالية).

إن هذا الاستقلال بقي منقوصا من خلال احتفاظ فرنسا بالكثير من مواقعها الاقتصادية والثقافية والعسكرية (قاعدة بنزرت - رمادة) إلى جانب ضمانها مصالح المستوطنين وغيرها من البنود التي جاءت متطابقة تماماً مع اتفاقية 3 حزيران/ يونيو لعام 1955م. وعاد بورقيبة إلى تونس في

24 آذار/ مارس عام 1956م، واشترك في انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في 25 آذار/ مارس، وفاز بعضويته. وتم انتخاب (98) عضواً لوضع دستور جديد للبلاد. وفي 8 نيسان/ أبريل 1956م، انتخب بورقيبة رئيساً للمجلس التأسيسي. ثم كلفه الباي في 12 نيسان/ أبريل بتشكيل حكومة جديدة، فقدمت حكومة الطاهر بن عمار استقالتها وقدم بورقيبة استقالته من رئاسة المجلس وعهد إليه بتشكيل حكومة جديدة في 17 نيسان/ أبريل. وقد احتفظ لنفسه بوزارتي الدفاع والخارجية. وكان في الحكومة الجديدة (16) وزيراً من حزبه من أصل (17) وزيراً.

التطورات الداخلية في تونس بعد الاستقلال

أصبحت تونس بعد الاستقلال في 20 آذار/ مارس 1956م ملكية دستورية على رأسها الباي محمد الأمين ملكا على البلاد. وأصبح زعيم الحزب الحر الدستوري التونسي الحبيب بورقيبة رئيسا للوزراء (1956-1957م). وأن جميع أجهزة الدولة الحديثة قد ترسخت وعلى جميع المستويات في الاقتصاد والإدارة والتعليم والصحة والخدمات. وكان عدد التونسيين في هذه الأجهزة يوم إعلان الاستقلال ضعيفاً. وكانت ممارسة الاستقلال تعني أولاً وقبل كل شيء حلول التونسيين محل الفرنسيين في أجهزة الدولة المختلفة. وكانت جميع الوظائف والمناصب التي يتركها الفرنسيون يتولاها تونسيون يحسنون اللغة الفرنسية. وقد تم إلغاء الملكية في 25 تموز/ يوليو 1957م، وأجريت انتخابات عامة في البلاد عام 1957م، وفاز الحبيب بورقيبة وأصبح رئيسا للدولة (1957-1987م) وأعلن النظام الجمهوري. وفي 15 آب/ أغسطس 1957م أصدر مرسوماً جمهورياً صادر بموجبه جميع أملاك العائلة المالكة، ومنع التعاون مع رجال النظام الملكي. وفي 17 آب/ أغسطس، أصدر قراراً جديداً نص على مصادرة ثروات رجال النظام السابق التي جمعت بطريقة

غير شرعية. وأصبح الحزب الحر الدستوري حزبا حاكما، وتم إبعاد العناصر الموالية لصالح بن يوسف وتصفيتها بعد أن قاطعت الانتخابات. وبدأت مرحلة من التركيز على (الوطنية) التونسية مع إتباع المنهج الليبرالي في مجال الاقتصاد. وعليه، فإن سيطرة الحبيب بورقيبة وحزبه على مجمل الحالة العامة في البلاد، تأتي من كونه طبع الكفاح التحريري التونسي منذ الثلاثينات بطابعه الخاص، وهيمن بشخصيته القوية على الدولة الوطنية التونسية، مضفياً عليها طابعه الخاص الذي رسم أبعاده وشكل مراحله عبر أفكاره وممارساته.

في الأول من حزيران/ يونيو 1959م تم وضع دستور جديد للبلاد. وقد أكد الدستور على أن تونس دولة مستقلة وأن دينها الإسلام ولغتها العربية ونظامها جمهوري وهي جزء من المغرب العربي الكبير وتعمل على وحدته. ونص الدستور على مبدأ السيادة الشعبية والفصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية والتشريعية والقضائية). وأكد على أن الانتخابات (البرلمانية والرئاسية) تكون عامة ومباشرة. ونص الدستور على انتخاب الرئيس كل خمس سنوات، مع إمكانية انتخابه ثلاث دورات متتالية، وعلى تمتع الرئيس بكل الصلاحيات في رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة، واختيار أعضاء الحكومة وتولي القيادة العليا للجيش والقيام بالتعيينات لجميع المراكز المدنية والعسكرية. كما نص الدستور على انتخاب المجلس الوطني مرة كل خمس سنوات .**وتم انتخاب بورقيبة في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959م. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959م، أدى الرئيس بورقيبة اليمين الدستوري أمام المجلس الوطني.**

إن دستور عام 1959م، كرس بشكل مطلق النظام الرئاسي، إذ أصبح الرئيس يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة بدون منازع. وعلى صعيد آخر، هو زعيم الحزب الحاكم. وقد أكد الدستور على أن الحزب الدستوري هو

الحزب الشرعي الوحيد. وبناءً على ذلك فقد جمع الرئيس التونسي السلطتين السياسية والحزبية وما يتمخض عنهما من سلطات فرعية أخرى. وكان ذلك يعني معارضة نشوء أي حزب سياسي آخر في البلاد. فقد رأى بورقيبة بان المرحلة الأولى من الاستقلال تحتاج إلى دولة عصرية، وتوعية للجماهير، وتكوين الملاكات الفنية، أكثر من الحاجة إلى حريات وتعددية حزبية، تفتت في رأيه الوحدة الوطنية لأنها في نظره تولد تضارب المصالح وصراع الطبقات بين أبناء تونس. وعليه، ومنذ تلك المدة اتسمت الحياة السياسية التونسية بانفراد الرئيس بورقيبة بالسلطة. واستند في شرعنة هذا الاتجاه السلطوي، بشريعة التحرير وبناء (الأمة). وبدأ يتهم المعارضين بأنهم من أصحاب (الفتنة) على غرار ما اسماه منذ وقت مبكر قبيل الاستقلال بـ(الفتنة اليوسفية). وبدأت سيطرة الزعيم الأوحد والحزب الأوحد، وتم الحجر على أي معارضة سياسية.

وخلال السنوات الثلاث أو الأربع التي أعقبت الاستقلال، عانت تونس من ظاهرة شبيهة بتلك التي حلت بالجزائر غداة الاستقلال رغم أن حجمها اخف وتأثيرها أقل. وتمثلت تلك الظاهرة برحيل المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين بعامة وبشكل تدريجي، وكذلك اليهود التونسيين وبخاصة الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية. وأدى ذلك إلى فقدان تونس نسبة مهمة من كوادرها (إطاراتها) الإدارية والاقتصادية والمالية والعمالية (12 ألف عامل). كما تم إيقاف المساعدات الفرنسية، وحلت محلها المساعدات الأميركية. وأصيب الإنتاج بالركود والانخفاض التدريجي وذلك لهروب الرساميل والخبرات والأيدي العاملة الأوروبية. وبقيت الحكومة الدستورية مكتوفة اليدين أمام تدهور الوضع الاقتصادي. وبدأت المراجعة للفلسفة الاقتصادية للرئيس بورقيبة وحزبه (الليبرالية الاقتصادية). وبدأ تدخل الدولة بشكل خجول في تنظيم الحياة

الاقتصادية ثم اخذ يتسع تدريجيا، وذلك في ضوء مقررات المؤتمر السادس للحزب الحر الدستوري الجديد والمنعقد في 2 آذار/ مارس 1959م، إذ أكد المؤتمرون على إجراء تغييرات في مؤسسات الدولة الحديثة وسياستها، ورفع شعار الاشتراكية بدلاً من الليبرالية في الاقتصاد.

إن الدولة التونسية الجديدة أرادت على الصعيد الاقتصادي منذ البداية وبشكل يتفق مع فكر بورقيبة وقناعاته أن تكون ليبرالية الاقتصاد، وكان ذلك بحجة عدم إخافة المستوطنين، لكنها وبسبب الواقع الاقتصادي المتردي تحولت إلى «دولة تدخلية»، أي التدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها. ثم شيئا فشيئا إلى «الاشتراكية». وكان ذلك بعد استكمال تونس لاستقلالها بتصفية القواعد الفرنسية (بنزرت - رمادة) عام 1963م. فقد سن المجلس الوطني التونسي في العام نفسه تشريعا أوصى بموجبه الحكومة بامتلاك الأراضي التي كان يملكها الأجانب في البلاد (تأميم الأراضي من أيدي المستوطنين) والتي قدرت مساحتها بنحو (750) ألف هكتار. وقد تم تقسيمها بعد ذلك إلى تعاونيات زراعية والأخذ بالمبادئ الاشتراكية.

في المؤتمر السابع للحزب الحاكم (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1964م)، تم تغيير اسم الحزب من الحزب الحر الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي الدستوري لتأكيد النهج الاشتراكي. وبدأت خطة مركزية لتشكيل تعاونيات زراعية اعتبارا من العام 1964م، وفي ضوء مخططات التنمية. وقد تم إيلاء القطاع العام وتصنيعه (مثلما حصل في الجزائر) أهمية خاصة، على الرغم من قلة الإمكانات المعدنية في تونس. وجرى كل ذلك من خلال دعاة التخطيط وبخاصة وزير الاقتصاد أحمد بن صالح (رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل سابقاً) ودون اهتمام الحكومة التونسية ودعاة الليبرالية وبالتحديد الرئيس بورقيبة وأتباعه، أمثال الهادي

نويرة (مدير البنك المركزي) ومحمد الصياح (مدير الحزب). ولم يظهر الصراع بشكل واضح بين دعاة الليبرالية ودعاة الاشتراكية إلّا بعد عام 1967م.

ومن أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وضعت ولأول مرة في تونس خطط رباعية للتنمية الشاملة، فقد كانت الخطة الأولى للسنوات (1962-1965م) وجرت في ضوئها التجربة الاشتراكية في مجال التعاونيات الزراعية وتوسع القطاع العام، وتلت ذلك خطط أخرى للسنوات (1965-1968م) و(1969-1972م) و(1972-1976م)، ثم بدأت خطط التنمية توضع لمدة خمس سنوات. ومن الجدير بالذكر أن التجربة «الاشتراكية» سرعان ما انتهت عام 1970م، نظراً إلى أنها أضرت بمصالح الكثير من النخب والأعيان، وكذلك لأن الدولة قد تجشمت من الصعاب ما لا تستطيع تحمله. وعاد الاقتصاد التونسي يسير بالاتجاه الليبرالي على وفق أفكار وبرامج الرئيس بورقيبه وحزبه ودعاة الليبرالية في الاقتصاد، ووقع الاختيار على إتباع سياسة اقتصادية انفتاحية مع الخارج، إذ لم تستطع خطط التنمية أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، بل فشلت وتراجعت ووصلت تونس إلى درجة من التدهور. وراحت الشركات الأجنبية تؤثر بشكل أكبر في الواقع الاقتصادي. مثلما بدأت شروط وتأثيرات صندوق النقد الدولي طوال العهد البورقيبي. وعليه، وفي 12 أيلول/ سبتمبر 1969م، أعلن الرئيس بورقيبة فشل سياسة التخطيط الاقتصادي رسمياً ونهاية تجربة (الاشتراكية الدستورية)، وأصدر مرسوماً جمهورياً أقصى بموجبه أحمد بن صالح عن وزارات التخطيط والاقتصاد الوطني والمالية، وظل محتفظاً بوزارة التربية القومية. وأصدر أوامره بطرد جميع المحافظين والموظفين الموالين للوزير احمد بن صالح، ثم ترأس اجتماعاً للديوان السياسي وقرر طرد احمد بن صالح من الحزب، ثم من

عضوية (مجلس الأمة). وبسبب الصراعات التي تعرض لها الحزب، قرر بورقيبة في 12 حزيران/ يونيو 1970م، حل الديوان السياسي واستعاض عنه بلجنة مؤقتة سميت (اللجنة العليا) برئاسة الباهي الأدغم، وكلفت بالتحضير لعقد مؤتمر للحزب. كما قام بإعادة جميع اللذين تضرروا من سياسة أحمد بن صالح، وبدأت مرحلة الانفتاح الاقتصادي والاندماج المتزايد في السوق الرأسمالية العالمية، وأدى ذلك الى بروز فوارق طبقية واجتماعية شملت عموم المجتمع التونسي. ومنذ عام 1970 وحتى عام 1975م، جرى صراع داخل النظام السياسي والحزبي الحاكم بين أنصار الهادي نويرة وأنصار أحمد المستيري الذي يدعو إلى إتباع طريقة ديمقراطية في الحكم، والتكاتف مع الطبقة البرجوازية الناشئة. وفي المؤتمر الثامن (2 تشرين الأول/ أكتوبر 1971م) والمؤتمر التاسع (12 أيلول/ سبتمبر 1974م)، رمى بورقيبة بثقله إلى جانب نويره، وفرض هيمنته على الحزب، وتمكن من الوقوف ضد أي تحول ديمقراطي في الحزب. وقرر المؤتمر التاسع فصل عدد كبير من أنصار المستيري من الحزب. وبعد المؤتمر جرى استفتاء شعبي على ترشيح بورقيبة رئيساً مدى الحياة في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1974م، وقد حصل بورقيبة على جميع الأصوات. وجرت انتخابات تشريعية فاز بها الحزب الحاكم بأغلب المقاعد في (مجلس الأمة). وفي 13 آذار/ مارس 1975م، صادق المجلس على ترشيح بورقيبة رئيساً مدى الحياة. وفي المؤتمر العاشر للحزب (3 أيلول/ سبتمبر 1979م) تقرر إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في البلاد وبشكل واسع، وكان أحد أهداف القيادة السياسية طوال السبعينات هو العمل على بعث فئة جديدة من الصناعيين، وهو ما تحقق إلى حد بعيد.

حاولت الحكومة التونسية تجاوز أزماتها الاقتصادية (انخفاض الإنتاج - الركود - البطالة - ارتفاع الأسعار - التضخم) بالاقتراض من

صندوق النقد الدولي، وخضعت لشروطه في تطبيق هيكلية تتلاءم مع حرية السوق والخصخصة. وقد نتج عن تطبيق برامج صندوق النقد الدولي، زيادة معدلات البطالة بين الشباب والحاصلين على الشهادات الجامعية، وكذلك انتشار الفقر، وانحسار شريحة الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) في المجتمع. وهذه الفئة الاجتماعية خسرت الكثير من امتيازاتها إبان الثمانينات كانت تضم مدرسين - أطباء - مهندسين - محامين. . . وغيرهم. ونتج عن ذلك تعميق الأزمة السياسية إلى جانب الأزمة الاقتصادية/ الاجتماعية. ففي بعدها الاجتماعي - الاقتصادي، اتخذت الأزمة طابع إدانة متواصلة للتفاوت الطبقي الفاحش وعدم المساواة الاجتماعية. وظهرت هذه الإدانة أولاً وبشكل حاد في الأوساط العمالية والنقابية التي سجلت أرقاماً قياسية في الإضرابات التي وقعت في البلاد التونسية بين أعوام (1970-1980م)، إذ ارتفعت بشكل مطرد من (25) إضراباً عام 1970 إلى (46) إضراباً عام 1980م.

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي وما أفرزته من تباين اجتماعي أدت إلى وضع أصبحت فيه الدولة جهازاً مسخراً لفائدة شبكات بيروقراطية مرتبطة بأوساط أصحاب المشاريع والطفيليين، أنها سياسة أنتجت ضغوطاً مستمرة من هذه القوى لإبعاد البلاد عن الاتجاه الوطني والشعبي الذي اتبعته في الستينات. وراح النظام الحاكم في تونس يفتقد إلى القاعدة الشعبية العريضة التي كانت له إبان سنوات الاستقلال وحتى مطلع السبعينات. وجاء ذلك بفعل الأزمات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، وطبيعة تعامل النظام مع أزماته الاجتماعية. وتشير الدراسات المعاصرة، أن الشعب التونسي لم يغنم من نمط (التنمية) سوى تعميق الفوارق الطبقية وازدياد معدلات البطالة والفقر وتردي الظروف المعيشية وتدهور القدرة الشرائية وغلاء الأسعار وتراجع خدمات الصحة والنقل والتعليم والثقافة

والترفيه. وعليه فالوضع الداخلي التونسي شهد مطلع عام 1978م، انتفاضات ومواجهات وإضرابات في كافة المرافق الاقتصادية قام بها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعد المعارض الأول للسلطة. كما شهد العهد البورقيبي اعتقال المئات من الناشطين السياسيين من مختلف الانتماءات الحزبية والنقابية وبخاصة بعد فشل المحاولة الانقلابية التي قام بها عدد من ضباط الجيش عام 1979م، والانتفاضة المسلحة في مدينة قفصة جنوب البلاد في 27 كانون الثاني/ يناير 1980م، وما جرى من سحق الجيش للانتفاضة. وبعد ذلك جرى تعديل وزاري في 2 آذار/ مارس 1980م، أقال بورقيبة بموجبه الهادي نويرة من منصبه وعين بدله محمد مزالي رئيساً للوزراء بالوكالة، وتم تثبيته في 23 نيسان/ أبريل 1980م.

قادت هذه الأوضاع إلى عقد مؤتمر استثنائي للحزب (10–12 نيسان/ أبريل 1981م) قرر فيه بورقيبة تحت ضغط الشعب، إتباع الديمقراطية والانفتاح السياسي والسماح لجميع التنظيمات المعارضة (الاتحاد العام التونسي للشغل - الاتحاد العام لطلبة تونس - حركة الوحدة الشعبية - حركة الديمقراطيين الاشتراكيين - الحزب الشيوعي التونسي - حركة الاتجاه الإسلامي - الجبهة القومية التقدمية التونسية) بالعمل السياسي بشرط (أن تلتزم هذه الأحزاب بالمصلحة العليا للبلاد والشرعية الدستورية وحماية المكاسب الوطنية ونبذ العنف والعصبية وعدم الولاء فكرياً ومادياً لأية جهة أجنبية، والحصول على النسبة القانونية البالغة 5% من أصوات الناخبين). وبعد المؤتمر جرت انتخابات تشريعية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981م، اشتركت فيها جميع الأحزاب السياسية المعارضة. وهي أول انتخابات تعددية في تونس. وفاز الحزب الحاكم بأغلبية المقاعد. ولم يحصل أي حزب معارض على النسبة القانونية التي تسمح له بالعمل السياسي. وفي المؤتمر الحادي عشر للحزب (1982م) أكد المؤتمرون على

مبدأ التعددية السياسية. وبدأ بورقيبة يحاول كسب الثقة الشعبية لشخصه ولحزبه الحاكم، بالعمل على تطهير أجهزة الحزب والدولة من العناصر الفاسدة التي استغلت مناصبها لمصالح ومنافع شخصية، ومع ذلك فقد استمرت الأزمة الاقتصادية في البلاد، وعجز رئيس الوزراء محمد مزالي عن زيادة استثمارات الأقطار العربية لإخراج البلاد من أزمتها المالية. فأعلن في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1983م، عن سياسة تقشف ورفع الدعم الحكومي عن المواد الغذائية الرئيسة وحتى الخبز. ومع مطلع كانون الثاني/ يناير 1984م، بدأت انتفاضة الخبز التي قمعت بقوة. ولم يكن الشعب محروماً من رغيف الخبز فحسب، بل ومن تراكم وتداخل أزمات سياسية واقتصادية/ اجتماعية وثقافية.

كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وأتباعه يتصورون أن أفكارهم وبرامجهم وسياستهم في كل المجالات ستجلب لتونس الرخاء والتقدم، لكن الذي حدث هو العكس، حيث تبع الانهيار الاقتصادي انهيارات أخرى، وباتت السلطة محل انتقاد من كل التيارات السياسية التونسية بمختلف اتجاهاتها الفكرية.

استمرت دعوة الرئيس بورقيبة إلى الانفتاح السياسي والتأكيد على ضرورة إشراك قوى المعارضة، لا رغبة في إقرار التعددية الحزبية والمشاركة السياسية لجميع القوى والاشتراك مع الحزب الحاكم في قيادة البلاد، وإنما محاولة لإظهار المكانة الكبيرة لحزبه ومن خلال حصوله على الأغلبية في الأصوات. وعليه، دعا بورقيبة في اجتماع اللجنة المركزية في 9 آذار/ مارس 1985م، الأحزاب السياسية المعارضة إلى المشاركة في الانتخابات البلدية القادمة، إلّا أنها قاطعت الانتخابات في شهر أيار/ مايو، مما دفع الحكومة إلى منع صحف الأحزاب المعارضة عن الصدور. وبسبب تأزم الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد قرر

بورقيبة شن حملة تطهير واسعة في صفوف الحزب وأجهزة الدولة الذين أدينوا بالفساد الإداري، وشملت عملية التطهير الحبيب بورقيبة (الابن) الذي أقيل من منصبه في 7 كانون الثاني/ يناير 1986م. وفي المؤتمر الثاني عشر للحزب (19 حزيران/ يونيو 1986م) جرت انتخابات أعضاء اللجنة المركزية، وفشل مزالي في الانتخابات، الأمر الذي دفع بورقيبة إلى إقالته من رئاسة الحكومة وتعيين رشيد صفر بدلاً عنه. ودعا رئيس الوزراء الجديد أحزاب المعارضة إلى الاشتراك في الانتخابات. وشارك أغلبها في انتخابات 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986م، إلّا أن الحزب الحاكم حصل كالعادة على أغلب مقاعد (مجلس الأمة). وبسبب عدم قناعة بورقيبة بإجراءات رشيد صفر ضد التيار الإسلامي المتنامي في البلاد، أصدر مرسوماً جمهورياً في 16 أيار/ مايو 1987م، عين بموجبه زين العابدين بن علي بمنصب نائب رئيس الوزراء مع احتفاظه بمنصب وزير الداخلية، ثم قرر تعيينه رئيساً للوزراء بدلاً من رشيد صفر في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1987م.

قوى المعارضة في عهد بورقيبة

واجه النظام التونسي في عهد الرئيس بورقيبة مشاكل سياسية تمثلت بقوى المعارضة الداخلية. فقد نص الدستور التونسي لعام 1959م على أن الحزب الدستوري هو الحزب الشرعي الوحيد في البلاد، وبذلك سعى بورقيبة إلى إلغاء مبدأ شرعية المعارضة السياسية باعتبارها عنواناً على (الفتنة) والخروج على الإجماع الوطني الذي يتلخص بشخص الزعيم. وعلى الرغم من ذلك كانت الخارطة السياسية التونسية تتشكل من حركات سياسية مختلفة في توجهاتها الفكرية والسياسية، بدأت تنمو منذ منتصف الستينات ومطلع السبعينات خاصة. وقد توزعت قوى المعارضة إلى صنفين، الأول معارضة من داخل النظام ومؤسساته، والثاني معارضة

من القوى السياسية (القومية والماركسية) الناشئة نتيجة الأوضاع العامة للبلاد واتجاهات بورقيبة العلمانية والتغريبية والليبرالية.

خاض النظام الحاكم وحزبه نزاعاً مع الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة الحبيب عاشور ومنذ عام 1965م، بالنظر لما يتمتع به الاتحاد من ثقل سياسي واجتماعي أتاح له أن يكون قوة مؤثرة. ونتيجة لذلك التأثير تعرض الحزب ونظامه لهزة نتجت عن اعتقال وزير التخطيط أحمد بن صالح ومحاكمته، والانقلاب على النهج الاشتراكي الذي بدأه. وفي عام 1971م خضع الحزب الحاكم لسيطرة جناح يدعو إلى تحديث تونس وبشكل أكبر على النمط الأوروبي، فتعرض الحزب نفسه لهزة بين مؤيد ومعارض. وطوال مرحلة السبعينات كان الحزب يتعرض لأزمات داخلية (1974م) وخارجية مع الاتحاد العام التونسي للشغل والذي راح يبحث عن استقلالية القرار بعيدا عن الحزب الحاكم. ونتيجة لذلك شهدت تونس العديد من المظاهرات والإضرابات حتى بداية كانون الثاني/ يناير 1978م، حيث أخذت الأمور بعداً جديداً انتهى بانتفاضة شعبية أطاحت بحكومة رئيس الوزراء الهادي نويرة.

وكانت الساحة السياسية التونسية منذ مطلع السبعينات، تعج بتنظيمات سياسية معارضة للحزب الاشتراكي الدستوري وللحكم المتفرد لبورقيبة وسياسته العلمانية التغريبية واتجاهه الليبرالي. فقد كان هناك (الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس). وتضم مجموعة من الأحزاب هي، الاتحاد الاشتراكي العربي التونسي، وأتباع صالح بن يوسف (اليوسفيون)، فضلاً عن الناصريين والبعثيين، الذين بدأ نشاطهم منذ منتصف الخمسينات وبخاصة أتباع حزب البعث العربي الاشتراكي. وكان هناك (حركة الوحدة الشعبية) بقيادة محمد بلحاج عمر و(حركة

الديمقراطيين الاشتراكيين) بقيادة أحمد المستيري، والذي كان يطالب بالتعددية السياسية والحزبية ويؤيد الليبرالية في مجال الاقتصاد. وهناك العديد من التنظيمات اليسارية (الحزب الشيوعي خاصة) التي كان لها نفوذ كبير في النقابات العمالية، وكانت من أنشط الحركات في تونس في مرحلة السبعينات من القرن العشرين بفعل تفاقم الأزمة الاقتصادية، فاستغلتها بالدعوة إلى التظاهر والإضراب ضد الحكومة لتنفيذ مطالب العمال وصيانة حقوقهم.

عرفت الخارطة السياسية في تونس تنوعاً في الحركات الإسلامية. ويؤكد المؤرخون أن تاريخ الحركة الإسلامية في تونس هو تاريخ مواز ومضاد للبورقيبية، لأن الرئيس التونسي يعد من أكثر الزعماء صراحة في إعجابه بالثقافة الغربية، وعدت أن مستقبل تونس يكمن في النمط الغربي للتحديث والعلمانية. ومن هنا شكلت علمانية بورقيبية خطراً على ثقافة تونس العربية، إذ أصبحت الهوية العربية الإسلامية مهددة بسبب الإجراءات التي أتخذها بورقيبة منذ أيار/ مايو 1956 إلى 1958م وتمثلت في الحد من ممارسة بعض الشعائر الدينية، وتصفية الأحباس (الأوقاف)، وإلغاء المحاكم الشرعية، ووضع قانون للأحوال الشخصية يمنع تعدد الزوجات ويضع قيوداً على الطلاق، وتصفية التعليم في جامعة الزيتونة ومحاربة علمائها ومثقفيها لصالح التعليم الحديث والقائم على الإزدواجية اللغوية وغير ذلك. كما أن الخطط الإعلامية والمناهج التعليمية المستوحاة من توجيهات بورقيبة العلمانية، بدأت تشكل خطراً على «الهوية» الثقافية والدينية. وهذا ما جعل الحركة الإسلامية تركز على الجانب التعليمي والثقافي والتربوي للحفاظ على هوية تونس العربية الإسلامية في عملها الواجهي، ومن خلال شيوخ الجامعة الزيتونية وحلقاتهم الدراسية التي كان يديرها الشيخ أحمد بن ميلاد والشيخ محمد صالح النيفر والشيخ عبد

القادر سلامة الخياري وآخرون ممن كانت لهم جهود فردية، أثمرت من خلال تلاميذهم عن ميلاد الحركة الإسلامية المنظمة فيما بعد.

انطلقت منذ عام 1970م حركة منظمة وبدأت قوتها تتنامى، واتخذت منذ عام 1974م اسم (الجماعة الإسلامية) ثم تاليا (حركة الاتجاه الإسلامي) ثم (حزب النهضة) بقيادة راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو. كما عرفت الساحة التونسية حركات إسلامية أخرى، مثل (حزب التحرير الإسلامي) و(طلائع الفداء) وغيرها من التنظيمات الشبابية، التي حاولت أن تؤدى دوراً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً داخل المجتمع التونسي منذ نهاية السبعينيات. وعليه فقد انضاف تيار فكري سياسي آخر إلى القوى والتيارات الموجودة أي الاشتراكي الماركسي والليبرالي - الفرانكوفوني والعروبي، وكلها تعكس واقع المجتمع التونسي المتعدد الاتجاهات، كقوة الانتماء العربي الإسلامي، وتأثير الأفكار القومية والاشتراكية، وواقع تونس المتوسطي المتأثر بقيم وأفكار الشمال وعمق العصرنة التي كانت نتيجة الاحتكاك به.

تطور الأوضاع الداخلية

أثرت أحداث عام 1978م على الحبيب بورقيبة ونظامه ونظرتهما إلى الحياة السياسية وكشفت أن الانفراد بالسلطة والاستبداد بالرأي وبالمنهج، والتعامل على وفق زمن الاستقلال دون مراعاة المتغيرات الداخلية والإقليمية والعربية والدولية، لم يعُد مناسباً، وأن تطور الوعي والعقلية لدى الشباب ودورهم المتعاظم ودخولهم مجالات الحياة ورغبتهم في التعبير عن تطلعاتهم، أملى على الحزب الاشتراكي الدستوري القبول بصراحة وجرأة بضرورة التغيير.

لم يكن الرئيس التونسي مقتنعاً بالليبرالية السياسية مثل قناعته

بالليبرالية الاقتصادية، وظل يحاول الاستفراد بالسلطة والرأي بعيدا عن القبول بأي تغيير في الواقع السياسي واحترام الرأي الأخر. وكان حزبه مثل حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية يتمسك بالشرعية التاريخية والكفاحية في قيادة الدولة دون منازع.

إن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد أملى على الرئيس التونسي ضرورة الأخذ بالتغيير وقبول الآخر المعارض. إذ أن مرحلة الثمانينات هي ليست مرحلة الخمسينات، فلقد نشأ جيل جديد من الشباب والطلبة، ومن خريجي الجامعات بدأ يبحث عن دور في النظام السياسي القائم. وأثبتت أحداث السبعينات ضرورة الانتباه إلى تنامي القوى الشعبية الجديدة. وجاءت عملية (قفصة) العسكرية التي قامت بها جماعة تنتمي إلى (الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس) في كانون الثاني/ يناير 1980م، ومحاولة السيطرة على المدينة تمهيداً لزعزعة نظام الحكم والقضاء عليه، جاءت لتنبه إلى ضرورة الالتفات نحو القوى الشعبية والنزول عند مطاليبها.

وعليه، شهدت مرحلة الثمانينات إمكانية فعلية لانتقال تونس نحو حكم ديمقراطي مدني وخاصة أن البلد يتوفر على قدر كبير من التجانس الاجتماعي ودرجة عالية نسبياً من التعليم والتمركز المدني مقارنة بغيرها من الأقطار المغاربية، فضلاً عن إجماع القوى السياسية على ضرورة الإصلاح والتغيير الديمقراطي. وبناء على ذلك انعقد في 10-12 نيسان/ أبريل 1981م المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الدستوري وأعلن بورقيبة أنه لا مانع من ظهور أحزاب وطنية شرط أن تلتزم بالمصالح العليا والشرعية ونبذ العنف وعدم الولاء للأجنبي. وأعرب عن استعداد النظام لقبول تمثيل هذه القوى في (مجلس الأمة).

اضطر الرئيس التونسي ابتداء من عام 1981م وتحت ضغط الأزمات

الداخلية التي أصابت بالأساس نظامه السياسي وحالة التصدع داخل حزبه الحاكم إلى الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية، والاعتراف ببعض الأحزاب مثل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة أحمد المستيري، والحزب الشيوعي بزعامة محمد حرمل (بعد حظر بدأ عام 1961م)، وحركة الوحدة الشعبية بزعامة محمد بلحاج عمر. إلّا أن الاعتراف كان شكلياً، إذ بقي الحزب الاشتراكي الدستوري وزعيمه بورقيبة ويتحكم في مقدرات البلاد في جميع مجالاتها. إن هذه التحولات في رؤية الحزب الحاكم وزعيمه بورقيبة، والتي انعكست على الخارطة السياسية في تونس كانت تعكس تطورات فكرية واجتماعية داخل مجتمع، فرض نفسه على الحزب والدولة والرئيس بورقيبة.

في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 1981م جرت انتخابات برلمانية، لكن أحزاب المعارضة لم تحقق فوزاً ولو نسبياً، وذلك أنها دخلت الانتخابات منفردة وليس كجبهة متحدة مما أدى إلى فشلها. وقد حصل الديمقراطيون الاشتراكيون على (3,38%) وهي اعلي نسبة بين المعارضة. واحتكر الفوز الحزب الحاكم وبدعم وإسناد واجهته العمالية، الاتحاد العام التونسي للشغل. وعلى الرغم من ارتباط الاتحاد العمالي بالحزب الاشتراكي الدستوري، لكنه ظل يبحث عن دور مستقل وبقي في وضع المعارضة من الداخل. وأدت مواقفه إلى إعفاء الحبيب عاشور و«انتخاب» الصادق علوش أميناً عاماً للاتحاد عام 1985م. وقد تمسك العمال بالحبيب عاشور وسيطروا على مقرات الاتحاد في عموم البلاد. وتزامن الموقف العمالي مع موقف الطلبة والقوى الوطنية في نضالهم ضد السلطة وإجراءاتها، وكان لذلك دوره في دخول قوات الأمن إلى حرم الجامعات وممارسة الأساليب البوليسية في التعامل مع الطلبة.

إن الخريطة السياسية والاجتماعية في تونس توضح، أن هناك

مجموعة من القوى والتنظيمات السياسية والمهنية المعارضة للحكومة ولإجراءاتها الليبرالية، وبخاصة في المجال الاقتصادي، لكن هذه القوى كانت تعمل منفردة، ولم تصل إلى مرحلة من العمل الجبهوي المنظم والموحد كما فعلت في سنوات الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته وظلت غير قادرة على أن تفعل الكثير إزاء قوة الحزب وأجهزة السلطة. ومن هنا جاءت قدرة النظام الحاكم على القبض على الأمور. ولعل اكبر الانتفاضات الشعبية ومن ورائها قوى المعارضة، كانت أحداث عام 1978 وعام 1980 وعام 1984م، (انتفاضة الخبز) التي هزت البلاد، فقد عبر فيها الشعب عن غضبه نتيجة الضغوطات المفروضة عليه من قبل النظام الحاكم، وعجز الأخير عن فهم طبيعة التحولات في تفكير وبنية المجتمع التونسي. ولم يكن ارتفاع ثمن الخبز وما أدى إليه من انتفاضة الشعب، إلّا الشرارة الأولى في المواجهة الشعبية العلنية للنظام البورقيبي، لكن السلطة استطاعت القضاء عليها، بتدخل الجيش، واكتظت السجون بالمعتقلين. وفي أيار/ مايو 1987م قامت مظاهرات طلابية واسعة بدفع من حركة الاتجاه الإسلامي وأدت الى اضطرابات واشتباكات عنيفة مع قوات الأمن في حرم الجامعة وفي شوارع العاصمة. وكان النظام التونسي في أواخر سنوات الرئيس بورقيبة معتمداً بشكل كبير على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وكان ذلك بسبب شيخوخة ومرض بورقيبة نفسه، وغياب الحضور الكاريزمي للزعيم المؤسس. ولقد كان الرئيس بورقيبة حاكماً انفرادياً، ولكنه بحكم ما يتمتع به من «شرعية تاريخية» وقدرات خطابية كان يسيطر على أصعب المواقف بسلطته الأبوية الدائمة الحضور. وكانت نهاية الثمانينات بداية لانحسار هذا النفوذ والهيبة الشخصية. وأثبت بورقيبة عدم قدرته على القبض على زمام الأمور. وراحت القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية من داخل النظام تتصارع

لملء الفراغ عند شغور منصب الرئاسة، ورغم ذلك فإن قوى المعارضة لم تتحالف مع بعضها وتوحد جهودها لعمل مشترك يحقق أهدافها وبرامجها.

استمرت الأوضاع في تونس على حالها حتى عام 1987م حيث كان عام التغيير في الوجه الرئاسي لتونس كما أراده الشعب وقواه الوطنية طوال ثلاثة عقود من الكفاح من أجل تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبحث عن دور شعبي في النظام السياسي بعيدا عن التهميش والإقصاء.

تونس في عهد زين العابدين بن علي ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

كانت نهاية عام 1987م، نهاية لحكم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة. ففي هذا العام اشتد المرض عليه، وبناء على ذلك بدأت الحكومة التونسية تفقد مركز القرار، وبدأت مجموعة أجنحة حكومية وحزبية توزع القرارات على وفق المصالح والمنافع التي تجمعها. وقد بدأت بعد رشيد صفر (1986-1987م) وتعيين وزير الداخلية العقيد زين العابدين بن علي رئيساً للوزراء (1987م)، المرحلة الأخيرة في حكم بورقيبة. وتميزت هذه المرحلة بزيادة عزلة الرئيس عن مجريات الأمور.

في يوم 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987م أعلن رئيس الوزراء زين العابدين بن علي (1987-2011م) عزل الرئيس الحبيب بورقيبة وتسنمه منصب رئاسة الجمهورية. وجاء في البيان الذي أصدره صباح ذلك اليوم: «إن شيخوخته وتدهور حالته الصحية بناء على تقرير طبي دفع بنا إلى التفكير في أن الواجب الوطني يفرض علينا إعلانه في حالة عجز كامل عن تولي مهام رئاسة الجمهورية. وانطلاقاً من ذلك، وتطبيقا للمادة (57) من الدستور نتولى بعون الله رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة». ومن أجل الإيحاء للشعب أن تغيير مركز القرار يعني بداية

عهد جديد ومغاير للعهد السابق على الأصعدة كافة، أضاف البيان: «إن شعبنا بلغ من المسؤولية والنضج ما يؤهل جميع عناصره وأفراده لتقديم مساهمتهم البناءة في إدارة شؤونه تطبيقاً لفكرة الديمقراطية التي تعطي المؤسسات كامل الصلاحيات وتوفر شروطاً ديمقراطية مسؤولة فضلا عن السيادة كما ينص الدستور». وأوضح البيان أن تطبيق هذه الديمقراطية يحتاج إلى تعديل الدستور وبما يؤكد المشاركة الشعبية وتفعيل دور القوى السياسية والحزبية للمشاركة البناءة في صنع القرار الوطني فقال: «إن هذا الدستور يحتاج إلى إعادة نظر، أصبحت ضرورة حتمية. إن المرحلة التي نعيشها لم تعد تحتمل رئاسة مدى الحياة أو خلافه تلقائية لرئاسة الدولة، يجد الشعب نفسه مستبعدا منها. إن شعبنا جدير بحياة سياسية متطورة وتقوم على نظام المؤسسات وترتكز حقيقة على تعدد الأحزاب وتعدد التنظيمات الجماهيرية».

تذكر المصادر أن أسباب «الانقلاب الأبيض» تعود إلى خلاف حاد بين بورقيبة وزين العابدين بن علي حول إعادة محاكمة أعضاء من حركة الاتجاه الإسلامي (حزب النهضة) وقد رفض بن علي تعليمات بورقيبة القاضية بإنزال أقصى العقوبات، مما هيأ الأخير لمحاولة اغتياله. وعلى الأرجح كانت وراء الانقلاب الأبيض مجموعة من الدوافع يقف على رأسها محاولة امتصاص النقمة الشعبية والمهنية والسياسية إزاء النظام المتمثل بشخص الرئيس وحزبه، واتساع تأثير القوى والحركات الإسلامية ودفاعها عن الهوية العربية الإسلامية لتونس، وبالضد من سياسة التغريب والعلمانية البورقيبية والبحث عن الديمقراطية والتعددية الحزبية بعيدا عن الاستفراد في السلطة وقيادة الحزب الواحد.

استقبل الشعب التونسي والاتجاه الديمقراطي خاصة هذا التغيير بحماس كبير. فقد كان البيان الموجه للشعب محمّل بالديمقراطية بكل

معاني الكلمة والاعتراف بالشعب بالنضج. ومما عمق الأمل ببداية عهد جديد، أن الرئيس زين العابدين بن علي قام بمبادرات مشجعة كالعفو العام عن المعتقلين السياسيين الذين كانوا في غالبيتهم من الإسلاميين، والسماح لبعض الأحزاب بالنشاط العلني، وعقد الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومنها الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

بدأت بوادر «الانفراج السياسي» بعد أيام قليلة من إقصاء الحبيب بورقيبة. وبناءً على العفو العام الذي أصدره الرئيس الجديد، بدأ المبعدون السياسيون بالعودة إلى تونس أمثال محمد مزالي، واحمد بن صالح وآخرون، وأعلن عن إطلاق سراح وتخفيض عقوبة (2000) معتقل سياسي، وكان من ضمنهم مجموعة من أعضاء «طلائع الفداء الإسلامي» و«حزب النهضة» و«حركة الاتجاه الإسلامي». وتواصلاً مع النهج «الديمقراطي» الذي بدأه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، **فقد أعلن في خطاب ألقاه يوم 3 شباط/ فبراير 1988م ما نصه «إن الديمقراطية ليست قوانين وترتيبات فحسب بل هي أولاً وأساساً روحية وأخلاقية وسلوك وممارسة.. وإن الديمقراطية لا تعني الفوضى.. وإن الديمقراطية هي المناخ الأمثل لبروز ونمو طاقات الخلق والإبداع الكامنة في شعبنا، وهي أنجع وسيلة لتسخير هذه الطاقات في خدمة الوطن»**. وبناء على ذلك اتخذت خطوات عديدة في محاولة تأكيد هذا الاتجاه الرسمي والحزبي. ففي 26 شباط/ فبراير 1988م عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري اجتماعا أقرت فيه تغيير اسم الحزب الحاكم إلى «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي». ويأتي هذا التغيير كما ذكر الرئيس التونسي «من أجل تجاوز السلبيات والترسبات التي علقت بالحزب على مر السنين وجعلت منه هيكلاً تابعاً، وأن التغيير يتطلب جملة شروط منها الديمقراطية

في العمل الحزبي، واحترام رأي الأغلبية، والانفتاح على الشباب، والاستماع إلى آرائهم وطروحاتهم».

وفي ضوء هذا التوجه، اصدر الرئيس زين العابدين بن علي قانون الأحزاب في تونس، وتضمن أربعة أبواب و(27) فصلاً، حددت المبادئ العامة التي يتعين مراعاتها عند تأسيس الأحزاب. وجاء في الفصل الثالث من الباب الأول (لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو جنس أو جهة». وقد عدت الأحزاب أن هذا النص يعد إقصاء للتيارات القومية العربية والإسلامية من حق النشاط السياسي. ونص الفصل (25) من الباب الثالث بأنه «يعاقب بالسجن لمدة أقصاها خمس سنوات كل مؤسس أو مسير لحزب يتصل بأي طرف أجنبي أو بأعوانه بصفة مباشرة قصد النيل من الأمن أو تعكير النظام أو الأضرار بالحالة السياسية والاقتصادية للبلاد...». وجاء ضمن التحديدات الأخرى لرسم الخريطة السياسية لتونس ما أكد عليه الرئيس التونسي في 9 نيسان/ أبريل 1988م عندما دعا إلى صياغة «ميثاق وطني» لإقامة المجتمع الديمقراطي الذي تتلخص خطوطه في إقامة (ميثاق شرف) يحدد اتفاق كافة القوى السياسية والمنظمات حول مفاهيم الاستقلال والنظام الجمهوري والهوية العربية الإسلامية، وإرساء دولة القانون والديمقراطية. وفي 14 أيار/ مايو من العام نفسه، أفرج الرئيس التونسي عن راشد الغنوشي زعيم حركة الاتجاه الإسلامي وآخرين من أتباعه. وهذا الإفراج عدّ بداية لمصالحة شاملة بين الحركة والحكومة، ولكن ذلك لم يكن يعني السماح لهم بإنشاء حزب سياسي، فالقانون آنف الذكر يمنع ذلك على الرغم من تأكيد الغنوشي على رفض الحركة للعنف والتمسك بالشرعية الدستورية والرغبة في المشاركة بالحياة السياسية ضمن ميثاق وطني، وعلى الرغم من التأكيد أن تناقض الحركة مع السلطة قد انتهى مع

نهاية حكم بورقيبة. ومع ذلك بقيت حركة الاتجاه الإسلامي «حركة النهضة الإسلامية» غير معترف بها.

في ضوء قانون الأحزاب المعلن، اعترفت الحكومة التونسية بثلاثة أحزاب سياسية وهي حزب الوحدة الشعبية بزعامة احمد بن صالح، وحزب التجمع الاشتراكي بزعامة نجيب الشابي، وحزب الاتحاد الوحدوي الديمقراطي بزعامة عبد الرحمن التليلي. وقد جرت الانتخابات التشريعية في 2 نيسان/ أبريل من عام 1989م، وحصل الرئيس زين العابدين بن علي نسبة (99,27%) من الأصوات!!. وقد مثلت انتخابات عام 1989م بداية الانتكاس للتوجه الديمقراطي، وتبددت آمال (التغيير) نظراً لما رافق العملية الانتخابية من تزوير وتزييف (واسع النطاق) أعاد إلى الواجهة ممارسات العهد البورقيبي. فقد حققت حركة النهضة – على الرغم من عدم الاعتراف بها – نتائج طيبة فسارع الرئيس بن علي إلى إلغاء الأحزاب الإسلامية واعتقل (8) آلاف ناشط إسلامي، والعمل على قمع جماعات الحركة الإسلامية. وقاد ذلك إلى تحالف الأحزاب الثلاثة مع النظام الحاكم في الموقف من الحركة الإسلامية. وكان خطاب الرئيس في تموز/ يوليو 1989م واضحاً حين قال أنه «لا مجال للاعتراف بحزب ديني» لقناعته بأن حركة النهضة لا يمكن أن تتعامل مع السلطة وعلى وفق شروطها «الديمقراطية»!. ومع ذلك استطاعت الحركة الإسلامية في تونس أن تهز الواقع السياسي، وظهر تأثيرها في مطلع التسعينات، وبخاصة بعد الانقلاب الذي حصل على جبهة الإنقاذ في الجزائر. فقد جاءت الانتكاسة للنهج الديمقراطي وللوعود التي قطعها الرئيس زين العابدين (لا ظلم بعد اليوم) منذ مطلع التسعينات، عندما بدأ التراجع على صعيد الحريات الشخصية والعامة في أجواء تصميم السلطة

على القضاء على الحركة الإسلامية. كما مثلت هذه المرحلة انتكاسة لأداء القوى السياسية المعارضة وللعلاقة فيما بينها، وسادت لغة الريبة والشك ومن ثم الضعف عن المواجهة القوية طوال عقد ونصف.

ومع استمرار الأوضاع السياسية على حالها كانت الأوضاع الاقتصادية تعاني من أزمة حادة تركت تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية. فقد تصاعدت المديونية الخارجية وأصبحت تمتص مبالغ كبيرة من الدخل العام، وتنامت الفجوة الغذائية وبخاصة في السلع الإستراتيجية، وظهر واضحا العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وانكشاف تونس على الخارج. وقاد ذلك إلى البحث عن مخرج فكان الالتفات نحو المحيط الإقليمي بالعمل على تحقيق التقارب والتعاون على طريق التكامل مع أقطار المغرب العربي الأخرى.

إن الأوضاع السياسية والاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية استمرت على حالها طوال السنوات اللاحقة وتم إعادة ترشيح الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عام 1991م وحصل فيها على (99%) من أصوات الناخبين!!. وفي الانتخابات التشريعية للعام ذاته، تمثلت أحزاب المعارضة بحركة الاشتراكيين الديمقراطيين والاتحاد الوحدوي الديمقراطي وحزب الوحدة الاشتراكية والحركة الشيوعية للتجديد، والحزب الاجتماعي الليبرالي. وبقيت حركة النهضة، الحركة الرئيسة خارج البرلمان. وقد فازت أحزاب المعارضة بـ(34) مقعداً نيابياً، بينما فاز حزب السلطة، حزب التجمع الدستوري الديمقراطي ببقية الـ(148) مقعداً، وقاربت نسبة المشاركة في الانتخابات (91%). واعتباراً من انتخابات عام 1999م أصبح مجلس النواب (182) مقعداً يضم خمسة أحزاب معارضة وحزب الأكثرية، حزب السلطة.

انتفاضة الشعب التونسي ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

ومنذ مطلع القرن الواحد والعشرين استمرت الأوضاع العامة على حالها في تونس في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كل ذلك قاد الى انتفاضة جماهيرية عارمة ضد النظام القائم في مطلع عام 2011م وأدت إلى تنحي الرئيس زين العابدين بن علي عن الرئاسة في 14 كانون الثاني/ يناير 2011م ومغادرته البلاد، فكانت بداية التغيير السياسي في تونس في المدة اللاحقة، إن هذه الانتفاضة الشعبية التونسية كسرت القاعدة المعروفة في أقطار الوطن العربي وهي أن تغيير الأنظمة كان يتم عبر الانقلابات العسكرية، وأثرت الانتفاضة بقوة على الشارع العربي الذي شهد انتفاضات عديدة في عديد من الأقطار العربية، فكانت بداية مرحلة جديدة في تاريخ تونس المعاصر.



الفصل الثالث
المغرب المعاصر

تطور الحركة الوطنية المغربية

بدأت الحركة الوطنية المغربية في منطقتي النفوذ الفرنسي والاسباني عام 1926م على يد مجموعة من الأساتذة والمثقفين والبرجوازيين الوطنيين وعلماء وطلبة جامعة (القرويين) ومثقفي فاس والمدن المغربية الأخرى. وكان ابرز هؤلاء، علال الفاسي، ومحمد حسن الوزاني، وأحمد بلفريج، وعبد السلام بنونة، وعبد الخالق الطريس، ومحمد المكي الناصري وآخرون.

وفي الجنوب المغربي الخاضع للحماية الفرنسية، بدأ الكفاح السياسي وراء واجهات ثقافية ودينية تمثلت بالعديد من الجمعيات (اتحاد الطلاب - حماة الصدق) التي ركزت على التوعية الإسلامية والإصلاح الاجتماعي. وفي عام 1929م أسس أفراد هذه الجمعيات (كتلة العمل الوطني) برئاسة علال الفاسي، فيما أصبح محمد حسن الوزاني أمينها العام. وظهرت هذه الكتلة حركة سياسية ابتداء من صدور (الظهير البربري) في 16 أيار/ مايو 1930م.

كان الظهير البربري مشروعاً استعمارياً فرنسياً لا يستهدف بربر (أمازيغ) المغرب وحسب، وإنما يستهدف في أبعاده المستقبلية مكوّناً اجتماعياً أصيلاً من مكونات المغرب العربي ككل. فقد سعت فرنسا عبر

فصوله الخمسة عشر، لا إلى أبعاد البربر (الأمازيغ) عن العرب، لغوياً وثقافياً ودينياً فحسب، بل والقضاء على لهجاتهم المحلية وفرنستهم ومحاولة تنصيرهم. وهذه الجهود الخبيثة لم تكن جديدة على الواقع المغربي (والمغاربي عامة). فقد كانت جهود المنصر المتعصب الكاردينال لافيجري معروفة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتأثيراتها واضحة في كل من الجزائر ثم تونس وأخيراً المغرب. وكان الهدف من هذا المشروع الاستعماري، تمزيق النسيج الاجتماعي المغربي (والمغاربي) الموحد تاريخياً وقومياً ودينياً وحضارياً. وقد أحدث صدور الظهير البربري غضباً شعبياً وإدانة واستنكاراً كبيرين من لدن البربر أنفسهم ومن المغاربة عامة ومن العرب والمسلمين في بقية الأقطار العربية وبعض الدول الإسلامية. وقد مهد صدور هذا المشروع الاستعماري، الأرضية القوية لانطلاق الحركة الوطنية المغربية عام 1930م للدفاع عن مصالح ومطالب الشعب المغربي بأسلوب العمل السياسي السلمي.

بدأت «كتلة العمل الوطني» كما حصل في الجزائر وتونس ببرنامج إصلاحي، وتوجهت في مطالبها الإصلاحية نحو الحماية الفرنسية. وعملت منذ البداية على عدم الاصطدام مع سلطان المغرب محمد بن يوسف (1927–1961م) المعروف باسم محمد الخامس، والذي كان في هذه المدة لا يعارض كثيراً اتجاهات الإقامة العامة الفرنسية. وعملت الكتلة على اجتذابه إلى صفوفها بتكرارها التصريحات التي تشتمل على الولاء لعرشه والخضوع لسلطته. وكانت أولى مطالبها الإصلاحية تقديم (دفتر المطالب المغربية) في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1934م. وتم تقديمه إلى الإقامة العامة الفرنسية وإلى السلطان المغربي في الرباط. وأكدت الكتلة الوطنية في مطالبها على ضرورة تطبيق معاهدة الحماية تطبيقاً دقيقاً يتماشى مع نصوصها المعلنة، وإلغاء كل حكم مباشر، وإشراك المغاربة

في إدارة شؤون البلاد السياسية والإدارية والاقتصادية والقضائية، وفي مجالس البلديات، والمجالس المحلية والغرف التجارية، والعمل على إنشاء مجلس وطني يمثل المغاربة بأجمعهم.

وفي هذه المدة استطاع زعماء الحركة الوطنية الاتصال ببعض القوى اليسارية في فرنسا من الاشتراكيين والشيوعيين، وقد وعد هؤلاء زعماء الحركة الوطنية المغربية بتنفيذ مطالبهم بعد استلام السلطة في باريس. وفعلاً فازت الجبهة الشعبية الفرنسية بانتخابات 2 أيار/ مايو 1936م، وسادت موجة من الفرح بين زعماء الحركة الوطنية المغربية. وأول عمل بارز قامت به الكتلة بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، هو تقديم برنامج إصلاحي للمقيم العام نوجيس في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1936م. وتضمن هذا البرنامج «العمل من أجل مساواة المغاربة مع الفرنسيين في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية». وجاءت المطالبة بـ(مساواة) المغاربة مع الفرنسيين في جميع مرافق الحياة لتؤكد أن الحركة الوطنية المغربية لازالت طرية العود وغير قادرة على الإفصاح عن الطموحات الحقيقية للشعب المغربي في الحرية والاستقلال.

في كانون الثاني/ يناير 1937م حدث الانشقاق في صفوف (الكتلة) بسبب اختلاف التكوين الثقافي والتوجه السياسي والانتماء الطبقي بين زعماء الكتلة كما حصل في تونس، وبرز حزب جديد باسم (حزب الحركة القومية) بزعامة محمد حسن الوزاني، فيما واصلت الكتلة نضالها بزعامة علال الفاسي رئيسا وأحمد بلفريج أمينها العام. واستمر الحزبان في توجيه الانتقادات لأعمال التفرقة والتمييز التي مارستها الإدارة الاستعمارية بحق المواطنين المغاربة، في عهد المقيم العام الجنرال نوجيس.

في 18 آذار/ مارس 1937 صدر قرار الإقامة العامة بالحظر على عمل الكتلة، فواصلت نشاطاتها سرا. واتخذت في مؤتمرها السري المنعقد في

تموز/ يوليو 1937 قراراً بقيام حزب جديد باسم (الحزب الوطني لتحقيق المطالب) برئاسة علال الفاسي. وقد حظي هذا الحزب بتأييد واسع من قبل فئات الشعب ونجح في كسب العمال والفلاحين إلى جانبه بعد وقوفه إلى جانب قضاياهم. وبقي (الحزب الوطني) على الرغم من مواقفه الجريئة في نقد سلطات الحماية، يحصر نضاله بـ«الوسائل المشروعة» أي بالطرق السلمية كما أشار في ميثاقه.

ومنذ عام 1937 وحتى عام 1939م تعرض قادة وأعضاء الحزبين للملاحقة والاعتقال والنفي من قبل السلطات الفرنسية، ومنهم علال الفاسي ومحمد اليزيدي والحسن الوزاني وآخرون، إذ نفي الفاسي للغابون، وأبعد الوزاني إلى الصحراء الغربية في جنوب المغرب ووضع تحت الإقامة الجبرية لتضامنه مع الحزب الوطني، ولم يسمح له بالعودة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أثار هذا الإجراء بحق قيادات الحركة الوطنية حفيظة الشعب المغربي، ووقعت صدامات دامية راح ضحيتها المئات من القتلى والجرحى، ناهيك عن الاعتقالات والزج بالسجون. وكان لحملات القمع والاعتقال والنفي بحق قادة الحركة الوطنية المغربية وقواعدها أثرها في تضامن أبناء المغرب العربي في تونس والجزائر، وفي الدعوة إلى تشكيل جبهة واحدة للدفاع عن مصالح المغرب العربي ضد الجبهة الاستعمارية. ومع نشوب الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، وقفت الحركة الوطنية والسلطان المغربي محمد الخامس إلى جانب فرنسا أملا في الحصول على بعض المكاسب الوطنية حتى بعد سقوط باريس بيد الألمان عام 1940م ومجيء حكومة فيشي الموالية لهم، لا بل أن السلطان محمد الخامس أعلن الحرب على ألمانيا النازية. ومع هذا الموقف المغربي المتضامن مع قوات فرنسا الجديدة ووقوفها ضد حكومة فيشي، فإن قوات الجنرال ديغول (قوات فرنسا

الحرة) وحين دخولها ثانية إلى المغرب 8 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1942م بصحبة القوات الأمريكية وإقصائها السلطات الفيشية الموالية للألمان، تناست تضحيات المغاربة. وأكد الجنرال ديغول على إحكام السيطرة الفرنسية على البلاد لإعادة سمعة فرنسا في المغرب العربي والعالم بعد سقوطها بسرعة أمام الألمان. وعين الجنرال (جبريال بيو) مقيماً عاماً جديداً لتنفيذ هذه السياسة المباشرة. وعليه فقد أدركت الحركة الوطنية في المغرب ضرورة الأخذ بزمام المبادرة من جديد، واندفع الشعب وراءها بمظاهرات كبيرة عام 1943م مطالبين بإلغاء الأحكام العرفية وبحرية أكثر للبلاد، ودفع ذلك الوطنيين المغاربة لإعادة تنظيم الحزب الوطني والانطلاق بسياسة جديدة.

وفي المدة ذاتها، تأسس الحزب الشيوعي في المغرب. وظل محظوراً عليه حتى تمكنت الجبهة الشعبية من الوصول إلى الحكم في فرنسا عام 1936م، وفي ذلك العام اعترف به المقيم العام الفرنسي الجنرال نوجيس شريطة عدم قبوله العناصر المغربية. وبعد سلسلة من الاعتقالات في صفوف الشيوعيين للمدة من عام (1939–1940)، تمكن المغاربة بقيادة ليون سلطان (يهودي مغربي) تأسيس نواة للحزب الشيوعي المغربي في الدار البيضاء عام 1943)، وكان معادياً للفاشية، لكنه ظل يعمل في إطار السياسة الفرنسية والموالاة لها.

مع مطلع عام 1944م دخل الكفاح السياسي المغربي مرحلة جديدة بتأسيس (حزب الاستقلال). ففي 11 كانون الثاني/ يناير 1944م، وتألف من قادة وأعضاء الحزب الوطني السابق، فضلاً عن قطاعات مختلفة من الطبقة الوسطى ومن العمال والفلاحين. وكان ظهور حزب الاستقلال يؤشر بداية جديدة في الكفاح السياسي المغربي في منطقة النفوذ الفرنسي، إذ انتقل برنامجه ونشاطه من المطالبة بالإصلاحات والرغبة في تحقيق

المساواة بين المغاربة والفرنسيين، إلى التعبير صراحة عن هدف (الاستقلال المغربي) ولكن باستخدام الطرق السياسية والسلمية أيضاً. ففي يوم التأسيس قدم الحزب (وثيقة الاستقلال) المشهورة إلى الملك محمد الخامس (منذ هذه المدة دعي محمد الخامس ملكاً سلطاناً) والمقيم العام الفرنسي وممثلي الدول، ندد فيها بنظام الحماية وطالب بـ(استقلال المغرب ووحدة أراضيه وتأسيس نظام ديمقراطي فيه). وبذلك سجلت النخبة الوطنية المغربية بداية القطيعة مع الخطاب الإصلاحي ضمن بنية الاستعمار والتعبير صراحة عن هدف الحرية والاستقلال المغربي.

أما في الشمال المغربي الخاضع للحماية الاسبانية فبعد أن تمكن الإسبان والفرنسيون من القضاء على ثورة الريف عام 1926م، تشكلت في العاصمة تطوان في العام نفسه «كتلة العمل الوطني» وهي متفقة في الأهداف والغايات مع الكتلة الجنوبية. ويعد صدور الظهير البربري وزيارة الأمير شكيب أرسلان (1869–1946م) إلى مدينة تطوان أواخر عام 1930م، نظم عدد من الوطنيين المغاربة أنفسهم في كتلة سياسية صغيرة برئاسة عبد السلام بنونة، وكان أبرز أعضائها عبد السلام بنونة، عبد الخالق الطريس، محمد المكي الناصري، وآخرين. وعليه فقد اتفقت في الأهداف والغايات وأسلوب العمل مع الحركة الوطنية في الجنوب المغربي. وقد تخفت وراء واجهات دينية وثقافية واستمرت في عملها بشكل سري حتى 5 أيلول/ سبتمبر عام 1930م، ثم ظهرت باسم (الهيئة الوطنية الأولى). وكانت قاعدتها الاجتماعية تتشكل من المثقفين وكبار الملاك والارستقراطية المدنية ذات الاتجاهات الوطنية، ثم تحولت إلى اسم «وفد مطالب الأمة».

أصبحت كتلة (وفد مطالب الأمة) عام 1931م ممثلة للشعب وقدمت باسمه مطالب إصلاحية إلى سلطات الحماية الإسبانية في 8 حزيران/ يونيو

1931م، إلّا أن السلطات الإسبانية رفضت المطالب الوطنية. وخلال المدة (1931-1934م)، لم يتعد النشاط الوطني حدود العمل الثقافي (مجلة السلام، جريدة الحياة) وتأسيس النوادي والجمعيات الخيرية والطلابية وتنظيم المهرجانات الخطابية في المناسبات. وسرعان ما توسعت قواعد «القوى الوطنية» لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية مما أشعرها بقوتها وقدرتها على أن تظهر قوة سياسية تمثل مصالح الشعب في منطقة الحماية الاسبانية. وقد كان للأوضاع الداخلية لإسبانيا وانعكاسات ذلك على الشمال المغربي، وطبيعة السياسة الاستعمارية الإسبانية تجاه الشعب المغربي، الأثر الكبير في ظهور الحركة الوطنية الشمالية على وفق برامج وأهداف محددة ومن خلال الأحزاب التي تشكلت في المنطقة.

كانت إسبانيا منذ منتصف الثلاثينيات تعيش في ظل (الحرب الأهلية 1936-1939م) بزعامة الجنرال فرنسسكو فرانكو (1892-1975م) وبالضد من حكومة الجبهة الشعبية الحاكمة في مدريد (1936-1939م) وقد أثرت هذه الحرب على الأوضاع السياسية في الشمال المغربي، وعرفت القوى الوطنية ما ينوي العسكريون القيام به ضد حكومة الجبهة الشعبية، فاستغلت ذلك للحصول على مكاسب وطنية تخدم مصالح الشعب. وبعثت وفداً إلى حكومة مدريد لشرح الحالة عن موقف العسكريين بقيادة الجنرال فرانكو وطالبت «بتمتع المغاربة بالحريات الديمقراطية التي تخولهم حق تنظيم أنفسهم للدفاع عن كل ما من شأنه أن يهدد مصيرهم أو حرياتهم» إلّا أن الحكومة الإسبانية لم تعر أي اهتمام للوفد المغربي وقامت باعتقال بعض أعضاء الوفد والتضييق على نشاطات الحزب وقياداته وتشديد المراقبة على تحركاتهم. كما جرى التضييق على النشاط الوطني وتشديد المراقبة على تحركات القيادات الوطنية وخاصة بعد احتجاج (الخليفة) الحسن بن المهدي على أعمال سلطات الاحتلال بقيادة المندوب

السامي الاسباني الجنرال سانخورخو الذي كان له الدور الكبير في محاصرة ثورة الريف المغربية وزعيمها المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي. وفي الوقت نفسه كان لكتلة العمل الوطني في الجنوب المغربي موقفها المناصر لقضية الحرية والاستقلال للشمال المغربي أثناء مباحثات وفدها مع وفدي حكومة الجبهة الشعبية في كل من باريس ومدريد، لكن الطرفين لم يصلا إلى نتيجة مرضية.

إن محاولات الوطنيين المغاربة لم تكن خافية على الجنرال فرانكو. ومن هنا بات عليه لتهدئة الشعب المغربي في الشمال، إجراء الاتصالات مع قادته. فبدأ يغير سياسته، وأمر مبعوثه (بيك بيدير) بالاتصال بقادة الحركة الوطنية والتأكيد على أن «إسبانيا الفرانكوية مستعدة لمساعدة المغاربة بالحريات الديمقراطية التي منعهم منها الجمهوريون». وعليه فقد بدأ الجنرال فرانكو يتساهل مع قوى الحركة الوطنية، ومنحهم الحرية في إصدار الصحف مثل صحيفة (الريف) التي كان يديرها المؤرخ المغربي التهامي الوزاني وصحيفة (الحرية) التي أشرف علي تحريرها عبد الخالق الطريس. ومن جهة أخرى ظلت الاتصالات بين الوطنيين في الشمال والجنوب قائمة، إلّا أن مواقع الحدود التي فرضتها سلطات الحماية الثنائية حالت دون الاتصال المباشر، لكن الطرفين كانا متفقين على مبادئ أساسية وعلى ضرورة المحافظة عليها، وهي العمل لحرية المغرب واستقلاله ووحدته، والوفاء لسلطان المغرب محمد بن يوسف (محمد الخامس) والتأكيد على التمسك بالإسلام والعروبة. وقد استمر نشاط الهيئة الوطنية في الشمال على هذا المنهج حتى بدأ الانشقاق في داخلها عام 1936م.

في تلك المدة اتخذ الجنرال فرانكو من الشمال المغربي قاعدة للانطلاق للقضاء على حكومة الجبهة الشعبية في مدريد وأقنع الزعماء

السياسيين من رجالات الحركة الوطنية بالدعاية لصالح القوى العسكرية. وانطلاقاً من موقف الجبهة الشعبية السابق تجاه وفد الحركة الوطنية والاهما الذي لقيه، والرغبة في الحصول على حرية العمل الوطني وتأسيس الأحزاب السياسية في الشمال المغربي، وقف رجال الحركة الوطنية إلى جانب الجنرال فرانكو وحشدوا الآلاف من المواطنين المغاربة للقتال إلى جانبه.

كان من نتائج التقارب بين الحركة الوطنية والجنرال فرانكو، إن استطاع الوطنيون تأسيس الأحزاب السياسية. وعليه ففي 8 كانون الأول/ ديسمبر أسس عبد الخالق الطريس «حزب الإصلاح الوطني» وأصدر صحيفتين باللغة العربية إحداهما «الحياة» والثانية «الحرية». كما أنشأ كتيبة من الشباب الحزبي على غرار «الفلانجي» الإسبانية، وكان الطريس يستعرضها ببدلة عسكرية ورتبة عقيد. وفي مطلع عام 1937م، أسس محمد المكي الناصري «حزب الوحدة المغربية» وأصدر صحيفة «الوحدة المغربية» باللغتين العربية والإسبانية.

ويبدو أن هناك تشابهاً أو تقارباً على صعيد الأفكار والبرامج بين حزب الحركة القومية في الجنوب بزعامة الوزاني وحزب الوحدة المغربية بزعامة الناصري، مثلما كان هناك تشابه اقرب إلى الاندماج الفكري بين الحزب الوطني في الجنوب بزعامة الفاسي وحزب الإصلاح الوطني بزعامة الطريس. وعلى العموم كانت أهداف وغايات الحركة الوطنية المغربية في الشمال والجنوب متطابقة.

الكفاح السياسي إبان الحرب العالمية الثانية ●●●●●●●●●●●●●

كانت هناك صلة وثيقة بين الوطنيين في الشمال والجنوب. فمنذ صدور «الظهير البربري» عام 1930م، كان رد الفعل المغربي في الشمال

والجنوب واحداً. وكانت الخريطة الحزبية في المغرب حتى عام 1940م توضح بأن هناك تناسقا بين حزب الإصلاح الوطني والحزب الوطني وبين حزب الوحدة المغربية وحزب الحركة القومية. وكان الاتصال مستمراً بين الوطنيين في مواقفهم من بعضهم ومواقفهم تجاه الحماية الإسبانية خلال الحرب العالمية الثانية. ففي عام 1942م وقع ميثاق بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، وتكونت بموجب ذلك الميثاق «جبهة وطنية» لتوحيد النضال من أجل الوحدة والاستقلال. وكانت أبرز أعمال (الجبهة) هي تقديم مذكرة تطالب باستقلال المغرب ووحدة أراضيه إلى قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في مدينة طنجة وذلك بتاريخ 24 شباط/ فبراير 1943م. وعندما علم حزب الإصلاح الوطني بوثيقة حزب الاستقلال المقدمة في 11 كانون الثاني/ يناير 1944م، بادر إلى تقديم رسالة إلى الملك محمد الخامس بتاريخ 28 شباط/ فبراير 1944م ضم فيها صوته إلى جانب حزب الاستقلال، مؤيدا مطالبهُ العادلة في استقلال المغرب.

◁ **تضمنت مطالب وثيقة الاستقلال ما يأتي:**

1 - المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه في ظل السلطان محمد بن يوسف (الملك محمد الخامس).

2 - الالتماس من السلطان السعي لدى الدول الأجنبية التي يهمها الأمر، الاعتراف بهذا الاستقلال، ووضع الاتفاقيات التي تحدد ما للأجانب من مصالح.

3 - المطالبة بانضمام المغرب إلى الدول الموقعة على ميثاق الأطلنطي والاشتراك في مؤتمر الصلح.

4 - الالتماس من السلطان أن يشمل برعايته حركة الإصلاح

الداخلي، وأحداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية.

أيد الملك المغربي محمد الخامس (وثيقة الاستقلال). فيما ردت السلطات الفرنسية باعتقال عدد من قادة الحركة الوطنية أمثال أحمد بلفريج ومحمد اليزيدي والآلاف من الوطنيين، كما فرضت على الملك محمد الخامس وعلى بعض المسؤولين المغاربة تقديم تبرئة علنية من حزب الاستقلال. وهذه الإجراءات القمعية بحق الملك والمسؤولين المغاربة وقيادات وقواعد الحركة الوطنية، دفعت الشعب المغربي إلى القيام بتظاهرات عامة وعنيفة في مدن فاس والرباط وسلا وازرور وغيرها من المدن المغربية. وأسفرت عن تضحيات جديدة بلغت أكثر (5) ألاف بين شهيد وجريح ومعتقل من أبناء الشعب المغربي.

وكان تحرك رجال الحركة الوطنية في الشمال المغربي بتأييد قضية الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية، يسير مع انفراط عقد التقارب مع السلطات الاسبانية. فقد خرج العديد منهم من مناصبهم الحكومية. واستمر هذا الاتجاه المتقاطع مع سلطات الاحتلال الاسباني حتى عام 1946م.

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية نهوض جديد في حركة التحرر الوطني المغربية وخاصة في منطقة النفوذ الفرنسي وعلى يد حزب الاستقلال الذي أصبح له ثقل جماهيري كبير ضم مختلف فئات الشعب المغربي. وهذا الثقل الجماهيري منحه قيادة الحركة الوطنية في جميع أنحاء المغرب بلا منازع.

تطور الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية ●●●●●

شهدت المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عام 1945م، نشاطاً سياسياً متصاعداً للحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها في الجنوب

والشمال. إلّا أن ثقل الحركة الوطنية تركز على نشاط حزب الاستقلال. إذ نما هذا الحزب نمواً كبيراً في جميع المدن والأرياف. وأصبحت له قاعدة جماهيرية عريضة ضمت مختلف فئات الشعب. وفي خارج المغرب، نشط أعضاؤه من الطلبة في تأسيس مكاتب إعلامية للتعريف بالقضية المغربية في القاهرة ودمشق وباريس ولندن. ومن خلال هذا النشاط الوطني الداخلي والخارجي، واصل حزب الاستقلال موقفه المتشدد في المطالبة بالاستقلال الوطني المغربي. وقدم في 8 آذار/ مارس 1945م مذكرة إلى رئيس مؤتمر سان فرانسسكو ورؤساء الحكومات الفرنسية والبريطانية والأمريكية والصينية، طالب فيها بإلغاء الحماية واستقلال المغرب وقبوله في منظمة الأمم المتحدة المزمع إنشاؤها آنذاك.

وشهدت المرحلة ذاتها بداية الدعوة لتأسيس (جبهة التحرير الوطني) فقد دعا إلى تأسيسها الحزب الشيوعي المغربي بعد أن لمس التوجهات الاستعمارية للسياسة الفرنسية. إلّا أن قيادة حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال (حزب الحركة القومية أصبح يعرف بهذا الاسم منذ عام 1944م) رفضا التعاون مع الشيوعيين لموقفهم من وثيقة الاستقلال عام 1944م. وعليه فلم تتكون الجبهة، لكن العمل ضمن إطار التعاون والتنسيق في مواجهة الحماية الفرنسية بقي قائما بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال. وتضامنت معهما الحركة الوطنية في الشمال المغربي. وأصدر حزب الاستقلال نهاية عام 1946م بياناً أكد تضامن الحركة الوطنية في الجنوب والشمال في مطالبها ووسائل العمل لتحقيقها. كما شهد عام 1946م انتعاشاً في عمل النقابات، فقد انضمت جميع النقابات المغربية عام 1946م إلى (اتحاد نقابات المغرب) والذي أصبح له وزن مؤثر في الحركة الشعبية بسبب نضالاته الواسعة في الدفاع عن حقوق العمال وبالنتيجة عن الحقوق الوطنية.

أدى تصاعد نشاط الحركة الوطنية المغربية بجميع أحزابها وبخاصة حزب الاستقلال، إلى قيام السلطات الفرنسية بإتباع سياسة الترضية فعينت مقيما عاما جديدا وهو (أريك لابون). وبدأ لابون حكمه بالعفو عن الزعماء الوطنيين المنفيين أمثال علال الفاسي من الغابون، وأحمد بلفريج من كورسيكا وغيرهما، ورفع الحظر عن نشاط الصحف الوطنية. واقترح في 22 تموز/ يوليو 1946م مشروعاً للإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي يقوم على «السيادة المشتركة»، أي تأسيس حكومة مغربية مختلطة ومجالس مشتركة أيضاً كما حصل في الجزائر وتونس (وموريتانيا) كمرحلة أولى للوصول إلى الحكم النيابي، شريطة أن يشترك المستوطنون الفرنسيون بشكل متساوٍ مع المغاربة على الرغم من الفارق العددي بين الطرفين. وكذلك استغلال مشترك للمشروعات الاقتصادية والتعدينية وغيرها. إلّا أن حزب الاستقلال رفض مشروع لابون في رسالة وجهها إلى الملك محمد الخامس في 24 تموز/ يوليو. وأدى ذلك إلى رفض المشروع من قبل الملك أيضاً. وبدأ محمد الخامس منذ هذه المدة يغير سياسته تجاه المقيمية العامة الفرنسية ويرتكز على القوى الوطنية الشعبية وعلى حزب الاستقلال بالذات.

وشهد عام 1946م بداية تحول في السياسة الاسبانية باتجاه العودة إلى إطلاق العمل السياسي وإعطاء نوع من الحريات للأحزاب السياسية. وإذا كانت المدة السابقة لنهاية الحرب الثانية قد شهدت تقاطعا بين زعماء الحركة الوطنية الشمالية وسلطات الاحتلال الإسباني وما جرى بعد ذلك من ملاحقتهم واعتقالهم في عهد الجنرال أورجاز (1940-1945م)، فإن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت إطلاق سراح العديد من الزعماء، وابتهجت جماهير المنطقة بذلك في نوادي حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية. واستأنف حزب الإصلاح نشاطه السياسي

بالدعوة إلى توقف الهجرة والاستيطان ونزع ملكية الأراضي، وإلغاء المساعدات المالية للكنيسة الكاثوليكية من الميزانية المغربية. وكذلك المطالبة بإقرار الحريات العامة، والدعوة إلى تكوين حكومة «قومية» مؤقتة تعد البلاد للاستقلال.

وشهدت مرحلة ما بعد الحرب دعماً أكبر واقوي للقوى الوطنية مجتمعة، عندما بدأ الملك المغربي محمد الخامس يطرح قضية المغرب وحقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال والوحدة، ويواجه مشاريع وقرارات المقيمية العامة الفرنسية. فبدأ التقارب بين الجانبين لتحقيق الأهداف الوطنية مما عزز قوى الطرفين تجاه الحماية. وفي الوقت نفسه، وعلى أثر فشل إصلاحات المقيم العام لابون، بدأت الحكومة الفرنسية السعي لإدخال المغرب رسمياً ضمن إطار (الاتحاد الفرنسي). وقد أفصح عن ذلك رئيس الحكومة الفرنسية بول رامادييه في أوائل عام 1947م. ورداً على هذا المشروع الاستعماري جاءت زيارة الملك المغربي إلى طنجة في نيسان/ أبريل من العام نفسه، ليؤكد السيادة المغربية عليها رغم محاولات منعه من قبل المقيم العام الفرنسي لابون. وفي أثناء نزوله في مدينة أصيلاً استقبل من قبل الخليفة الحسن بن المهدي والمندوب السامي الاسباني والوفود الشعبية للمدن والأرياف. ثم غادرها إلى طنجة بصحبة المقيم العام الفرنسي. وفي طنجة ألقى خطاباً وطنياً وقومياً بعيداً عن تأثير الإقامة العامة الفرنسية. وقد أشار في الخطاب إلى حقوق الشعب المغربي المشروعة في الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية. كما أكد على الروابط الوثيقة بين المغرب وأقطار الوطن العربي وجامعة الدول العربية. وكان مجرد الإشارة إلى روابط المغرب العربية تعد خطراً في نظر الفرنسيين الذين كانوا يبذلون جهدهم لتقوية روابط المغرب واتحاده مع فرنسا لا مع الوطن العربي، ضمن مشروع «الاتحاد الفرنسي». وكان ديغول يتوقع أن ينضم

المغرب إلى الاتحاد الفرنسي بدلاً من الدعوة إلى الارتباط بالمحيط العربي.

اجتاحت المغرب في أعقاب خطاب الملك محمد الخامس، موجة من المظاهرات المعادية للاستعمار شملت جميع فئات المجتمع المغربي في الشمال والجنوب. ودعت الحركة الوطنية الشمالية والجنوبية إلى إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية، وتقديم الشكوى إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. وقد استغل حزب الاستقلال وباقي الأحزاب الوطنية المغربية خطاب الملك في طنجة وقادوا مظاهرات شعبية واسعة مناوئة للاستعمار شملت جميع مدن المغرب، وطالبوا بوحدة التراب الوطني المغربي. وأحدث ذلك رد فعل عنيف من سلطات الحماية الثنائية. وعليه، سارعت الحكومة الفرنسية إلى عزل لابون وتعيين المقيم العام الجديد ألفونسو جوان، الذي عرف بصلابته وشخصيته العسكرية المستبدة. وسادت بعد ذلك موجة من الإرهاب استمرت طيلة عام 1947م.

وقامت سلطات الحماية الاسبانية في الشمال المغربي، إلى جانب الملاحقة للشعب وقواه الوطنية، بفرض غرامة مالية على حزب الإصلاح الوطني باعتباره القوة القائدة للحركة الوطنية الشمالية وحظرت عليه العمل السياسي منذ 8 شباط/ فبراير 1948م وواصل نشاطه سراً. واستمر حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية في مواجهة الحماية الإسبانية. ومنذ تلك المدة بدأ التقارب التنظيمي بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الاستقلال. وأسس الأخير له في مدينة تطوان خلية حزبية لتكون حلقة الاتصال مع حزب الإصلاح الوطني الذي استمر في نشاطه السري حتى بدأ التغيير في السياسة الإسبانية تجاه الحركة الوطنية في مطلع الخمسينيات.

إن التطور في العمل السياسي المغربي والمجاهرة رسمياً وشعبياً بالاستقلال والوحدة الوطنية في مواجهة الحماية الثنائية، قد رافقه تطور

مهم في العمل الوطني في خارج المغرب. إذ أصبحت القاهرة - بشكل أساسي - ودمشق وبغداد، مراكز لنشاط حركات التحرر الوطني المغاربية عموما، وتأسس في القاهرة عام 1947م (مكتب المغرب العربي) و(لجنة تحرير المغرب العربي) عام 1948م، كما سيأتي لاحقاً.

إن سياسة الإقامة العامة الفرنسية في عهد الجنرال جوان، زادت من التقارب بين الملك وحزب الاستقلال، ودفعت موقفهما المشترك المعارض لسياسة الإقامة إلى التصلب أكثر، الأمر الذي زاد من تعنت الإقامة العامة الفرنسية في فرض ما ترغب فيه لتحقيق أهدافها، فتوجهت إلى (البربر) ورجال الطرق الصوفية محاولة جعلهم كتلة موالية لها لتحقيق رغباتها في القضاء على حزب الاستقلال والضغط على الملك وخاصة عندما بلغت الأزمة أوجها في بداية الخمسينيات.

أما في الشمال المغربي، فقد أعلن حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية (اتحاداً مؤقتاً) في أثناء زيارة الملك محمد الخامس لطنجة وأعد الحزبان قائمة بمطاليبهما لتقديمها للملك في طنجة، إلّا أن السلطات الاسبانية منعتهما. من جهة أخرى، وإلى جانب الاضطهاد والملاحقة لزعماء وقواعد القوى الوطنية في الشمال المغربي، أنشأت السلطات الإسبانية أحزاباً صغيرة من العناصر الموالية لسياستها، مثل (حزب الوحدة الريفية) ثم (حزب الدفاع الوطني) عام 1947م، إلّا أن هذين الحزبان كانا فاقدين للرصيد الشعبي على الرغم من التسمية لأنهما لا يشكلان إلّا جزءاً مما يسمى أحزاب الإدارة الاستعمارية.

كان لتطور نضال الحركة الوطنية المغربية في الجنوب والشمال وتصلب مواقفها تجاه الوحدة والتحرر والاستقلال وبالاستناد إلى قاعدة شعبية عريضة، فضلاً عن موقف الملك المغربي، كل ذلك ترك أثره على سلطات الحماية - الاحتلال - الثنائية، ودفعتهما إلى التقارب في مطلع

عام 1948م لتوحيد سياستهما المناهضة للحقوق الوطنية المغربية. وفي هذه المدة عقد المندوب السامي الاسباني الجنرال فاريلا مع المقيم العام الفرنسي الجنرال جوان، اجتماعاً في مدينة طنجة تحت شعار (الخلاف بين دولتينا لا يخدم إلا مصلحة الوطنيين المغاربة). وقدما تقريراً إلى حكومتيهما بباريس ومدريد طالباً فيه فتح مجال التعاون من أجل محاصرة قادة الحركة الوطنية المغربية، والعمل على تجنيد العناصر الموالية لهم من الإقطاعيين وباشوات المدن وزعماء الأقاليم وبعض رجال الطرائق الصوفية المتعاونين معهم. وكان من نتائج ذلك قيام سلطات الاحتلال الإسبانية بالضغط لمحاصرة القوى الوطنية وزعمائها في مناطق نفوذهم. وفي هذه المدة وجه الملك المغربي محمد الخامس في 14 أيلول/ سبتمبر 1946م رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فنسنت أوريول، أدان بها تدهور الأوضاع الداخلية في عهد جوان وتصرفاته الاستفزازية. وأوضح تصميم المغاربة على مواصلة الكفاح، وان على فرنسا أن تتبع السبل الكفيلة بتحقيق مطامح الشعب المغربي وقواه الوطنية.

مع بداية الخمسينات بدأ التداخل بين جهود الحركة الوطنية المغربية والملك محمد الخامس. فقد سعياً من أجل استقلال المغرب عن طريق الأسلوب السياسي السلمي. وبدأ الطرفان يقتربان من بعضهما بشكل أكثر. لقد أيقن الملك أن الوطنيين وبحكم سعة قواعدهم الشعبية، قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه في البلاد وحماية سيادة العرش المهددة دوماً من قبل سلطات الإقامة العامة الفرنسية. والوطنيون بدورهم كانوا لا يرون في الملك رمز لسيادة مهددة ومنقوصة فحسب، وإنما شخصية وطنية ودينية لها صفات تؤهلها للقيام بمشاركة شعبية لم يكونوا يأملون في تحريضها ضد الحماية الأجنبية وحدهم.

إن التوتر المستمر في العلاقات بين الملك محمد الخامس والجنرال

جوان قاد إلى دعوة الحكومة الفرنسية ملك المغرب لزيارة فرنسا. وكان الهدف من الدعوة تأكيد (الوحدة المغربية الفرنسية) بشكل علني ضمن إطار الاتحاد الفرنسي، ومحاولة فرنسا الفصل بين الملك وبين العناصر الوطنية في البلاد. وقد قبل الملك الدعوة الفرنسية بعد تردد، على أن تسمح له فرنسا مناقشة قضية تغيير العلاقات بين البلدين تغييرا جذريا. وتمت الزيارة في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1950م لكنها لم تسفر عن نتيجة ايجابية لصالح المغرب. فقد طرح الملك قضية منح المغرب الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي وتوسيع صلاحياته وتأمين حرية النقابات، إلّا أن اقتراحه قوبل «برفض شديد». وقامت الحكومة الفرنسية بطرح مشروع لبعض الإصلاحات الثانوية. وعاد الملك في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر «خالي الوفاض» بعد أن وجه مذكرة إلى الحكومة الفرنسية أعرب فيها عن أسفه وخيبة أمله لعدم استجابة المسؤولين الفرنسيين للمطالب الوطنية.

كشفت المفاوضات بين الملك محمد الخامس والحكومة الفرنسية عن إصرار فرنسا على موقفها الاستعماري التقليدي من مسألة الاستقلال. فقد صممت على دمج المغرب في نطاق «الاتحاد الفرنسي» كما فعلت مع موريتانيا دون اعتبار لرأي ومشاعر المغاربة. ورأت إن المغرب مهم جداً للأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية. وكانت تعتقد أيضاً أن الاستثمارات الفرنسية في المغرب ووجود عدد كبير من المستوطنين الفرنسيين فيه، يخولها حق ممارسة سيطرة دائمة عليه. وادي فشل الزيارة الملكية إلى استمرار الحركة الوطنية المغربية في انتقاداتها للإقامة الفرنسية وإصرار الوطنيين المغاربة على الاستقلال. وعليه فقد ازدادت الأزمة توترا بين الملك وحزب الاستقلال من جهة، وبين الإقامة العامة الفرنسية من جهة أخرى. ومنذ مطلع عام 1951م، قرر الجنرال جوان استعمال القوة في فرض السيطرة الفرنسية وذلك بالعمل على ضرب

حزب الاستقلال باعتباره قائد الحركة الوطنية وأضعاف الملك بعدها. إن فشل الطرق السياسية في فرض السيطرة الفرنسية أدى إلى تبديل أسلوب التعامل مع المغاربة، وفي رأي الجنرال جوان، أن القوة ستسمح بفتح الباب على مصراعيه للإصلاحات بعد تحطيم حزب الاستقلال والملك عند الاقتضاء.

بدأ الجنرال جوان تنفيذ سياسته مع بداية عام 1951م. ففي 26 كانون الثاني/ يناير 1951م، طلب من الملك محمد الخامس إصدار تصريح يستنكر فيه تصرفات حزب الاستقلال. كما طلب أن يقيل الديوان الملكي وعدداً آخر من كبار الموظفين من ذوي الميول الوطنية. وهدد الجنرال جوان ملك المغرب بالخلع عن العرش في حالة عدم تلبية مطالبه بقوله (إما إن تنفذوا طلباتي وإما أن تتنازلوا عن العرش وإلّا فسأخلعكم). غير أن الملك محمد الخامس، رفض الإنذار، فحشدت السلطات الفرنسية قواتها العسكرية لتطويق القصر الملكي. وتواطأت مع الموقف الفرنسي بعض أصحاب الطرائق الصوفية ورجالات الإقطاع وعلى رأسهم باشا مراكش التهامي الجلاوي (1878-1956م) وعبد الحي الكتاني (؟-1962م). وعليه، فقد رضخ الملك وأكره في 25 شباط/ فبراير 1951م على التوقيع على التصريح. وقد تحاشى الملك ذكر حزب الاستقلال صراحة، وإنما استعمل عبارة (وسائل بعض الأحزاب)، وأناط مهمة إصدار التصريح بالصدر الأعظم - رئيس الوزراء. كما اضطر إلى إنهاء خدمات العديد من موظفي الديوان الملكي والحكومة المغربية لكي لا يفسح المجال للسلطات الفرنسية للقيام بمزيد من الاضطهاد بحق الشعب وقواه الوطنية.

استغل الجنرال جوان تصريح الملك بعد أن حرف كلمة (الأحزاب) واستخدمها في صيغة المفرد (حزب) في الترجمة الفرنسية وأشار بالنص

إلى إدانة حزب الاستقلال، فشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية المغربية، فاعتقل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، كما جرت مطاردة الحزب الشيوعي المغربي ومحاكمة أمينه العام علي يعتة (تولى رئاسة الحزب بعد وفاة ليون سلطان عام 1945م) في الدار البيضاء. وبلغ عدد المعتقلين من رجالات الحركة الوطنية حتى أواخر عام 1951م، نحو (30) ألف معتقل. وعلى الرغم من أساليب القمع الفرنسي، إلّا أن حزب الاستقلال وغيره من الأحزاب لم يبد أية مقاومة. وكانت حجته في ذلك خشيته أن تتخذ السلطات الفرنسية من ذلك ذريعة لنفي الملك الذي غدا رمزاً للمقاومة الوطنية. لكن حزب الاستقلال ناشد الرأي العام المغربي والدولي للوقوف إلى جانب المغرب. وقد شجبت الحركة الوطنية والرأي العام المغربي سياسة الجنرال جوان تجاه الملك وحزب الاستقلال.

إن خضوع الملك محمد الخامس لضغط السلطات الفرنسية، وموقف حزب الاستقلال من جهة أخرى، جعل بعض أعضاء الحزب، وبشكل خاص في مستويات القاعدة، يميلون إلى ضرورة تغيير أسلوب الكفاح ضد السلطات الفرنسية والعودة إلى تبني أسلوب الكفاح المسلح، لأنهم اعتقدوا بعدم جدوى الطرق السياسية لانتزاع حقوق المغرب. لكن هذا التيار لم ينضج داخل حزب الاستقلال إلّا أواخر العام التالي.

من جانب آخر، وعلى صعيد العلاقات الداخلية بين الأحزاب المغربية، فقد شهد عام 1951م بداية توحيد الجهود الوطنية لمعظم الأحزاب المغربية في الجنوب والشمال عن طريق عمل جبهوي واحد لمواجهة الاحتلال الثنائي. ففي 9 نيسان/ أبريل 1951م، ولدت (الجبهة الوطنية المغربية) وبتأثير من جامعة الدول العربية. فقد عقد حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب

الوحدة المغربية مؤتمرا في طنجة تمخض عنه قيام الجبهة الوطنية **.وقد أكد ميثاق طنجة على**:

1 - إن تعمل كل الأحزاب لاستقلال المغرب استقلالاً تاماً.

2 - رفض مبدأ الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي.

3 - لا مفاوضة قبل إعلان الاستقلال.

4 - التمسك بالملك محمد الخامس وتأكيد تعاون المغرب مع الجامعة العربية وفي دائرتها قبل الاستقلال وبعده».

وقد شكلت آراء حزب الاستقلال الركيزة الأساسية في الميثاق الوطني.

وفي خارج المغرب، وإزاء استمرار سياسة القمع والملاحقة والاعتقال التي مارسها الجنرال جوان، قام أعضاء جامعة الدول العربية برفع القضية المغربية إلى منظمة الأمم المتحدة. ودعوا إلى تنظيم تجمعات إدانة في اغلب العواصم العربية والإسلامية، احتجوا فيها على سياسة فرنسا في المغرب وبشكل اجبر الحكومة الفرنسية على اتخاذ قرار في 28 آب/ أغسطس 1951م، بتغيير الجنرال جوان وتعيين الجنرال جيوم مقيماً عاماً جديداً في المغرب.

تصاعد النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية مع قيام (الجبهة الوطنية). فقد أصدرت خلال عامي 1951 و1952م العديد من البيانات والبلاغات التي تبين موقفها من الأحداث السياسية في المغرب. وقد نددت في آذار/ مارس 1952م، بالبرنامج الإصلاحي الذي طرحه المقيم العام الجديد الجنرال جيوم، وأوضحت بأن هذا البرنامج هو امتداد للبرامج السابقة التي طرحتها الإقامة العامة الفرنسية. وأكدت (الجبهة) بأن

الحل الوحيد للمشكلة المغربية ينحصر في إلغاء نظام الحماية على أن «لا يمس المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب في المغرب».

إن موقف الجبهة الوطنية المزدوج (الاستقلال التام - الحفاظ على المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب) أريد به تليين الموقف الفرنسي المتصلب باتجاه عدم إعطاء المغاربة حقوقهم المشروعة. وعلى الرغم من هذا الموقف الجبهوي واصل الجنرال جيوم عمليات القمع والاضطهاد في صفوف الحركة الوطنية في الجنوب المغربي.

أدى تفاقم الأوضاع في المغرب إلى قيام الملك بتوجيه مذكرة رسمية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في 20 آذار/ مارس 1952م. وقد نبه في المذكرة إلى خطورة الموقف السائد في الغرب، وطالب الحكومة الفرنسية. كحل سريع للقضية المغربية. وقدم برنامجاً عملياً لحل القضية المغربية وذلك من خلال التأكيد على ضمان الحريات العامة، وحرية العمل السياسي والنقابي، وتأسيس حكومة مؤقتة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية على أساس إلغاء نظام الحماية وإعلان الاستقلال. وردت الحكومة الفرنسية برفض مطالب الملك بمذكرة 17 أيلول/ سبتمبر 1952م، وأكدت عدم المساس بمعاهدة الحماية. وعرضت إصلاحات بسيطة تؤكد على المشاركة الثانوية للمغاربة في إدارة بلادهم. وقد رفض الملك المقترحات الفرنسية وعبر عن ذلك في رسالة وجهها إلى الحكومة الفرنسية، أكد فيها أن الإصلاحات لا تهيئ المغرب للحصول على الاستقلال والتمتع بالحياة الديمقراطية.

استمر الجنرال جوان في سياسته القمعية تجاه الشعب وقواه الوطنية. وكان من أبرز هذه العمليات هو القمع الدموي للمظاهرة التي قادها حزب الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي والحزب الشيوعي المغربي في مدينة الدار البيضاء في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1952م، والتي خرجت احتجاجاً

على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد. وقد أحالت السلطات الفرنسية هذه المظاهرة الجماهيرية إلى مذبحة دموية راح ضحيتها كما تشير المصادر، أربعة ألاف مواطن. كما فرضت حظراً عل نشاط القوى الثلاث (حزب الاستقلال - الاتحاد النقابي المغربي - الحزب الشيوعي) وعدت حزب الاستقلال والحزب الشيوعي خارجين على القانون. واعتقلت (12) من قادة حزب الاستقلال و(30) من قادة الحزب الشيوعي، فضلاً عن قادة الاتحاد النقابي المغربي. وأوقفت الصحف الوطنية عن الصدور، وزجت بآلاف المواطنين في السجون. وكان من نتائج ذلك، توجيه الهيئات والمنظمات العربية والأجنبية نداءات متكررة لفتح تحقيق رسمي حول حوادث الدار البيضاء الدامية. إلّا أن الجنرال جيوم لم يهتم بتلك النداءات، لا بل صرح أن هذه الأحداث هي من تدبير حزب الاستقلال!!.

الأزمة المغربية ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

لقد استمرت سلطات الحماية الاستعمارية الفرنسية في عمليات القمع وساندتها في ذلك ومنذ بداية عام 1953م القوى المتنفذة من الإقطاعيين المغاربة بقيادة الجلاوي والكتاني. وقد تعاون الجانبان في فرض مشروع إصلاحات جديدة على الملك، إلّا أنه رفض، فقرر الجنرال جيوم التخلص منه، واستند على الجلاوي والكتاني في ذلك. وعقد الطرفان مؤتمراً في فاس في 4 نيسان/ أبريل 1953م ضم كبار القادة المتعاونين مع سلطات الحماية أو من الذين خافوا سطوة الجلاوي، وقدم هؤلاء عريضة موقعة من قبل (270) باشاً وقائداً اتهم فيها الجلاوي الملك محمد الخامس بأنه أصبح «سلطان حزب الاستقلال ولم يعد سلطاناً للمغرب» وطالبوا فيها بخلع الملك وتنصيب محمد بن عرفة ملكاً على البلاد. وكان الأخير من الشخصيات المغمورة في العائلة المالكة، وكان

يقطن فاس. وقد بايعه الجلاوي والكتاني لعرش المغرب بدلاً من الملك محمد الخامس. وعلى الرغم من شيخوخته (73 عاماً)، وافقت الحكومة الفرنسية على تنصيبه ملكاً على البلاد خدمة لمصالحها.

وفي الشمال المغربي شهدت المدة ذاتها (1951-1953م) محاولات إسبانية للرد على التحرك الوطني والعمل الجبهوي بإنشاء حزبين مواليين للإدارة الاسبانية هما (حزب المغرب الحر) عام 1952م و(حزب الهلال) عام 1953م، لكن ذلك لم يؤثر على قوة ونشاط حزبي الإصلاح الوطني والوحدة المغربية، وظلت أحزاب الإدارة الإسبانية تفتقد إلى الرصيد الشعبي والتأييد الجماهيري.

مع مناداة القوى المغربية المتواطئة مع سلطات الحماية الفرنسية بخلع الملك محمد الخامس، بلغ التنافس أوجه بين الجانبين وهو ما عرف بـ«الأزمة المغربية». وقد وقف حزب الاستقلال والشعب المغربي إلى جانب الملك، واندلعت تظاهرات شعبية منذ 14 أب/ أغسطس في العديد من المدن المغربية وبخاصة في فاس ومراكش ووجدة وطنجة، راح ضحيتها أكثر من ألفي شهيد والمئات من المعتقلين ومن بينهم الكثير من العلماء والقضاة والباشوات من الذين رفضوا سطوة الجلاوي وأتباعه، ورفضوا التوقيع على عريضة ضد الملك الشرعي. ومن طنجة، وجه زعماء الحركة الوطنية نداءً إلى جامعة الدول العربية، ناشدوها العمل من أجل إحباط محاولة الخلع. كما بعثوا برقيات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ووزير الخارجية جورج بيدو، محذرين من العواقب الوخيمة لهذا النشاط المعادي للملك الشرعي. إلّا أن كفة التنافس رجحت لصالح المستعمرين الفرنسيين والمتعاونين معهم من أنصار الجلاوي الذي طوقت قواته (50 ألف مقاتل) قصر الملك في 14 آب/ أغسطس 1953م. وقدم المقيم العام الفرنسي إنذاراً إلى الملك بقبول مشروع الإصلاحات أو الخلع. وتحت

خطر الخلع اضطر الملك إلى الموافقة على «السيادة المشتركة» وحرمانه من الصلاحيات التشريعية. إلّا أن الجلاوي والإقامة العامة كانوا في حقيقة الأمر عازمين على خلع الملك وتعيين آخر يكون أداة طيعة لهم. وعلى الرغم من موافقة الملك على مشروع الإصلاحات، إلّا أن الجلاوي وأنصاره أعلنوا (محمد بن عرفة) ملكاً جديداً على المغرب في 19 آب/ أغسطس، ومنحوه السلطة الدينية أيضاً، واختاروه إماماً لهم، واستندت السلطات الفرنسية إلى مبادرة الجلاوي وسطوته، فأعلنت في 20 آب/ أغسطس 1953م خلع الملك محمد الخامس ونفيه إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر. واعترفت الحكومة الفرنسية بـ(محمد بن عرفة) ملكاً على المغرب في 10 أيلول/ سبتمبر 1953م.

أدى نفي الملك محمد الخامس إلى تصاعد التأييد الشعبي والحزبي له بشكل كبير، وغدا رمزاً للنضال الوطني. وساعد ذلك على بعث نشاط الحركة الوطنية بشكل أكبر من السابق. وقد اعترف دبلوماسي معاصر للأحداث بقوله، إن الملك بسبب نفيه إلى خارج المغرب (أصبح رمزاً للروح الوطنية المغربية وزعيماً للأمة فمكنه هذا من إعادة ترسيخ مكانته ليس كرئيس للدولة ورئيس روحي للبلاد، بل كذلك كرجل الدولة الرئيس فيها، وبدلاً من أن يكون أداة بيد حزب الاستقلال كانت مكانته تفوق مكانة الحزب.

أحدث خلع الملك محمد الخامس ونفيه استياءاً عربياً ودولياً أيضاً، إذ قدمت العديد من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية مذكرة إلى مجلس الأمن طالبوا فيها مناقشة إقدام فرنسا على خلع الملك. كما اجتاحت العواصم العربية والإسلامية تظاهرات شعبية صاخبة شجبت واستنكرت الإجراء الفرنسي وطالبت بعودة الملك الشرعي وعدم الاعتراف بالملك المنصب محمد بن عرفة ملكاً على المغرب.

ازدادت حدة التوتر بعد نفي الملك محمد الخامس، بين الشعب وقواه الوطنية وبين السلطات الفرنسية والقوى المتحالفة معها. ولم ينته عام 1953م حتى كانت عمليات الاضطهاد بحق الشعب المغربي تمارس في طول البلاد وعرضها وبدفع من المستوطنين الفرنسيين. وأصبح المغرب كله أشبه ما يكون بمجموعة من معسكرات الاعتقال، لأن الجيش الفرنسي قد قطع جميع وسائل التنقل والمواصلات بين مناطق البلاد، ولأن البوليس قد أحكم إغلاق الأحياء الكبيرة في المدن. كما أن القوات الفرنسية جاءتها تعزيزات كبيرة واتخذت احتياطات خاصة لمنع أعضاء المقاومة الوطنية من التغلغل بين قوات حفظ النظام الفرنسية. وبدا واضحاً أن السيطرة الفرنسية على المغرب سارت في طريق النهاية عندما غيرت الحكومة الفرنسية المقيم العام الجنرال جيوم في حزيران/ يونيو 1954م بمقيم عام جديد وهو فرنسيس لاكوس، الذي قام بإطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية لاسيما أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال للتخفيف من حدة الاضطرابات في المغرب.

وفي الشمال المغربي بذل حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، بعد أن استعادا نشاطهما عام 1952م، جهداً كبيراً لإبقاء الشمال المغربي متمسكاً بالملك بعد نفيه. واستطاع الاثنان أن يجعلا الشمال المغربي ملجأ ومعسكراً للمقاومة وللفارين من وجه القمع الفرنسي حتى إعلان الاستقلال. كما رفض «الخليفة» في تطوان الحسن بن المهدي الاعتراف بالملك ابن عرفة وتمسك بالملك الشرعي محمد الخامس. وفي 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1953م القي عبد الخالق الطريس كلمة في حشد كبير من ابناي العاصمة تطوان أكد فيها (... إن أبناء المغرب عموماً ينظرون إلى السلطان محمد بن يوسف رمزاً للبلاد والوحدة الوطنية...).

وكان لتجاهل فرنسا لاسبانيا في عملية خلع الملك ونفيه إن اتخذت إسبانيا موقفاً مضاداً لفرنسا منذ هذه المدة.

أدرك الشعب المغربي وبعض أعضاء الحركة الوطنية المغربية وخاصة في حزب الاستقلال أن الأسلوب السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية غير مجد. ومن هنا كانت البداية لبروز قوى جديدة في منطقة النفوذ الفرنسي أدركت عجز القيادات التقليدية عن أداء دورها في مواجهة الاحتلال، وآمنت بأن طريق الاستقلال لا يكون إلّا بحمل السلاح ثانية، واعتماد أسلوب الكفاح المسلح. وكان ذلك انسجاماً مع توجيهات لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة. فكانت البداية لإنشاء (جيش التحرير المغربي) وظهور العمليات الفردية وتطورها وتوسعها إلى شكل جماعي أكثر قوة وتنظيماً وفاعلية. وعليه فقد شهدت مرحلة عام 1953م وما بعدها تداخلاً بين النضال السياسي والكفاح المسلح امتد حتى إعلان الاستقلال، وأدى ذلك إلى بروز قيادات وتنظيمات جديدة.

خلال حكم محمد بن عرفة، برزت قوى وطنية جديدة من داخل حزب الاستقلال وعملت بصورة مستقلة عن الحزب، بدأت نشاطها بتصفية العملاء ومهاجمة المصالح الفرنسية والقيام بمحاولة اغتيال ابن عرفة، فضلاً عن قوى من الاتحاد العام المغربي للشغل بدأت تمثل تياراً شعبياً تزعمه مناضلون وقادة لم يكونوا متفقين مع القيادة التقليدية التي لم تهتم كثيراً بمشاكل العمل والعمال، وقد نجحت هذه القوى في تصعيد النضال الوطني لمواجهة سلطات الحماية الفرنسية وأذنابها خلال مدة نفي الملك محمد الخامس.

إن سيطرة القوى الإقطاعية المغربية وبالتعاون مع قوات الاحتلال الفرنسي لم يثن الشعب المغربي وقواه الوطنية عن التصدي لهما والتعبير

عن التمسك بالملك محمد الخامس. ففي 20 آب/ أغسطس 1954م أي في اليوم الذي يصادف خلع الملك قبل عام، أعلن الشعب ومنظماته الوطنية (الإضراب العام) وتجمدت الحياة في المغرب، إذ أغلقت المتاجر والحوانيت، ولم يذهب العمال إلى عملهم. وقامت السلطات الفرنسية والمقيم العام الجديد (لاكوست) باعتقال (30) ألف مواطن، لكن ذلك لم يخمد إرادة الشعب في الحرية. إذ اشتد النضال الوطني بشكل اكبر في تشرين الثاني/ نوفمبر، واستمر الإضراب العام ثلاثة أيام. وطالب الشعب المغربي من جديد بعودة الملك محمد الخامس والشروع في المفاوضات. ومن جهة أخرى، تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في المناطق الريفية على يد جيش التحرير المغربي. واتخذ من الشمال المغربي قاعدة للمقاومة المسلحة. وأصبحت مدينة تطوان مركزاً للمجلس الأعلى للمقاومة المسلحة. وقد أمد حزب الإصلاح الوطني (جيش التحرير) بالمساعدة في هذه المنطقة. وبدأت عمليات جيش التحرير تزداد في القرى والمدن مع ازدياد إعداده من المقاتلين. واستطاعت قوات جيش التحرير المغربي السيطرة على الأقاليم الشمالية والوسطى في منطقة النفوذ الفرنسي واستمر ذلك حتى عام 1955م.

سمح الإسبان في منطقة نفوذهم في الشمال المغربي، بأن يتحرك حزب الإصلاح الوطني لدعم جيش التحرير المغربي، وان تكون منطقة نفوذهم ساحة لنشاط المقاومة المسلحة المغربية، وكان ذلك نكاية بفرنسا التي لم تستشرهم بنفي الملك محمد الخامس، وخوفهم أيضاً من ضم المغرب في نطاق (الاتحاد الفرنسي). يؤكد ذلك دبلوماسي معاصر بقوله: «إن الإسبان قد شعروا بإهانة بالغة لعدم استشارتهم قبل خلع السلطان وأصبحوا يخشون أن يحاول الفرنسيون جعل المغرب، جزائر أخرى دون أي نية في منح الاستقلال مما سيؤدي إلى زوال النفوذ الإسباني».

عدت إسبانيا الإجراء الفرنسي بحق ملك المغرب إهانة للشرف الاسباني. وعليه لم تعترف بالملك الجديد محمد بن عرفة. واستمرت الخطبة في الجوامع باسم الملك محمد الخامس. ورفض الخليفة الحسن بن المهدي في تطوان الاعتراف بالملك محمد بن عرفة وتمسك بالملك الشرعي. ونُظمت في تطوان مظاهرات كبرى احتجاجا على المؤامرة الفرنسية. فقد دعا حزب الإصلاح إلى اجتماع كبير خطب فيه عبد الخالق الطريس، وخرجت مظاهرة كبرى طافت شوارع تطوان ورفع المتظاهرون صورة كبيرة للملك محمد الخامس. وأجبرت التظاهرة المندوب السامي الاسباني الجنرال روفائيل بالينو على الإعراب عن استنكاره لخلع الملك، فيما كانت إذاعة (درسا) وصحفها تردد صداها مؤكدة أن «فرنسا خرقت المواثيق والعهود بالتآمر على رمز سيادة المغرب ووحدته الإقليمية». وامتدت موجة السخط والاستنكار إلى منطقة طنجة الخاضعة للحماية الدولية.

أدى نهوض المقاومة الشعبية السياسية والمسلحة في المدن والقرى في عموم المغرب، وتصاعد نشاط الثورة الجزائرية منذ عام 1954م، والخوف من قيام وحدة كفاحية بين الجزائر والمغرب، وتونس، إلى قيام فرنسا بتغيير سياستها تجاه المغرب (كما فعلت ذلك في تونس). وبدأت بتغيير المقيم العام لاكوست بالمقيم العام الجديد جلبر جرانفال، في حزيران/ يونيو 1955م. وعليه، تعرضت السياسة الفرنسية منذ هذه المدة لتغيير شامل، غير أن النتائج لم تظهر إلّا بعد تسعة شهور مليئة بدبلوماسية ملتوية وتآمر (كما حصل في تونس) على كيفية تحديد شكل العلاقات المغربية - الفرنسية، وكان ذلك بالعمل على فتح المفاوضات بين الجانبين. فكان عام 1955م بداية المفاوضات المغربية - الفرنسية.

المفاوضات المغربية - الفرنسية ••••••••••••••••••••••••••

أدت تطورات الأوضاع الداخلية في المغرب (وفي الجزائر وتونس) عام 1955م إلى قيام الحكومة الفرنسية ومقيمها العام الجديد في المغرب (جلبر جرانفال) إلى إعادة فتح الحوار مع قادة حزب الاستقلال بالتحديد (أفرج عنهم أواخر عام 1954م) للوصول إلى حل للقضية المغربية بعيداً عن استخدام السلاح. وبدا واضحاً للمقيم الجديد أن (التشاور مع الملك المزيف) مضيعة للوقت، وأن الوصول إلى حل للأزمة المغربية يتطلب التشاور مع ممثلي الشعب المغربي.

في حزيران/ يونيو 1955م أوصى جلبر جرانفال حكومته باتخاذ عدة إجراءات للاحتفاظ بالسلطة في المغرب. وأكد على ضرورة خلع محمد بن عرفة، وإعادة الملك محمد الخامس لامتصاص النقمة الشعبية، إلّا أنه واجه معارضة الجلاوي وأنصاره. كما عارضه المستوطنون الفرنسيون، وأرغمته جهود هؤلاء على الاستقالة، فحل محله أواخر آب/ أغسطس 1955م المقيم العام (بويي دولاتور). وفي الوقت نفسه، كانت الحركة الوطنية المغربية في شكلها المسلح تشتد من يوم لآخر. كما بدأت جماعة الجلاوي تعاني من الانشقاق في صفوفها، فقد انفصل سكان الأطلس المتوسط عن قادتهم وبعثوا برقية إلى باريس في 11 آب/ أغسطس طالبوا فيها بعودة الملك محمد الخامس. وفعل الشيء نفسه سكان الريف في الشمال المغربي. وقد أدى ذلك إلى تغيير ميزان القوى في المغرب لصالح الحركة الوطنية، حيث لم يعد بالإمكان قمع مقاومة الجماهير الشعبية. كما لم يعد محمد بن عرفة يتمتع بأي شعبية حتى من أنصاره.

أجبر الضغط الشعبي والحزبي، وعمليات الكفاح المسلح في مناطق كثيرة من البلاد على موافقة الجانب الفرنسي في آب/ أغسطس 1955م

على اتفاق (إكس ليبان) مع قادة حزب الاستقلال. ونص الاتفاق على تنحية محمد بن عرفة وتشكيل مجلس وصاية على العرش شريطة أن يحظى بموافقة الملك محمد الخامس. وتخلت الحكومة الفرنسية عن مبدأ (السيادة المشتركة) التي أعلنتها في إصلاحات عام 1953م. وفي أيلول/ سبتمبر توجه ممثلو حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال إلى الملك محمد الخامس في مدغشقر. كما وصل وفد فرنسي برئاسة الجنرال كاترو للتفاوض مع الملك، لكن المفاوضات ظلت (غامضة) وذلك لأن (الكتلة اليمينية) في فرنسا أبدت مقاومة مسعورة للقرارات التي اتخذت في اكس ليبان، فيما طالب الوطنيون المغاربة بمختلف أحزابهم بعودة الملك في سبيل الاستقلال الوطني وإجراء انتخابات حرة وعامة للجمعية الوطنية.

تحسس الوطنيون المغاربة مماطلة الحكومة الفرنسية وترددها بالاستجابة لمطالبهم، فازداد نشاطهم في مجال الكفاح المسلح. ففي 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1955م، انتفض الشعب في الريف والأطلس المتوسط وأصبحت حالة القوات الفرنسية «عسيرة للغاية»، لأن الانتفاضة اتسعت وشملت مناطق متعددة من البلاد. فقامت الجمعية الوطنية الفرنسية في الشهر نفسه بالدعوة إلى فتح باب المفاوضات على الرغم من المقاطعة العنيفة من جانب اليمين الفرنسي. وفي 21 تشرين الأول/ أكتوبر طالب حزب الاستقلال بخلع محمد بن عرفة وعودة الملك محمد الخامس وإلغاء معاهدة الحماية. كما بدأ الجلاوي باشا مراكش بعد انحسار نفوذه بالتخلي عن محمد بن عرفة وتأييد عودة الملك الشرعي. وكان موقف الجلاوي «خاتمة انهيار الخطط الفرنسية في المغرب». وعليه فقد تنازل محمد بن عرفة عن العرش في 30 تشرين الأول/ أكتوبر. وأدت هذه التطورات الداخلية في المغرب إلى اعتراف الحكومة الفرنسية بالملك

محمد الخامس في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955م، فكان ذلك بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب.

استقلال المغرب ••••••••••••••••••••••••••••

في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1955م سمحت الحكومة الفرنسية للملك محمد الخامس بمغادرة منفاه في مدغشقر والتوجه إلى باريس لإجراء المفاوضات حول الاستقلال. وقد شارك في المفاوضات عدد من المستقلين ومن قادة حزب الاستقلال. وبدأت المفاوضات التمهيدية في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، وانتهت إلى إصدار تصريح (سان كلو) الذي احتوى على النقاط الآتية:

1 - «تشكيل مجلس الوصاية ومنحه السلطة الكاملة في إدارة المغرب.

2 - تشكيل حكومة في المغرب تضم كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية.

3 - استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب دولة مستقلة مرتبطة مع فرنسا داخل نطاق التعاون المتبادل، أي ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل Lindependence dans linter dependence.

4 - إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب».

كان تصريح سان كلو بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب بعد عزل محمد بن عرفة ونقله إلى فرنسا، لكن ذلك لم يتم إلّا في آذار/ مارس 1956م. ففي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955م عاد الملك محمد الخامس إلى المغرب واستقبله الشعب استقبالاً كبيراً. كما سرت موجة من

الفرح في الأقطار العربية بإعادته إلى العرش. ومع وصوله أعلن في خطاب 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955م، عن نيته في (تأسيس نظام ملكي دستوري في المغرب) وألغى الظهير البربري واعترف بحقوق النقابات. وتم تأسيس الاتحاد المغربي للشغل. واستبدل الإدارة الفرنسية للمقاطعات بإدارة مغربية. وأعلن في الخطَاب نفسه «الاعتماد على معونة فرنسا لبناء عهد جديد». وأكد أن مهمات الحكومة العصرية المسؤولة التي تعبر تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب هي العمل على تدبير شؤون البلاد. ووضع أنظمة ديمقراطية على أساس الانتخاب، وفصل السلطات في إطار ملكية دستورية وإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية تحدد نظام الاستقلال وعلائق ارتباط جديد بين المغرب وفرنسا أساسه احترام السيادة والمساواة.

تأخرت المفاوضات المغربية الفرنسية لاستكمال استقلال المغرب حتى أوائل شباط/ فبراير 1956م، وذلك بسبب تأسيس حكومة جديدة في فرنسا. وجاءت حكومة (غي موليه) لتصل بالمفاوضات إلى غايتها. وقد كان لجيش التحرير المغربي دور كبير في التعجيل في اعتراف فرنسا بإنهاء نظام الحماية واستقلال المغرب دون هذا (التكامل) غير الواضح مع فرنسا. وانتهت المفاوضات بين الطرفين إلى اتفاق 2 آذار/ مارس 1956م والذي منح المغرب الاستقلال. إلّا أن فرنسا احتفظت لنفسها بموجب الاتفاق ببعض الامتيازات كاستمرار مرابطة قواتها في بعض المناطق وبعض القواعد العسكرية خلال المدة الانتقالية.

أما المنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الإسبانية فقد سارع الجنرال فرانكو رئيس الحكومة الإسبانية إلى دعوة الملك لزيادة مدريد. وتمت الزيارة في 4 نيسان/ أبريل 1956م وتم الاتفاق في 7 نيسان/ أبريل على إنهاء الاحتلال الإسباني للمنطقة الشمالية من المغرب إلّا أن إسبانيا ظلت محتفظة إلى الآن ببعض المدن الساحلية (مليلة - سبتة) وبعض الجزر

الساحلية. وظل احتلالها لبعض الأقاليم الساحلية والصحراوية في أقصى جنوب المغرب (الصحراء الغربية). أما طنجة، فقد عادت إلى السيادة المغربية بعد أن أعلن مجلس الإدارة الدولية إلغاء الإدارة الدولية في طنجة وإعادتها إلى الحكم المغربي في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956م. وتم إرجاعها بشكل كامل عام 1959م. وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية وحقق المغرب استقلاله ووحدة أراضيه، لكن بقيت للفرنسيين بعض المصالح الاقتصادية والثقافية فضلاً عن المصالح العسكرية وبعض القواعد الفرنسية والأميركية حتى تمت تصفيتها في مطلع الستينات، لكن التعاون في بعض المجالات العسكرية ظل قائماً.

التطورات الداخلية في المغرب بعد الاستقلال

واجهت المؤسسة الحاكمة في المغرب غداة الاستقلال في 2 آذار/ مارس 1956م مجموعة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية وغيرها، وكانت مهمة إعادة بناء مؤسسات الدولة على وفق دستور يحدد المبادئ العامة للنظام السياسي من أولويات البناء الجديد للدولة المغربية. وفي الوقت نفسه، واجهت المغرب (كما حصل في الجزائر وتونس)، أوضاعاً اقتصادية صعبة بسبب هروب رؤوس الأموال وتقلص الاستثمارات الأجنبية ونقص الخبرات من الفنيين والإداريين والمدرسين، ناهيك عن الجمود الاقتصادي واتساع حجم البطالة وانخفاض الواردات واستمرارية ارتباط الاقتصاد المغربي بعجلة النفوذ المالي والاقتصادي الفرنسي. ومن جهة أخرى، سعت المؤسسة الملكية للحفاظ على الأوضاع الموروثة، وضمان الاستقرار لها ولقواعدها الاجتماعية (الأشراف، الأعيان رؤساء القبائل، كبار الملاكين) فمارست أسلوباً (محافظاً) في التنمية بالتحول التدريجي للطبقة شبه الإقطاعية إلى طبقة رأسمالية، وانتهاج سياسة تستهدف الاهتمام بالجانب الزراعي

والاحتفاظ بولاء الفلاحين، مقابل عدم الاهتمام بقطاع الصناعة حتى بداية السبعينات.

كانت ملامح النظام السياسي والدستوري قد جاءت في خطاب الملك محمد الخامس بعد عودته من منفاه في مدغشقر إلى باريس. ففي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955م، طرح الملك المبادئ العامة للدستور الأساس وأكد أن «مهمتنا الأولى تشكيل حكومة مغربية مسؤولة وتمثيلية تتمتع بالسيادة الواضحة المحددة لتتحمل مسؤولية الشؤون العامة للبلاد... والتي تكون على حد سواء قادرة على تنفيذ وإقامة الديمقراطية التي تنتج عن إقامة انتخابات حرة تستند على مبدأ فصل السلطات في الحكم من أجل إقامة ملكية دستورية تعترف للمغاربة بكل فئاتهم بحقوق المواطنة وممارسة الحرية العامة والنقابية». ومن التدابير التي اتخذها الملك محمد الخامس لمواجهة مساعي حزب الاستقلال للسيطرة على السلطة في المغرب، هو العمل على تأسيس مجلس وطني استشاري يعينه الملك، ويعد خطوة على طريق الحياة الدستورية. وبناء على ذلك فتح استقلال البلاد مسألة بناء الدولة، دولة الاستقلال، ومن أولويات ذلك، إقامة مؤسسات ديمقراطية تمثيلية تحظى بثقة الشعب والملك.

ومنذ البداية انشغلت الحكومة المغربية أيضاً بمعضلتين خطيرتين استنزفتا إمكاناتها، الأولى تتمثل بإعادة وحدة البلاد التي كانت مقسمة من الناحية القانونية إلى ثلاث مناطق، منطقة الحماية الفرنسية، ومنطقة الحماية الاسبانية ومنطقة طنجة الدولية. وكانت هناك الجيوب الساحلية في الشمال والجنوب التي كانت خاضعة للاحتلال الإسباني. والثانية، تتمثل في عدم وضوح حدود المملكة المغربية، وتطلع حكومة الرباط إلى موريتانيا والصحراء الغربية في الجنوب، ونحو إقليم تندوف في الشرق مع الجزائر. إن المعضلتين تركتا آثارهما على الموقف الداخلي

والسياسي الخارجي، وأدتا إلى دخول المغرب في توتر ونزاع مع محيطه الإقليمي.

- عرفت الحياة السياسية المغربية مشكلتين لا زالتا تتعايشان. وتتعلق الأولى بتوزيع النفوذ بين الملكية والقوى السياسية. والثانية بإيجاد مشروع سياسي يمكن البلاد من مجابهة تحديات التنمية. ومع أن النصف الثاني من الخمسينات لم يشهد اتجاهاً واضحاً نحو وضع دستور للبلاد وإجراء انتخابات وإقامة مؤسسات تمثيلية، إلّا أنه لم يخل من إشارات دالة على رغبة الجميع (الملك - القوى الوطنية - الشعب) في إقامة تلك المؤسسات، ولعل أبلغها تشكيل «المجلس الوطني الاستشاري» مع أول حكومة قبل تحقيق الاستقلال وبعيد ذلك بقليل. وأصبحت العلاقات بين الأقطاب الثلاثة، السلطة الملكية (الملك)، والسلطة التنفيذية (الحكومة)، والسلطة التشريعية (المجالس التمثيلية) تقوم على (التراضي) عبر تحديد وتنشيط العلاقات. واتضح وجود إستراتيجية متنافسة بين القصر والحركة الوطنية، وستؤدي الى بروز تناقضات على خلفية الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية التي ينبغي اعتمادها لبناء مشروع مجتمعي في مرحلة ما بعد الاستقلال في المغرب.

تشكلت أول حكومة برئاسة أحمد مبارك البكاي (كانون الأول/ ديسمبر 1955 - تشرين الثاني/ نوفمبر 1956م) وتم تأليف «المجلس الوطني الاستشاري» كما جاء في خطاب الملك محمد الخامس في 25 أيلول/ سبتمبر 1956م. ورحبت بذلك الأوساط السياسية وعدّته خطوة أولى نحو حياة نيابية وملكية دستورية. وعين الملك أعضاء المجلس في 20/ 11/ 1956، وعددهم (76) عضواً يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية والهيئات العلمية والاقتصادية والنقابية والمهنية، منهم (22) يمثلون الأحزاب

السياسية و(10) نقابيين و(38) من الأعيان يمثلون غرف التجارة والفلاحة (الزراعة)، و(6) يمثلون مهن حرة. والملاحظ، أن أعضاء المجلس تشكلوا من هيئات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهذا يعني تهميش دور القوى والأحزاب السياسية ولا سيما حزب الاستقلال بوصفه أكبر الأحزاب وأهمها. وتركيز دور القصر واحتفاظه بالسلطتين التنفيذية والتشريعية ومناقشة ميزانية الدولة وإقرارها، وله أربع لجان هي، اللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية ولجنة الميزانية. وخوّل المجلس النظر في أمور البلاد لغاية إجراء انتخابات تشريعية واختيار مجلس جديد. وتم انتخاب المهدي بن بركة لرئاسته والمحجوب بن الصديق، سكرتير الاتحاد العام للشغل، نائباً للرئيس. وكان الملك عازما على السماح بممارسة الديمقراطية على مراحل، وتكون الخطوة الأولى بإجراء انتخابات بلدية يشارك فيها الشعب. والخطوة الثانية تتجسد بانعقاد البرلمان الذي يعبر عن إرادة الشعب. ومنذ البداية أراد حزب الاستقلال بوصفه القوة القائدة للحركة الوطنية المغربية التي حققت الاستقلال، أن يؤدي دوراً رئيساً في قيادة البلاد وبشكل يتناسب مع دوره في التحرير والوحدة الوطنية. وعليه، عد حزب الاستقلال، أن تمثيله في الحكومة لا يتناسب مع ذلك الدور. ووافق الملك محمد الخامس على تأليف حكومة ثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1956م، برئاسة البكاي أيضاً (27 تشرين الثاني/ نوفمبر - 17 نيسان/ أبريل 1958م)، وتولى الاستقلاليون معظم المناصب المهمة. ومع ذلك ظل الحزب يعلن عدم رضاه. وكان هذا الموقف ينطلق من عدم الانسجام داخل صفوفه، لذا حاول الملك في أيار/ مايو 1958م، تشكيل حكومة أكثر تماسكاً برئاسة احمد بلفريج، وهي حكومة استقلالية، لكنها لم تدم طويلاً. فقد كان الجناح اليساري في حزب الاستقلال متذمرٌ من سلطة القصر على الجيش والشرطة، وكان على

رأسهما ولي العهد الأمير الحسن الثاني ومحمد الغزاوي ورئيس الديوان الملكي وزيراً للداخلية. وكان اليساريون يطالبون بهذه المناصب الثلاثة، مما كان سبباً في إضعاف حكومة بلفريج، بسبب الانقسام الذي حدث داخل حزب الاستقلال والذي انتهى فيما بعد بتشكيل حزب جديد من الجناح اليساري تحت اسم (الاتحاد الوطني لحزب الاستقلال). وبسبب عجز الحكومة عن تنفيذ الميثاق الملكي في الإعداد للانتخابات التشريعية، مما أدى إلى استقالتها. وقام الملك بتعيين أحد الأعضاء البارزين في حزب الاستقلال (عبدالله إبراهيم) رئيساً للحكومة المغربية. ثم شغل اليساريون في حزب الاستقلال أهم المناصب باستثناء الجيش والشرطة اللذين بقيا بيد ولي العهد والغزاوي، لأن الملك أرادهما بعيدين عن التأثيرات السياسية. ويبدو واضحاً أن القصر استعاد كافة السلطات من تنفيذية وتشريعية وتمثيلية. وجاء ذلك على وفق ما نص عليه العهد الملكي لعام 1958م بالقول: «إن سيادة البلاد تتجسم في الملك الذي هو الأمين والمحافظ عليها، بيده السلطة المطلقة والحكم النافذ ورثهما عن أسلافه حتى يضع المجلس التشريعي دستوراً للشعب. . . للملك السلطة التشريعية الممثلة في الظهائر. . . وكذا في أقواله وأعماله وخطبه الرسمية. . . ويفوض الملك السلطة التنفيذية للحكومة. . . والتفويض في نظر القصر لا يعني التخلي عن أي جزء من السلطة إنما هو نوع من ممارستها عبر وسيط دون أن يتمتع هذا الوسيط بأي سلطة مستقلة».

في ظل حكومة عبدالله إبراهيم (من حزب الاستقلال) المشّكلة في المدة 16/ 11/ 1958–20/ 5/ 1960، تم الإعلان عن القانون الانتخابي في 1/ 9/ 1959. وحددت الأحزاب الوطنية الرئيسة في البلاد وهي: حزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية (انشق عن حزب الاستقلال في 25 كانون الثاني/ يناير 1959م،

عدداً من الملاحظات. وأعلنت الحكومة بأن موعد الانتخابات سيكون في 29/ 5/ 1960. كما أعلنت برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعادي للاستعمار والإقطاع الداخلي ذي الوزن المؤثر في الحياة الاقتصادية (الزراعية). وطالبت بتوزيع الاراضي على الفلاحين. وطرح خطة خمسية (1960–1965م) استهدفت برمجة الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكل البلاد. وقد سعت الحكومة وفي مدة عبد الرحيم بوعبيد (وزير الاقتصاد الوطني) إلى تنظيم اقتصاديات المغرب بما عرف بـ(السياسة التحررية الاقتصادية)، وقد وضع بوعبيد الاقتصاد الوطني في هيكل تحكمه إستراتيجية التحرر من التبعية. وفي السياسة الخارجية اتجه المغرب وكان هو نفسه وزيراً للخارجية، نحو إقامة علاقات مع أقطار الوطن العربي ودول العالم الثالث، وتبنى سياسة عدم الانحياز. وقبل موعد الانتخابات تمت إقالة حكومة عبدالله إبراهيم في 20/ 5/ 1960، بدعوى عدم قدرتها على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ولّدت تمردات داخلية (أحداث منطقة الريف عام 1958م)، وكان يعوزها الكفاءة والقدرة السياسية في نظر القصر. وعليه، فقد تشكلت حكومة جديدة في 24 أيار/ مايو 1960م برئاسة الملك محمد الخامس. وعين ولي العهد الأمير الحسن الثاني نائباً للرئيس وقائداً عاماً للقوات المسلحة. وأصبح الجنرال أوفقير مديراً للشرطة الوطنية، ومبارك البكاي وزيراً للداخلية ومحمد شرقاوي وزيراً للاتصالات ويوسف بن عباس وزيراً للصحة. وبعدها قرر الملك وولي العهد إعداد دستور للبلاد لمدة عامين وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه.

ومنذ بداية مرحلة الستينات ستظهر التناقضات بحدة بين السلطة الملكية وبين القوى السياسية، نوعاً من التنافس، وسيلقي ذلك التنافس بظلاله على مجمل الحياة السياسية والدستورية والتشريعية، وعلى

الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذ بها المغرب منذ بداية الاستقلال. وكانت إقالة حكومة عبدالله إبراهيم بداية التنافس على السلطة بين الملكية والقوى السياسية الوطنية. وبعد وحدة الكفاح الشعبي ضد الاحتلال الفرنسي وسياسته، بدأت التناقضات في البنية الاجتماعية تظهر من جديد بين الدولة والقبيلة، المدن والأرياف، التحديث والتقليد، العمل ورأس المال. ولعل أبرز التناقضات، أن النظام الذي مثل المحافظة وإعادة استثمار البنى التقليدية على وفق رؤيته التاريخية والشرعية الناتجة عنها من جهة، وسعي القوى السياسية (المعارضة) للانتصار للتحديث السياسي (الديمقراطية) والاقتصادي (التصنيع) والاجتماعي (حرية المرأة، مشاركة الشباب، ادمجا الأرياف في الحياة السياسية) والثقافي (الانفتاح على الثقافة التحررية والتقدمية العالمية) من جهة أخرى، قاد إلى فتح أبواب التنافس على السلطة وبداية هيمنة القصر وأتباعه على القرار الداخلي والخارجي بعيداً عن مشاركة القوى الوطنية. وظهر واضحاً تغيير الملك محمد الخامس لطروحاته المعلنة منذ عام 1955م. فقام بسلسلة من الإجراءات والتغييرات في المراكز الإدارية والمؤسسات العامة وشبه العامة. وأبعد ما تبقى من العناصر المنتمية للحركة الوطنية بعد إقصاء حكومة عبدالله إبراهيم. وتمهيداً لإعداد ووضع الدستور، شرع الملك محمد الخامس في 14 تموز/ يوليو 1960م بتشكيل مجلس تأسيسي لوضع الدستور الذي سيعرض للاستفتاء الشعبي بعد موافقة الملك عليه. وفي 7/ 11/ 1960، عين الملك أعضاء المجلس النيابي وعددهم (78) عضواً، وترأس المجلس، ووصفه بأنه ممثل لكل الميول والاتجاهات السياسية والثقافية في المغرب. واجه المجلس صعوبات منذ بداية تأسيسه، وذلك بانسحاب عدداً من أعضائه لا سيما بعد انتخاب علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال رئيساً للمجلس في 18 كانون الثاني/ يناير 1961م.

إن عهد الملك محمد الخامس يمثل مرحلة انتقالية ما بين سنوات الاستقلال والحكم الدستوري. وكان حكمه مستقراً بشكل عام. وقد ساعد على استقرار الأوضاع في عهده «نظرة الشعب المغربي إليه كزعيم وطني قاد البلاد إلى الاستقلال»، فضلا عن استعداده لإقامة ديمقراطية نيابية. غير أن الملك محمد الخامس لم يستطع أن يشهد قيام الدولة المغربية الجديدة بسبب وفاته المفاجئة يوم الأحد 26 شباط/ فبراير 1961م على أثر عملية جراحية أجريت له في مصحة القصر الملكي بالرباط، فخلفه ولي العهد الحسن الثاني الذي التزم بما تعهد به والده حيث قال: «. . . لن يمض عام 1962م حتى نكون قد وفينا بوعدنا، ووضعنا بمشاركة شعبنا دستوراً يحدد السلطة وينظمها، ويمكن لجميع الأفراد أن يشاركوا بوساطة ممثليهم في تسيير الشؤون الوطنية ويراقبوا أعمال الحكومة. . .».

المغرب في عهد الملك الحسن الثاني

والتنافس على السلطة

إن تاريخ التنافس على السلطة في المغرب الذي بدأ منذ أواخر عهد الملك محمد الخامس، برز بشكل اكبر بعد تولي الملك الحسن الثاني أمور البلاد (1961–1999م). والجدير بالذكر أن المدة السابقة لتولي الملك الحسن الثاني عرش المغرب، أكدت أن مراكز القوى الأساسية كانت القصر وحزب الاستقلال وكلاهما يمتلك الشرعية في قيادة البلاد، بحكم الشرعية التاريخية والدينية للأول وبحكم الشرعية الكفاحية للثاني. وكان هناك توافق ظاهري بين الجانبين لما سيكون عليه نظام الحكم بعد الاستقلال وهو التوافق الذي عبر عنه الملك محمد الخامس عام 1955م بالعمل على إقامة نظام حكم ملكي دستوري، وكلاهما أيضاً اعتمد على الشعب لكي يتغلب على الآخر، الملك وسلطته الروحية والدينية (أمير المؤمنين) ونسبه الشريف ودوره في البلاد كرمز للوحدة المغربية وللكفاح ضد الاحتلال الفرنسي، وحزب الاستقلال وتاريخه النضالي وسعة قواعده الشعبية. ولكن هذا التنافس لم يكن يجري بين طرفين متكافئين، فقد كان الملك يجسّد شخصية الشعب المغربي وعودة السيادة التاريخية والشرعية التي سلبها الاستعمار منذ عام 1912م. أما الحزب، فقد كان العنصر الجديد الذي أوجدته ظروف الاستعمار الفرنسي للمغرب. وبناء على ذلك كان

الملك يرى أن الاعتبارات التاريخية والأسرية والدينية تعطيه ثقلاً مادياً ومعنوياً أكبر لدى الشعب المغربي وقواه المتنفذة تاريخياً، ولدى الجماعات الإسلامية التي لا تطعن في شرعية الملكية. فالملك إذن قادر في هذا الإطار أن يؤكد أن مؤسسته «ملكية شعبية إسلامية حاكمة»، وعليه، لم تمضِ أربعة شهور حتى أصدر في 2 حزيران/ يونيو 1961م القانون الأساسي للمملكة المغربية، ووعد بإنشاء نظام ملكي دستوري قبل نهاية عام 1962. وبناءً على ذلك، وضع القانون الاساسي تمهيداً لوضع الدستور في وقت آخر. وقد أكد القانون الأساسي على أن المغرب مملكة عربية إسلامية، لغتها الرسمية والقومية هي اللغة العربية، وأن الدولة مسؤولة عن توفير الحماية الداخلية والخارجية لحدودها الدولية. ومنح الحريات والحقوق الكاملة للمغاربة. كما نص على أن تكون العقوبة من خلال النصوص القانونية.

تشكلت في حزيران/ يونيو 1961م حكومة جديدة برئاسة الملك الحسن الثاني وبمشاركة جميع رؤساء الأحزاب (عدا حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي دخل في نزاع مع حزب الاستقلال). وفي 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962م أعلن الملك عن مشروع الدستور الذي سيعرض على الشعب للاستفتاء عليه. وفي 5 كانون الأول/ ديسمبر طلب الملك الحسن الثاني من الشعب المغربي الموافقة على صيغة الدستور، وأعلن انه مستعد لأن يغير أو يعدل من مواد الدستور لما يحقق مصلحة ومطامح الشعب المغربي. وبعدها أعلن الملك دستوراً قدمه للاستفتاء في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1962م. وشارك في الاستفتاء أكثر من (85%) من أبناء الشعب الذين يحق لهم التصويت. وأكدت الإحصائيات أن نسبة (97%) قد صوتت لصالح الدستور الجديد الذي استمد نصوصه من دساتير عالمية، ومن اعتماده على مبادئ الدين الإسلامي والتقاليد العربية.

أعطى الدستور للملك الحسن الثاني سلطات واسعة متمثلة بتعيين الوزير الأول (رئيس الوزراء) وباقي الوزراء وإعفاءهم، وله الحق في حل مجلس النواب، وان يكون هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، ويقع على عاتقه مسؤولية اعتماد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

وقد وقف حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية برئاسة المهدي بن بركة موقف المعارض لأنه كان يريد تطوير الحكم من الداخل نحو الديمقراطية الحقيقية السياسية والاقتصادية. ولم يمر شهر على الاستفتاء وإقرار الدستور حتى خرج حزب الاستقلال عن تأييده بسبب أبعاده عن مناصب مهمة وإعطائها إلى الموالين للقصر، وبذلك تحول إلى صفوف المعارضة. وبعد أن استكمل الدستور شرعيته القانونية، جرت الانتخابات النيابية في 17 أيار/ مايو عام 1963م، وأسفرت عن فوز حزب الاستقلال (41 مقعداً) والاتحاد الوطني (28 مقعداً) والمستقلون بزعامة أحمد رضا اكديرة (76 مقعداً). وألّف الأخير حزباً جديداً سمي (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) وهو تكتل ضم حزب الحركة الشعبية بزعامة المحجوبي احرضان وعبد الكريم الخطيب، وحزب الأحرار المستقلين وحزب الدستور الديمقراطي وشخصيات سياسية مستقلة، وكان الهدف منه الحصول على أغلبية برلمانية تساند القصر لمواجهة المعارضة. ولم يمر سوى شهرين على الانتخابات حتى شنت السلطات حملة واسعة من الاعتقالات لصفوف حزب الاتحاد الوطني بتهمة التأمر ضد القصر في 16 تموز/ يوليو 1963م. كما شهدت السنتان اللاحقتان محاكمات متواصلة لقادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وانتهى الأمر إلى أزمة سياسية. فقد رفضت الأحزاب السياسية برنامج العمل الذي أقترحه الملك كأساس لتشكيل حكومة ائتلاف وطني. واستمرت في البرلمان معارك التراشق

الكلامية والصحفية بين الحكومة ممثلة بالملك وبين الحركة الوطنية ممثلة بالأحزاب. وكانت الحكومة تتهم الأحزاب بالتآمر لقلب النظام الملكي، والأحزاب تتهم الحكومة بالتدخل في نتائج الانتخابات وتزويرها لصالح الملك وتشجيع إنشاء أحزاب سياسية تدين بالولاء المطلق له. وفي ضوء استمرار هذه الحالة، أعلن الملك حالة الطوارئ في 7 حزيران/ يونيو 1965م. وعليه يتضح أن الحياة السياسية في المغرب للمدة من (1963-1965م)، لم تكن محل رضا الملك.

وعليه، مرت السلطة التنفيذية في المغرب بمراحل من العلاقات الايجابية والسلبية، المرحلة الأولى (1956-1960م) تتمثل بالتوافق بين الجانبين مراعاة لظروف النشأة الجديدة للدولة المغربية. والطور الثاني (1960-1973م) وهي تاريخ ابتعاد القوى الوطنية وبخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وزعيمه المهدي بن بركة عن السلطة إلى تصفية «حركة 3 آذار/ مارس» المسلحة التي أطلقها جناح الفقيه محمد البصري في الحزب. وتميزت هذه المرحلة بالنزاع المدني (الطلاب - العمال) في الدار البيضاء في انتفاضة آذار/ مارس 1965م والتي قمعت بقسوة على يد الجنرال أوفقير. ناهيك عن مسلسل الاعتقالات بحق القوى الوطنية وقواعدها. وكذلك حل البرلمان من قبل الملك وإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية في 7 حزيران/ يونيو 1965م والسيطرة على مقاليد الحكم من جديد. وبدأ الملك يتفرد بالحكم واستلام مقاليد الأمور كافة بعد حل وزارة محمد أحمد باحنيني، والعودة إلى الاعتماد على المجالس الاستشارية التي يقوم بتعيين أعضائها بموجب مرسوم ملكي. وقد أكد الملك الحسن الثاني، وفي محاولة منه للتقليل من دور القوى الوطنية وتبرير الإجراءات الداخلية على أن «الأحزاب السياسية المغربية التي تمثل

الرأي العام ما زال ينقصها النضوج والمؤهلات الكفيلة في الإسهام في رفع مستوى البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً».

وكان إلى جانب عدم الاستقرار السياسي، عدم استقرار اجتماعي. فقد كان هناك اضطرابات عمالية بلغت ذروتها في نيسان/ أبريل 1967م، وأدت إلى اعتقال المحجوب بن الصديق رئيس الاتحاد العام المغربي للشغل. وفي هذه المدة حاول الملك امتصاص نقمة الشعب بإعلانه التنحي عن منصب رئيس الحكومة وتكليف محمد بن هيمة بتأليف حكومة جديدة (7 تموز/ يوليو 1967 - 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1969م)، لكن ذلك لم يرض الوضع الداخلي، إذ بدأ نشاط الحركة الطلابية التي عبرت عن رفضها لدستور عام 1965م ومع بداية العمل به. وعليه اخذ نشاط الحركة الطلابية يتزايد إلى أن بدأت الحكومة تتخذ الإجراءات المضادة لهذا النشاط في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1968م. كما بدأت القلاقل تمتد إلى القبائل منذ منتصف عام 1970م حول ملكية الأراضي والمراعي، فكانت بداية لظهور الجيش على المسرح السياسي.

وعليه، وبعد خمس سنوات وفي ظل دستور معلق، أعلن الملك إنهاء حالة الطوارئ والعودة إلى الحياة البرلمانية، وسن دستور جديد والدعوة لاستفتاء جديد في البلاد في 8 آذار/ مارس 1970م. ومضى الملك الحسن الثاني في صياغة الإطار «الديمقراطي» الذي يراه مناسباً للبلاد. وتم وضع دستور جديد، وبدأ العمل على إجراء انتخابات تشريعية لتشكيل برلمان جديد. وقد رفضت الأحزاب والنقابات المنتمية إليها بالإجماع الدستور الجديد الذي فرض بواسطة استفتاء 24 تموز/ يوليو 1970م وقاطعت الانتخابات التشريعية التي جرت في 28 أب/ أغسطس والتي أوجدت برلماناً جديداً من مجلس واحد هو مجلس النواب ينتخب على أساس الاقتراع المباشر لثلث أعضائه، أما الثلثان الباقيان فينتخبان بطريقة

الاقتراع غير المباشر الذي يعتمد على المجالس البلدية والمهنية. ونتيجة لذلك فاز مؤيدو الملك بالاقتراع المباشر بنسبة (84) مقعداً من مجموع (90) مقعداً من أصل (240) مقعداً. أما المقاعد الستة المتبقية فقد فازت بها المعارضة المغربية والتي كانت قد دعت إلى مقاطعة الانتخابات.

إن الأحزاب السياسية أوضحت أسباب رفضها للدستور لا سيما حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية باعتقادهما أن إلغاء حالة الاستثناء توجب العمل بدستور عام 1962م، ثم القيام بإجراء انتخابات نيابية يعقبها الفاعلان عن مشروع لتعديل الدستور. فضلاً عن اعتراض الأحزاب على الصلاحيات الواسعة التي منحت للملك بموجب الدستور وقيدت من صلاحيات مجلس النواب. أما الحزب الشيوعي المنحل، فقد أصدر زعيمه علي يعتة، بياناً دعا فيه الشعب المغربي لرفض الدستور، ومتفقاً مع باقي الأحزاب في موقفها.

إن تجاهل المعارضة وعدم الأخذ بطروحاتها وبرامجها ومواقفها السياسية زاد الوضع السياسي تأزماً. وبدأت حملات الملاحقة والاعتقال لزعماء الأحزاب السياسية وقواعدها بتهمة التآمر على النظام الملكي. وفي مثل هذا الجو السياسي المأزوم، وفي غمرة التنافس العنيف بين القصر وأتباعه والقوى الوطنية وقواعدها، حدثت محاولة انقلابية قام بها بعض كبار العسكريين من داخل الحكومة نفسها. إذ قامت أول محاولة عسكرية في 10/ 7/ 1971 على يد الجنرال محمد مدبوح والجنرال محمد عبابو وذلك في مدينة صخيرات، لكن الملك الحسن الثاني استطاع النجاة بحياته عبر قصر الصخيرات، والعودة في اليوم نفسه إلى سلطته وقوة نفوذه. وقاد ذلك إلى تجميد نشاط البرلمان ووقف العمل بالدستور في 10 تموز/ يوليو 1971م. واكتفت السلطات آنذاك بالقول إنها ستعمد إلى «التغيير». وبعدها عاش المغرب وللمرة الثانية حالة الاستثناء بشكل غير رسمي.

المحاولة الانقلابية الفاشلة ••••••••••••••••••••••••••

أثبتت المحاولة الانقلابية الفاشلة (أحداث الصخيرات) خطأ الارتكاز على الجيش وأن الالتفات إلى القوى الوطنية السياسية، أصبح من الضرورات الملحة. وبناء على ذلك تعهد الملك المغربي في خطابه يوم 4/ 8/ 1971 بذلك، وعزم على اللقاء مع زعماء أحزاب المعارضة في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه بهدف إقناعهم بالعودة إلى المشاركة في الحكومة. وعقد الملك ثمانية اجتماعات مع قادة الأحزاب السياسية والشخصيات المعارضة. وتم الاتفاق على وضع صيغة عمل لدستور جديد وتشكيل حكومة انتقالية جديدة تأخذ على عاتقها مهمة الإعداد لاستفتاء شعبي لتعديل بعض فقرات دستور عام 1970م التي كانت تراها المعارضة ضرورية. وأهم هذه التعديلات هي توزيع حق السلطة التشريعية في المجال الاقتصادي خاصة، بحيث يكون للحكومة الحق في إصدار القرارات والأنظمة بدلاً عن الملك. وفي ضوء موافقة البرلمان يتخلى الملك عن حق النقض. وبذلك أعطى الملك بعض صلاحياته للبرلمان والحكومة. وعليه، صدر الدستور في 17 شباط/ فبراير 1972م. وجرى الاستفتاء عليه في 1 آذار/ مارس 1972م. وهو الدستور الثالث خلال عشر سنوات.

ويعد دستور عام 1972م نتيجة لممارسة تجربة الملكية الدستورية التي بدأت عام 1962م، ولذلك فهو يعد الأساس الدستوري الذي يقوم عليه نظام الحكم. وقد أكد الملك في سياق عرضه للدستور الجديد أن: «سلطة الحكم... هي بلا منازع من اختصاص الشعب يوكلها لمن يشاء». وانطلاقاً من هذه المسلمة أكد الملك «أن سلطة الحكم تتطابق وتتفق مع الإرادة الشعبية التي هي أمانة على عاتقنا، وأن هذه لمهمة عهد بها إلينا». وتكوَّن الدستور من اثني عشر باباً يتناول كل واحد منها جانباً من جوانب تنظيم الدولة. وقد نص على أن يكون ثلاثة أرباع أعضاء البرلمان منتخبين

والباقي معينين، فضلاً عن تفويض من الملك بمنح السلطة التنفيذية للحكومة والبرلمان، وقد رفضته قوى المعارضة وقاطعت الاستفتاء، وامتنعت عن الرد على مختلف المقترحات الملكية الداعية للمشاركة، باعتبار أن مسؤولية تسيير الشؤون العامة يجب أن تتم عبر أسلوب التمثيل لا أسلوب التعيين. وعاد التوتر السياسي من جديد، وبلغ أزمته ثانية مع المحاولة الانقلابية الثانية في 16 آب/ أغسطس 1972م بقيادة الجنرال أوفقير وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش.

كان الجنرال أوفقير وزيراً للداخلية في أثناء المحاولة الانقلابية الأولى. وعلى أثرها عين وزيراً للدفاع ورئيساً لأركان الجيش لتنظيم القوات المسلحة وإبقاؤها على الولاء للملك. ولما كان أوفقير طموحاً ويسعى إلى الحصول على السلطة السياسية في البلاد، فقد نظم المحاولة الانقلابية الثانية في إثناء عودة الملك من فرنسا في طائرة البوينغ (727)، فقد اعترضت طائرته في أثناء دخولها الأجواء المغربية أربع طائرات من نوع (نورثورب F5)، وبدأت بإطلاق النار على طائرته لإسقاطها. إلّا أن قائد الطائرة (القباج) استطاع وبالرغم من الأضرار الجسيمة التي لحقت بالطائرة الملكية، الهبوط في مطار الرباط. لكن أوفقير أمر القوات الجوية في القنيطرة بالهجوم على مطار الرباط. وقد استطاع الملك اللجوء بسيارة إلى قصر الصخيرات ثانيةً. ومع ذلك لاحقه القصف الجوي، لكنه استطاع النجاة. وفشلت المحاولة الانقلابية الثانية. وبعدها بساعات وجد أوفقير ميتاً بعدد من الإطلاقات النارية في رأسه وجسده. وعلى اثر ذلك قام الملك بإلغاء منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة ونائبه، وتولى بنفسه تلك المسؤوليات مباشرة، وحل الجيش وجرده من أسلحته وجعله تحت قيادة ولاة المناطق، كما أعلن الملك عن قيامه ببرنامج إصلاحي يتمثل في توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين، وإصلاح القضاء

وتطهيره من الفساد والرشوة. وغدا واضحاً، أن الأحداث السابقة (الانقلاب العسكري الأول والثاني) لم تكن عارضة، بل انعكاساً واقعياً لحدة الأزمة. وكان ذلك إشعاراً للسلطة الملكية بضرورة إصلاح الأحوال العامة للبلاد. وهذا لا يتأتى إلّا من خلال الحوار الجاد مع المعارضة.

وبناء على ذلك عاد الملك الحسن الثاني إلى محاورة المعارضة ومحاولة جلبها إلى المشاركة بالعملية السياسية، إلّا أن مطالبها بتحديد صلاحيات الملك وتأمين الحريات السياسية، أدت إلى رفض الملك هذه المطالب وقام بتعيين أحمد عصمان رئيساً للحكومة الجديدة (20/ 11/ 1972–22 آذار/ مارس 1979م). وعليه شهدت المدة منذ مطلع عام 1973م سلسلة من الإجراءات القاسية ضد القوى السياسية المعارضة، وضد الحركة الطلابية، وحظر النشاط القانوني للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في 24 كانون الثاني/ يناير 1973م، وبدأت الحكومة في ملاحقة واعتقال تنظيمات اليسار والاتحاد الطلابي.

أدركت الحكومة المغربية وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خطورة استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب التوتر السياسي في البلاد. ولذلك قامت باتخاذ عدد من الخطوات للحد من الفساد الإداري في أجهزة الدولة، ورفع الحد الأدنى للأجور. كما وزعت في عام 1973م حولي (400 ألف هكتار) على صغار الفلاحين. وعملت على التوسع في برنامج التعاونيات، فضلاً عن بذل الجهود للقضاء على أحياء القصدير، والعمل على بناء أحياء شعبية تضم بيوتاً صغيرة أو عمارات صغيرة، لكن المشكلة ظلت قائمة، مما كان يتطلب جهودا أكبر من جانب الحكومة.

أثبتت أحداث المرحلة الثانية من العلاقة بين القصر الملكي والقوى السياسية المعارضة أن الغلبة كانت لصالح القصر وقواه، لكن ذلك لم يكن

يعني نهاية لقوى المعارضة من الخريطة السياسية آو القدرة على تهميشها آو إقصائها المؤقت أو الدائم، أو التقليل من شأنها أو منحها دوراً محدداً. وبناء على ذلك، بات واضحا ضرورة «إعادة تأسيس السياسة من مدخل الاعتراف المتبادل» والبحث عن نقاط الالتقاء، والحوار في نقاط الاختلاف وبما يتوافق مع المصلحة العامة.

المرحلة الثالثة ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

تبدأ المرحلة الثالثة من العلاقة بين السلطة وقوى المعارضة ابتداءاً من عام 1974 وحتى عام 1996م، وعلى الرغم مما شهدته البلاد في الأعوام اللاحقة لعام 1973م من أزمات اقتصادية واجتماعية «ازدياد حجم المديونية الخارجية، وخضوع البلاد لشروط صندوق النقد الدولي، وازدياد المشاكل الاجتماعية التي هددت السلم الاجتماعي أثر الزيادة في أسعار المواد الأساسية الذي أصبح عبئاً على الفقراء، وتقلص حجم الخدمات الاجتماعية في التعليم والصحة والتوظيف والسكن»، إلّا أن الموقف الوطني الرسمي والحزبي والشعبي شهد تلاحماً منذ عام 1974م، فقد تعرض المغرب لخطر ضياع (الصحراء الغربية) والتي تعد جزءاً من ترابه الوطني. وكان ذلك العام بداية تغيير قوى المعارضة لموقفها من القصر وصرف النظر عن المشاكل الداخلية، وتوحيد طاقات الشعب والبلاد نحو قضية «الصحراء الغربية» المحتلة من قبل اسبانيا في أقصى جنوب المغرب منذ عام 1884م. وجاء إعلان إسبانيا عن منح سكان الصحراء الغربية «الاستقلال الذاتي» وحق تقرير المصير، ليحفز المغاربة حكومة وأحزاباً وشعباً للدفاع عن «وحدة التراب الوطني» التي «أصبحت مهددة» وأعلن الملك الحسن الثاني «المسيرة الخضراء» عام 1975م. وأقيم نوع من التوازي بين تحرير الصحراء وتحرير المغرب، وأصبحت المسيرة رمزاً لهذه الوحدة التي عبرت فيها الأحزاب عن موقف الولاء والتضامن مع

القصر، لكونها قضية وطنية يجب أن تكون فوق كل خلاف سياسي أو اجتماعي داخلي.

قاد هذا الوضع إلى فتح الحوار مع المعارضة، وتجاوبت الأخيرة على الفور مع مبادرة الملك بفتح «ملف الأقاليم المغربية المحتلة في الجنوب» والمتمثلة بالساقية الحمراء ووادي الذهب بعد استرجاع طرفاية عام 1958م وايفني عام 1969م. ودخلت معركة التعبئة الوطنية تحت شعار «الإجماع الوطني». وبدأ المسلسل الديمقراطي منذ ذلك الحين، وفي 8 تموز/ يوليو 1977م وجه الملك خطاباً إلى الشعب في عيد الشباب، دعا فيه إلى بداية مرحلة ديمقراطية جديدة في تاريخ المغرب. فكان اختيار طريق التنمية الديمقراطية وتكريس المؤسسات التمثيلية وصولاً إلى مراجعة الدستور وإدخال إصلاحات في الكثير من النصوص. فانطلقت الانتخابات المحلية البلدية (1976م) والتشريعية (1977م) وتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، (بعد انشقاق عام 1972م بقيادة عبد الرحيم بوعبيد)، فيما بقي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة عبدالله إبراهيم ومحجوب بن الصديق. واستمر الحزبان في العمل السياسي. وقد سمح للمنفيين من أتباع الحزب بالعودة، ورفع الحظر القانوني عن نشاط الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والاعتراف بقيام نقابة العمال «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» التي كان وراء تأسيسها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في 3 حزيران/ يونيو 1977م عن حصول المستقلين على (81 مقعداً) وحزب الاستقلال (45 مقعداً) والحركة الشعبية (29 مقعداً) والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (16 مقعداً)، والحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية على مقعدين، كما حصل حزب العمل على مقعدين أيضاً، في حين حصل حزب التقدم

الاشتراكية (الحزب الشيوعي بزعامة علي يعتة) على مقعد واحد. وظهر على أثرها حزب التجمع الوطني للأحرار بزعامة أحمد عصمان. وتشكلت حكومة ائتلافية في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1977م برئاسة أحمد عصمان وبمشاركة حزب الاستقلال والحركة الشعبية. وفي هذه المدة كانت البداية لتحقيق إجماع جديد أبرز الملك في (موقع الحكَم) وبدأ البرلمان حياة جديدة في ظل قبول القصر بعض التقليص لنفوذه في ميدان التسيير العادي لشؤون الدولة. وظلت القرارات الكبرى والاختيارات الأساسية من اختصاص القصر وحلقة المستشارين فيه.

وخلال أعوام (1979-1981م)، تعرضت الحكومة إلى تغييرات وزارية فأسندت رئاسة الحكومة إلى المعطي بوعبيد رئيس حزب الاتحاد الدستوري، واستمرت حتى عام 1983م. وتقرر تغييرها من جرّاء الانتقادات التي وجهت إليها من طرف الأحزاب بسبب الأوضاع الاقتصادية (سياسة الأسعار...). فتشكلت حكومة جديدة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1983م برئاسة محمد كريم العمراني. وتقرر أن تجري الانتخابات البرلمانية عام 1984م. وقد قررت جميع الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات حتى المعارضة منها والتي عبرت عن عدم التوازن في الساحة السياسية المغربية. وفي 14 أيلول/ سبتمبر 1984م، أذاع وزير الداخلية إدريس البصري نتائج الانتخابات بحصول حزب الاتحاد الدستوري على (55 مقعداً) والتجمع الوطني للأحرار (38 مقعداً) والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (34 مقعداً) والحركة الشعبية (31 مقعداً) وحزب الاستقلال (23 مقعداً) والحزب الوطني الديمقراطي (15 مقعداً) وحزب التقدم والاشتراكية على مقعدين. وحصلت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي على مقعد واحد. ولم تحصل الأحزاب الأخرى على أي مقعد، وهي الحركة الشعبية الديمقراطية وحزب الشورى والاستقلال وحزب العمل. وتشكلت

حكومة جديدة في 11 نيسان/ أبريل 1985م، ولم تتغير إلّا تغييراً جزئياً في الحقائب الوزارية الثماني والعشرين. وقد كانت حكومة تكنوقراط (مستقلين) بناءاً على الرغبة المغربية لتخطي الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في ظل رئاسة الوزير الأول محمد كريم العمراني. وقد كان المغرب إلى حدود عام 1980م يصنف من ضمن البلدان ذات المخاطر الكبرى المحتملة على الاستقرار بسبب الفقر والتفاوت الاجتماعي المتفاقم باستمرار. وعليه أعلنت الحكومة المغربية في خطتها الاقتصادية الخمسية (1980-1985م)، عن عزمها على تنمية القطاع الصناعي والزراعي، وأكدت أن الهدف الأساس للتنمية هو التخفيف من الفوارق الاجتماعية. وفي ظل فشل البرنامج الحكومي، سقطت وزارة العمراني، وشكل عز الدين العراقي الوزارة في 30 أيلول/ سبتمبر 1986م. وبدأ برنامجاُ إصلاحياً عام 1989م تضمن إتباع نظام دستوري وإصلاح الأوضاع السياسية وتحسين الأحوال الاقتصادية. ولم يكتب لهذا البرنامج النجاح، وظلت البلاد تعيش وضعاً اقتصادياً مأزوماً، انعكس بدوره على طبيعة الوضع السياسي والاجتماعي، فقد كانت تأثيرات حرب الصحراء (1976-1991م) كبيرة على الاقتصاد المغربي، كما تراجعت أسعار الفوسفات أهم صادرات المغرب، وارتفعت أسعار الطاقة وازدادت مديونية المغرب أكثر، ناهيك عن الجفاف، وعن ازدياد عدد العاطلين عن العمل من العمال وخريجي الجامعات الذين أصبحوا يشكلون ظاهرة ملفتة للنظر. وكل ذلك كان يدفع المغرب إلى مزيد من الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - نادي باريس - نادي لندن). وفي الجانب المقابل، كانت هناك إجراءات داخلية عمقت الأزمة الاجتماعية والسياسية، فقد كان الوضع الاقتصادي يدفع الحكومة إلى إتباع سياسة تقليص النفقات ورفع الضرائب، وأدى ذلك إلى انخفاض خطير في

معدلات النمو الاقتصادي، وأصبح الاقتصاد المغربي في حالة ركود يهدد ببروز أزمات على صعيد البنيان الاقتصادي والاجتماعي بسبب تراجع الاستثمارات الاجتماعية، ورفع الدعم عن المواد الأساسية، وأدى ذلك إلى زيادة الفقر وتدهور الظروف المعيشية للطبقات الدنيا والوسطى، وازدياد عدد العاطلين عن العمل من بينهم (7) آلاف من حاملي شهادة الدكتوراه، وأكثر من (200) ألف من حاملي الشهادات الجامعية والبكالوريا والثانوية العامة. فيما ازدهرت في المدة ذاتها الطبقة الرأسمالية التي برزت أعدادها وثراؤها بشكل كبير منذ عام 1987م. وقد احتل عدد كبير من هؤلاء مناصب كبرى في الإدارة والقطاع العام قبل التحول نحو القطاع الخاص، فمنذ بداية الثمانينات وابتداء من عام 1983م دخل المغرب مرحلة انفتاح اقتصادي، فقد شرع في تطبيق برنامج واسع لإعادة هيكلة الاقتصاد في عدة ميادين.وهكذا فبعد تحرير الأسعار وتقليص النفقات الاجتماعية العامة وتجميد استثمارات الدولة، جرى الأعداد لخطة تتحرر بمقتضاها الدولة من التزاماتها في بعض القطاعات الصناعية والتجارية. وكل ذلك بيّن عجز الحكومة المغربية طوال أعوام (1964-1991م)، عن تجاوز الصعوبات الاقتصادية المزمنة. وقد حاولت حكومة عز الدين العراقي حل الأزمة السياسية والاقتصادية بالبرنامج الإصلاحي الذي أعلنته عام 1989م، ولكن لم يكتب لهذا البرنامج النجاح، مما أدى إلى سقوط الحكومة في عام 1992م واستمرار الأوضاع على حالها.

إن نهاية المدة التشريعية كشفت عن الوجهة التي ستتخذها التطورات السياسية المغربية، وهي وجهة تؤكد أن التحالف بين القصر ومكونات الحركة الوطنية، إن لم يكن حلاً، فهو الأمل في استقرار البلاد وتطورها بما يخدم الصالح العام.

وفي هذه المدة التي انتهت بالتعديلات الدستورية عام 1996م، انتقل

التنافس من الشارع إلى البرلمان وتوسعت الحريات العامة بشكل نسبي، وجرى انتقال جريء نحو فكرة الإصلاح السياسي والدستوري بعد المذكرة المرفوعة إلى الملك الحسن الثاني من زعيمي «الاتحاد الاشتراكي» و«حزب الاستقلال» في العام 1991م. وبات الاحتكام إلى الدستور والقانون أكبر من ذي قبل. وبدأت تتراجع وتيرة تحكم «حالة الطوارئ والأحكام العرفية» في معالجة الشؤون العامة. وبات الاحتكام إلى المؤسسات طريقا في إدارة السلطة. وبداية تنامي قوى المجتمع المدني وفاعليتها في الشأن العام. إن هذه العلاقة الجديدة فتحت الباب أمام منافسة سلمية ايجابية للسيطرة أو لتوسيع الدور السياسي لكل منهما، لكن الصورة (لم تكن وردية) طوال المدة.

كانت نقطة البداية للمرحلة الرابعة منتصف التسعينات، إذ أخذت التعديلات التي أجريت على الدستور عام 1996م بعين الاعتبار مطالب المعارضة، وكانت ذروة اللقاء بين القصر وقوى المعارضة بعد الانتخابات التشريعية السادسة (1997-2002م) التي اشترك فيها إلى جانب قوى المعارضة المعروفة، وبعض قوى الحركة الإسلامية (حركة التوحيد والإصلاح بزعامة أحمد الريسوني) التي أمنت بالمشاركة السياسية والعمل في ظل الشرعية القانونية. وقد تم تعيين عبد الرحمن اليوسفي زعيم المعارضة وزيراً أولاً (رئيس الحكومة الائتلافية) في الأول من آذار/ مارس 1998م، ومن خلال المنهج الجديد المسمى (التناوب التوافقي)، والذي يعني العمل في ظل القواعد التي تحكم العمل السياسي دون التأثير في توازناتها الأساسية. وهي ثاني حكومة يرأسها أحد زعماء المعارضة بعد حكومة عبدالله إبراهيم (1958-1960م). وبدأ اللقاء ثانية كما كان أيام الكفاح من أجل الاستقلال بين القصر وقوى المعارضة.

وفي هذه المدة (1969-1999م) برزت بشكل أكبر جماعات وأحزاب

الحركة الإسلامية التي تشكلت من القوى الرئيسة التالية، الشبيبة الإسلامية بزعامة عبد الكريم مطيع، والجماعة الإسلامية التي أصبحت تعرف بحركة الإصلاح والتجديد بزعامة عبد الإله بن كيران، ورابطة المستقبل الإسلامي، وحركة التوحيد والإصلاح بزعامة أحمد الريسوني، وحركة العدل والإحسان بزعامة عبد السلام ياسين، ورابطة علماء المغرب. وقد أسهم تفاقم الأزمة الاقتصادية وما افرزه من نتائج على الصعيد الاجتماعي (ضعف الفئات الوسطى والمحدودي الدخل - العاطلون عن العمل - سخط الطبقة المتعلمة...) في تراجع شعبية القوى السياسية التقليدية نوعاً ما، وبداية استقطاب الحركة الإسلامية بكل فصائلها الرئيسة والفرعية للقوى الشعبية التي تشعر بالغبن والتهميش أو الساعية للإصلاح.

المغرب في عهد الملك محمد السادس

جاءت وفاة الملك المغربي الحسن الثاني في 30 حزيران/ يونيو 1999م وتولي نجله الأكبر محمد السادس ملكاً على البلاد، ليشكل بداية مرحلة في العمل من أجل تقديم مشاريع إصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك، تعجل بالتضييق على المشاكل التي تعانيها البلاد ومحاولة تجاوزها لفتح أفاق في العمل السياسي باتجاه تعميق المسار الديمقراطي.

وكان صدور دستور عام 1996م، قد وضع بداية الانطلاق في مرحلة جديدة من العمل السياسي التوافقي بين القوى السياسية التي شكلت الخريطة الحزبية والسياسية في الساحة المغربية من جهة، وبينها وبين القصر من جهة أخرى، إذ بدأت مرحلة اللقاء والعمل الموحد كما كانت أيام الكفاح من أجل الاستقلال، وعلى وفق المنهج الجديد (التناوب التوافقي) في الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، ومعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد في ظل العرش الملكي.

ومن البداية تولد انطباع جيد عن الملك محمد السادس بعد جولاته الاستطلاعية العامة في معظم أنحاء البلاد من شمالها إلى جنوبها في

الصحراء، للتعرف على مشاكل المواطنين ومعاناتهم عن قرب، وأبدى الملك المغربي العاطفة والعناية تجاه الشرائح الاجتماعية الأكثر حرماناً والتي عانت الكثير من الفقر والجوع والمأساة والتهميش. ولتأكيد هذه الرعاية الملكية للطبقات الأكثر حرماناً، فقد أكد الملك المغربي محمد السادس على ضرورة تنشيط مؤسسة محمد الخامس التي تخصص أعمالها لشؤون الفقراء والمحتاجين والمعوقين. وفضلاً عن ذلك، ولتأكيد المسار أو النهج السياسي الجديد في التعامل مع قيادات وقواعد القوى السياسية العاملة في البلاد أو الغائبة عنها، والتي - ولأسباب سياسية وحياتية - غادرت المغرب وفضلت المنفى، فقد عمل الملك المغربي محمد السادس على السماح برجوع المنفيين من قوى اليسار، وإقالة وزير الداخلية إدريس البصري الذي سيطر على الوزارة لأكثر من عقدين من الزمان (1979-1999م)، وذلك للتأكيد على بداية نهج سياسي جديد يستجمع القوى السياسية والحزبية القديمة والجديدة ويوجهها في إطار العمل الوطني الموحد الذي يخدم المصلحة العامة للشعب والوطن، ويؤسس لبداية رصينة في العمل السياسي القائم على أسس ديمقراطية أكثر عمقاً ورسوخاً، ويفتح آفاقاً للعمل المشترك بين جميع القوى السياسية القديمة والجديدة العاملة في البلاد، وفي ظل العرش الملكي وقيادة الملك محمد السادس.

وفي موازاة هذا التوجه الملكي الجديد، والذي يعكس منهجاً ديمقراطياً أوسعاً في المجال السياسي، فقد سهلت الأحزاب السياسية القديمة والإسلامية الجديدة، وفي مقدمتها حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وغيرهما مهمة الملك محمد السادس، بانضوائها تحت رايته، كما أن حركة التوحيد والإصلاح وهي إحدى حركات التيار الإسلامي، أصدرت بياناً يؤيد الملك محمد

السادس، وتقر بمشروعيته السياسية والدينية، والتي هي محل توافق كافة القوى الفاعلة في النظام السياسي وإجماعها.

استمرت فكرة التناوب - التداول، في العمل السياسي قائمة مع بعض التعديل حتى بعد إعفاء حكومة اليوسفي من مهامها عام 2002، ومجيء حكومة المستقل إدريس جطو. ومن ألفت للنظر، أن هذه المرحلة شهدت بداية مسار جديد يعمق الاتجاه السابق ويفتح آفاقاً للعمل الوطني المشترك في ظل العرش الملكي، إلّا وهو انتقال فكرة المنافسة السلمية على السلطة وتشكيل الحكومة، إلى المشاركة فيها وفي ضوء الاستحقاق الانتخابي. وفي هذه المرحلة أيضاً، استطاعت حكومة المغرب تقريب بعض قوى التيار الإسلامي التي خشيت على المغرب أن يحدث به ما حدث في الجزائر بعد إقصاء جبهة الإنقاذ عام 1992، وما تلا ذلك من حوادث اجتماعية مأساوية. وهذا التقريب واللقاء الوطني المشترك لقيادة البلاد في ظل العرش الملكي، أدى إلى انبثاق تيار إسلامي قوي يتبنى المشاركة في العمل السياسي، حيث بدأت بعض قوى هذا التيار تسعى للمشاركة في تشكيل الحكومة وقيادة البلاد، في وقت ظلت قوى إسلامية أخرى بعيدة عن المشاركة ولها وجهات نظر أخرى، لكن ذلك لا يعني تبنيها لخيار المواجهة مع النظام السياسي والدولة. ولعل ابرز ممثلي هذا التيار المشارك في العمل السياسي هو (حزب العدالة والتنمية) بقيادة عبد الإله بن كيران، المرتبط بحركات إسلامية أخرى. فقد نجح هذا الحزب في أن يجد له مكاناً في النظام السياسي المغربي، وأكد في منهجه، تكيفه الكامل مع النظام السياسي القائم الذي يعد فيه الملك رأس الدولة وصاحب القرار والسلطة، وعلى وفق ما ينص عليه دستور البلاد، وبذلك استطاع القصر الملكي أن يحافظ على هيمنته في ظل التوافق والتناوب البرلماني.

وجاءت انتخابات 12 أيلول/ سبتمبر 2004م، لتؤكد نجاح التجربة الديمقراطية في البرلمان، إذ فازت العديد من الأحزاب والقوى السياسية العاملة في الساحة المغربية، ومع ذلك فقد ظل الكثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بحاجة إلى قيام الحكومة بتقديم مشاريع إصلاحية لمعالجتها وتجاوزها. كما جاءت انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2007م، لتفسح المجال أكثر نحو تداول سلمي للسلطة التشريعية والتنفيذية وبمشاركة القوى السياسية والإسلامية (حزب العدالة والتنمية) العاملة في الساحة المغربية، وكانت بداية تحولات أوسع في مجال العمل الديمقراطي في الانتخابات اللاحقة. إذ شهدت البلاد انتخابات 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011م، واشترك فيها (31) حزباً سياسياً من مختلف الاتجاهات الليبرالية والإسلامية ذات القواعد الشعبية الشابة التي بدأت تبحث عن دور في قيادة البلاد إلى جانب القوى السياسية التقليدية المعروفة.

ونظراً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة، فقد استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحظى برصيد شعبي أوسع من غيره من القوى السياسية والإسلامية في هذه المرحلة التي شهدت انتخابات عام 2011م، فقد فاز حزب العدالة والتنمية بـ(100 مقعد) أهلته لقيادة الحكومة المغربية، وأصبح زعيم الحزب عبد الإله بن كيران الوزير الأول في الحكومة المغربية الجديدة.

وتعد انتخابات عام 2011م بداية منحى جديد في الحياة السياسية المغربية، إذ لأول مرة تستلم قيادة الحكومة المغربية، قيادة إسلامية تمثلت بحزب العدالة والتنمية، وينتظر الملك محمد السادس، الذي سمح بصلاحيات أوسع للبرلمان المنتخب والحكومة الجديدة المشكلة، أن تعمل هذه الحكومة المنتخبة على تحقيق المصلحة العليا للشعب وتقضي

على الفساد في المرافق المتعددة للدولة، وتعميق مسارات العمل الديمقراطي في المجالات كافة وبما يحقق المشاركة والمصلحة الشعبية الواسعة، والمساهمة في صناعة القرار الوطني الذي يحقق الاستقرار ويضمن مسار الإصلاحات في المجالات كافة بما يحقق مصالح الشعب المغربي وفي ظل القيادة التاريخية للعرش المغربي الممثلة بالملك محمد السادس.



الفصل الرابع
موريتانيا المعاصرة

تطور الحركة الوطنية الموريتانية

بدأ الكفاح الوطني المسلح في موريتانيا ضد الاحتلال الفرنسي منذ عام 1905م وحتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين. وكانت نهاية الكفاح المسلح عام 1935م، بداية لنمو وتبلور وعي وطني سياسي انتظمت خيوطه في مجموعة من الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. وقد كان لأزمات الداخل الموريتاني أثرها في تطور الكفاح الوطني السياسي، إذ تعرض الشعب الموريتاني من جراء الاحتلال الفرنسي وسياسته مثل غيره من أبناء المغرب العربي إلى شتى ضروب الاستغلال الاقتصادي، والتخريب الاجتماعي والاستلاب اللغوي والثقافي والديني، ناهيك عن التهميش السياسي الكامل. وتكللت الأزمات بأزمة اقتصادية حادة عامي (1944-1945م) نجمت عن هلاك الثروة الحيوانية التي تعد العمود الفقري للاقتصاد الموريتاني التقليدي. وأدى كل ذلك إلى نزوح الأهالي من الريف إلى المدن لضمان لقمة العيش.

أما العامل الخارجي فتمثل في تطور الكفاح الوطني في أقطار المغرب العربي عامة وظهور حركات وطنية سياسية بدأت تطالب بالحرية والاستقلال الوطني، وبخاصة الحركة الوطنية المغربية ممثلة بحزب الاستقلال. وعليه، كان للمعاناة الوطنية الداخلية وتأثير المحيط

المغاربي عامة، والمغربي خاصة، أثره في بلورة وتطوير وانضاج وعي وطني موريتاني يدعو إلى الإصلاح وتحسين الأحوال العامة في البلاد. وأدى ذلك إلى فسح المجال للقوى الوطنية لتشكيل قياداتها وقواعدها الاجتماعية والعمل بالممكن لا بالطموح بما يتلاءم مع قوتها وطبيعة الواقع القبلي المتأصل. كما كان انخفاض نسبة التعليم النظامي إلى حدود (1%)، أثره في عدم تطور مستوى النضال الوطني، وكل ذلك أفقدها العناصر الواعية بطبيعة العمل الوطني، ناهيك عن قوة السلطات المحتلة وسيطرتها على مجمل أحوال البلاد.

تركزت مطالب الشعب الموريتاني بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حول إجراء «إصلاحات داخلية» تهدف إلى الرقي بالبلاد والعباد. وكانت المطالبة بالإصلاحات سمة مغاربية عامة بعد أن طرحت الحكومة الفرنسية دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة. وفي ضوء ذلك أنشأت الحكومة الفرنسية ما عرف بـ«الاتحاد الفرنسي» الذي شمل فرنسا ومستعمراتها في ما وراء البحار، وبذلك أصبحت موريتانيا إقليماً سياسياً متميزاً ينتمي إلى اتحاد فيدرالي يدعى «إفريقيا الغربية الفرنسية». وعلى وفق ذلك أعطيت الأقاليم ومن ضمنها موريتانيا امتياز التمتع بهياكل تشريعية وتنفيذية تابعة لـ«الوالي» الذي تنتدبه الحكومة الفرنسية. وتقرر إنشاء جمعية إقليمية منتخبة لها صلاحيات محددة لا تتجاوز تسيير الشؤون الداخلية. وخلال هذه المدة برز الوعي السياسي لدى النخب الوطنية وكانت البداية لاحتدام التنافس بينها وبين المرشحين الفرنسيين في الانتخابات التي ستجري لاختيار مندوب موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية.

جرت - وبموجب الدستور الفرنسي - أول انتخابات تشريعية في موريتانيا في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946م لاختيار ممثل موريتانيا في

الجمعية الوطنية الفرنسية. وفاز المرشح الوطني «أحمد بن حرمة بن ببانا» على المرشح الفرنسي «إيفون رازاك». وقد لقي هذا الفوز ترحيباً من الأوساط الوطنية والعربية. في حين عبرت الحكومة الفرنسية وحلفاؤها التقليديون من قادة العشائر وشبه الإقطاعيين عن امتعاضهم من هذه النتيجة. وقدم بن ببانا برنامجاً وطنيا تمثل في استئناف روح الكفاح الوطني من جديد، بالارتكاز على الموروث الجهادي ومحاربة النزعة القبلية، والدفاع عن اللغة العربية، والحفاظ على مقومات الشعب وتراثه العربي الإسلامي، فضلا عن الدعوة إلى ربط موريتانيا بمحيطها المغاربي، والاهتمام بالقضايا العربية وبخاصة قضية فلسطين. فضلاً عن برامج اجتماعية واقتصادية تخص الحالة العامة للبلاد. وكان من نتائج هذا البرنامج التفاف أغلبية الشعب الموريتاني حول مرشحه حرمة بن ببانا الذي أصبح نائبا عن موريتانيا مدة خمس سنوات في الجمعية الوطنية الفرنسية. كان خلالها مدافعٌ جسورٌ عن مصالح موريتانيا ومعارضة السياسة الفرنسية وحلفائها في داخل موريتانيا.

الأحزاب السياسية ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

عرفت الساحة السياسية الموريتانية، العديد من الأحزاب السياسية الوطنية مع تنامي الوعي الوطني. فقد كانت نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، بداية لانتقال العمل الوطني الموريتاني من إطار العفوية وعدم التنظيم إلى التكتل والتنظيم وتحديد الأهداف الوطنية والسياسية بظهور العديد من الأحزاب والمنظمات ذات الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة الأهداف والتطلعات طوال عقد من الزمان. إن أهم الأحزاب والمنظمات الموريتانية هي الآتية:

◁ 1 - **حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني** (1948-1958م)، وقد جاء تأسيسه من قبل السلطات الفرنسية في موريتانيا رداً على فوز بن بابانا ولقطع الطريق على الاتجاه الوطني. ومن أعضائه البارزين عبدالله ولد الشيخ سيديا المختار انجاي، المختار ولد داده، إيفون رازاك وغيرهم. وكانت قاعدته الاجتماعية تتكون من عناصر موريتانية وزنجية وفرنسية. وضم كبار الملاك الزراعيين، وبعض المشايخ الروحيين وأغلب شيوخ العشائر من الزعامات التقليدية العربية والزنجية، فضلاً عن أغلب أفراد سلك «المترجمين» الذين يشكلون طبقة «محظية» باعتبارهم الوسطاء بين المحتلين وسكان البلاد. وكل هؤلاء من المرتبطين بالإدارة الفرنسية. وكان جل اهتمام هؤلاء قد انصب على إسقاط النائب بن بابانا. وظهرت تبعية هذا الحزب للإدارة الاستعمارية الفرنسية عندما ربط تطور البلاد بالاتحاد الفرنسي، وتنصيبه الجنرال ديغول رئيساً شرفياً، ناهيك عن قواه الاجتماعية العشائرية والصوفية.

◁ 2 - **الاتحاد العام لمنحدري ضفة النهر** (1947-1951م)، وقد تأسس في السنغال أواسط عام 1947م، وانتقل بنشاطه إلى موريتانيا عام 1948م. وكانت قاعدته الاجتماعية من الزنوج. وبدأ ينسق جهوده مع حزب الاتحاد التقدمي. وقد عانى الحزب من ضعف ناتج عن عدم استناده إلى أساس شرعي للعمل في موريتانيا ومحدودية قاعدته الاجتماعية، فضلا عن تطلعاته وأهدافه لحماية ورعاية «حقوق المجموعة الزنجية في موريتانيا». واستمر بشكل هامشي إلى حدود عام 1951م، إذ تلاشى بعد انضمام أحد كبار مؤسسيه إلى حزب الوفاق الوطني.

◁ 3 - **حزب الوفاق الوطني الموريتاني** (1950-1956م)، تأسس بزعامة احمد بن حرمة بن ببانا وكان من أعضائه الأديب والمؤرخ المختار الحامد، واندوار صار، وافال هارونا وغيرهم. وضم نخبة من القيادات الشابة من مختلف الفئات والقوميات ومن جميع مناطق البلاد. ومنذ البداية حدد أهدافه بالتأكيد على «الوحدة الوطنية للشعب» و«وحدة القوى السياسية» لمواجهة المحتل. وكان الحزب ذا اتجاه عروبي واضح بتأكيده على العربية لغة وثقافة وعلى الانتماء العربي الإسلامي لموريتانيا وعلى الاستقلال وربط موريتانيا بقوة بالوطن العربي. وقد نص بيانه التأسيسي على النهوض بالبلاد على أسس ومؤسسات ديمقراطية بعيدة عن الهيئات الإقطاعية، ومعارضة الإدارة المحلية الاستعمارية وحزب الاتحاد التقدمي الموريتاني. ولعل تعاونه مع القوى الوطنية في أقطار المغرب العربي واتجاهاته العربية الإسلامية الواضحة هي التي أثارت حفيظة القوى السياسية الأخرى. فبدأت المواجهة مع حزب الاتحاد التقدمي من البداية على زعامة البلاد. ناهيك عن الموقف السلبي للإدارة الاستعمارية منه. وأدت خسارته في الانتخابات التشريعية أن أدت إلى هجرة زعيمه إلى القاهرة ليلتحق بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي وليعود بعدها إلى المغرب في 9 تموز/ يوليو 1956م.

◁ 4 - **رابطة الشباب الموريتاني** (1955-1958م)، وكان من أعضائها البارزين يعقوب ولد أبي مدين، وكان علي سيري، واحمد بابا ولد أحمد مسكة، وحرمة بن سيد أمة وغيرهم. ودعت الرابطة إلى وحدة الشباب وضمان حرية وكرامة الشعب الموريتاني

وتحقيق المساواة ونبذ الاتكالية والجهوية والقبائلية. وكانت أهدافها معاداة الاستعمار بكافة أشكاله وصوره والمطالبة بالاستقلال العاجل ورحيل فرنسا الكامل. والتأكيد على الولاء للوحدة الوطنية دون القبلية. وإنعاش الاقتصاد الوطني والتصدي للمخططات الاستعمارية. وقد تصدت لها الإدارة الفرنسية والقيادات التقليدية، وقمعت قياداتها وقواعدها الاجتماعية، لأنها لم تكن راضية عن أهدافها الجريئة وطموحاتها الاستقلالية، فاتهمتها بالزندقة والعقوق.

◁ 5 - **حزب الشبيبة الموريتانية** (1956-1958م)، وكان من أعضائه البارزين يحيى بن عبد، وقد دعا الحزب إلى نشر الثقافة العربية والمؤاخاة الوطنية، والعمل من أجل الاستقلال.

◁ 6 - **جمعية الشبيبة الموريتانية** (1956-1958م)، ومن أبرز أعضائها ماء العينين بن أحمد وقد دعت إلى وحدة الشعب ومقاومة الاستعمار وتحقيق الديمقراطية وإظهار الشخصية الدولية لموريتانيا.

إن الأحزاب والمنظمات السياسية الموريتانية، وعلى الرغم من تشعبها وانقساماتها، التقت على الأغلب (ما عدا الاتحاد التقدمي) على أهداف مشتركة في العمل على تحقيق الخلاص الوطني والوحدة الوطنية والتقدم، والتمسك بالانتماء العربي الإسلامي لموريتانيا. وهي على العموم تمسكت بأسلوب العمل السياسي السلمي الذي أثبت على الأغلب عدم جدواه في الحصول على الحقوق الوطنية كما حصل في أقطار المغرب العربي الأخرى. ولهذا كان الموقف الشعبي أكثر صلابة وتجاوزاً لمواقف القوى السياسية عندما حمل الشعب السلاح دفاعاً عن الحرية والاستقلال أعوام (1956-1958م) وبقيادة حرمة بن ببانا والذي كان نائباً عن موريتانيا

في الجمعية الوطنية الفرنسية ثم تركها ليلتحق عام 1956م في القاهرة بلجنة تحرير المغرب العربي، ثم ليعود إلى المغرب، وليظهر بعد وقت قليل في وادي درعة على رأس رجال المقاومة بصفته قائد تحرير جيش موريتانيا، وساندته أفواج من الفدائيين المغاربة والجزائريين لمقاومة الاحتلال الفرنسي والإسباني في موريتانيا والصحراء الغربية، والتي انتهت بمعركة «المكنسة» في مستهل عام 1958م «والتي أزاحت الفدائيين العرب إلى المغرب».

نشأة الحكومة الوطنية الموريتانية ••••••••••••••••

لجأت الحكومة الفرنسية - بعد استقلال المغرب وتونس - للعمل على حل قضية موريتانيا منذ عام 1956م. وقدمت ثلاثة مشاريع هي:

- **الأول** : مشروع الانضمام إلى المغرب.
- **الثاني** : المشروع الإقليمي للصحراء (موريتانيا مع أجزاء واسعة من صحراء الجزائر).
- **الثالث** : مشروع الفيدرالية بين السنغال ومالي وموريتانيا.

ردت القوى الوطنية الموريتانية على المشاريع الثلاثة المطروحة من طرف الحكومة الفرنسية، باتخاذ خطوات جريئة لتوحيد جهودها والعمل على تشكيل المؤسسة السياسية الحاكمة وإظهار الكيان السياسي لموريتانيا ولكن ضمن إطار الدائرة الفرنسية. ثم العمل لتحقيق الاستقلال بشكل تدريجي يتلاءم مع أسلوب العمل السياسي السلمي الذي انتهجته القوى السياسية الموريتانية. احتضنت النخبة الوطنية الموريتانية ذات التوجه العروبي مشروع الدولة المستقلة، مع رفض صارم للمظلة الفرنسية. ومطالبة قوية بفك الارتباط مع الاتحاد الفرنسي لغرب إفريقيا، وتأكيد الصلة بالمحيط المغاربي والعربي للبلاد.

ومن جهة أخرى بدأت الحكومة الفرنسية تبحث عن صيغ جديدة لحل قضية موريتانيا بما يضمن بقاء مصالحها ونفوذها. وعليه طرحت في 23 حزيران/ يونيو 1956م دستوراً جديداً سمي قانون الإطار. وقد نص القانون على إجراء انتخابات في المستعمرات الفرنسية لتشكيل «الجمعية الوطنية» لكل مستعمرة على أساس الاقتراع العام. كما نص على تشكيل مجلس تنفيذي يتولى الإدارة الحكومية في المستعمرة، ومنحها مكاسب سياسية جديدة. وتطبيقاً لأحكام قانون الإطار، تشكلت في الإقليم الموريتاني أول حكومة محلية. إذ استغلت القوى الوطنية هذا «القانون» لإيصال مرشحيها. وجرت انتخابات في البلاد في آذار/ مارس 1957م حيث حصل الاتحاد التقدمي على (23) مقعداً من (24) مقعداً. وبذلك تكرست هيمنة الاتجاه المحافظ. ثم تشكلت «الجمعية الإقليمية الموريتانية» وبعدها تشكلت حكومة موريتانية في أيار/ مايو وعين المحامي المختار ولد داده نائبا لرئيسها.

افتتحت الجمعية دورتها في العاصمة السنغالية سان لويس (داكار حالياً). ودعت إلى تحقيق «الاستقلال الداخلي» ضمن إطار «الاتحاد الفرنسي»، وتولى المختار ولد داده قيادة المفاوضات. وقد نجح الوفد الموريتاني في تحقيق الهدف. وفي 21 حزيران/ يونيو 1957م تألفت أول حكومة «وطنية» برئاسة ولد داده من ثمانية وزراء من بينهم وزيران فرنسيان (وزير للأشغال العمومية، ووزير للاقتصاد والمشاريع). وفي اجتماع الجمعية الإقليمية، خطب المختار ولد داده قائلاً: (... إن على كل التنظيمات السياسية أن تضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، وأن تتجاوز الخلافات الثانوية لبلوغ الهدف المنشود وهو استقلال البلاد ووحدتها الوطنية). ومع مطلع العام التالي نجحت مساعيه في تأليف لجنة لدراسة الأوضاع. وفي 24 تموز/ يوليو 1957م، تم اتخاذ مدينة

«نواكشوط» عاصمة للبلاد بدلاً من العاصمة الإدارية السنغالية. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1957م، أذيع بيان الحكومة الموريتانية الذي يحدد أبعاد الهوية السياسية للدولة الناشئة، وأكد على (التمسك بتقاليد العرب والإسلام) و(الانفتاح الفكري والأخوي على العالم الإفريقي المتاخم من جميع الجهات وترك العزلة البشرية والتقرب من العالم الخارجي) و(إعطاء أهمية فائقة لسياسة التنمية الاقتصادية والتعمير ونشر العلم الحديث). فضلاً عن التأكيد على أن (موقع موريتانيا يحتم عليها أن تكون صديقة للجنوب. كما أن ضروراتها الثقافية والعنصرية - القومية- تحتم عليها أن تنظر إلى الوراء نحو الشمال) و(أن تكون لموريتانيا شخصية تتميز عن غيرها من البلدان المجاورة) و(المحافظة على روح التضامن الاتحادي مع جميع دول إفريقيا الغربية الفرنسية).

وفي 10 كانون الثاني/ يناير 1958م، تشكلت (لجنة الائتلاف) من ممثلي الهيئات الرئيسة في البلاد. ودعا المختار ولد داده جميع الأعضاء إلى عقد مؤتمر عام في مدينة (ألاك). وتم عقد المؤتمر في 2-5 أيار/ مايو، وضم ممثلين عن بعض القوى السياسية ومنها حزب الاتحاد وحزب الوفاق والشبيبة والكتلة الديمقراطية لغورغول، وأغلبية من القيادات المحلية التقليدية.

افتتح المؤتمر المختار ولد داده بخطاب أكد فيه على ضرورة الخروج من واقع التمزق السياسي وتوحيد الجبهة الداخلية وتوجيهها لتحقيق الأهداف الوطنية. وجاء في خطابه ما يؤكد أن هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية وأنها «الباب الوحيد الذي سندخل منه نحو الاستقلال التام الذي هو هدف كل الشعوب. . .». وتمخض عن المؤتمر توحيد العديد من القوى السياسية في 5 أيار/ مايو 1958م، وظهر حزب جديد باسم «حزب التجمع الموريتاني». وانتخب المختار ولد داده أميناً عاماً لهذا الحزب.

وكان أبرز الأعضاء القياديين هم كل من المختار أنجاي، الحضرمي ولد خطري، أحمد سالم ولد هيبة، محمد صمبولي، سليمان ولد الشيخ سيديا وآخرون. وحدد هذا الحزب أهدافه في بيان التأسيس بالعمل للتصدي للمشاريع الثلاثة المقترحة لتحديد المستقبل السياسي لموريتانيا.

رافق التطور في العمل السياسي الموريتاني ضغوطات عسكرية ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني في الصحراء الغربية وجنوب المغرب. ففي مطلع آب/ أغسطس، قامت القوات الفرنسية والاسبانية (15 ألف جندي) بعمليات عسكرية مشتركة في مناطق الشمال الموريتاني والصحراء الغربية، استهدفت القضاء على جيش التحرير الموريتاني المدعوم بقوة من جيش التحرير المغربي الذي كان يقوم بعمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال.

وفي المدة ذاتها، ظهر حزب آخر هو «حزب النهضة الوطنية» على أثر مؤتمر الشبيبة الوطنية الذي عقد في كيهدي في 26 آب/ أغسطس 1958م. وقد عدّ وقتها رداً مباشرا على قيام حزب التجمع. وأصبح بياجي بن عابدين رئيساً للحزب. وتشكلت قواعد الحزب من العناصر الشابة من الموظفين والمثقفين. ومنذ البداية، أكد الحزب على نهجه الاستقلالي الذي عده شرطاً لأي تطور اقتصادي واجتماعي حقيقي. وقد تعاطف الحزب مع ثورة 23 تموز/ يوليو في مصر. وظل امتداداً للقوى القومية العربية في المغرب العربي خاصةً والوطن العربي عامة. واحتفظ بعلاقات جيدة مع الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي والثورة الجزائرية. ودعا إلى الارتباط بالمغرب. وقد امتدت تنظيمات الحزب إلى عموم البلاد واتخذ مواقف حاسمة من الإدارة الاستعمارية وحزب التجمع بصورة غير مباشرة. وعليه، تعرض لمعاداة الإدارة الفرنسية ودخل في صراع حاسم مع حزب التجمع منذ مطلع أيلول/ سبتمبر 1958م. وجاء ذلك

تمهيدا للحملات الدعائية لاستفتاء 28 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، حول مشروع الجنرال ديغول الخاص بالمستعمرات الفرنسية (الاستقلال الذاتي ضمن الحماية الفرنسية - الاستقلال التام والانفصال النهائي). لكنه سرعان ما أيد مبدأ الاستقلال التام بعيداً عن المغرب ووقف إلى جانب حزب التجمع في العمل من أجل الاستقلال الذاتي تمهيداً للاستقلال التام. وقد حشد حزب النهضة القوى الشعبية لتحقيق مطلب الاستقلال التام، فأثار غضب الإدارة الفرنسية، فحظرت نشاطه في 25 أيلول/ سبتمبر 1958م واتهمته «بالعمالة للمغرب» وبإثارة النعرات القبلية وأوعزت للمختار ولد داده باعتقال قادة الحزب وسجنهم.

يعد عام 1958م منعطفاً حاسماً في علاقات فرنسا بمستعمراتها في غرب إفريقيا. فقد أحدثت هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو عام 1954م، والخسائر المادية والبشرية الهائلة التي تكبدتها فرنسا في الهند الصينية، وقبل ذلك صدور دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة عام 1946م، والقانون - الإطار -، متغيرات دولية كبيرة، إذ نشطت الحركات الاستقلالية في عموم غرب إفريقيا. ولم تعد الإصلاحات كافية لإسكات الشعوب في اغلب دول القارة، إذ كان مطلب الاستقلال الناجز هو المطلب الوطني كما حصل في غينيا والجزائر. كل ذلك دفع الجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958م إلى سن دستور جديد في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1958م، يخير شعوب المستعمرات بين البقاء في إطار علاقات خاصة مع فرنسا في نطاق ما عرف بـ(الجماعة الفرنسية) أو الاستقلال نهائياً عن فرنسا. وجاء ذلك في إطار التعديلات التي انتهجتها الحكومة الفرنسية بعد هزيمتها في الهند الصينية ومعركة ديان بيان فو وتصاعد الثورة الجزائرية منذ عام 1954م ولاحقاً وانعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955م. وكانت صيغة (الجامعة الفرنسية) تقوم على إعطاء المستعمرات استقلالاً ذاتياً ولها دساتيرها

وحكوماتها. وتحتفظ فرنسا بصلاحيات سيادية، كالسياسة الخارجية والدفاع والعملة والقضاء. وبهذا يمكن القول بأنّ نظام الجماعة الفرنسية يعني بقاء المشروع الاستعماري.

إن قبول حزب التجمع الموريتاني بالاستقلال الذاتي ضمن إطار «الجماعة الفرنسية» الذي طرح بديلا عن الاتحاد الفرنسي الذي ظهر منذ عام 1946م، يعني قبول النفوذ الفرنسي في البلاد، وبقاء موريتانيا تدور في فلك فرنسا. إذ إن الانضمام إلى «الجماعة الفرنسية» كان يعني قبول موريتانيا المستشارين الفرنسيين وبقاء الجيش الفرنسي على أراضيها. وقد دافع المختار ولد داده عن هذا الموقف بقوله: (إن خيارنا البقاء ضمن الجماعة الفرنسية لا يرتكز إلّا على توفير انطلاقة حسنة لاقتصادنا بغية تنمية شخصيتنا السياسية). وقد رفض حزب النهضة الاستقلال الذاتي ودعا إلى الاستقلال التام. وقام بالتشهير بالانتخابات ونتائجها التي فاز بها حزب التجمع، لا بل، أدانه ودعا في منشور سري وزعه في البلاد إلى التمسك بالحرية والاستقلال. وأكد أن الاستفتاء في حقيقته «. . . صراع بين الحرية والاستعباد، والعز والذل، . . . والإسلام والكفر، وبهذا نناشدكم الله والرسول (صلى الله عليه وسلم) وحرمة الدين ونخوة العرب وحق الوطن أن لا تبيعوا دينكم ووطنكم بإرضاء مستعمركم»، لكن الوضع السياسي سار بما يرضي الإدارة الفرنسية وقيادة حزب التجمع.

أصبحت موريتانيا بعد الاستفتاء (302018 صوت مقابل 19216 صوت) الذي جرى في 28 أيلول/ سبتمبر 1958م، دولة تتمتع بالحكم الذاتي ضمن الجماعة الفرنسية. وكانت هذه النتيجة سارة بالنسبة إلى حزب التجمع الذي سعى إليها. وقد علل ذلك بضعف مقومات الدولة الوطنية وما أسماه (الأطماع المغربية) فضلاً عن الوضع الاجتماعي القبلي والاثني. وفي 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958م أعلنت الجمعية الإقليمية

الموريتانية قيام «الجمهورية الإسلامية الموريتانية». وأصبح الحاكم الفرنسي مفوضاً سامياً اقتصرت صلاحياته على الشؤون الخارجية وقضايا الدفاع. ولم تعد البلاد جزءً من الجمهورية الفرنسية الخامسة. وعليه، فقد أوقف تمثيل موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية. وأصبح المختار ولد داده بوصفه رئيساً لحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، عضوا في المجلس التنفيذي للجماعة الفرنسية. وتم تمثيل البلاد في مجلس الجماعة بثلاثة أعضاء موريتانيين. وقد تم على الفور تشكيل لجنة دستورية عهد إليها بصياغة دستور للبلاد يعرض على المجلس التأسيسي للتصويت عليه.

شهدت موريتانيا، وعلى اثر ذلك تطورات جديدة في العمل السياسي بدأت عام 1959م، وراحت تدفع العمل الوطني باتجاه مواجهة النفوذ الفرنسي. وتأكيد المطالب الوطنية على طريق الاستقلال التام. وكان ذلك بظهور أحزاب جديدة بعد صدور الدستور الموريتاني الذي سمحت به (المادة التاسعة) بتأسيس الأحزاب السياسية.

وفي 22 آذار/ مارس 1959م تم في العاصمة نواكشوط التصديق على الدستور الموريتاني (9 فصول) الذي أعطى صلاحيات واسعة للبرلمان وحدد معالم النظام الموريتاني الوليد. وتمت صياغته بإشراف المختار ولد داده. وقد أقر الدستور بأنّ دين الدولة والشعب هو الإسلام، وبأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية للبلاد. إن التأكيد على الإسلام ولغته كان مسألة ضرورية في مجتمع يعيش تعدداً عرقياً وسياسياً. وعليه فإن الإسلام يشكل العامل الأوحد والجامع المشترك لتلاقي وتوحد جميع المكونات الاجتماعية. إن هذا الأمر، أدركه المختار ولد داده وتبناه في خطابه السياسي حين قال: (إن شعبنا مسلم مئة بالمئة، شئنا ذلك أم أبينا. وليس من قبيل الصدفة إن تسمت موريتانيا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية). كما أن الدين الإسلامي في رأيه يعد (أداة الوحدة الوطنية) إذ يؤكد على

ذلك بالقول: (نحن بحمد الله مسلمون مئة بالمئة سوداً كنا أو سمراً، من أقصى الجنوب كنا أم من أقصى الشمال، وذلك أمر بالغ الأهمية). وعليه يتوضح أن المختار ولد داده أراد التأكيد على العامل الديني ليكون أداة للوحدة الوطنية في مجتمع تتعدد فيه الأعراق وعوامل الفرقة والاختلاف، لا بين أعراقه وحسب، وإنما بين مكوناته الاجتماعية القبلية والفئوية أيضاً. كما نص الدستور على أن شعار الدولة هو «الشرف - الإخاء - المساواة». وفي ضوء الدستور تقرر تشكيل حكومة وطنية يرأسها وزير أول منتخب من قبل الجمعية الوطنية التشريعية. وتم اختيار اسم جديد لموريتانيا باسم (الجمهورية الإسلامية الموريتانية). وباشرت الحكومة بإقامة مؤسساتها الدستورية. وأصبح رئيس الإقليم (الفرنسي) بموجب قانون الإطار، بمثابة مندوب سام، واقتصرت صلاحياته على الشؤون الخارجية والدفاع. وجرت بعد ذلك انتخابات تشريعية في 17 أيار/ مايو1959م، أسفرت عن هيمنة حزب التجمع على مقاعد الجمعية الوطنية الموريتانية (30 مقعداً). وفي 23 حزيران/ يونيو 1959م، اختارت الجمعية المختار ولد داده وزيراً أولاً (رئيس الوزراء) ومنحته حق التفاوض مع الفرنسيين بشأن الاستقلال التام. وعلى الرغم من نجاح المختار ولد دادة في التضييق على حزب النهضة وتبني شعار الاستقلال، إلّا أن مساعيه اصطدمت من جديد بظهور حزبين سياسيين جديدين لكل منهما رؤيته الخاصة لمستقبل موريتانيا.

ظهر أول الحزبين باسم «الاتحاد الوطني الموريتاني» في الأول من تموز/ يوليو 1959م بقيادة موسى صو باعبد العزيز الحضرمي ولد خطري، ويعقوب بن أبي مدين، والحسن ولد صالح، وعبدالله ولد الإمام، وبا محمد الغالي. ويمثل مجموعة من العناصر العربية والزنجية الساخطة على حزب التجمع. إلّا أن هذا الحزب لم يعمر طويلاً لفقدان الرصيد الشعبي وطغيان مطلب الاستقلال التام وتعرض قادته للملاحقة والاعتقال من قبل

حزب التجمع والمختار ولد داده. وانتهى في 7 شباط/ فبراير 1960م بسبب دعواته الإفريقية ورغبته في تحقيق المشروع الفيدرالي مع السنغال ومالي.

أما الحزب الآخر، فهو (اتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين) بزعامة أحمد سالم ولد بيوط وأحمد بن كركوب وسيد ولد عباس. فقد تأسس في 25 شباط/ فبراير 1960م وكان وراء قيادته مجموعة من العسكريين الفرنسيين المتقاعدين والمعروفين بتأييدهم للمشروع الصحراوي والذي جاء بسبب خشيتهم من امتداد نفوذ الثورة الجزائرية للصحراء ومطالب المغرب في موريتانيا. وقد حدد الحزب أهدافه بالسعي لاستقلال موريتانيا ورفض المطالب المغربية. كانت أهدافه مطابقة لأهداف المختار ولد داده، ومن هنا جاء اللقاء بين اتحاد الاشتراكيين وحزب التجمع وخاصة بعد الاستقلال.

ومنذ بداية الستينات أصبح مبدأ «الاستقلال التام» مطلباً حزبياً وشعبياً من قبل أكبر الأحزاب السياسية والجماهير الشعبية، وأصبح احد مقررات «المجلس الوطني» الموريتاني في آذار/ مارس 1960م. وكان ذلك تحت تأثير القوى الشعبية التي خرجت بمظاهرات ضخمة في العاصمة نواكشوط وبقية المدن هاتفة بسقوط الاستعمار وأعوانه. وقد انعكس الموقف الشعبي بشكل أكثر تأثيراً على مواقف القوى السياسية التي تمسكت بمبدأ الاستقلال التام في الذكرى السادسة لانطلاق الثورة الجزائرية في أول تشرين الثاني/ نوفمبر. فقد عبر ممثلو الأحزاب الوطنية والهيئات السياسية عن استنكارهم للأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الفرنسية بحق الشعبين الموريتاني والجزائري. وسادت بعد ذلك موجة من عمليات الكفاح المسلح ضد القوات الفرنسية وعملائها في البلاد. وكان لهذا النشاط الوطني، الحزبي والشعبي، رد فعل من السلطة الفرنسية وقواتها العسكرية، إذ قامت بعمليات الملاحقة والاعتقال لزعماء الحركة

الوطنية. واتبعت أسلوب القرصنة الجوية والبحرية والبرية ضدهم. وكان لعنف النشاط الموريتاني أثره في قيام السلطة الفرنسية في موريتانيا بطلب المعونات العسكرية من باريس. وفي الوقت نفسه ظل الجنرال ديغول يماطل بشأن استقلال موريتانيا. وكان ذلك على ما يبدو لقرب البلاد من الجزائر، حيث الثورة والثروة والصحراء. فكانت بحسبانه منطقة دفاع بالعمق ضد الثورة الجزائرية. وربما جاءت المماطلة كما يقول البعض، إلى عدم قناعة ديغول بأن موريتانيا قد توفرت لها الحدود الدنيا من المقومات المادية والبشرية لقيام الدولة. كما أنه لم يرغب في إثارة غضب الملك المغربي محمد الخامس الذي كان يعد موريتانيا جزء من المغرب في الوقت الذي كانت الجالية الفرنسية تمتلك فيه مصالح ومشاريع اقتصادية كبرى. ومهما كانت دوافع الحكومة الفرنسية وذرائعها في التأخير، ظلت القوى الوطنية والمختار ولد داده يطالبون، بل يتمسكون بتحقيق الاستقلال الكامل للبلاد. وتجسيداً لهذا الموقف، انعقدت الجمعية الوطنية الموريتانية في أوائل آذار/ مارس 1960م وصوتت بالإجماع على مطلب الاستقلال.

أدت تطورات النشاط الوطني والتمسك بمبدأ الاستقلال التام إلى إشعار السلطة الفرنسية بضرورة تغيير موقفها والتعامل مع قضية موريتانيا بأسلوب عمل جديد. ومن جهة أخرى، فإن قضية موريتانيا لم تقف عند حدود البلاد، وإنما انتقلت إلى الساحتين العربية والدولية من خلال دعم المغرب. وقد سجلت القضية الموريتانية في جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في شتورة بلبنان في 26 آب/ أغسطس 1960م، وفي جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة للعام نفسه. وقد عجل الموقف الداخلي والعربي والدولي في وضع حد للقضية الموريتانية على طريق الحرية والاستقلال.

استقلال موريتانيا

فرض الموقف الشعبي والحزبي على المؤسسة السياسية الحاكمة ضرورة التمسك بمبدأ الاستقلال الكامل عن فرنسا، وعدّت ذلك مسألة لا رجعة عنها. وبناء على مقررات «الجمعية الوطنية»، التي عقدت في أوائل آذار/ مارس1960م، سافر المختار ولد داده إلى باريس في تشرين الأول/ أكتوبر، لعرض إرادة الجمعية. وتم إبرام الاتفاق الموريتاني - الفرنسي في التاسع عشر من الشهر نفسه. وخرجت موريتانيا بموجبه من الجماعة الفرنسية ونالت استقلالها التام. وقد وقع الاتفاق عن الجانب الموريتاني رئيس الحكومة المختار ولد داده، فيما وقعه عن الجانب الفرنسي ميشيل دوبريه رئيس الحكومة الفرنسية، وبحضور وفود دولية وافريقية هامة وغياب عربي شبه كامل إذا ما استثنينا تونس.

قضى الاتفاق الثنائي بنقل السلطات في البلاد إلى الموريتانيين. وأدى تصاعد الموقف الشعبي إثر الاحتفال بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، فضلاً عن المواقف العربية، إلى قيام الحكومة الفرنسية بإعلان (استقلال) الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960م. وأصبحت موريتانيا جمهورية مستقلة ذات سيادة برئاسة المختار ولد داده، وأصبحت جزءً من دوائر ثلاث هي الدائرة الإفريقية والدائرة العربية والدائرة الإسلامية. وعلى الرغم من معاهدة الاستقلال، إلّا أن الحضور الفرنسي بقي فاعلاً في الوضع الداخلي الموريتاني وفي مجالات ثقافية وسياسية واقتصادية وعسكرية معروفة. وعلى أثر إعلان (الاستقلال) ابرق الرئيس ولد داده إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة معرباً عن رغبة بلاده الانضمام إلى المنظمة الدولية. وتم قبولها عضوا في المنظمة الدولية بتاريخ 28/ 10/ 1961. وتوالت الاعترافات الدولية بموريتانيا (ما عدا

المغرب) حتى نهاية العام 1963م. وأصبحت لها علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول الإفريقية والأوروبية ومع الولايات المتحدة الأميركية.

وفي المدة ذاتها حدد المختار ولد داده مهامه في محورين أساسيين هما، صياغة النظام السياسي الجديد والشروع في إعداد دستور جديد يؤدي إلى تحويل شكل النظام السياسي من النظام البرلماني الذي اقره دستور 1959م، إلى نظام رئاسي معدل. وإجراء اتصالات وحوارات مع الأحزاب القائمة من أجل الاندماج في حزب واحد قوي. وبهذا العمل يستكمل المختار ولد داده العامل الديني بالعامل السياسي (الحزب الواحد) في محاولة للوصول أو التأكيد على وحدة وطنية حقيقية وقوية. وفي ضوء ذلك وبالتحديد في 20 كانون الثاني/ يناير 1961م، وجه الرئيس الموريتاني المختار ولد داده نداء إلى جميع الموريتانيين وإلى كل القوى السياسية في البلاد، دعا فيه إلى الوحدة الوطنية وطالبهم بـ«الاشتراك بدون تحفظ أو شروط في المهام الوطنية الكبرى في المؤسسة الوطنية». وكان الهدف من ذلك توحيد القوى السياسية وتعزيز الثقة بينها والتقريب بين وجهات النظر المتعددة للوصول إلى هدف البناء الوطني الموريتاني. وقد استجابت أربعة أحزاب سياسية لهذا النداء وهي، حزب التجمع والنهضة والاشتراكي والوطني الموريتاني، والتأم الجميع في طاولة مستديرة في آذار/ مارس 1961م من أجل التعجيل بالوحدة الحزبية والسياسية كطريق للوحدة الوطنية التي أصبح المختار ولد داده مرشحها الوحيد.

موريتانيا، مرحلة ما بعد الاستقلال ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

بدأت موريتانيا في مرحلة ما بعد إعلان استقلالها تستكمل بناءها السياسي الداخلي، فقد جرى صرف الاهتمام على البناء السياسي ليكون دعامة وطريقاً للوحدة الوطنية وتعزيزاً لقوة الدولة، في حين ظل النظام

الاجتماعي والتربوي قائمين على الأسس التي تركها المستعمر. ففي أيار/ مايو 1961م أقرت الجمعية الوطنية دستوراً جديداً من النوع الرئاسي بدل دستور عام 1959م. وشكلت حكومة ائتلافية من الأحزاب الأربعة. وجرى العمل على توحيد القوى السياسية في البلاد. وانعقد مؤتمر وطني في العاصمة نواكشوط ضم جميع الأحزاب في 21-22 أيار/ مايو 1961م، وقرر المؤتمرون توحيد الأحزاب السياسية في تنظيم حزبي واحد يعبر عن كافة القوى الوطنية الموريتانية وبرامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما جرت الانتخابات الرئاسية في 20 آب/ أغسطس 1961م، وفاز المختار ولد داده. وكان ذلك يعني إعطاءه قوة ذاتية وتأثيرية في صياغة وصنع القرار، بما يدفع باتجاه تحقيق الأهداف المنشودة.

إن التأكيد على توحيد القوى السياسية، أو العمل بنظام الحزب الواحد كان يعني التأكيد على الوحدة الوطنية في بلد تتعدد فيه الولاءات العرقية والسياسية والقبلية والثقافية أيضاً. وقد أكد ذلك المختار ولد داده بالقول: «إن أول هدف لحكومتي هو ضمان الوحدة السياسية وذلك بالاعتماد على مختلف الجماعات.. فإننا سنضع فوقها جميعاً كيانا واحدا يجمعها كلها..»، وهذه القضية الوطنية ظلت هاجسه القوي لضمان تنمية البلاد بشرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بتضافر الجهود ووحدتها. ومنذ بداية الاستقلال كان الرئيس الموريتاني يحرص على القضاء على التعددية الحزبية والسياسية في البلاد باعتبارها برأيه خطراً على الوحدة الوطنية. وعليه جرى تعديل دستور عام 1961م وألغي مبدأ التعددية السياسية من أجل تكريس هيمنة الحزب الواحد.

في 25-30 كانون الأول/ ديسمبر 1961م اجتمع المؤتمر التأسيسي المكون من (400) مندوب يمثلون الأحزاب الأربعة وبمشاركة مندوبي

الشباب والنساء والعمال. وأعلن رئيس الدولة أن المهام الكبرى أمام المؤتمرين هي توحيد كل الموريتانيين في مواجهة أي خطر خارجي، ومكافحة الفوارق والامتيازات بكافة أشكالها ورسم سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان ذلك يتطلب - على حد قوله - بناء حزب قوي. وبعد مناقشات ومشاورات طويلة، أسفر المؤتمر عن قيام حزب جديد عرف باسم «حزب الشعب الموريتاني» وذلك في 30 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. وبدأت أثر ذلك مرحلة سياسية جديدة في تاريخ الجمهورية الإسلامية الموريتانية قائمة على نظام الحزب الوحد الذي قاد البلاد حتى عام 1978م، من خلال زعامة وقيادة المختار ولد داده.

حدد حزب الشعب الموريتاني أهدافه بالعمل على تحقيق الوحدة السياسية والترابية وتعبئة الشعب من اجل ذلك. كما حدد أهدافه الإفريقية بالعمل على تحرير ووحدة إفريقيا. وكان ذلك طموحا يتجاوز إمكانات النظام السياسي الموريتاني وإمكانات موريتانيا نفسها.

تمثل الإطار التنظيمي لحزب الشعب الحاكم الذي قاد البلاد حتى عام 1978م بـ«المؤتمر الوطني»، وهو الهيأة العليا للحزب والدولة، وكذلك «المجلس الوطني» وهو ثاني أكبر سلطة في الدولة. ولم يجتمع المجلس سوى مرة واحدة خلال الأعوام (1961-1975م) لكنه اجتمع خمس مرات خلال عامي (1976-1978م). وكان لحرب الصحراء الغربية أثر في ذلك. وهناك «المكتب السياسي الوطني» ويعد من أهم هيئات الحزب والدولة نظراً لصلاحياته الواسعة. إلى جنب هيئات ومنظمات فرعية وجهوية ومحلية للحزب والدولة.

وعلى العموم، حرص حزب الشعب الموريتاني وطوال سنوات حكمه (1961-1978م) على تكريس الوحدة الوطنية والعمل من أجل الاستقلال الاقتصادي والثقافي والتنمية الاجتماعية. وفي هذا الإطار يقول

المختار ولد داده «أن الحزب الواحد هو قاعدة بناء الوحدة الوطنية بالكفاح المتواصل...، أنه يسمح بإنجاز الوحدة الوطنية التي هي المحرك الأساسي لسير الوطن نحو التنمية الاقتصادية، كما أنه في الآن نفسه يساهم في جعل كل موريتاني مواطناً مسؤولاً».

سعت حكومة موريتانيا، ومن خلال مبادئ حزب الشعب الحاكم وبرامجه وأهدافه إلى صيانة الوحدة الوطنية، والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي عد أساس الاستقلال الحقيقي. وكان ذلك ضمن أهداف «مؤتمر التقشف» الذي عقد في 26 شباط/ فبراير1963م، والذي اتخذ أيضاً قرارات اجتماعية للحد من النفوذ التقليدي لرؤساء القبائل. فقد ظل «ملف القبيلة» من أصعب المهام أمام الحكومات الموريتانية. وجاء «مؤتمر الحقيقة» في كانون الثاني/ يناير 1964م، ليسد الطريق أمام ظهور أي حزب سياسي. وكان ذلك يعني سد الطريق أمام نوازع الفرقة القبلية والجهوية والعرقية (الزنوج). وتم الإعلان عن أولوية الحزب على أجهزة الدولة ليكون هو المسيطر على كافة شؤون البلاد. ولقد كانت أهم المشاكل الاجتماعية والثقافية التي عانت منها البلاد هي قضية الأقلية الزنجية وموقفها من اللغة العربية وتمسكها باعتماد اللغة الفرنسية في بلد عربي مسلم. وترتب على ذلك مواقف زنجية مضادة للسلطة الوطنية ولاتجاهاتها الثقافية العربية الإسلامية، وإلى حدوث إضرابات ومظاهرات للزنوج في المدارس النظامية، وأعمال شغب وعنف هددت الوحدة الوطنية. وعليه أصدر المكتب السياسي وثيقة عرفت بـ«إعلان 8 آذار/ مارس1966م» تضمنت مبادئ متعددة منها:

- التأكيد على أن حزب الشعب الموريتاني هو حزب الجماهير كلها، ويجد قوته في تمسك الشعب بالمثل التي قام عليها.
- التأكيد على أن الأهداف الأساسية التي يسعى حزب الشعب

الموريتاني للوصول إليها هي تدعيم الوحدة الوطنية وتحقيق تقدم البلاد عن طريق التمسك بالقيم الوطنية والثقافية والدينية وتحقيق العدالة في جميع مجالات الحياة والوطن، ورفع مستوى الشعب الموريتاني عن طريق العمل والتعليم وتنمية الوعي الوطني والوظيفي.

إن التأكيد على الوحدة الوطنية أرضاً وشعباً في فكر وبرامج وسياسة الحزب والدولة، هو محاولة للوقوف وبقوة بوجه المحاولات التقسيمية إلى دولتين عربية وزنجية، أو قيام نظام فيدرالي بين العرب والزنوج. وقد هاجم الرئيس الموريتاني في مؤتمر الحزب العادي الثاني في 24 حزيران/ يونيو 1966م ما أسماه «حلولاً خبيثة» تقدم الخلافات العنصرية وترسخها. وفي هذا المؤتمر، وضعت الأسس العملية لصيانة الوحدة الوطنية، فقد عالج أهم المشاكل التي تعاني منها البلاد، ووضع الحلول لها من اجل الاهتمام بالقضايا الوطنية الأخرى. وفي هذا المؤتمر أيضاً أعلن حزب الشعب قراره التاريخي باعتبار اللغة العربية هي اللغة الوطنية لموريتانيا. كما قرر سمو الحزب على باقي الهيئات القيادية في الدولة.

وفي 7 أب/ أغسطس 1966م تم انتخاب المختار ولد داده رئيساً للجمهورية لمدة رئاسية جديدة قدرها (5) سنوات. وفي المؤتمر العادي الثالث للحزب والذي انعقد في كانون الثاني/ يناير 1968م تحت شعار «تغيير شخصية الإنسان الموريتاني» جرى التأكيد على معالجة مجمل الأوضاع التعليمية والعمل على إحلال اللغة العربية في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. ويعد هذا المؤتمر خطوة مهمة نحو استيعاب الحساسيات الأيديولوجية والقوى الاجتماعية الرافضة. ودلل المختار على قدرته على «ضبط خيوط اللعبة الانقسامية التي تطبع الفضاء السياسي». وفي ضوء توصيات مؤتمر عام 1968م، أعلن في 3 نيسان/

أبريل 1970 عن ميلاد «مفوضية سامية للشؤون الإسلامية» عهد إليها بتنقية الدين من الشوائب والخرافات بإصدار الكتب والدوريات التي تعالج ذلك بالاعتماد على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

وفي هذه المدة، ومنذ أيلول/ سبتمبر 1969م اشتركت موريتانيا في مؤتمر القمة الإسلامية في الرباط، إذ زار الرئيس الموريتاني ولأول مرة المغرب، واجتمع بالملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين. وكانت البداية لاعتراف مغربي بموريتانيا دولة مستقلة. وعليه في 8 حزيران/ يونيو 1970م انطلقت محادثات الدار البيضاء في المغرب بين الملك الحسن الثاني والرئيس المختار ولد داده. وجرى الاعتراف المغربي بموريتانيا، حيث تضمن البيان المشترك الصادر عن الاجتماع، إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، ومعاهدة تضامن وحسن جوار لمدة (20) عاماً، والتنسيق بشأن قضية الصحراء الغربية. وفي ضوء ذلك بدأت العلاقات المغربية - الموريتانية تقوى بشكل مطرد. وبعدها انضمت موريتانيا إلى جامعة الدول العربية في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1973م بعد أن رفعت المملكة المغربية اعتراضها عن قبول موريتانيا في جامعة الدول العربية. كما جرى تعاونهما مع الجزائر في الموقف من الصحراء الغربية.

إن تطور الوعي الوطني والسياسي، وطموحات الحزب والدولة نحو تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قضى بتطوير برامج العمل الفكري والسياسي من أجل استيعاب هذا التطور في الوعي. وفي ضوء ذلك انعقد المؤتمر الاستثنائي الثاني الذي سمي لاحقاً «مؤتمر التصحيح» في تموز/ يوليو 1971م، واتخذ جملة قرارات كان من أهمها العمل على تحقيق الاستقلال الثقافي والاقتصادي الكاملين. والعمل على

إرساء قواعد الديمقراطية وذلك بتحرير العقول والمفاهيم ونشر الوعي الوطني الذي يزيد من قدرة الشعب على التطور.

استطاعت قيادة الحزب والدولة في هذا المؤتمر أن تمتص نقمة المعارضة السياسية (الحركات اليسارية والعمال والطلبة..» عن طريق السعي إلى تأسيس جديد للدولة الموريتانية. وعليه، وتنفيذا لمقررات المؤتمر، قرر المكتب السياسي مراجعة الاتفاقيات التي تربط البلاد بفرنسا من عام 1961م استجابة للمطلب الوطني وسحب البساط من تحت المعارضة التي ظلت تطالب بذلك. وفيما يتعلق بالإصلاح الثقافي، تحققت إصلاحات وإنجازات مهمة على صعيد التعريب ومشروع إصلاح التعليم وإنشاء مؤسساته العليا. وحظيت «اللغات» الشعبية للأقلية الزنجية بعناية خاصة، وعدت «لغات» وطنية. وجرى وضع خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي عام 1973م فألغيت معاهدة 1961م بين فرنسا وموريتانيا وجرى استبدالها بمعاهدة جديدة تلغي النظام التفضيلي لفرنسا، وعمدت إلى تقليص الجوانب التي تمس الدفاع والسيادة الوطنية. وأعقب ذلك إجراءات مالية تخرج بموجبها موريتانيا من منظمة الفرنك الإفريقي وأصدرت عملتها الوطنية (الأوقية) في 29 حزيران/ يونيو 1973م. وكان اختيار الاسم (الأوقية) يهدف إلى تكريس الهوية العربية للبلاد. وجرى تأميم الثروات المعدنية وشراء أسهم بعض الشركات المعدنية. وقد مثل كل ذلك خطوة كبيرة في مسلسل الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

أما في مجال العمل الديمقراطي، فقد أعلن حزب الشعب الموريتاني على لسان أمينه العام أنها «مستوحاة من الإسلام الحنيف...(و) من التراث الثقافي والديمقراطي في العالم، ولكنها لن تكون نسخة مكررة من أي مفهوم ديمقراطي سابق، بل ستأخذ من كل حضارة ما يناسبها ولا يتعارض مع قيمها». وهذه الإجراءات كانت تمهد

للمصالحة مع التيار اليساري أو محاولة لاحتوائه ضمن إطار الدفاع عن المصلحة الوطنية العليا.

وفي 15-20 آب/ أغسطس 1975م، عقد المؤتمر العادي الرابع لحزب الشعب «مؤتمر التوضيح». وقد خصص الأمين العام للحزب (المختار ولد داده) الجزء الثاني من خطابه للحالة الاقتصادية في ضوء الإجراءات المتخذة على وفق خطة التنمية الرباعية (1970-1974م). وعرض الأمين العام تصوراً للعلاقات الخارجية لموريتانيا في دوائرها الثلاث الإفريقية والعربية والدولية. وأخيراً اصدر المؤتمر ميثاقاً تضمن ثلاثة محاور تؤكد على مطلب الاستقلال الوطني في المجالات كافة، ومطلب الديمقراطية في ظل مركزية التنظيم الذي يقوده حزب الشعب، ومطلب النضال المتواصل من أجل المزيد من العدالة في العلاقات الدولية بين الشمال والجنوب. وقد اختتم المؤتمرون أعمالهم بتجديد الثقة في الأمين العام للحزب واعتباره مرشحاً وحيداً للانتخابات الرئاسية المقبلة.

إن سيادة حزب الشعب وسيطرته على مجمل مرافق الدولة والحياة يعني أن الساحة السياسية الموريتانية لم تكن تخلو من قوى ومنظمات وأحزاب سياسية معارضة تمثلت بالتنظيمات العمالية والطلابية والأحزاب السياسية ذات التوجه القومي العربي مثل «حركة القوميين العرب 1961-1969م» التي انقسمت إلى فرعين هي «التنظيم الوحدوي الناصري 1975-1978م» و«الطليعة العربية الثورية 1975-1978م». ويتمحور البرنامج السياسي للتيار القومي حول تأكيد عروبة موريتانيا والدعوة إلى تعريب ترسيم اللغة العربية والقضاء على التبعية الثقافية لفرنسا. كما أن موقف التيار كان واضحاً من النظام الاستعماري الذي «يعوق مطامح الشعب في التحرر والتقدم الاقتصادي والاجتماعي». وكان الاتجاه اليساري الذي

مثلته «الحركة الوطنية الديمقراطية 1968-1978م»، و«حزب الكادحين الموريتانيين 1973-1978م» يمثلان الاتجاه الماركسي الماوي. وعلى العموم لم يكن لهذه الأحزاب وخاصة اليسارية، قوة التأثير في الحياة العامة كما هي لدى حزب الشعب الذي بلغ «عصره الذهبي» في منتصف السبعينات بسبب العديد من الانجازات التي حققها للدولة والمجتمع.

إن دخول موريتانيا بعد عام 1975م طرفاً أساسياً في قضية الصحراء الغربية أدى إلى تراجع وانهيار حزب الشعب عام 1978م. فقد كانت الصحراء الغربية خاضعة للاحتلال الإسباني منذ عام 1884 وظلت كذلك حتى عام 1975م. ومنذ خمسينات القرن العشرين أصبحت مسرحا لحرب استنزاف قامت بها القبائل المحلية وبالتعاون مع جيش التحرير المغربي ضد القوات الاسبانية ومعسكراتها في عموم الصحراء، وكذلك ضد القوات الفرنسية في شمال موريتانيا. وقاد ذلك إلى تعاون عسكري اسباني - فرنسي ضد القوات المغربية في معركة «المكنسة» في 10 شباط/ فبراير 1958م.

كان لاستقلال المغرب (1956م) وموريتانيا (1960م) وتنامي قوة الثورة الجزائرية (1954-1962م) بالغ الأثر في تطور قضية الصحراء الغربية وبداية «مشكلة» تركت تأثيراتها المحلية والإقليمية والعربية والإفريقية والدولية. فقد أرجعت اسبانيا منطقة (طرفاية) للمغرب في نيسان/ أبريل 1958م لإثارة مشاعر الصحراويين ضد المغرب، وفي الوقت نفسه لإلهائه وإسكاته عن المطالبة (ولو مؤقتاً) بالإقليم الصحراوي. وقامت الحكومة الإسبانية بإجراء سلسلة من التنظيمات الإدارية في الصحراء الغربية. واستطاع المغرب عام 1969م استرجاع منطقة ايفني. ولم يبق من الإقليم الصحراوي سوى منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب. ومنذ مطلع السبعينات جرت متغيرات إقليمية أهمها المصالحة الجزائرية - المغربية،

والاعتراف المغربي بموريتانيا عام 1970م، والتنسيق الجزائري - المغربي - الموريتاني بشأن الصحراء الغربية. وأرغم ذلك الحكومة الاسبانية على تغيير موقفها والدعوة إلى استفتاء في الصحراء. وقد رفض المغرب وموريتانيا هذه الدعوة، وبدأتا بالتخطيط لاقتسام الصحراء الغربية بينهما، مما ادخل المنطقة في حرب كانت لها آثارها على الوضع السياسي في موريتانيا.

وعليه ومنذ عام 1975م ولاحقاً، تركت الحرب بين جبهة البوليساريو من جهة والجيش المغربي، والجيش الموريتاني (الذي حمّل الدولة نفقات الدفاع البالغة أكثر من 60% من الميزانية الوطنية بسبب تضاعف عدد أفراد هذا الجيش من 2000 جندي إلى 18000 جندي) من جهة أخرى، آثارها العميقة على موريتانيا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فقد انهار النظام النقدي والاقتصادي واستشرى الفساد المالي والغش والمضاربات. وحدث اختلال كبير في الخارطة السكانية، حيث تجمع أغلب السكان قرب المراكز الحضرية. كما أثارت الحرب الحساسيات القبلية والعرقية للامتدادات القبلية بين المناطق في موريتانيا والصحراء. ناهيك عن الآثار العسكرية والسياسية التي هيأت الأجواء للمعارضة السياسية والعسكرية، مما أقنع قادة الجيش بالتحرك لوضع حد للانهيار الداخلي الذي أصاب بنية المجتمع كافة.

بدأ التخطيط للانقلاب على الحكومة الموريتانية ورئيسها المختار ولد داده منذ عام 1976م. وكان في مقدمة الداعين إلى التغيير العقيد مصطفى ولد محمد السالك، القائد العام لأركان القوات المسلحة، والمقدم احمد ولد عبدالله والمقدم محمد خونه ولد هيدالة، والرائد جدّو ولد السالك وآخرون. وفي صباح يوم 10 تموز/ يوليو 1978م، حدث الانقلاب العسكري الأول وهو انقلاب «أبيض» لم يحدث تأثيرات مأساوية

على صعيد الأفراد في المؤسسة الحاكمة. فقد تم إلقاء القبض على ولد داده وحكومته وزج بهم في السجن. وبدأت محطة الإذاعة في بث الموسيقى العسكرية قبل أن يذاع البيان رقم واحد المؤرخ في 10 تموز/ يوليو 1978م والصادر عن القيادة العسكرية الجديدة. ومما جاء في البيان: «إن القوات المسلحة شعوراً منها بالمسؤوليات تجاه الوضع الخطير الذي تعيشه البلاد، ارتأت ضرورة التدخل لإخراج البلاد من الأزمة التي أقحمت بها - حرب الصحراء- ومن اجل تحقيق ذلك، فإن اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني التي تسلمت مقاليد الحكم تعلن عن حل ما يسمى بالجمعية الوطنية والحزب وكافة الهيئات التابعة له. كما تعلن تعليق الدستور...». وبعد ذلك أفرج عن الرئيس المخلوع بمبادرة من فرنسا عام 1979م وسافر إلى الخارج وعاش مدة من الزمن في تونس ثم استقر في فرنسا.

كان للرئيس الموريتاني خيارات عديدة في التعامل مع قضية الصحراء الغربية، ولعل أهمها هو موقف الحياد، لان بلاده كانت غير قادرة بإمكاناتها الاقتصادية والبشرية والتسليحية على خوض هكذا حرب مستنزفة للموارد كافة. وقد ترك ذلك تأثيره العميق على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي هيأت الحاضنة للتغيير. ولقي الانقلاب العسكري تأييداً كبيراً في أغلب الأوساط الاجتماعية والسياسية نتيجة الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد طوال سنوات الحرب في الصحراء الغربية. وأعلن عن أهداف الانقلاب في وثيقة 20 تموز/ يوليو 1978م، منها العمل على إيقاف الحرب في الصحراء والخروج منها، وتقويم وإنعاش الاقتصاد الوطني، وإنجاز المؤسسات الديمقراطية في البلاد. وأعلنت التشكيلة القيادية الجديدة من (16) ضابطاً عسكرياً، وضابط واحد من الشرطة. ومثلت الأقلية الزنجية بخمسة ضباط، وتم اختيار العقيد

مصطفى ولد محمد السالك رئيساً للجنة العسكرية للإنقاذ الوطني ورئيساً للجمهورية. وقد حظيت اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني بدعم الحركة الوطنية الديمقراطية اليسارية والتيار القومي العربي المتمثل بالبعثيين والناصريين.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة في التاريخ السياسي لموريتانيا كانت فاتحة لمرحلة من الانقلابات العسكرية المتعاقبة التي أنهت حالة الاستقرار (1960-1978م) وضعضعت أحوال البلاد وتركت تأثيراتها على مجمل الحياة العامة لموريتانيا.

مرحلة الانقلابات العسكرية ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

إن أهم ما يميز هذه المرحلة، هو عدم استقرار النظام السياسي الناجم عن الصراع بين القوى العسكرية التي تربعت على هرم السلطة في البلاد. ولعل أهم ما يميز قادة الانقلاب العسكري هو عدم وضوح الرؤية وافتقاد المنهج في التعامل مع القضايا الوطنية. وأدى ذلك إلى قيام قادة الانقلاب بتصفية بعضهم البعض انطلاقاً من طموحاتهم الشخصية وتأثيرات المحيط الإقليمي والدولي. فمنذ 20 آذار/ مارس 1979م، قام الرئيس مصطفى ولد محمد السالك بتصفية الجناح القومي العربي (الناصريين والبعثيين) وعلى رأسهم الرائد جدّو ولد السالك، وأصبح صاحب القرار الفعلي في البلاد. ولم يمض أكثر من شهر حتى قامت حركة «تصحيحية» في 6 نيسان/ أبريل 1979م، إذ أصبحت اللجنة الحاكمة «اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني» تعرف باسم جديد هو «لجنة الخلاص الوطني». وتم تجريد العقيد ولد محمد السالك من سلطاته الفعلية وأسندت إلى رئيس الحكومة «رئيس الوزراء» المقدم أحمد ولد بوسيف جميع المسؤوليات. وقد عرف عن هذا الرجل إرادته السياسية القوية، مما جعله

صاحب اليد الطولى في الحكم السياسي الموريتاني. وفي 3 أيار/ مايو أعلن المقدم ولد يوسيف استعداد بلاده للجلوس إلى طاولة التفاوض مع جبهة البوليساريو. لكن الأخير توفي في حادث تحطم طائرته فوق المحيط الأطلسي في 27 أيار/ مايو 1979م، وخلفه في منصبه المقدم محمد خونا ولد هيدالة. واستمر ولد هيدالة بالحكم خمسة أعوام. وفي هذه المدة بدأ التقارب الموريتاني – الصحراوي– والجزائري، إذ أعلن في الجزائر في 5 أب/ أغسطس 1979م عن معاهدة سلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو. وقد تعهدت الجبهة باحترام التراب الموريتاني. وأعلنت موريتانيا خروجها من الحرب في الصحراء الغربية. وفي 14 أب/ أغسطس 1979م أعلنت الجزائر وموريتانيا إعادة علاقتهما الدبلوماسية التي كانت قد قطعت منذ 7 آذار/ مارس 1976م، إثر اندلاع الحرب في الصحراء الغربية.

شهدت مدة حكم الرئيس الموريتاني ولد هيدالة ولجنة الخلاص الوطني أحداثاً مهمة، فقد طرح في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1980م مشروع دستور يكفل الحريات العامة والتعددية الحزبية، لكن المشروع جمّد «بسبب معارضة التيار الإسلامي». ومنذ هذه المدة تم تعيين العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع على رأس الحكومة العسكرية البديلة. وتم أحداث إطار تنظيمي جديد باسم «هياكل تهذيب الجماهير» تهيمن عليه اللجنة العسكرية وتحدد اتجاهاته وأهدافه. وفي المجال الاقتصادي أرسيت المعالم الأولى لسياسة الصيد الوطني واستثمار شواطئ البلاد الواسعة على المحيط الأطلسي لصيد وتعليب وتصدير الأسماك وتعزيز الاقتصاد الوطني. كما صدر قرار إصلاح النظام العقاري في 5 حزيران/ يونيو عام 1983م. وهذا القرار الجريء وضع حدا للملكية القبلية للأراضي، وحقق إنجازات في النشاط الزراعي.

إن مدة الحكم العسكري في موريتانيا (1978–1985م) التي شهدت

عدم الاستقرار السياسي للجنة العسكرية، شهدت أيضاً إضرابات داخلية عسكرية واجتماعية معارضة.

وشهدت هذه المدة اضطراباً دستورياً تمثل بصدور ستة مواثيق دستورية للجنة العسكرية. وتتعلق هذه المواثيق بتنظيم السلطتين التنفيذية والتشريعية. وكان آخر هذه المواثيق صدر في 9 شباط/ فبراير 1985م والذي نص على أن «الإسلام دين الدولة والشعب وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للقانون»، لكن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية بقي قائماً، وهذا التردي ناجم عن عوامل متعددة منها، حرب الصحراء الغربية وموقف موريتانيا ولد هيدالة الداعم للصحراويين منذ عام 1980م، واعتراف موريتانيا بالتنظيم السياسي والعسكري الصحراوي «جبهة البوليساريو» منذ 27 كانون الأول/ ديسمبر 1983م، والتوتر الإقليمي الناجم عن مواجهة الاتحاد المغربي الليبي لعام 1984م (معاهدة وجدة)، ووقوف موريتانيا إلى جانب تونس والجزائر في معاهدة «الإخاء والوفاق» عام 1983م، واستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في دولة ذات اقتصاد ضعيف بالأساس وتعاني من حاجة دائمة إلى القروض المالية الخارجية والدعم الاقتصادي الدولي، واختلال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتدهور قيمة (الأوقية) وارتفاع الأسعار. كذلك فإن التضخم بلغ مداه وتأخر سداد الرواتب وانكمش القطاع الخاص، وتراجعت الصادرات من الحديد والأسماك. كذلك كانت البلاد من فتور العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية وهيئات العون العمومي، الموجه للتنمية. كل ذلك قاد إلى حركة تغيير جديدة (حركة التصحيح) إذ قام العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بإقالة الرئيس هيدالة في 12 كانون الأول/ ديسمبر 1984م. وبدأ ولد الطايع مشروعه السياسي للمرحلة المقبلة في تسيير شؤون البلاد. وهذا المشروع ارتكز على أبعاد ثلاثة، تأكيد الهوية العربية

الإسلامية للبلاد وبناء التجربة الديمقراطية بشكل متدرج والإصلاح الاقتصادي.

بدأت الحكومة الموريتانية بقيادة ولد الطايع باعتماد إجراءات في السياسة الداخلية والخارجية تحاول من خلالها تقوية الداخل الموريتاني والعمل على تدعيم موقعها في السياسة الخارجية بإعادة العمل بمبدأ الأخوة وحسن الجوار والمصالح المشتركة بعيدا عن التوتر والانعزال أو اعتماد سياسة المحاور.

ومنذ البداية، جرى تنفيذ سياسات «الإصلاح الهيكلي» الاقتصادية. وجاءت النتائج بعكس ما كان يطمح إلى تحقيقه النظام السياسي الحاكم في موريتانيا. فقد كان لسياسات الإصلاح الهيكلي آثار سلبية على الصعيد الاجتماعي. وكان ذلك يعني خلق أزمات اجتماعية تترك تأثيرها لا محالة على الوضع السياسي. ومن هنا لجأت الحكومة الموريتانية إلى الشروع في الانفتاح الديمقراطي المحدود والمتدرج منذ الانتخابات البلدية في كانون الأول/ ديسمبر 1986م. فكانت أول تجربة انفتاح سياسي منذ قيام الحكم العسكري عام 1978م. وتعمق هذا الاتجاه في عام 1987م، ثم في عام 1990م. وجرى التركيز على الهوية العربية لموريتانيا وتدعيم التعريب في الإدارة (قرار كانون الثاني/ يناير 1990م) والإعلام والتعليم. ولم تكن التوجهات العروبية خافية على المسؤولين حتى من الزنوج. فقد ألزم جميع المسؤولين بالتخلي عن اللغة الفرنسية في خطبهم الرسمية وإلقائها باللغة العربية الفصحى. وكان ولد الطايع يؤكد أن استخدام اللغة العربية لا يثير مشكلة في موريتانيا نظراً إلى اعتناق السود غير المعربين للإسلام وإقبالهم على الكتاتيب لتعلم القرآن الكريم، وفي الوقت نفسه بدأت البلاد تشهد تحركاً عنصريا زنجياً ضد العرب من خلال حركة «فلام Flam» التي تعني «قوى تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا»، وهذه الحركة العنصرية قامت

بحركة فاشلة في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1987م. ومن الجدير بالذكر إن حركة (فلام) لم تحظ حتى بتأييد الأقلية الزنجية نفسها في موريتانيا.

الاتجاه نحو الحكم الديمقراطي ••••••••••••••••••••••••

بدأت التجربة الديمقراطية المحدودة بانتخاب مجلس البلديات في عام 1986م، إلّا أن التحول نحو الديمقراطية واجه عقبات حالت دون استكماله. وقد أكد الرئيس الموريتاني ولد الطايع في خطابه في 14 نيسان/ أبريل 1991م، على إقامة التعددية الحزبية. ومما جاء في خطابه: «إننا مصممون على المضي قدماً في إشراك كل مواطن في بناء موريتانيا حرة مستقلة ومزدهرة. . . وفي ظل تكوين أحزاب سياسية بدون حد من حيث العدد. . .». وعليه طرحت اللجنة العسكرية الحاكمة دستوراً جديداً للبلاد لتطويق الأزمات الداخلية والخارجية. وتمت المصادقة على الدستور (103 مادة) في استفتاء عام جرى في 12 تموز/ يوليو، وبدأ العمل به في 20 تموز/ يوليو1991م. وقد وسع الدستور نسبياً من دائرة المشاركة السياسية، واستحدث أنماطاً جديدة من الحريات العامة لم تكن مألوفة بالنسبة للموريتانيين، مثل حرية إنشاء الأحزاب وحرية الصحافة وحرية الرأي وحرية التعبير والتجمع. واقترح إنشاء مجلس نواب منتخب ومجلس للشيوخ ينتخب بالاقتراع غير المباشر. وأكد الدستور على الهوية العربية الإسلامية والإفريقية لموريتانيا، وإعلان الإسلام ديناً للدولة ومصدراً أوحداً للتشريع. وكان ذلك يعنى عودة إلى دستور 1985م. وجاء ذلك بعد أن وجد الرئيس ولد الطايع نفسه محاطاً بعزلة داخلية نظرا لسيطرته على السلطة وإقصاء القوى السياسية وتهميشها.

وفي ضوء دستور عام 1991م، تشكلت مجموعة من الأحزاب السياسية من أبرزها (الحزب الجمهوري الديمقراطي) برئاسة ولد

الطايع، و(حزب اتحاد القوى الديمقراطية) بزعامة احمد ولد داده، الذي يمثل حزب المعارضة الرئيس و(حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم) بزعامة شخصيات مقربة من الرئيس الموريتاني السابق ولد هيدالة منهم حمدي ولد مكناس، و(حزب التجمع من اجل الديمقراطية والوحدة) بزعامة أحمد ولد سيد باب، و(حزب التحالف الشعبي التقدمي) بزعامة الطالب ولد جدو، الذي هو امتداد للاتحاد القومي الناصري، و(حزب الطليعة الوطنية) بزعامة خطري ولد الطالب جدو، فضلاً عن أحزاب أخرى عديدة.

جرت الانتخابات في 24 كانون الثاني/ يناير 1992م، وتنافس فيها أربعة مرشحين على الرئاسة. وبحسب النتائج فاز معاوية ولد الطايع. وجرت الانتخابات البرلمانية (مجلس النواب - مجلس الشيوخ) في 13 آذار/ مارس 1992م، وفاز الحزب الجمهوري بـ(67) مقعداً من أصل (79) مقعداً من مقاعد البرلمان. وفي مجلس الشيوخ، فاز الحزب الجمهوري أيضاً وحصل على (35) مقعداً من أصل (56) مقعداً. وفي الانتخابات البلدية فاز الحزب الجمهوري بـ(170) بلدية، بينما فاز حزب اتحاد القوى الديمقراطية في (17) بلدية، وفازت لوائح مستقلة في (20) بلدية.

إن التطورات السياسية في موريتانيا بدأت تشهد تحولات ديمقراطية في الوضع السياسي منذ عام 1991م. فقد تشكل (17) حزباً سياسياً حتى عام 1994م، لكن أكثرها كان أحزاباً هشة، ومحدودة التنظيم والقاعدة الجماهيرية، وغير فاعلة في الخريطة السياسية الموريتانية، وظلت السلطة مركزة بيد الرئيس. كما رفضت الحكومة الترخيص لأي حزب سياسي إسلامي. وأجريت انتخابات عام 1997م في ظل مقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسة. وفاز ولد الطايع بنسبة زادت عن (90%) من أصوات الناخبين. وقد تصاعدت المعارضة العسكرية ضد الرئيس الموريتاني بعد

أن تبين إصراره على تقوية العلاقات مع الكيان الصهيوني وبخاصة بين العسكريين المنضمين إلى حزب الطليعة الوطنية أواخر عام 1999م الذي يوجد له حضور قوي بين ضباط الجيش رغم فصل الكثير منهم منذ عام 1998م، بسبب معارضتهم القوية ومنذ عام 1995م للانفتاح على (إسرائيل)، ومن ثم لإقامة علاقات دبلوماسية معها تمت في تشرين الأول/ أكتوبر 1999م. وقد ظهرت المعارضة الشعبية والحزبية بشكل واسع تمثلت في مظاهرات قادها طلبة المعاهد والمؤسسات التعليمية احتجاجاً على هذا الاتفاق. كما جرى التنكيل بالمعارضين السياسيين، ومصادرة الصحف المستقلة.

استمرت الدعوة إلى «الإصلاح» في البلاد طوال عهد الرئيس معاوية ولد الطايع. ففي خطاب ألقاه في 15 تموز/ يوليو 2004م أكد على فكرة «حتمية خيار الإصلاح» و«تبني العدالة في توزيع الفرص» و«مواجهة الجماعات السياسية الفاسدة» التي يضمها الحزب الجمهوري الديمقراطي الحاكم، والعمل على «كبح جماح أصحاب رؤوس الأموال المتوحشين» والتأكيد على «استقلالية القرار الوطني». وأخيراً العمل على تحقيق «انفراج سياسي كامل يفتح الباب على مصراعيه أمام المجتمع السياسي بمختلف أطيافه..».

ومن الجدير بالذكر، إن الحكومة الموريتانية في عهد الرئيس ولد الطايع حققت منجزات متعددة لتجاوز الأزمة الاقتصادية بالبحث عن شركاء لتمويل البرامج الاقتصادية. فاستطاع الحصول على تمويلات مالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب اتفاق يقضي بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي ابتداءً من عام 1989م. وبفضل ذلك تمت إعادة جدولة ديون موريتانيا الخارجية وإلغاء أو شطب معظمها وانتهاج سياسة «الخصخصة» ومنح القروض للقطاع الخاص في مجال الزراعة والصناعة

والصيد البحري. وتم «تطبيق سياسة ليبرالية مرنة تسمح بتدخل الدولة في بعض القطاعات من أجل حماية المجتمع من مساوئ الليبرالية». من جهة أخرى، أنجزت مشاريع مهمة في مجال البنية التحتية. وفي مجال الخدمات الاجتماعية، تضاعف حجم المؤسسات العامة الصحية والتعليمية والثقافية. وتمت فضلاً عن ذلك مشاريع خدمية جديدة تمثلت باستحداث موانئ جديدة، وبناء مدارج المطارات وشق عشرات الكيلومترات من الطرق المعبدة الجديدة، وانتشرت شبكات الماء والكهرباء في المدن والقرى والأرياف، وحفرت الآبار وشيدت السدود واستصلحت أراض زراعية، وتمت محاربة الأوبئة التي تصيب الحيوانات وتضر بالثروة التقليدية. كما بنيت مئات المرافق والمقرات الحكومية. وتم استحداث المعلوماتية وإعمامها واستحداث خدمة الهاتف النقال وخدمات الانترنت. وفي المجال الثقافي، بنيت عشرات المكتبات للمطالعة العمومية. وانطلقت حملات كبرى للتلقيح ولمحاربة الأمية وترقية المرأة والحث على تعلم اللغات الأجنبية واقتناء الكتب. ولعل أهم الإنجازات التي تحققت هو اكتشاف ثروات معدنية هائلة في موريتانيا قابلة لنقلها من ضعف الاقتصاد والاقتراض وطلب المساعدات إلى قوة الاقتصاد والاكتفاء الذاتي والتصدير، مثل البترول والغاز والذهب والماس وغير ذلك.

انقلاب عام 2005 م

في 3 آب/ أغسطس 2005م، قامت وحدات من الجيش الموريتاني بانقلاب عسكري على الرئيس ولد الطايع، وكان آنذاك في زيارة للمملكة العربية السعودية. وجاء الانقلاب ليعيد موريتانيا إلى الحكم العسكري من جديد بعد استقرار للحكم دام عقداً ونصف (1990-2005م). وأصبحت مقاليد الأمور تحت سيطرة «المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية»

الذي تكوّن من أبرز العناصر العسكرية التي كان يعتمد عليها حكم معاوية ولد الطائع.

جاء أول بيان صادر عن المجلس العسكري ليؤكد ان الانقلاب جاء «لينهي حكم الاستبداد» وأن المجلس سوف يستمر في الحكم لمدة سنتين، ينظم في السنة الأولى استفتاء على تعديل الدستور الصادر في 20 تموز/ يوليو 1991م، وتنظيم انتخابات تشريعية ثم رئاسية قبل انتهاء السنة الثانية. وقد تولى رئيس المجَلس العسكري العقيد (اعلي ولد محمد فال) رئاسة الدولة بعد الانقلاب بوصفه الرئيس الأعلى للمجلس العسكري. وترأس بقية أعضاء المجلس (18 عقيد ونقيب بحري واحد) مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية. وأعلن في 10 آب/ أغسطس 2005م عن تعيين حكومة من التكنوقراط ضمت (24) عضواً أغلبهم من الحزب الجمهوري الذي كان يترأسه الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع. وقد أعلن العقيد ولد فال أن بقاءه بالحكم لن يدوم أكثر مما تقتضيه ضرورات وضع البلاد على طريق تحول ديمقراطي حقيقي. وأكد أن مدة انتقالية لا تتجاوز السنتين، ستكون كافية للتمكن من إجراء بعض الإصلاحات الداعمة للتحول نحو الديمقراطية، كتعديل دستور عام 1991م، بما يكفل التداول السلمي للسلطة. والإشراف على تنظيم انتخابات بلدية ورئاسية لتأكيد هذا الاتجاه.

كان من ضمن أسباب الانقلاب العسكري كما أعلن، فساد الوضع الإداري والمالي والاقتصادي والاجتماعي، وتدهور الوضع الأمني وفساد القائمين عليه، فضلاً عن «الاستبداد السياسي» الذي مسّ حقوق الإنسان، وحل ثلاثة أحزاب، وتعطيل أكثر من خمس صحف ومنع التراخيص لنشأة ثلاثة أحزاب ومنها اثنان من التيار السياسي الديني. إلى جانب منع العمل لجمعيات ناشطة في حقوق الإنسان وغيرها. وكذلك استخدام ورقة الرفض الشعبي العام لإقامة علاقات مع (إسرائيل). وقد بدأ هذا الرفض

يتصاعد ويشمل كافة القوى الوطنية السياسية والإسلامية وواجهات الرأي العام. ومنذ البداية، دعا المجلس العسكري وحكومته الانتقالية جميع القوى السياسية والمدنية إلى (أيام وطنية) يتشاور فيها الجميع، وفي ضوء إجماع وطني واسع حول (سبل تسيير المسار الانتقالي الديمقراطي).

استمر المجلس العسكري في الحكم برئاسة العقيد علي ولد محمد فال حتى جرت الانتخابات التشريعية والرئاسية في منتصف عام 2007م وفاز الرئيس محمد ولد الشيخ عبدالله برئاسة الحكم في موريتانيا. وعلى العموم كان يغلب على سير الانتخابات النزاهة والشفافية وغابت عنها مظاهر التزوير وأساليب الغش التي كانت تعاني منها جميع الانتخابات في العهد السابق. وبدأت معه موريتانيا مرحلة جديدة من الحكم في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة.

وقاد ذلك إلى حدوث انقلاب عسكري في 6 أب/ أغسطس 2008م، قاده الجنرال محمد ولد عبد العزيز ضد الرئيس المنتخب. وبقيت الأوضاع العامة على حالها وبدأ النظام الجديد يتعرض لضغوط داخلية وخارجية وراح يبحث عن الشرعية. وظلت الأوضاع قلقة حتى تمت انتخابات عام 2010م، إذ أعيد (انتخاب) الجنرال محمد ولد عبد العزيز، وبدأت مرحلة جديدة في ظل ظهور قوى سياسة جديدة تطبع الساحة السياسية والاجتماعية الموريتانية.



الفصل الخامس

ليبيا المعاصرة

تطور الحركة الوطنية الليبية

كانت نهاية حركة المقاومة بقيادة المجاهد الكبير عمر المختار عام 1931م، نهاية لحركة الكفاح المسلح في ليبيا، وبداية السيطرة والاحتلال الكامل لإيطاليا الفاشية على البلاد. ومنذ ذلك التاريخ تصاعدت سياستها العنصرية في العمل على إبادة الشعب الليبي باستخدام أسلوب «الحديد والنار» في معاملة السكان وراحت تعتقلهم أو تلاحقهم وتشردهم في الصحارى. وأزهقت نتيجة لذلك مئات الألوف من الأرواح. وقامت السلطات الإيطالية بالاستيلاء على أراضي الأهالي وأملاكهم. ثم راحت تعامل البلاد على أنها ولاية إيطالية وأطلقت عليها «الساحل الرابع». وهذا يذكرنا بما فعلته السلطات الفرنسية المحتلة لأقطار المغرب العربي، والجزائر بخاصة، عندما عدتها «ملكية فرنسية».

بدأت السلطات الإيطالية تنظيم عملية الاحتلال. فقد أصدرت في 11 نيسان/ أبريل 1935م، قانوناً تم بموجبه توحيد إقليمي برقة وطرابلس تحت اسم (ليبيا)، وتشرف عليها حكومة واحدة مقرها طرابلس ويجمع حاكمها الإيطالي السلطتين العسكرية والمدنية. فضلاً عن مجلس عام يتولى شؤون الإدارة، ومجلس حكومي للشؤون المالية. وقسمت البلاد إلى خمس مناطق إدارية.

وسعت الحكومة الإيطالية إلى تشجيع الهجرة والاستيطان في ليبيا للعمل واستثمار الأراضي والأملاك التي سلبتها القوات الإيطالية من أهالي البلاد. وقد هيأت لتنفيذ مشروع استيطاني واسع بالعمل على تهجير (200) ألف مستوطن إيطالي منذ عام 1938م والسنوات اللاحقة حتى وصل عددهم إلى (110) آلاف مستوطن عام 1940م. وقد استولى المستوطنون على أفضل الأراضي الزراعية. وتولت جمعيات استعمارية إدارة الاستيطان. وأنشأت المؤسسات الحكومية والشركات والمصارف.

واستمر الاحتلال الإيطالي لليبيا من عام 1911 وحتى عام 1943م. فقد تحولت البلاد خلال الحرب العالمية الثانية إلى مسرح للعمليات الحربية بين دولتي المحور(ألمانيا - إيطاليا) والقوات البريطانية التي كانت تحتل مصر. وفي أقطار المغرب العربي عموماً ظل ميزان القوى يميل لصالح دولتي المحور، وبخاصة لألمانيا، بعد سقوط فرنسا بيد الألمان في حزيران عام 1940م.

واستمر التفوق الألماني – الإيطالي في ليبيا حتى نهاية عام 1942م، إذ جرت معركة (العلمين) في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1942م، وانتصرت القوات البريطانية الزاحفة من مصر بقيادة الجنرال مونتجمري. وتراجعت القوات الإيطالية والألمانية التي كان يقودها الجنرال الألماني رومل. وبعدها بدأ التراجع الألماني - الإيطالي في ليبيا أمام القوات البريطانية من الشرق وقوات فرنسا الحرة القادمة من الغرب. ودخلت قوات الحلفاء (بريطانيا – فرنسا) طرابلس في 23 كانون الثاني/ يناير 1943م. وفي 7 شباط/ فبراير عام 1943م، تراجعت قوات المحور وانسحبت نهائياً عن ليبيا باتجاه صقلية ثم إلى الداخل الإيطالي.

كانت نهاية الاحتلال الإيطالي، بداية عهد السيطرة البريطانية والفرنسية على ليبيا. فقد خضعت ولايتا برقة وطرابلس للإدارة البريطانية

وسيطر الفرنسيون على ولاية فزان في الجنوب الليبي. وعليه خضعت البلاد لاحتلال ثنائي، لكن الكفة كانت أرجح للمحتلين البريطانيين باعتبارهم «المحررين» الرئيسين لليبيا من الاحتلال الإيطالي وبالتعاون مع الليبيين المنفيين في مصر والذين شكلوا جيشا لتحرير ليبيا وقاتلوا مع القوات البريطانية لإنقاذ بلادهم.

التطورات العسكرية والسياسية في ليبيا إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها

أصبح محمد إدريس السنوسي بعد رحيله إلى مصر عام 1923م، عنصر جذب للقوى الليبية المهاجرة من ليبيا تحت ضغط الملاحقة والاعتقال والنفي والإعدام. وقد استمرت صلات المهاجرين به مع تطورات الكفاح المسلح حتى بعد إعدام المجاهد الكبير عمر المختار عام 1931م. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، راح الليبيون يبحثون عن مساندة الحلفاء وبخاصة بريطانيا لدعم قضية التحرر والاستقلال لبلادهم ضد إيطاليا. وعليه عقد الليبيون اجتماعاً في الإسكندرية في دار محمد إدريس السنوسي في 19 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1939م، واتخذوا قراراً وقع عليه (51) شخصاً. ثم عقدوا اجتماعاً آخر في القاهرة مطلع العام 1940م. وتضمن القرار الصادر عن الاجتماعين اعتبار السنوسي الممثل الحقيقي لهم. وعندما دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب الألمان في حزيران/ يونيو 1940م أجرى السنوسي اتصالات مع بريطانيا، ودعته الأخيرة إلى المساهمة في المجهود الحربي ضد القوات الإيطالية، ووعدته بإعطاء ليبيا «الاستقلال الذاتي» ودون ضمانات بتحديد مستقبلها. وقد أشارت لجنة التحقيق الرباعية فيما بعد إلى أنه «تم التوصل سنة 1940م إلى اتفاقية بين إدريس السنوسي والسلطات البريطانية في مصر حول تشكيل قوات دعم عربية من الليبيين في مصر». وفي 12 آب/ أغسطس 1940م افتتح في القاهرة مكتب تجنيد الليبيين لجيش التحرير الذي أطلق عليه اسم

(القوة العربية الليبية). واتخذت الشارة السوداء والهلال والنجمة البيضاء رمزاً وراية وطنية. كما تم افتتاح مكتب آخر في الإسكندرية يوم 3 أيلول/ سبتمبر 1940م. ثم تتابع بعد ذلك إنشاء معسكرات التدريب وإعداد المتطوعين. وبلغ تعداد الجيش الليبي (14) ألف مقاتل مع (96) ضابطاً، و(5) كتائب قتالية وكتيبة أركان حرب. وبدأت الوحدات الليبية تشترك في القتال.

اشترك الليبيون إلى جانب القوات البريطانية لإنقاذ بلادهم من خلال القوة العربية الليبية واشتركوا فعلاً في القتال ضد القوات الإيطالية والألمانية. وبدأوا يدخلون الأراضي الليبية مع تراجع قوات المحور. ثم دخلوا مدينة بنغازي في إقليم برقة في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942م ومصراتة والخمس في 18-20 كانون الثاني/ يناير 1943م.

وخلال فترة العمليات الحربية كانت القوة العربية الليبية فضلاً عن السكان المدنيين يقومون بتقديم المساعدة لقوات بريطانيا وفرنسا. فقد كان كثير منهم ينشطون في مؤخرة جيش العدو. وكان الكثير منهم في عداد «الكوماندوس» البريطاني. وكان المدنيون منهم يساعدون في جمع المعلومات، فيقدمون المساعدة لرجال الاستخبارات البريطانية العاملين في المؤخرة. وكانوا يخاطرون بحياتهم من اجل حماية البريطانيين الفارين من الأسر. وقد استشهد آلاف الليبيين خلال الحرب العالمية الثانية، فسقط بعضهم في سوح المعارك، وعذَب آخرون وأطلق عليهم الرصاص بسبب ما كانوا يقدمونه من مساعدات لقوات الحلفاء. وألحقت الحرب خسائر فادحة بليبيا. وقد اعترفت الشخصيات السياسية والعسكرية البريطانية بالدور الكبير الذي قام به الليبيون. فقد صرح انتوني آيدن وزير خارجية بريطانيا بقوله: «قامت هذه القوة بخدمات كبيرة ساندتنا في أثناء الحملة الناجحة في الصحراء الغربية.. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب للسيد

إدريس السنوسي وأتباعه عن امتنان حكومة صاحب الجلالة للعون الذي قدموه ولا يزالون يقدمونه في الجهد الحربي البريطاني».

وفي الوقت نفسه كانت القوات الفرنسية (قوات فرنسا الحرة) بقيادة الجنرال ديغول قد تقدمت إلى فزان في الجنوب واحتلتها في كانون الأول/ ديسمبر 1942م. أما غدامس، فقد تم احتلالها في 26 كانون الثاني/ يناير 1943م. وتم رفع العلمين البريطاني والفرنسي في مدينة (الكفرة) التابعة لإقليم برقة منذ 23 كانون الثاني/ يناير 1943م.

سيطرت الإدارتان البريطانية والفرنسية على ليبيا منذ عام 1943م، وقسمت البلاد إلى ثلاث مناطق عسكرية تحت ذريعة الضرورات الحربية. وتم فصل برقة عن طرابلس. وقام في كلا الإقليمين إدارة مستقلة، وقامت في إقليم فزان إدارة عسكرية فرنسية.

كان المستعمرون البريطانيون والفرنسيون، وبدعم من الولايات المتحدة الأميركية يهدفون من وراء الإدارة الثنائية والمنفصلة، تجزئة البلاد واحتلالها. فقد طبق نظام احتلال كامل، وضيق الخناق على العلاقات الاقتصادية بين الإدارات الثلاث، وحددت الحدود بين طرابلس وبرقة وفزان. وفرضت وحدات نقدية مختلفة، و«صارت جنسية المواطن تتحدد وفقاً لمكان إقامته بناء على التجزئة المكانية». وقامت الإدارتان البريطانية والفرنسية بإنشاء قواعد حربية برية وجوية في الأقاليم الثلاثة، وبقيت محتفظة بها بعد انتهاء الحرب. وقد استمر الوضع في ليبيا على حاله حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ بدأت تطورات سياسية داخلية وخارجية على طريق الاستقلال والوحدة الوطنية.

الحركات السياسية الليبية قبل الاستقلال

تميز المجتمع الليبي في بداية القرن العشرين بأنه مجتمع رعوي

زراعي، ومن ثمَ فإن العلاقات الاجتماعية والبنية الفكرية السائدة لن تتجاوز حدود هذا الواقع. وقد كرس الاحتلال الإيطالي هذا الوضع وعمل على استمراريته، مما أدى إلى عدم ظهور قيادات سياسية مدافعة عن آلام الشعب والوقوف وتقف في مواجهة الاحتلال العسكري الإيطالي وسياسته. وكانت القيادات التقليدية هي أساس الحركة السياسية والعسكرية. أما الفئات الاجتماعية الصاعدة التي بدأ أبناؤها في الحصول على قسط من التعليم فقد كانت إما في موقع التبعية لهذه القيادات أو التناقض معها. وعليه تأخر قيام التنظيمات السياسية التي ينتمي أعضاؤها إلى القوة الاجتماعية الصاعدة بسبب السيطرة القبلية على العلاقات، وجود بعض الرموز الدينية المسيطرة، وكذلك بسبب سياسة الاحتلال القمعية. ومع ذلك قامت واجهات ثقافية ورياضية استطاعت أن تتعامل بالسياسة وبشكل خفي. أما التنظيمات السياسية التي يمكن أن تعطى صفة الأحزاب، فلم تنشأ إلّا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد نشط في تأسيسها عدد من المثقفين والطلبة الذين عادوا من الخارج وقد أرتبط بعضهم بفكرة القومية العربية. كما أنهم سعوا للحصول لأنفسهم على موقع اجتماعي وسياسي في واقع تسيطر عليه القوى التقليدية.

ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، تنظيمات سياسية (نخبوية) أرادت أن تؤدي دوراً في المستقبل السياسي للبلاد إلى جانب «القوة العربية الليبية». وتمثلت هذه المجموعة من التنظيمات في طرابلس وبرقة بـ«اللجنة الطرابلسية» و«نادي عمر المختار» و«الجمعية الوطنية» و«رابطة الشباب» وظهرت كلها بين عام (1940-1943). وظهرت تنظيمات سياسية أخرى بعد الحرب مباشرة، وكان ذلك على أثر التطورات التي لحقت بالقضية الليبية وهي في الطريق إلى الاستقلال. وقد نشط «نادي عمر المختار» عامي (1945-1946م) بعد دخول الشباب في لجنته التنفيذية

وكان هؤلاء من المؤيدين لوحدة برقة وطرابلس وفزان. وبدأت المعارضة المتزايدة للإدارة البريطانية والإقليمية الضيقة والإلحاح على الصلات الوثيقة مع مصر. وشرع إدريس السنوسي عام 1946م بتشكيل «الجبهة الوطنية» التي طالبت بالاعتراف بإدريس السنونسي وإقامة حكومة وطنية في برقة. وشكلت هذه الجبهة موقفاً معارضا لنادي عمر المختار وطروحاته السياسية، وعليه تعمق الخلاف بين الجانبين. ورغم ذلك توسعت القاعدة الاجتماعية للنادي ومارس نشاطه السياسي بصورة متعاظمة خلال عامي (1946-1947م)، وطمح للوصول إلى الدستور الديمقراطي مع ضمانات ضد استبداد السنوسي، وقد أوقف نشاطه نهائيا في نهاية عام 1947م.

وفي طرابلس تشكل عدد من الأحزاب بصورة سرية إذ ظهر (الحزب الوطني) بزعامة أحمد الفقيه عام 1944م. وكان برنامجه يعبر عن المصالح الوطنية للشعب الليبي في الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية وبشكل سلمي ومن خلال محاولة كسب التأييد الدولي. ورغم ذلك رفضت الإدارة البريطانية الاعتراف بهذا الحزب واستطاعت شق صفوفه، لكن الحزب الوطني استمر بقواعده وقياداته التقليدية من المحافظين حتى تمّ الاعتراف به من قبل الإدارة البريطانية في نيسان/ أبريل 1946م. وانشقت عن الحزب الوطني (الكتلة الوطنية الحرة) بزعامة الأخوين علي وأحمد الفقيه وعدد من العناصر الأخرى. وقد نالت الكتلة اعتراف الإدارة البريطانية عام 1946م. وكانت الكتلة الوطنية تدعو إلى استقلال ليبيا الموحدة وقيام نظام جمهوري، ودخولها في جامعة الدول العربية، وتعارض الاعتراف بإدريس السنوسي رئيساً على ليبيا الموحدة. وهذا التأييد البريطاني جاء لشق الصف الوطني وزرع الخلاف السياسي. وفي العام نفسه تشكلت «الجبهة الوطنية المتحدة» بزعامة محمود المنتصر وبمساعدة مباشرة من قبل الإدارة البريطانية. وكانت الجبهة تمثل ما يسمى بأحزاب الإدارة المحتلة وكان

أعضاؤها ينتمون إلى أسر معروفة من الأثرياء والتجار والرؤساء الدينيين. وأكد قادتها على أن الاتحاد مع بريطانيا يعد شرطاً ضرورياً من اجل التطور الاقتصادي لليبيا. ولم تكن الجبهة ذات تأثير في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد. وفي نهاية عام 1946م تشكل «الاتحاد المصري - الطرابلسي» الذي دعا إلى الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري مع احتفاظ كل من برقة وطرابلس بالحكم الذاتي. وفي عام 1947م تأسس «حزب العمال» بزعامة بشير بن حمزة بعد طرده من الكتلة الوطنية الحرة. وكان يدعو إلى استقلال ليبيا الموحدة، لكن قاعدته الاجتماعية ظلت محدودة وبقي هامشياً في العمل السياسي.

كما تشكل في مطلع عام 1948م «حزب الأحرار» بزعامة صادق بن زراع، وكان شعاره ليبيا الموحدة المستقلة بقيادة إدريس السنوسي. وكان هو الآخر محدود القاعدة الاجتماعية. كما تشكل حزب «الاستقلال» بزعامة سالم المنتصر وعدد من العناصر المناوئة لبشير السعداوي وجامعة الدول العربية. وأكد الحزب على حق الشعب الليبي في اختيار النظام السياسي الذي يرتضيه من خلال جمعية وطنية. ونادى باستقلال البلاد ووحدتها. وطالب بتشكيل لجنة تحضيرية منتخبة تضم ممثلي الأحزاب السياسية برئاسة الأمير إدريس السنوسي. ودعا الحزب إلى التعاون مع إيطاليا لتحقيق استقلال ليبيا. وهذه الدعوة دفعت بالمستوطنين الإيطاليين إلى تأييد الحزب ودعمه. كما تمت الدعوة إلى تشكيل سياسي جديد يدعى (المؤتمر الوطني لطرابلس) دعيت لدخوله كافة الأحزاب من أجل مواجهة الموقف الناشئ عن قضية الوصاية على طرابلس. وقد أسهم المؤتمر في إرساء قاعدة مشتركة للتعاون مع إمارة برقة، إذ تمت دعوة أميرها إدريس السنوسي لزيارة طرابلس. كما أعلن المؤتمر برنامجه في آب/ أغسطس 1949م والذي تمثل في استقلال ليبيا تحت القيادة السنوسية. وعلى الرغم

من النشاطات الوطنية لمعظم الأحزاب السياسية (النخبوية) التي ظهرت في برقة وطرابلس، وبخاصة الجبهة الوطنية المتحدة والحزب الوطني والكتلة الوطنية الحرة والمؤتمر الوطني، إلّا أنها لم تستطع أن تؤدي دوراً في رسم مستقبل البلاد وذلك لعجزها عن تجنيد الشعب الليبي خلفها، وبقيت حركتها معزولة إلى حد بعيد عن حركة الجماهير بسبب طابعها النخبوي. فقد كانت سيطرة الإدارتين البريطانية والفرنسية على الوضع في ليبيا منذ عام 1943م، وحكمتا البلاد بما تقتضيه مصلحة الاحتلال وسياسته في ليبيا أو في ما يحيط بها من مستعمرات بريطانية (مصر - السودان) وفرنسية (تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) وغيرها.

القضية الليبية وتطوراتها حتى الاستقلال ••••••••••••••••••••

دخلت القضية الليبية - بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة - دهاليز السياسة الدولية باعتبارها واحدة من المستعمرات الإيطالية. وبدأت الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية - الاتحاد السوفيتي - بريطانيا - فرنسا) ومنذ مؤتمر لندن المنعقد في أيلول/ سبتمبر 1945م، تقدم المقترحات لحل قضية ليبيا. وفي الوقت نفسه قامت الأقطار العربية ومن خلال جامعة الدول العربية، بتنظيم جهودها للدفاع عن الحرية والاستقلال الليبي. وسافر أمينها العام عبد الرحمن عزام في 25 أيلول/ سبتمبر 1945م إلى لندن وقدم مذكرة إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى، طرح فيها وجهة النظر العربية وأماني الشعب الليبي في الحرية والاستقلال والوحدة الوطنية. إن هذا المطلب العربي المشروع لم يحظ باهتمام الدول الكبرى. وفي مؤتمر القمة العربية في «انشاص» في 28-29 من أيار/ مايو 1946م أكد ملوك ورؤساء الأقطار العربية (العراق - مصر - سوريا - لبنان - السعودية - الأردن) حق القطر الليبي في الاستقلال وضرورة دعمه ماديا

ومعنوياً. واستمرت القضية الليبية موضع اهتمام جامعة الدول العربية منذ هذه الفترة وحتى الاستقلال.

وفي الوقت نفسه بدأت مساومات الدول الكبرى بشأن ليبيا. ففي مؤتمر الصلح الذي عقد في آب/ أغسطس 1946م طالب السوفيت باستقلال ليبيا، في حين طالبت الولايات المتحدة بخضوعها لوصاية جماعية وبوساطة منظمة الأمم المتحدة. أما بريطانيا وفرنسا، فقد أكدتا على تقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق نفوذ، فزان لفرنسا، طرابلس لإيطاليا، وبرقة لبريطانيا. وكان إعطاء طرابلس لإيطاليا بسبب قيام المعارضة الإيطالية، بالقبض على زعيم النظام الفاشي «موسوليني» وإعدامه عام 1944م، وقيام الحكومة الجديدة بوقف التحالف مع ألمانيا النازية ودعم المجهود الحربي للحلفاء. وتقديراً لهذا الموقف كانت طرابلس من حصة إيطاليا في قرار التقسيم لمستعمرتها السابقة. إلّا أن ذلك لم يتم، فقد خضع إقليم طرابلس للإدارة البريطانية أسوة بإقليم برقة.

وجاء قرار بريطانيا عام 1947م بمنح برقة استقلالها والاعتراف بإدريس السنوسي رئيساً لها ليشق الطريق نحو الاستقلال وتوحيد البلاد تحت الزعامة السنوسية. وبدأت القضية الليبية تدخل أروقة الأمم المتحدة منذ عام 1949م. وبعد سلسلة من المشاريع السياسية المقترحة واختلاف وجهات نظر الدول الكبرى، والمجموعتين العربية والأسيوية، اتخذت منظمة الأمم المتحدة قراراً في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949م نص على (إعلان ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة مؤلفة من برقة وفزان وطرابلس، وتحقيق استقلالها في فترة لا تتجاوز الأول من كانون الثاني/ يناير 1952م). وأخذت المنظمة الدولية ومن خلال مندوبها متابعة مسيرة وتطورات القضية الليبية نحو تحديد مستقبلها السياسي.

بدأت «الجمعية الوطنية» جهودها باتخاذ الخطوات لتشكيل حكومة اتحادية في ليبيا طوال عام 1950 وبداية عام 1951م. كما أنهت لجنة الدستور عملها في 10 أيلول/ سبتمبر 1951م وقدمته إلى الجمعية الوطنية التي صوتت عليه بالإجماع في 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وأعلن الملك إدريس السنوسي موافقته على كل ما ورد فيه والالتزام بأحكامه. وجاء في مقدمة الدستور: (نحن ممثلي شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزان، المجتمعين بمدينة طرابلس فمدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية بإرادة الله بعد الاتفاق وعقد العزم على تأليف اتحاد بيننا تحت تاج الملك محمد إدريس المهدي السنوسي الذي بايعه الشعب الليبي ونادت به هذه الجمعية الوطنية التأسيسية ملكاً دستورياً على ليبيا، وعلى تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، تؤمن بالوحدة القومية، وتصون الطمأنينة الداخلية، وتهيئ وسائل الدفاع المشتركة، وتكفل إقامة العدالة، وتضمن مبادئ الحرية والمساواة والإخاء، وترعى الرقي الاقتصادي والاجتماعي والخير العام). وبعد ذلك وجه الأمير محمد إدريس السنوسي خطاباً ناشد فيه الشعب الليبي للعمل في سبيل الدولة الجديدة القائمة على أساس النظام الاتحادي الذي اقره دستور 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1951م. وفي أواخر عام 1951م، تم نقل السلطات التنفيذية والتشريعية إلى الحكومة الليبية المؤقتة. وقبل إعلان الاستقلال، وقعت كل من بريطانيا وفرنسا مع الحكومة الليبية اتفاقيتين مؤقتتين، تعهّدتا بموجبها بتقديم مساعدة مالية لليبيا. وجرت مراسيم تسليم السلطات في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1951م، في مكتب المعتمد البريطاني، وبحضور أعضاء الحكومة الليبية ومندوب عن منظمة الأمم المتحدة (أدريان بيليت) رئيس «مجلس ليبيا الاستشاري» الذي انتهت مهمته. وفي اليوم نفسه أعلن الملك محمد إدريس السنوسي استقلال ليبيا وأصبحت دولة ذات سيادة.

وذات نظام ملكي دستوري اتحادي. وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1951م انضمت ليبيا لعضوية الأمم المتحدة. وفي 2 كانون الثاني/ يناير 1952م، أعلن السنوسي قيام الملكية الدستورية في البلاد.

ومن الجدير بالذكر، أنه منذ مطلع عام 1951م احتج الشعب الليبي على النمط الاتحادي للدولة. وخرجت الجماهير في مظاهرات صاخبة وهم يحملون نعشاً مجللاً بالسواد ويهتفون (يسقط الاتحاد) و(عاشت الوحدة). ومع تزايد التظاهرات واستمرارها، أصدرت الحكومة الاتحادية قانوناً في 24 آذار/ مارس 1951م حول ما أسمته (مقاومة الجريمة)، فكان ذلك أول قانون للحكومة الليبية. ونتيجة لتطبيق هذا القانون، ادخل العديد من الليبيين المعارضين إلى السجون، ونفي آخرين إلى خارج البلاد، وتم الحجر على آخرين في الداخل. وكل ذلك لحمل الشعب على قبول النظام الاتحادي. وأرسل الزعماء الوطنيون مذكرات احتجاج إلى أدريان بيليت مندوب منظمة الأمم المتحدة ورئيس المجلس الاستشاري الليبي، وإلى الجامعة العربية، نددوا فيها بتصرفات الحكومة الاتحادية. وأكدت الجامعة العربية أن الموقف الشعبي دليل على رفض الليبيين هذا النظام الجديد.

إن إعلان الاستقلال لم يوقف الشعب الليبي عن نضاله في سبيل القضاء على الأطماع الاستعمارية. وواصل نضاله من اجل تحقيق الاستقلال الكامل بعيداً عن محاولات وأطماع الدول الكبرى التي تحاول مساندة النظام الجديد للحفاظ على مصالحها. وفي الوقت الذي استمر الوجود والمصالح البريطانية والأمريكية، تم تسوية المصالح والوجود الفرنسي في ليبيا.

ليبيا في العهد الملكي

أقرّ دستور 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1951م، النظام الاتحادي (الفيدرالي) للدولة الليبية الجديدة. وأنشأ حكومة اتحادية مركزية للدولة الاتحادية وحكومات محلية للولايات الثلاث، برقة و طرابلس وفزان. وحدد اختصاصات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية. ومنح الدستور اختصاصات واسعة للملك وصلاحيات لمجلس الأمة الاتحادي (الشيوخ والنواب). كما حدد صلاحيات السلطة التنفيذية والقضائية. أما النظام المالي الذي أقره الدستور فكان سبباً في إعاقة مشاريع التنمية الاقتصادية. فقد قسمت موارد المملكة بين أربع حكومات، الحكومة الاتحادية، وحكومات الولايات الثلاث. ناهيك عن انتهاج كل ولاية سياسة اقتصادية مستقلة عن بقية الولايات.

وصدر أول قانون للجيش الليبي في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1953م ونص على تشكيل كتيبة برية لتكون نواة للجيش. كما تم إلغاء الحرس الأميري، وتأسس الحرس الملكي. وأشرفت على تدريب الكتيبة البرية بعثتان عسكريتان، إحداهما عراقية ومهمتها تنفيذية، وثانيهما بريطانية ومهمتها استشارية. وعين الملك إدريس السنوسي العقيد سلمان الجنابي رئيس البعثة العراقية رئيسا لأركان الجيش الليبي، ثم استعيض عنه بالعقيد عبد القادر نظمي لسوء الحالة الصحية للعقيد الجنابي.

وبناء على قانون الانتخاب الذي أقرته (الجمعية التأسيسية) وأصدرته في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951م، فقد حدد يوم 9 شباط/ فبراير 1952م موعداً للاقتراع. واستعدت الأحزاب الليبية وعلى رأسها حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي بزعامة بشير السعداوي، وحزب الاستقلال الموالي للحكومة لخوض الانتخابات. وقد صرح السعداوي في القاهرة، بأن

الانتخابات في ليبيا قد زورت من قبل الحكومة المرتبطة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية باتفاقيات عسكرية واقتصادية وتجارية، ونتيجة لذلك فاز حزب الاستقلال بشكل ساحق. وقد كان لموقف القوى الوطنية من الانتخابات ومن البرلمان الاتحادي المشكل بعدها، أثره في قيام الملك بحل جميع الأحزاب والمنظمات السياسية وفرض رقابة شديدة على النشاطات الحزبية، مما أدى إلى ذبول العمل الحزبي. وكانت بداية التسلط الملكي على شؤون البلاد دون رقابة شعبية وحزبية.

وكان للنظام اللامركزي (الاتحادي) الذي سارت عليه ليبيا بعد حصولها على الاستقلال، أثره في انتقادات عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية. وعليه لم تتقدم ليبيا بطلب العضوية للجامعة العربية حتى تولى عبد الخالق حسونة الأمانة العامة للجامعة، إذ أكدت ليبيا على لسان رئيس وزرائها آنذاك محمود المنتصر في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952م وأمام مجلس الأمة رغبتها في الانضمام. وتنفيذاً لذلك وجه المنتصر رسالة إلى الأمين العام للجامعة في 12شباط/ فبراير 1953م عبر فيها «عن رغبة ليبيا في المساهمة في تحقيق المثل العليا والأغراض النبيلة التي اتفقت عليها كلمة الأمة العربية في ميثاق جامعتها». وتمت الموافقة على انضمامها في 28 أيار/ مارس 1953م، لكنها لم تنضم إلى كل فعاليات الجامعة، كمعاهدة الضمان الجماعي، وكان ذلك بسبب ارتباطاتها الغربية المعروفة. وعقب انضمام ليبيا للجامعة العربية أعلنت انتهاج سياسة حسن الجوار مع الأقطار العربية والدعوى للعمل إلى تقريب وجهات النظر تعبيراً روح التعاون والتضامن.

وبعد إعلان استقلال ليبيا عقدت اتفاقية مع فرنسا تضمنت استمرار السيطرة الفرنسية على فزان لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. وأخيراً في آب/ أغسطس 1955م، عقدت ليبيا مع فرنسا معاهدة تقرر بموجبها جلاء فرنسا

عن ولاية فزان خلال (12) شهراً. وفيما يتعلق بالممتلكات الإيطالية فتقرر تسوية المسألة وبشكل يضمن مصالح الطرفين الليبي والإيطالي، وتم ذلك في عام 1956م.

وخلال أعوام (1954-1956م)، انشغلت الحكومة الليبية بأزمة وراثة العرش، والتي كادت أن تؤدي إلى مشكلة تعصف بالبلاد لأنها بدأت داخل الأسرة السنوسية نفسها، بسبب عدم وجود ولي عهد يتولى الحكم بعد الملك إدريس السنوسي. ولم يكن أمام الملك سوى طريقين، إما أن ينتخب وريثاً للعرش من الأسرة السنوسية أو يعلن النظام الجمهوري بعد انتهاء ولايته الدستورية. وكان ذلك رأي رئيس الوزراء مصطفى بن حليم. وأخيراً استقر الرأي على تعيين ابن أخيه الحسن الرضا وليا للعهد بتاريخ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956م.

كان لاستمرار النزاع بين البلاط الملكي والحكومة الاتحادية من جهة وبين حكومات الولايات الثلاث من جهة أخرى، أثره في سقوط ثلاث وزارات خلال أعوام (1952- 1957م). وفي 26 أيار/ مايو 1957م تم تشكيل الوزارة الرابعة برئاسة عبد الحميد كعبار، الذي أكد أمام (مجلس الأمة الاتحادية) على سياسته الداخلية بعزمه على «توثيق العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات الثلاث وممارسة الحقوق التي ينص عليها الدستور». وفي مجال السياسة الخارجية، أكد كعبار بأنه «سيعمل على إظهار ليبيا بالمظهر اللائق، وسيركز اهتمامه على قضايا المغرب العربي ومنها قضية الجزائر» و«توطيد أواصر الصداقة والأخوة لبناء المغرب الكبير». وقد استمرت الوزارة الرابعة حتى 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1960م إذ أثيرت حولها الكثير من الانتقادات. وفي محاولة من الملك لكسب ثقة الشعب والمعارضة كلف محمد بن عثمان الصيد (وزير المالية) في 16من الشهر نفسه بتشكيل الوزارة. وصرح الصيد أن سياسته الداخلية تقوم على

التقرب من الشعب وخاصة بعد أن تطور الوعي الوطني وأدرك مخاطر سوء الإدارة متأثراً بما كان يجري في الوطن العربي من نضال ضد الاستعمار بكافة أشكاله. أما في السياسة الخارجية، فقد أكد الصيد على التعاون مع الأقطار العربية والدول الصديقة، على وفق ميثاق جامعة الدولة العربية وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر إنه خلال الفترة (1952-1960)، بدأ الوعي الوطني والقومي يتطور لدى الليبيين بسبب وجود القوات والقواعد الأجنبية على أراضيهم، وبسبب السياسة النفطية للشركات الغربية العاملة (تم اكتشاف النفط عام 1957م) وارتباط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الغربي وتخبطه. ناهيك عن عدم وجود تضامن وطني ليبي بسبب النظام الإداري الاتحادي وممارسة كل ولاية سياسة مستقلة في أمورها الداخلية. وإلى جانب ذلك كان الوعي الوطني بالأوضاع العربية إذ النضال في فلسطين ضد الاحتلال الصهيوني وفي الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي، ودعوات الأحزاب القومية إلى الوحدة والنضال ضد الاستعمار، ودور القيادة المصرية وبعدها القومي العربي المتمثل بالرئيس جمال عبد الناصر وسياسته الوطنية والقومية، وموقفه من النزاع بين القطبين (الولايات المتحدة الأميركية - الاتحاد السوفيتي) ومشاركته الفاعلة في تأسيس حركة عدم الانحياز (1955م)، كل ذلك انضج الوعي الوطني والقومي لدى الليبيين وجعلهم ينظرون إلى النظام الملكي وفساد الجهاز الحكومي ونظام الولايات بأنهم قوى معيقة للوحدة الوطنية والتنمية والتطور والتقدم. وأدى ذلك إلى انتشار الأفكار القومية (البعث - الناصرية). وقد وزعت منشورات في آب/ أغسطس 1961م تطالب بجلاء القوات الأجنبية عن ليبيا والمشاركة الفعلية في دعم ثورة الجزائر. إن النشاط الوطني مر بظروف قاسية في ظل النظام الملكي وجاءت مواقفه التقدمية في مطلع الستينات

لتثير هجوماً قوياً من أجهزة النظام السنوسي، فقد تصاعدت حملة النظام ضد المثقفين والنقابيين والطلبة والمهنيين. وتعرض الجميع لشتى صنوف المطاردة والاعتقال والضغط والحرب النفسية.

أثبتت مشاكل البلاد الداخلية، السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية خاصة، والعسكرية والأمنية وغيرها، فشل النظام الإداري اللامركزي (الاتحادي) في ليبيا، وشعر الملك إدريس أن الوقت قد حان لتغيير النظام الإداري الذي تسير عليه المملكة وضرورة استبداله بنظام مركزي. والجدير بالذكر إن معتقلي عام 1961م قدموا مذكرة إلى رئيس الوزراء، طالبوا فيها بإلغاء النظام الاتحادي وإطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة والحريات النقابية وحريات التنظيم السياسي. كما طالبوا بضرورة إتباع سياسة الحياد الايجابي وتصفية القواعد الأجنبية. وطالبوا أيضاً بضرورة تبني سياسة التخطيط الاقتصادي وتعديل قوانين البترول للحد من سيطرة الشركات النفطية واستغلالها. والعمل على تطهير الجهاز الإداري من الفاسدين. والامتناع عن التدخل في شؤون القضاء.

ومما ساعد في الإسراع على العمل بالنظام المركزي تأثير الثروة النفطية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى توسيع العلاقات المدنية والحضرية على حساب العلاقات القبلية التي كانت تفعل فعلها في أجهزة الدولة كافة. وقد كان لشركات النفط وانطلاقاً من مصالحها الخاصة، دورٌ في الدعوة إلى وحدة البلاد لإلغاء المصاعب التي تعانيها من جراء تعاملها مع حكومات الولايات الثلاث. وتم تعديل الدستور. وأصدرت الحكومة قانوناً بالرقم (32) في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1962م تضمن تعديل بعض الأحكام التي تضمنها الدستور الاتحادي. وكانت التطورات الدستورية والتشريعية تهدف إلى التمهيد لإحلال نظام الوحدة بدل الاتحاد.

وجاءت الوزارة الخامسة برئاسة محيي الدين فكيني في 19 آذار/ مارس 1963م لتعمل على تنفيذ التعديلات الدستورية التي تمت في وزارة الصيد، وما أدخل عليها من تعديلات في وزارة فكيني في 25 نيسان/ أبريل 1963م. ولعل أهم الأسس التي بني عليها الدستور بعد تعديله هو إلغاء النظام الاتحادي (لأسباب اقتصادية) والاستعاضة عنه بنظام الدولة الموحد. وتم حذف كلمات (اتحادي - الاتحاد - الاتحادية - المتحدة) من الدستور مع الإبقاء على دولة ملكية وراثية نظامها نيابي تسمى «المملكة الليبية» والتي هي جزء من الوطن العربي والقارة الإفريقية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه بعد اكتشاف النفط، طرأت على ليبيا تغييرات اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم، أدت إلى بروز فئات اجتماعية جديدة تمثلت بالعمال والطبقة الوسطى من المهنيين والمثقفين وخريجي الجامعات. وبدأت هذه الفئات الجديدة تطالب بجزء من العائد الاقتصادي وبالمشاركة السياسية. وتمثلت مطالب العمال في تحسين ظروف العمل والمعيشة والحرية السياسية. وهذه التغييرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي أدت إلى زيادة المظاهرات والإضرابات. وبدأت التنظيمات الجديدة تتحدى الوضع القائم. واستطاع المثقفون - على الرغم من صدور قانون تحريم الأحزاب لعام 1952م - تشكيل بعض الأحزاب والتنظيمات السرية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والإخوان المسلمين. وهذه التنظيمات دعت إلى الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وإنهاء التدخل الأجنبي في الحكم، والدعوة إلى الوحدة العربية.

إن الموقف من الأحزاب والتنظيمات المهنية وسياسة النظام الملكي الموالي للغرب، دفعت إلى حراك اجتماعي مضاد للسلطة ومعبر عن اتجاه وطني وقومي عربي في مطلع عام 1964م، إلّا أن السلطة قامت بضرب

القوى الوطنية والقومية، فحلت النقابات العمالية، وألقت القبض على العديد من الطلاب البعثيين والناصريين. وكان ذلك بسبب التظاهرات الطلابية التي خرجت في ذلك العام لتعبر عن تأييدها لمؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة عام 1964م، لدعم قضية فلسطين ولمواجهة خطة الكيان الصهيوني بتحويل مجرى نهر الأردن، وسخطهم على الملك لتخلفه عن حضور المؤتمر متذرعاً بحجة كبر سنه، وأدت التظاهرة إلى اشتباكات بين الطلبة ورجال الشرطة وسقوط عدد كبير من الطلبة بين شهيد وجريح، ناهيك عن المعتقلين. وظلت الأوضاع مضطربة تنتظر الفرصة المؤاتية للتغيير وللتعبير عن المصالح الوطنية والقومية.

استمرت الأوضاع الداخلية في ليبيا على حالها في ظل النظام الملكي السنوسي حتى عام 1969م، إذ قام الجيش في الأول من أيلول/ سبتمبر 1969م بحركة عسكرية قادها العقيد معمر القذافي وأطاح بالنظام الملكي. وقد أسهمت جملة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعسكرية في تحقيق ذلك، إلى جانب العوامل الخارجية ومنها نكسة حزيران/ يونيو 1967م وما أثارته من الروح القومية والسخط الشعبي ضد النظام الملكي تمثلت في المظاهرات الشعبية الصاخبة التي دفعت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية وزج الكثير من المواطنين في السجون، وتجريد مجموعة من الضباط من رتبهم العسكرية لأنهم ذهبوا سراً للقتال إلى جانب إخوانهم العرب ضد الكيان الصهيوني. وكذلك لامتناع الملك إدريس السنوسي عن حضور مؤتمرات الملوك ورؤساء الأقطار العربية التي كان آخرها مؤتمر الخرطوم الذي عقد في آب/ أغسطس 1967م لتقديم الدعم المالي للأقطار العربية التي تأثرت بالعدوان الصهيوني، فضلاً عن تجاهل حريق المسجد الأقصى في 21 أب/ أغسطس 1969م الذي هز الأمة العربية هزاً عنيفاً، وظل النظام معروفاً

بمواقفه السلبية تجاه القضايا العربية وبخاصة بعد النكسة، لكن معاناة الشعب الليبي من النظام وسياسته الداخلية، ومواقفه وارتباطاته، كانت من أهم أسباب قيامها.

كان لشيخوخة الملك إدريس أثرها في العجز عن الإدارة الفعلية، مما أدى إلى تسلط المتنفذين في الإدارات العليا، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والشعبي والفساد الإداري المستشري في كل مفاصل الدولة، وظهور النزاعات العديدة في القوات المسلحة والتي أسهمت في إضعافها. وأدت المنافسات الأسرية والتجمعات، وتفشي ظاهرة الاغتيالات داخل الجيش، إلى حالة من الفوضى والاضطراب، فانقسم الجيش إلى عدة تنظيمات كتنظيم الملازمين وتنظيم الرواد وتنظيم العقداء وتنظيم الصف والجنود. وكان تنظيم الملازمين من أكثر التنظيمات قوة وإصراراً على تغيير الأوضاع، وهو الذي استلم السلطة عام 1969م. وعليه قام تنظيم «الضباط الوحدويون الأحرار» الذي تشكل عام 1959م، بتحركه العسكري بقيادة العقيد معمر القذافي في مطلع أيلول/ سبتمبر 1969م، في ظل غياب الملك إدريس السنوسي في اليونان. إذ تحركت القطاعات العسكرية بقيادة الضباط الأحرار وسيطرت على مراكز السلطة والمرافق المهمة في الدولة ودون قتال خلال بضعة أيام. وسرعان ما نال القادة العسكريون تأييد الجماهير وتأييد ولي العهد الحسن الرضا. وعليه سرعان ما أستتب الوضع الداخلي وبذلك انتهى العهد الملكي. وبدأ عهد جديد في ظل النظام الجمهوري.

ليبيا في العهد الجمهوري

كان الفاتح من أيلول/ سبتمبر 1969م، بداية مرحلة جديدة في حياة الشعب الليبي فقد تحركت القطاعات العسكرية بقيادة الضباط الأحرار

وأطاحت بالنظام الملكي. وكان المدخل للتغيير عسكرياً، ثم تحول التغيير إلى «ثورة» حينما بدأ البناء لكل مفاصل الحياة في ليبيا على أسس جديدة. وجاءت «الثورة» متأثرة بأفكار ثورة 23 تموز/ يوليو 1952م في مصر. ودعت إلى نفس المبادئ واستلهمت الشعارات الأساسية لتلك «الثورة».

في صباح الأول من أيلول/ سبتمبر 1969م، أذاع القذافي بياناً إلى الشعب الليبي جاء فيه: (أيها الشعب العظيم، تنفيذاً لإرادتك الحرة، وتحقيقاً لأمانيك الغالية... قامت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعي المتخلف... وتعتبر ليبيا الجمهورية حرة ذات سيادة، ذات اسم الجمهورية العربية الليبية...). وأعلنت قيادة «الثورة» سياستها الداخلية والخارجية التي تقوم على تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة، والعمل على تأييد القضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين. وتأييد قضايا دول حركة عدم الانحياز. واحترام ميثاق منظمة الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الأخرى. والالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع الدول الأجنبية. وقد رحبت العديد من الأقطار العربية بالتغيير الجديد في ليبيا، وكان العراق ومصر وسوريا والسودان وموريتانيا واليمن والأردن في طليعة المرحبين، فضلاً عن العديد من الدول الأخرى مثل فيتنام الشمالية وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1969م، أصدر «مجلس قيادة الثورة» ما سمي بـ«الإعلان الدستوري» الذي حدد القوانين الأساسية للبلاد وشكل نظام الحكم في مرحلة ما بعد «الثورة» في (37) مادة مع ديباجة قصيرة، وأعلن ما يأتي:

1 - ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب.

2 - الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية.

3 - التضامن الاجتماعي أساس الوحدة الوطنية.

وفي اليوم نفسه، أصدر «مجلس قيادة الثورة» قراراً لحماية «الثورة» والحفاظ عليها ضد أي محاولة تستهدف النيل منها أو من النظام الجمهوري، أو إثارة الكراهية بين صفوف الشعب، أو نشر الشائعات عن الوضع السياسي أو الاقتصادي للبلاد، أو الاشتراك في أي مظاهرات أو اضطرابات ضد توجه النظام الجمهوري. وفي اليوم التالي، أصدر «مجلس قيادة الثورة» قراراً بتفويض العقيد معمر القذافي التوقيع نيابة عن «مجلس قيادة الثورة» على القوانين والقرارات المتعلقة باختصاص ذلك المجلس.

ومن خلال تتبع المسيرة السياسية لثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر 1969م يمكن الحديث عن مراحل متعددة مرت بها «الثورة» وهي على التوالي:

- **المرحلة الأولى**: وفيها مثلت الإدارة العسكرية عنصراً أساسياً في الحكم. وهذه المرحلة تمتد من قيام «الثورة» مروراً بتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في منتصف عام 1971م، وانتهاءً بمرحلة «الثورة» الشعبية عام 1973م.

- **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة «الثورة» الشعبية التي انطلقت عام 1973م وحتى الإعلان عن النظرية العالمية الثالثة عام 1976م.

- **المرحلة الثالثة**: ابتدأت بقيام (سلطة الشعب) وإعلان الجماهيرية في ضوء ظهور ملامح (النظرية العالمية الثالثة) وصدور الفصل الأول من (الكتاب الأخضر) في باب (حل مشكلة الديمقراطية) مطلع عام 1976م. وعليه بدأت المرحلة الثالثة في آذار/ مارس 1977م.

ابتدأ الحكم الجديد بخطوات وطنية من خلال القرارات والقوانين والإجراءات التي أكدت أن التغيير «ثورة» وطنية شعبية حينما وضعت أسس السيادة الوطنية الكاملة. وكانت البداية مع القواعد الأجنبية والشركات النفطية التي جرى تأميم الكثير من أسهمها. وبدأت باستثمار عوائد النفط في تنمية البلاد والمجتمع، إذ دخلت الحكومة الليبية منذ الإعلان الدستوري في نهاية عام 1969م في نزاع مع الشركات الأجنبية العاملة في حقول النفط للحصول على زيادة أسعار النفط وحققت مكاسب في هذا المجال، ثم قامت بتأميم (51%) من عمليات الشركات الأجنبية منذ عام 1970 وحتى عام 1975م. وامتلكت فيما بعد (75%) من مجموع النفط المنتج.

ومنذ بداية «ثورة الفاتح»، اعتزمت الحكومة الليبية تحقيق استقلال البلاد كاملة بالعمل على تصفية القواعد العسكرية الأجنبية من البلاد خلال مدة أقصاها سنتان. وكإجراء مؤقت فرضت الحكومة الليبية الرقابة على القواعد العسكرية البريطانية والأميركية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1969م، أبلغ وزير الخارجية الليبي (صالح بويصير) السفير الأميركي عن بعدم إمكانية تجديد الاتفاقية الخاصة بالقواعد العسكرية الأميركية. وعدت الحكومة الليبية الاتفاقية المعقودة بين الجانبين ملغاة في مدة أقصاها 24 كانون الأول/ ديسمبر 1970ك. وتم إجلاء القوات البريطانية وغلق قواعدها البحرية والجوية في 28 آذار/ مارس 1970م. وكانت الولايات المتحدة الأميركية تمتلك خمس قواعد واكبر قاعدة عسكرية خارج أراضيها في ليبيا وهي قاعدة (هويلس) وتقع على بضعة أميال شرق العاصمة طرابلس. وهي مركز التدريب الرئيس لسلاح الجو لدول حلف شمال الأطلسي (الناتو). وكانت مليئة بأسراب الطائرات الأجنبية على مدار السنة. وتم إغلاقها في مطلع عام 1971م. وأطلق عليها اسم (قاعدة

عقبة بن نافع). كما أطلق على قاعدة طبرق للملاحة البحرية اسم (قاعدة جمال عبد الناصر).

ومنذ البداية أيضاً أعلن «مجلس قيادة الثورة الليبية» أن الجمهورية الجديدة سوف تقف بقوة ضد الإمبريالية في الداخل والخارج. وإنها ستمارس دوراً نشيطاً في دعم «القومية العربية» و«القضية الفلسطينية ضد إسرائيل». وفي 16 كانون الأول/ ديسمبر 1969م، أصدرت وزارة المالية الليبية عدة قرارات بخصوص مقاطعة (27) شركة و(7) بواخر و(10) ناقلات أجنبية تتعامل مع (إسرائيل)، وكان النظام الملكي قد أهمل قرار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني.

ومنذ عام 1970م بدأ العقيد القذافي سياسة داخلية جديدة مبنية على المؤتمرات الشعبية المنظمة الموزعة على أنحاء البلاد في المدن والقرى والأحياء أو في قطاعات الأنشطة الاقتصادية. وكان ذلك بالعمل على انخراط الليبيين الذين بلغوا (18) عاماً في منظمات محلية ومؤتمرات شعبية لكل فئات الشعب، وهؤلاء يقومون بانتخاب أعلى منظمة تشريعية وهي «مؤتمر الشعب العام» لمدة ثلاث سنوات. ومنذ عام 1971م تم تأسيس (الاتحاد الاشتراكي العربي) على غرار التجربة الناصرية، وأعلن أهدافه في الحرية والاشتراكية والوحدة. وهذا الاتحاد قائم على تحالف قوى الشعب العامل، فقد ضم العمال والفلاحين والجنود والكسبة والرأسماليين الوطنيين والطبقة الوسطى. وأصبح الاتحاد الاشتراكي العربي التنظيم السياسي الوحيد في ليبيا، يقوده «مجلس قيادة الثورة» بقيادة العقيد القذافي. وعليه لم يسمح الاتحاد ممارسة أي نشاط سياسي آخر، إذ منعت «الثورة» كافة الأنشطة السياسية والحزبية، وحلت جميع الأحزاب الموجودة في البلاد تطبيقاً للشعار الذي رفعه القذافي (من تحزب خان). وصدرت قوانين متعددة

في عام 1972م بـ(تجريم الحزبية) وعد أي عمل حزبي خيانة في حق الوطن يعاقب عليه أصحابه بالإعدام.

دخلت «الثورة» في عام 1973م مرحلة جديدة من مراحل تطورها تمثلت في «الثورة» الشعبية التي تم فيها الانتقال إلى (الديمقراطية المباشرة) بعد أن تبين أن (بيروقراطية الاتحاد الاشتراكي العربي) عاجزة عن الانتقال بالجماهير إلى السلطة الشعبية. ففي خطاب زواره بتاريخ 15/4/1973، حدد العقيد القذافي الأهداف الأساسية «للثورة الشعبية» في النقاط الآتية:

1 - تعطيل كافة القوانين المعوقة لحركة «الثورة» وجماهيرها.

2 - تطهير البلاد من المرضى والمنحرفين والمضادين لحرية الشعب.

3 - تشكيل لجان شعبية لتمكين المواطنين من الاستيلاء على السلطة.

4 - إعلان «الثورة» الإدارية للتخلص من كل أنواع البيروقراطية والبرجوازية.

5 - إعلان «الثورة» الثقافية للتخلص من الأفكار المستوردة ودعم الطاقات الشعبية الأصيلة.

في هذه المرحلة تمكنت القوى الشعبية من السيطرة على مؤسسات ومرافق البلاد وشكلت لجاناً شعبية لتسييرها لتحل محل المؤسسات التقليدية. وكانت بداية أسس جديدة للحكم من خلال المؤتمرات الشعبية. واستمر العمل بهذه الإجراءات حتى عام 1976م إذ أحدثت القيادة الليبية تغييراً جذرياً على النظام السياسي. ففي مؤتمر الشعب العام المنعقد في 13-24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976م، أصدرت أربعة قرارات حددت شكل النظام السياسي، وهي:

1 - أن يكون الاسم الرسمي لليبيا الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

2 - القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية.

3 - السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية.

4 - الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة.

وفي مؤتمر (سبها) بتاريخ 2 آذار/ مارس 1977م أعلن عن قيام (سلطة الشعب) وكان ذلك بعد صدور الفصول الثلاثة للكتاب الأخضر للعقيد القذافي والذي شكل الإطار النظرى «للنظرية العالمية الثالثة» التي أكدت على أن المجتمع الجماهيري الذي تسعى النظرية لإقامته ليس مقتصراً على مجتمع بعينيه (فالجماهير ليست شكلاً للحكم أو نمطاً إنتاجياً أو شكلاً لعلاقات اجتماعية فحسب، بل تسعى لتكون كل هذه الأشياء مجتمعة). فهي شكل للحكم من إذ دعت إلى الديمقراطية المباشرة التي يقوم فيها الشعب بحكم ورقابة نفسه، وبذا عملت على تجاوز المشكلة الملحة التي كرست لها نفسها منذ البداية وهى أداة الحكم والمشاركة الشعبية. كما عملت من الناحية الاقتصادية لنمط إنتاجي يختلف عن الأطروحات الرأسمالية والاشتراكية، وعلى شكل للملكية والإنتاج أساسهما مفهوم (الشركاء). وتم اختيار العقيد معمر القذافي أميناً عاماً للأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، وتم تسمية الحكومة بـ«اللجنة الشعبية العامة» وسمي رئيس الحكومة أمين اللجنة الشعبية العامة. ومنذ هذه الفترة تأسست (اللجان الثورية) التي تعد الموجه لكافة السلطات والمؤسسات الموجودة في البلد في ضوء توجيهات الرئيس القذافي. وهكذا، حل «مجلس قيادة الثورة» والجهاز الحكومي المرتبط به (مجلس

الوزراء) ووزعت صلاحياته بين المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة. وانتهى تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي توافقاً مع مقولات الكتاب الأخضر، وأصبحت المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية.

وشهدت ليبيا منذ 2 آذار/ مارس عام 1977م، تغيرات أخرى، فقد تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تحت اسم (سلطة الشعب). ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية، ومؤتمر الشعب العام. وأصبحت هذه التشكيلات تتمتع بكل الاختصاصات من دراسة وإقرار السياسة العامة للدولة ووضع الميزانية، وفي النهاية تخضع لتوجيهات اللجان الثورية. ومنذ إعلان سلطة الشعب في سبها عام 1977م، ظلت ليبيا بدون دستور ولا تشريعات تفصل بين السلطات الثلاثة.

ومنذ منتصف السبعينات بدأت أسعار النفط في الارتفاع وكانت ليبيا أحد المستفيدين من ذلك، وبلغت قمة أسعاره في عام 1986م. وقد حققت ليبيا أرباحاً كثيرة أسهمت في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال الخطط الاقتصادية المتتابعة، وبالاتجاه الذي يحقق الاشتراكية والتنمية، ولتحويل ليبيا إلى مجتمع اشتراكي وفقاً للكتاب الأخضر. وتم إقرار سلسلة من القوانين الاقتصادية لتقييد وإلغاء القطاع الخاص. وقد صدر القانون رقم (4) لعام 1978م لتحديد الملكية العقارية، وحظر تأجير العقارات ومصادرتها. وتم إلغاء الملكية الخاصة في قطاع الصناعة، وتحول العمال إلى (شركاء لا أجراء)، وحسب ما جاء في الكتاب الأخضر. كما تعرضت التجارة الداخلية والخارجية للتقييد والإلغاء التدريجي بموجب مجموعة من الإجراءات والقوانين وأصبحت تحت

سيطرة الدولة والقطاع العام من خلال منشآت اشتراكية يقوم بعضها بالاستيراد والتسويق، وبعضها الأخر بالإنتاج والتسويق مباشرة، بينما يتخصص بعضها بالتسويق فقط. كما تحققت انجازات عديدة في مجال الزراعة والصناعة، إذ تم تحديث المزارع والمشروعات الزراعية الاستثمارية. ووضعت قيادة «الثورة» سياسة صناعية جديدة في تنفيذ المشروعات الصناعية، وفي التركيز على المشاريع الإنتاجية لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات كافة، وعدم الاعتماد على الخارج في المجالين الزراعي والصناعي. كما تحققت انجازات عديدة في المجال الاجتماعي. وقد كان للعوائد النفطية أثرها في التنمية البشرية إلى جانب التنمية الاقتصادية. وفي مجال التعليم تحققت انجازات بمختلف مستوياته، فقد أدركت حكومة «الثورة» خطورة الأمية على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان واقع الحال يؤشر ارتفاعاً خطيراً في معدلات الأمية في البلاد. وبلغ هذا المعدل عام 1986م ما مقداره (55%)، أي أن نسبة القادرين على القراءة والكتابة لا تزيد على (45%). وتعد نسبة المتعلمين العالية من مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تنعكس على التنمية الاقتصادية لا محالة. وعليه وضعت خطط طويلة الأجل ولكافة المراحل الدراسية، من خلال التعليم الإلزامي أو المجاني للعمل على توسيع القاعدة التعليمية وتوفير الأبنية والخدمات اللازمة وتحديثها، فضلاً عن التوسع في التعليم العالي لكافة الاختصاصات. وجرى تطوير الخدمات والمواصلات والصحة وتوسيعها في عموم البلاد. فضلاً عن النمو الكبير في قطاع البناء والتشييد للأبنية والمؤسسات الحكومية والأهلية وغيرها. إلّا أن واقع الحال لم يستمر طويلاً، فقد كانت الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية المتأزمة والناجمة عن انخفاض العوائد النفطية الليبية من «(22) مليار دولار عام 1980م إلى (5,6) مليار

عامي 1988 و1989م»، إن غذت السخط الشعبي الليبي وأدت بالعقيد القذافي إلى اتخاذ إجراءات «تصحيحية» كبيرة في الأوضاع السياسية والاقتصادية.

الأزمات الداخلية والمعارضة السياسية ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

شهد نظام الحكم في ليبيا منذ بداياته أزمات عسكرية وسياسية. فقد جاءت أول محاولة انقلابية خطيرة في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1969م. وكان الهدف من المحاولة، التخلص من أعضاء «مجلس قيادة الثورة» وإبعادهم خارج البلاد وتعيينهم سفراء في السلك الخارجي. إلّا أن المحاولة سرعان ما كشفت وتم القبض على الانقلابيين. وفي عام 1970م جرت عدة محاولات للتحضير لانقلابات عسكرية وبدعم من القوى السياسية في الداخل والخارج، ومنها محاولة (معسكر البركة)، ومحاولة (سبها)، ومحاولة (الأبيار). وجاءت المحاولة الرابعة باسم (الهيلتون) أو (الأمير الأسود). وقد ربط «مجلس قيادة الثورة» بين محاولة (سبها) و(الهيلتون) بجهات أجنبية وشخصيات محسوبة على النظام الملكي السابق. وجاءت المحاولة الخامسة عام 1975م عندما حاول العديد من أعضاء «مجلس قيادة الثورة» القيام بانقلاب عسكري، إلّا أنه تم القبض على الانقلابيين وأعوانهم. وفي عام 1976م حدثت «الثورة» الطلابية ضد النظام الحاكم في ليبيا، وكان الطلبة منذ عام 1971م قد دخلوا في نزاع مع الحكومة لعدم تلبيتها مطاليبهم بتشكيل اتحاد عام لطلبة ليبيا. كما طالبوا باستقلالية هذا الاتحاد عن الحكومة وعن الاتحاد الاشتراكي العربي. وفي عام 1984م جاءت المحاولة الانقلابية السادسة للقضاء على رأس القيادة الليبية، وكانت أخطر المحاولات جميعها، فقد اقتحمت مجموعة من الجناح العسكري للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا معسكر (باب العزيزية) مقر

العقيد القذافي. ونشبت معركة داخل المعسكر استمرت عدة ساعات، غير أن الرئيس القذافي استطاع النجاة.

ومن الجدير بالذكر أن معارضة سياسية تعمل في الخارج ضد النظام السياسي في ليبيا من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالة منذ عام 1976م. ومنها التجمع الوطني الديمقراطي الليبي، والحركة الوطنية الليبية. وهي أقدم فصائل المعارضة التي عملت بشكل سري منذ عام 1978م، ثم أعلنت عن نفسها عام 1980م. وتعد هذه الحركة امتداداً للقوى القومية العربية. فضلاً عن الجبهة الوطنية الديمقراطية والرابطة الليبية الوطنية وجبهة الإنقاذ الوطني والجماعة الإسلامية والجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا والاتحاد الدستوري ومنظمة تحرير ليبيا، والتحالف الوطني الليبي، وكتائب الوعد الحق، والاتحاد الوطني لطلبة ليبيا في الخارج. وقد شكلت المعارضة الليبية (لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان والمعتقلين السياسيين في ليبيا)، وبدأت نشاطها العلني منذ عام 1979م. إن جميع هذه التنظيمات بدأت تشكل ضغطاً على النظام في ليبيا، وتثبت حضوراً سياسياً مؤثراً.

التطورات الجديدة في ليبيا ••••••••••••••••••••••••••••••••

شهد عام 1988م بوادر الانفراج السياسي والتحرك بجدية على طريق التوسع في الإجراءات الديمقراطية في داخل ليبيا، فقد أعلن الرئيس الليبي أمام مؤتمر الشعب العام في 2 آذار/ مارس 1988م، عن تجاوزات وانتهاكات تعرضت لها حقوق الإنسان الليبي، وأشار إلى ذلك بالتأكيد على أن الأجهزة الأمنية واللجان الثورية ليست فوق القانون أو فوق المساءلة. وتم إطلاق سراح (400) مسجون سياسي، ورفع القيود على سفر الليبيين إلى الخارج. ودعا الليبيين المقيمين في الخارج للعودة إلى البلاد. وأعاد جزءً من ممتلكات العائدين التي كانت قد صودرت في ظل القرارات

الاشتراكية عام 1978م. كما وعد بإلغاء المحاكم الثورية الخاصة، وإصدار قانون جديد لمحكمة الشعب. كما اصدر (وثيقة حقوق الإنسان الجماهيري). وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه، صاغ مؤتمر الشعب العام ما سمي بـ(الوثيقة الخضراء) لحقوق الإنسان في ليبيا، والتي تضمنت مجموعة من ضمانات ممارسة الحرية الشخصية وتحريم العقوبات التي تمس كرامة الإنسان مثل الأشغال الشاقة، وضمان حق التنقل والإقامة، واستقلال القضاء، والمحاكمة العادلة. وتم تضمين ذلك في نصوص القانون رقم (20) لعام 1991م. إن هذه الإجراءات ساهمت في تقليص نشاط اللجان الثورية والأجهزة الأمنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي شهدت نهاية الثمانينات مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي خفضت القيود الاقتصادية ودخلت في إطار إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الليبي في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات (القانون رقم 8 لسنة 1989م) وأدى ذلك إلى عودة النشاط الخاص، والتحولات نحو حرية السوق، التي تجد لها تأييداً من التكنوقراط والخبراء والاستشاريين الاقتصاديين والماليين. وتحققت إنجازات كبيرة في مختلف المجالات وفي عموم البلاد. ومع ذلك لم تستمر الحكومة الليبية في سياسة الانفتاح على القوى السياسية ومحاورتها ومن ثم إدماجها في العملية السياسية. فقد ظلت ثوابت السياسة الداخلية قائمة على منع قيام أي حزب علماني أو ديني. وعلى هذا جاءت الإجراءات المضادة للحركة الإسلامية أيضاً منذ منتصف التسعينات.

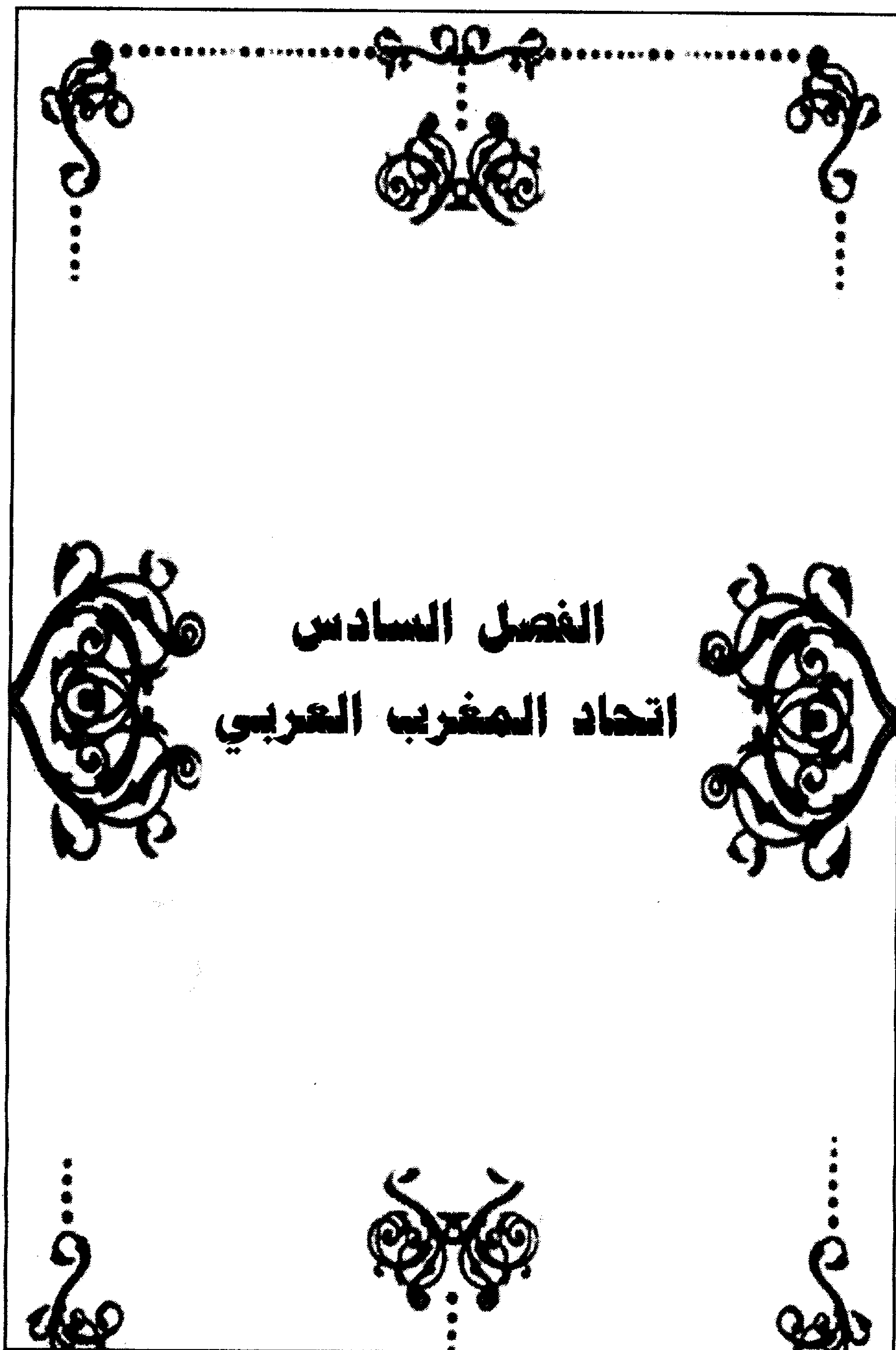
استمرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في ليبيا على حالها تقريباً في ظل مركزية التخطيط وسيطرة القطاع العام منذ قيام «ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر 1969م» وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين إذ كانت بداية التغيير في الأوضاع الاقتصادية والسياسية بشكل أكبر بإجراء «إصلاحات»

اقتصادية واعتماد اقتصاد السوق والخصخصة في بعض المجالات الأمر الذي يفرض إجراءات إصلاحية في النظم الاقتصادية والتشريعية والقضائية ويحتم تغيرها أو تطويرها بما يتلاءم مع العلاقات السياسة الجديدة. ومنذ عام 2001م، فتح الرئيس الليبي معمر القذافي باب الحوار مع المعارضة السياسية الليبية، إلّا أن الكثير من نقاط الاختلاف بقيت قائمة. ذلك أن الأسس التي قام عليها الوضع في ليبيا لم تتغير، ومن ذلك استمرار تحريم الأحزاب السياسية وتجريمها. وظلت الأمور كلها تخضع لسيطرة الدولة ومؤسساتها. وفي العام 2006م بدأ نوع من الانفراج في التعامل مع قوى المعارضة السياسية، وبخاصة مع رموز الحركة الإسلامية التي بدأت نشاطها بشكل فعلي منذ عام 1996م، وتم القبض على العديد من قياداتها، فقد تم الإفراج عن معتقلي الحركة وإعادتهم إلى وظائفهم وإرجاع رواتبهم كاملة. واختارت كوادر الداخل (القبول والتكيف) مع مقتضيات الحرية الشخصية والمدنية التي يسمح بها النظام. وقد تركت الجماعة لمن تبقى في خارج البلاد، تقدير حدود النشاط والحركة.

كان عام 2003م بداية الانفراج السياسي على الصعيد الدولي مع الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وغيرهما من الدول الغربية، وحل القضايا العالقة (لوكربي مثلاً) والانفتاح بقوة على الصعيد الإفريقي منذ عام 2007م ومحاولة تفعيل أداء (الاتحاد الإفريقي) ليشكل قوة إفريقية موحدة تمارس دورها على الصعيد العالمي وتنتصر لحق الشعوب وحرياتها. وكان لهذا الدور الليبي في القارة الأفريقية أثره في انتخاب الرئيس معمر القذافي رئيساً للاتحاد الإفريقي عام 2009م. ومع ذلك فلا يزال الكثير من ثوابت السياسة الداخلية بحاجة إلى إعادة نظر أو تغيير على وفق متطلبات الشعب وواجهات الرأي العام فيه، وبما يحقق سيادة القانون والعدالة.

الانتفاضة الشعبية 2011 ••••••••••••••••••••••••••••••••

إن التسلط والفردية وقمع الحقوق السياسية ومنع التعددية الحزبية ومصادرة الرأي العام قاد إلى الإنتفاضة الشعبية التي دعمتها القوى الدولية الكبرى وحلف الناتو ضد نظام القذافي عسكرياً منذ 17 شباط/ فبراير 2011م، وجرت أحداث دموية مؤسفة طوال بضعة شهور دمرت على أثرها الكثير من مؤسسات الدولة وبنيتها التحتية الاقتصادية والعسكرية، وراح ضحيتها الآلاف من القتلى والمهجرين، وقادت الى تصفية النظام ومقتل العقيد القذافي في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011م، لتبدأ مرحلة تنذر بمفاجآت سياسية واجتماعية جديدة لأن الحالة السياسية غير مستقرة والأوضاع السياسية والحزبية والاجتماعية منقسمة على نفسها وفي ولائها وتحتاج الى مزيد من التلاحم الوطني والمشاركة الشعبية الموحدة والفاعلة للوصول بالحالة الوطنية إلى مرحلة الاستقرار.



الفصل السادس
اتحاد المغرب العربي

اتحاد المغرب العربي

إن القراءة المتمعنة لمسيرة التطورات الداخلية في المغرب العربي طوال العصر الوسيط والحديث وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى في العام 1918م توضح أن أقطار المغرب العربي أسهمت كل من جهتها في الفكر والممارسة العملية لتأكيد البعد المغاربي/ العربي الإسلامي في الكفاح ضد القوى الأجنبية أو في إقامة الدولة الإقليمية. آخذة كل من جهتها زمام المبادرة أو إكمال الدور. واستمر الاتجاه الفكري والسياسي والاجتماعي - الاقتصادي، للقضية المغاربية في المرحلة اللاحقة.

وبناءاً على ذلك، فقد تبلورت فكرة اتحاد أو وحدة المغرب العربي بعد الحرب العالمية الأولى في العام 1918م، وبشكل لا يعد قضية وجدانية أو شعورية فحسب، بل عبر عن مواقف عقلية واعية للواقع والممكنات والطموحات الشعبية. وفي الوقت نفسه استندت الفكرة الاتحادية أو الوحدوية على العناصر الموحدة التي جمعت ولا تزال تجمع أبناء المغرب العربي خاصة والأمة العربية عامة. ومن هذا المنطلق لم تكن الأفكار والطروحات والممارسات والتنظيمات المغاربية واتجاهاتها التوحيدية إلّا تعبيراً عن فهم وجداني وعقلي عميقين بعجز الإمكانات الوطنية عن مواجهة التحديات الاستعمارية المستمرة والتي تأخذ أشكالاً

متعددة، وضرورة العمل المغاربي المشترك (والعربي المشترك) لتحقيق الخلاص الجماعي. وقد كانت الأبعاد الجغرافية والتاريخية والدينية والقومية والحضارية الموحدة المرتكزة على المرجعية العربية/ الإسلامية الأوسع، هي الأرضية الفكرية والعملية لهذا لاتجاه التوحيدي.

بدأت السلطات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية تحاول الإمساك بزمام الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أقطار المغرب العربي مثلما كانت عليه في حقبة ما قبل الحرب. وفي الوقت نفسه تنكرت لطروحاتها المعلنة في مؤتمر برازفيل عام 1944م، والذي قررت فيه بأنها سوف تشيع الديمقراطية في الحياة السياسية في نظام الإدارة الاستعمارية وتؤسس «دوائر» حكومية محلية مستندة إلى حق الانتخاب العام واستخدام الزعماء المحليين استخداماً واسعاً في نظام الإدارة الاستعمارية.

إن الواقع الوطني والمغاربي والعربي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ يحول دون فرنسا وسيطرتها المباشرة، وأجبرت الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها في مستعمراتها تغييراً جزئياً في المرحلة الأولى، إذ أعلنت دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في تشرين الأول/ أكتوبر 1946م. وأفادت أقطار المغرب العربي (تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) من ذلك الدستور الذي أقر إجراء انتخابات داخلية لتحقيق مشاركة وطنية في نظام الإدارة. وعلى الرغم من ذلك تنكرت السلطات الفرنسية في أقطار المغرب العربي للحقوق الوطنية وقامت بتزوير الانتخابات وإيصال العناصر الموالية لها ضمن الدوائر الانتخابية. وهذا ما دفع بالقوى الوطنية إلى تشديد النضال باتجاه انتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال. لا بل أصبح مطلب الاستقلال مطلباً حزبياً وشعبياً ورسمياً (باى تونس + ملك المغرب).

إن التمسك بمطلب الاستقلال الوطني، دفع بالسلطات الفرنسية إلى تقديم مشاريع «الإصلاح» السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وكانت مشاريع الإصلاح تؤكد على السيادة المشتركة التي تعني استمرارية الوجود الفرنسي في المجالات كافة. وقاد ذلك إلى رفض الشعب وقواه الوطنية في جميع الأقطار المغاربية لتلك المشاريع. وبدأت القوى الاجتماعية القاعدية في الأحزاب الوطنية القائدة (الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد - حزب الشعب الجزائري (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) - حزب الاستقلال المغربي - حزب الوفاق الموريتاني بشكل أو بآخر) تؤكد ضرورة تغيير أسلوب الكفاح بالاتجاه الذي يدفع بالحكومة الفرنسية وسلطاتها في أقطار المغرب العربي إلى الرضوخ للمطالب الوطنية في الحرية والاستقلال. وبدأت مرحلة جديدة في العمل الوطني والمغاربي عموماً على صعيدي العمل السياسي - العسكري - والاجتماعي أصبحت أكثر تطوراً ونضجاً وفعالية، تجسدت فيها الفكرة الاتحادية بشكل أكبر على الصعيد العملي بخاصة، ومن خلال الاتجاهات الشعبية السياسية والاجتماعية.

التيار السياسي والعسكري الشعبي

بدأ النشاط الوطني والمغاربي في خارج أقطار المغرب العربي منذ أوائل ثلاثينات القرن العشرين ومن خلال الطلبة الذين توافدوا على أقطار المشرق العربي، مصر وسوريا وفلسطين والعراق لاحقاً. وقد كون هؤلاء لجاناً ووفوداً للعمل الوطني وللتعريف بقضايا المغرب العربي وطبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية (والإسبانية والإيطالية). وفي سنوات الحرب العالمية الثانية تصاعد نشاط الطلبة والخريجين من أبناء المغرب العربي، وقاموا بتأسيس الروابط والمكاتب التي تخص الحركات الوطنية المغاربية بشكل منفرد أو جماعي (جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية). وأصبحت مصر

مركز الثقل آنذاك للعمل الوطني المغاربي. وقد سعت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 - السعي بالطرق المشروعة لتحقيق حرية الشعب في المغرب العربي والعمل على ضم أقطاره إلى جامعة الدول العربية.

2 - السعي لتحقيق أغراض الجبهة بجميع الوسائل المشروعة، كإنشاء صحف وفتح الأندية وإيجاد الفروع لها في مصر وخارجها.

3 - تحريم العصبيات (التحزب الضيق) والسعي إلى تحقيق التضامن بين الأحزاب المغاربية.

أصبحت القاهرة - بعد الحرب العالمية الثانية - مقراً لزعماء الحركات الوطنية المغاربية ومناضليها. وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيد الفكرة والعمل في النضال السياسي الخارجي وبخاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية في 22 آذار/ مارس 1945م. فقد أقر ميثاق الجامعة العربية ملحقاً خاصاً بالأقطار العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة، وبخاصة الأقطار العربية المحتلة من قبل الفرنسيين. وأوصى بالتعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وتفهم أمانيها وآمالها و(تأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية السلمية من أسباب. . .). وعليه، ومنذ عام 1945م ولاحقاً، حظيت قضايا المغرب العربي بدعم وإسناد الأقطار العربية المشرقية كل على انفراد أو من خلال العمل الجماعي عبر جامعة الدول العربية.

وكانت القضية الوطنية المشبعة بالفكرة المغاربية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغاربي. وقد تجمعت خيوط العمل الوطني في الداخل من خلال الاتجاه الاجتماعي الذي كان عصبه الرئيس القوى العمالية وتنظيماتها النقابية، ولا سيما (الاتحاد العام التونسي للشغل) الذي

يعد أبرز ممثلي فكرة المغرب العربي في الداخل المغاربي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال. في حين كانت القوى الوطنية في الخارج (القاهرة - دمشق) تجتهد للعمل على توحيد تنظيماتها ووضع أهدافها على طريق العمل الموحد لتحرير المغرب العربي ورسم مستقبله.

عقد ممثلو الحركات الوطنية في المغرب العربي مؤتمراً عاماً في القاهرة للمدة 10-22 شباط/ فبراير 1947م عرف باسم «مؤتمر المغرب العربي». وحضره الكثير من المسؤولين المصريين والعرب من زعماء المشرق العربي من المهتمين بالقضايا القومية. وعقد المؤتمر في المقر العام لجمعية الشبان المسلمين المصريين، وتحت الرئاسة الفخرية للأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام. وكانت غاية المؤتمرين العمل على توحيد مكاتب الكفاح الوطني المغاربي وسبله. وعليه تشكل (مكتب المغرب العربي) وضم ممثلين عن الحركات الوطنية في المغرب العربي وهم كلا من علال الفاسي ومحمد بن عبود (المغرب) والحبيب بورقيبة والطيب سليم (تونس) ومحمد خيضر والشاذلي المكي (الجزائر) وأحمد السويعي وبشير السعداوي وطاهر الزاوي وعمر الغويلي والفيتوري السويحلي (ليبيا).

خرج المؤتمرون بمجموعة من القرارات «التوحيدية» لمواجهة الاحتلال الفرنسي (والإسباني) ومما جاء في هذا المجال «العمل على إحكام الروابط بين الحركات الوطنية» و«توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار المغرب العربي وتوجيهها قومياً» و«تكوين لجنة لتوحيد الخطط وتنسيق العمل والكفاح المشترك». وأكد المؤتمرون على هدف الاستقلال التام والجلاء الكامل، فضلاً عن قرارات عربية ودولية مناهضة للاستعمار. إن قرارات مؤتمر المغرب العربي لم تؤكد صراحة على توحيد القوى السياسية المغاربية، بل دعت

إلى (إحكام الروابط) بينها. ويبدو أن المؤتمرين لم يستعجلوا الوحدة الفورية بينهم لكي لا تأخذ طابعها الظرفي - العاطفي، لكن قرارات المؤتمر أوصت صراحة بالعمل على توحيد الواجهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعمل السياسي الوطني، لأن ذلك يدفع بالنتيجة إلى توحيد الهرم السياسي لهذه الواجهات مستقبلاً. ولم تقف القرارات عند الحدود (المغاربية) بل دعت إلى (توجيهها قومياً)، أي بإعطاء العمل المغاربي بعده القومي العربي لكي تستند القضية المغاربية على عمقها العربي والاقتصادي والعسكري بما يضمن صلابة موقفها في مواجهة الخصم الاستعماري.

شكل تأسيس مكتب المغرب العربي بداية انطلاق العمل الوطني والإقليمي المغاربي في المشرق العربي. إذ كان بمثابة تأصيل لحركة التفاعل العروبي وعلى أسس شعبية ورسمية أكثر صلابة. وفي الوقت نفسه، بداية للامتداد الدولي للعمل الوطني والإقليمي المغاربي عبر جامعة الدول العربية والأقطار المنضمة لها في المحافل الدولية. وقد أدى مكتب المغرب العربي دوراً فاعلاً في تعريف الرأي العام العربي والدولي بطبيعة السياسة الاستعمارية في جوانبها كافة، وحجم المأساة الإنسانية التي تتعرض لها شعوب الأقطار المغاربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونشرها عبر الصحافة المصرية والعربية. وواصل المكتب إقامة الندوات وعقد المؤتمرات والاحتفاليات بالمناسبات الوطنية، واستضافة الجاليات والأحزاب والجمعيات المصرية والعربية. وعلى الصعيد السياسي قدم مكتب المغرب العربي المذكرات والرسائل إلى الحكومة المصرية والى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ودول أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية، شارحاً فيها الحالة العامة في المغرب العربي. وكان نشاطه واضحاً في كل مجالات

التعريف بالقضايا المغاربية حتى عام 1956م. ولعل من أبرز نشاطات المكتب هي قدرته على تحرير الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي (1882-1963م) من الأسر الفرنسي في حزيران/ يونيو 1947، وبدعم سياسي ودبلوماسي من جامعة الدول العربية والحكومة المصرية. وذلك عندما قررت الحكومة الفرنسية نقله من منفاه في جزيرة لارينيون في المحيط الهندي إلى مرسيليا جنوب فرنسا. وكان تهدف من وراء ذلك ممارسة الضغط والابتزاز السياسي لملك المغرب محمد الخامس وللحركة الوطنية المغربية وبخاصة بعد خطاب الملك في نيسان/ أبريل 1947م في طنجة. وقد اتضح أن (21) عاماً من المنفى لم تؤثر في عزيمة الخطابي واستعداده الدائم للعمل الوطني والمغاربي والعربي - الإسلامي، وبما يخدم قضية التحرر والاستقلال. وهذا الاستعداد الجسدي والعقلي والنفسي، أدهش أعداء الخطابي الذين كانوا يعتقدون أن نفيه إلى بلاد بعيدة وحارة سوف يضعف من عزيمته.

كان استقرار المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي في القاهرة منتصف عام 1947م يمثل منعطفاً جديداً في النضال الوطني والمغاربي. وقد مارس الخطابي نشاطه حال استقراره في القاهرة (على الرغم من كبر سنه واعتلال صحته - 65 عاماً آنذاك) وبدأ يستقطب الأضواء والمؤيدين. وكما يقول بيير فونتين أن نداءات الخطابي كانت «تسمع في البلاد كلها لأنه رجل عمل.. ولم يتكلم بلغة المنتقم.. ودعا إلى الثورة بلغة الرجل الواقعي» ويزيد «بأن صورته لم تقف عند أسوار المثقفين فقط بل دخل الخيام والأكواخ والبيوت.. وبعد عشرين سنة من اختفائه وجد آذاناً صاغية أكثر عدداً من التي كانت تسمعه وهو في شهرته العسكرية». ولقد عرف مكتب المغرب العربي تحولاً نوعياً في تنظيمه وعمله بعد التجاء الأمير الخطابي إلى مصر. ووضع نفسه على الفور في خدمة قضايا التحرير في المغرب العربي.

أسس الخطابي في 5 كانون الثاني/ يناير 1948م «لجنة تحرير المغرب العربي» التي ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي. وأكد ميثاق اللجنة الذي وقع عليه جميع الزعماء المغاربيين الممثلين للحركات الوطنية، ما يأتي:

1 - «المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

2 - المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

3 - الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لأقطاره كافة.

4 - لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

5 - لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

6 - لا مفاوضة إلّا بعد الجلاء.

7 - حصول قطر من أقطار المغرب العربي على استقلاله التام، لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح المسلح لتحرير البقية».

إن قرارات لجنة تحرير المغرب العربي لم تشر صراحة إلى التوحيد المغاربي في المجالات السياسية أو الكفاحية العسكرية، إلّا أنها أوصت في المادة (7) بوجوب التعاون والتضامن بين أقطار المغرب العربي حتى الاستقلال التام. وجاءت تصريحات الخطابي لتؤكد ضرورة (الوحدة) ضمنيا في العمل الكفاحي السياسي والعسكري لتحقيق الأهداف الوطنية.

ففي البيان الصادر يوم 6 شباط/ فبراير 1948م قال الخطابي: «في عصر تجهد فيه الشعوب للاضطلاع بمستقبلها، حيث بلدان المغرب العربي تتطلع إلى استرجاع استقلالها المغتصب وحريتها المفقودة يصبح من الضرورة الطاغية لكل الزعماء السياسيين في المغرب إن يتوحدوا، ولكل الأحزاب التحررية أن تتحالف وتتساند لأنه في هذا تكمن الطريق التي سوف تقودنا إلى تحقيق أهدافنا وآمالنا..» وزاد «... وما دامت قضايا المغرب العربي أصبحت قضية واحدة، فمواجهة المستعمر ستكون واحدة..».

استمر الخطابي في التأكيد على الطابع التوحيدي في الكفاح المغاربي من أجل الاستقلال التام، وقد جاءت جميع خطبه وتصريحاته وتنظيماته العسكرية (في القاهرة ودمشق وبغداد) لتؤكد على ذلك في مواجهة «المغتصب ونحن قوة متكتلة.. مجتمعة على كلمة واحدة وتسعى لغاية واحدة». وجاء إنشاء معسكرات التدريب لأبناء المغرب العربي الموجودين في المشرق العربي ليؤشر التطور الجديد في أسلوب الكفاح المغاربي. إذ لم يكن ذلك موجوداً قبل هذه الفترة لأن أسلوب الكفاح المسلح كان في عرف القوى السياسية التي تعودت العمل السياسي السلمي مسألة «عفا عليها الزمن» وأن طريق العمل السياسي هو أسلم الطرق. ومن هنا ولد الخلاف بين الجانبين بعد مرور بضعة أشهر على قيام «لجنة تحرير المغرب العربي». وأصبح الزعماء السياسيون يخشون على بريق «الزعامة» الذي اختطفه الخطابي بلا تعمد، وأصبح هؤلاء كما تؤكد وثائق مكتب المغرب العربي، «يسيرون في طريق معاكس يؤدي إلى فصم عرى الوحدة المغربية والإيقاع بين الصفوف المغربية ليسودوا.. وحتى لا يكون لغيرهم ممن يخدمون قضية المغرب ذكر أو شأن». وعلى هذا لم يكن الزعماء «المغاربيون» جادين وملتزمين «التزاماً حقيقياً بالأهداف المعلنة» والعمل

على تحقيقها باعتماد أسلوب الكفاح المسلح. وارتبط كل منهم «بحزبه ومعسكره الشخصي». وقد أشار الخطابي إلى ذلك مؤكداً أن «الانتهازية أفسدت قضيتنا القومية». ومع ذلك فإن الإيمان بعدالة القضية التي نذر الخطابي نفسه من أجلها وإيمانه العميق بقدرة الشعب على تحقيق أهدافه الوطنية والمغاربية جعله يواصل العمل في قيادة الكفاح المغاربي السياسي والعسكري من الخارج.

وانطلاقاً من إيمان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بفكرة (الوحدة) فقد سعى البشير الإبراهيمي رئيس الجمعية آنذاك لرأب الصدع بين زعماء المغرب العربي، ونبه إلى حقيقة قائمة هي «.. إن تفرق الأجزاء لم يأت من طبيعة الوطن، وإنما جاءت من طبائعنا الدخيلة..» وأضاف بأن «الإخاء ينظم المغاربة في سلك واحد.. فعسى أن يتحقق هذا التفاؤل فتكون هذه الليلة أول خيط الوحدة..». ومع ذلك فقد افترق الزعماء السياسيون عن الخطابي وأهدافه وطريق كفاحه في حين تمسكت القواعد الاجتماعية للحركات الوطنية المغاربية في الخارج - والداخل - بلجنة تحرير المغرب العربي. فمنذ عام 1948م أسس الخطابي «جيش تحرير المغرب العربي» وتم تدريب المهاجرين المغاربيين في معسكرات خاصة في القاهرة وبغداد ودمشق، وكانت تلك القوات على اتصال مع «جيش العزيمة» في داخل المغرب العربي الذي ارتبط بالخطابي نفسه. وقدم المعلومات التفصيلية عن أحوال أقطار المغرب العربي في الداخل وعمل على تحقيق توجيهاته من الخارج. وبدأت «خطة حرب التحرير» التي وضعها الخطابي تنفذ في 5/ 3/ 1949. ومهد الخطابي لتحقيق هدفه بالاستنفار الوطني والمغاربي بتوجيه النداءات إلى أبناء المغرب العربي، مؤكدا لهم أن مشاريع «الإصلاح» التي راحت تطرحها السلطات الفرنسية «لا يقبلها إلّا من باع نفسه وضميره وشرفه، وليس فينا من يبيع شرفه إلّا

الحمقى والمجانين، ومن لا غيرة له ولا دين.. فعلينا أن نتقدم إلى المرحلة الثانية.. مرحلة المقاومة المسلحة، اللغة التي ترهب فرنسا وتزعجها وتفهمها، لغة التفاهم مع من يخاف ولا يخجل». وفيما كانت القوى السياسية في داخل المغرب العربي تواصل نضالها السياسي، بدأت عمليات الكفاح المسلح تتصاعد في كل من تونس والمغرب، وبلغت ذروتها ونضجها التنظيمي (وعلى ضوء توجيهات لجنة تحرير المغرب العربي) في تونس عام 1952م بتكوين مجموعات (الفلاقة) ومن ثم جيش التحرير التونسي، وفي المغرب عام 1953م بتأسيس جيش التحرير المغربي ومن داخل قواعد القوى السياسية ومن خارجها. وإذا كان جيش التحرير التونسي قد تركز في الجنوب التونسي حيث الفضاء الجغرافي الواسع المرتبط بليبيا والجزائر، فإن جيش التحرير المغربي امتد واتخذ الفضاء الجغرافي الجزائري والموريتاني، وتركزت قواعده الأساسية في الشمال الشرقي من المغرب المحاذي للجزائر، وحصل على دعم الحركة الوطنية في الشمال المغربي الخاضع للأسبان. كما امتد إلى أقصى الجنوب لتحرير (الصحراء الغربية) وموريتانيا. ثم انفجرت الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954م ومن خلال اللجنة الشعبية في حزب الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية التي تمثلت بـ«اللجنة الثورية للوحدة والعمل». وأخيراً ومن خلال زعيم حزب الوفاق الوطني أحمد بن حرمة بن ببانا، الذي انضم عام 1956م إلى لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، وقام بتأسيس (جيش التحرير الموريتاني). وهذه الانطلاقة العسكرية المغاربية سرعان ما أثرت على موقف الحكومة الفرنسية تجاه قضايا التحرر في المغرب العربي.

وعليه وفي ضوء التواصل والتعاون بين أطراف الكفاح المسلح في الأقطار المغاربية منذ عام 1952م والسنوات اللاحقة، بدأت الحكومة

الفرنسية تتخذ الخطوات للحيلولة دون سيطرة الجناح الشعبي المسلح على الأوضاع السياسية في المغرب العربي، والعمل على ضرب الوحدة الكفاحية المسلحة، والتفرغ للثورة الجزائرية التي أكدت لجنتها الثورية منذ البداية أهمية البعد الإقليمي المغاربي وضرورته لكفاحها الوطني. إذ أجرت اتصالات مع الحزب الحر الدستوري الجديد في تونس ومع حزب الاستقلال في المغرب (لتنسيق عمل الثورة على مستوى المغرب العربي الإسلامي ولدعم الصراع المشترك ضد الاستعمار الفرنسي)، والعمل على تحقيق «وحدة شمال إفريقيا» في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي كما جاء في أهدافها الخارجية. فجنحت الحكومة الفرنسية إلى التفاهم مع القوى السياسية القائدة و«المعتدلة» في كل من تونس (الحزب الحزب الدستوري التونسي الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة) والمغرب (حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي) فاعترفت باستقلال المغرب و تونس في يومي 2، 20 آذار/ مارس 1956م على التوالي، بعد أن ضمنت مصالح اقتصادية وثقافية وعسكرية في البلدين.

التيار الاجتماعي ••••••••••••••••••••••••••••••••••••

ركزت القوى السياسية الوطنية في داخل أقطار المغرب العربي على القضية الوطنية فيما كانت اتجاهات شعبية أخرى من قواعد الحركات الوطنية وعموم الشرائح الاجتماعية ولا سيما العمال، تواصل الخطى على درب العمل المغاربي فكراً وتنظيماً ونضالاً. ومثل هذا التيار الاجتماعي الوجه السياسي الداخلي للجنة تحرير المغرب العربي، فيما كانت عمليات الكفاح المسلح من خلال «جيش العزيمة» تشكل الجناح العسكري الداخلي، للعمل من أجل قضية المغرب العربي على طريق الحرية والاستقلال و الاتحاد المغاربي.

تطور الاتجاه الشعبي العمالي في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وأصبح قوة قيادية في النضال الوطني المغاربي عموماً، وتناغم واندمج مع جهود القوى الشعبية الأخرى من الطلبة والاتحادات المهنية العاملة في الساحة الوطنية والمغاربية.

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل (تأسس في العام 1946م) وزعيمه فرحات حشاد، يعد بحق القوة القائدة للاتجاه العمالي التوحيدي في المغرب العربي، بفعل عراقة التنظيم النقابي في تونس وأصالة دعواته (الوحدوية) التي شكلت الاتجاه الأبرز في العمل من أجل توحيد المغرب العربي من الداخل بعد الحرب العالمية الثانية.

وعقد المؤتمر التأسيسي للحركة العمالية التونسية في 30 كانون الثاني/ يناير 1946م، وظهر «الاتحاد العام التونسي للشغل» وانتخب فرحات حشاد أميناً عاماً. وقد ربط الاتحاد منذ البداية القضية الاقتصادية الاجتماعية، بالقضية الوطنية عموماً، وبقضايا المغرب العربي.

وأخذ البعد الاتحادي المغاربي في فكر الاتحاد العام التونسي للشغل وعمله، يبرز بتناغمه مع الفئات لاجتماعية الأخرى. ففي محاضرة لفرحات حشاد يوم 20 كانون الثاني/ يناير 1947م في مقر طلبة شمال إفريقيا المسلمين في باريس، صرح برغبته في توحيد الحركة النقابية في المغرب العربي، وأشار إلى أن ذلك «مشروع عزيز علينا طالما حلمنا به، وسوف لا نألوا جهداً في سبيل تحقيقه، ولا مجال للشك يا إخواني في أن حظ بلدان شمال إفريقيا الثلاثة - المغرب - الجزائر - تونس - وثيق الارتباط، وقضيتنا واحدة على وجه الإطلاق، وعلى هذا يجب إحكام الرباط الأخوي المتين الذي يربط بين الطبقة العاملة في الأقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية شمال إفريقية.. وهكذا يمكننا تنظيم جامعة نقابية قادرة على الدفاع بصيغة ناجحة عن مصالح الطبقة العمالية في الأقطار الثلاثة

ذات المصير المشترك، وسوف لا نالوا جهداً في سبيل تحقيق هذه الجامعة العزيزة علينا بصفة خاصة». وتأسيسا على ذلك ندرك أن الحركة العمالية التونسية قد استجابت لدعوات مكتب المغرب العربي وقراراته بضرورة توحيد المنظمات العمالية وغيرها.

بدأ حشاد يعمل بجد وتفان من أجل وضع دعوته في توحيد الحركة العمالية في المغرب العربي موضع التطبيق. ووظف أفكار الاتحاد العام التونسي للشغل وجهوده لخدمة القضية الوطنية ذات الأفق المغاربي. إذ كان التداخل واضحاً بين العمل الوطني والعمل المغاربي في فكر الاتحاد التونسي وعمله.

ومن هذا المنطلق جاءت أفكار المؤتمر الأول للاتحاد العام التونسي للشغل ودعواته المنعقد في 20-21 شباط/ فبراير 1947م، إذ أكد الزعيم النقابي ضرورة أن يمتد نشاط الاتحاد التونسي إلى جميع أجزاء المغرب العربي، وإلّا سيكون نشاطه قاصراً «ما لم تتبدد الحدود الوهمية» التي تفصل بين أبناء المغرب العربي. وفي الاتجاه نفسه، أكد حشاد في اجتماع جمعية طلبة شمال إفريقيا في تونس، آذار/ مارس 1947م ما نصه «إن مصير عمال شمال إفريقيا واحد.. ولا يستطيعون النجاح إلّا ببناء وحدتهم...». ودعا في محاضرته إلى تأسيس النقابات والاتحادات العمالية المستقلة في كل من الجزائر والمغرب مثلما هو الحال في تونس. وجدد دعوته إلى تجميع اتحادات الأقطار الثلاثة في مؤتمر تاريخي يوحدها ويعرفها «كيف تقود شعوبها نحو الوحدة» والعمل على بذل كل ما لديهم «في سبيل انتصار قضيتهم المشتركة» وتأسيس «الجامعة النقابية لشمال إفريقيا». وإذا كانت «تونس السباقة في ذلك» فإن وطنية النقابيين في المغرب العربي قربتهم من الحركات الوطنية السياسية ودفعتهم للعمل المشترك لمواجهة الاحتلال. وعلى ضوء ذلك أكد المفكر المغاربي

الهرماسي «إن حظ بلدان إفريقيا الشمالية الثلاثة، مشترك، ووثيق الارتباط، وقضيتها واحدة على وجه الإطلاق، وعلى هذا يجب إحكام الرباط الأخوي المتين الذي يربط الطبقة العاملة في الأقطار الثلاثة في نطاق جامعة نقابية شمال إفريقية... تستطيع إعداد مستقبل أفضل لمساهمتها مساهمة ناجحة في إقامة نظام اجتماعي يحقق حاجات الطبقة الكادحة في إفريقيا الشمالية».

واصل الاتحاد العام التونسي للشغل دعواته عبر مؤتمراته اللاحقة، الثاني (1948م) والثالث (1949م) والرابع (1951م) وجميعها تؤشر أن الحركة العمالية بدأت تضغط باتجاه العمل الوطني المقترن بالعمل المغاربي على طريق التوحيد. ففي آذار/ مارس 1951م دعا الاتحاد التونسي إلى التضامن مع الشعب في كفاحه ضد الاحتلال وسياسة الإقامة العامة الفرنسية. وأكد بعد أن حيا الإخوان في المغرب والجزائر الذين حضروا المؤتمر الرابع للاتحاد «.. إن الوحدة المغربية شيء واقعي وعميق لا جغرافي فقط، وإنما وحدة في المصاب الذي سلطه الاستعمار على أقطارنا المغلوبة على أمرها، ووحدة الكفاح المجيد في سبيل الحرية والعدل وفي العمل الذي سيفضي في نهاية الأمر إلى الفوز بحياة العزة والكرامة». وتأسيساً على ذلك أيضاً يتأكد أن فكرة (وحدة المغرب العربي) لم تكن فكرة ظرفية ولم تكن مقحمة على الواقع المغاربي، وإنما هي حالة أصيلة محكومة بمرجعياتها التاريخية والقومية والحضارية مثلما هي محكومة بواقع معاش فرضه الاستعمار الفرنسي وتدعو إليه ضرورات العمل الوطني.

إن الاتجاه العمالي، وبزخم شعبي عام، كان يضغط بتحركاته الوطنية ودعواته المغاربية على الوجود الاستعماري في المجالات كافة. ونتيجة لذلك شعرت السلطات الفرنسية بفاعلية هذا الاتجاه الشعبي الحاد

وتأثيره، فشنت حملات من الاضطهاد والملاحقة والاعتقال، وحتى التصفيات الجسدية منذ العام 1951م والسنوات اللاحقة. وعلى الرغم من تلك السياسة القمعية استطاع هذا الاتجاه أن يثبت وجوده في الخريطة الوطنية تياراً اجتماعياً - اقتصادياً - سياسياً. وبدأ يفرض نفسه اتجاهاً لا يمكن تجاهل دوره في تونس وفي عموم أقطار المغرب العربي.

لقد وسع حشاد من دائرة اهتمامات الاتحاد التونسي المغاربية ليضم ليبيا. ففي خطابه يوم 1 أيار/ مايو 1951م قال: «بهذا العيد يحتفل الشعب الجزائري، وشعب مراكش - المغرب - وشعب طرابلس - ليبيا - لإقامة الدليل على أنها شعوب متحدة المرمى والاتجاه ومستعدة للقضاء على الاستعمار المشترك». ومنذ هذه الحقبة بدأت القضية الليبية تدخل في الدائرة المغاربية وتأخذ طريقها في مسارات العمل المغاربي لاحقاً.

أصبح حشاد قطباً نقابياً في الساحتين الوطنية والإقليمية. وكانت أفكاره ودعواته وأساليب عمله مثار خشية الإدارة الاستعمارية. فدبرت عملية اغتياله في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1952م، بينما كان يستعد للسفر إلى نيويورك لعرض قضية تونس على منظمة الأمم المتحدة. وقد أحدث اغتيال الزعيم النقابي التونسي غضبة شعبية وحزبية عامة اجتاحت تونس والمغرب العربي عامة، ووجدت لها صدى في الوطن العربي. وخرجت الجماهير العمالية والشعبية بمظاهرات صاخبة وجرت مصادمات دموية مع قوات الاحتلال شملت الشارع المغاربي عموماً وراح ضحيتها مئات الشهداء والجرحى. كما أعلنت الإضرابات عن العمل في أقطار المغرب العربي. وعبر الجميع عن الإيمان والتمسك بالقضية الوطنية وبوحدة العمل المغاربي. وفي كلمة ألقاها مصطفى الكثيري أحد قدماء جيش التحرير المغربي في 9/ 12/ 2004 وبعد مرور أكثر من خمسين عاماً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي، أكد الاتجاه المغاربي لقضايا النضال الوطني

حيث أشار إلى «أن المواقف المغربية جميعها من قضية الاغتيال لم تكن مجرد إدانة لجريمة اليد الحمراء أو موقف لطبقة العمال والمناضلين الوطنيين، وإنما برهاناً على ما يكنه المغاربة لإخواهم بسائر الأقطار المغاربية من مشاعر الأخوة المتبادلة».

وطوال الأعوام اللاحقة و حتى انعقاد المؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل في 20 آذار/ مارس 1956م ظلت الاتجاهات العامة لتوحيد العمل المغاربي قائمة في فكر ونضال الاتحاد وتدعم علاقاته مع نقابات أقطار المغرب العربي في إطار الجامعة العالمية للنقابات الحرة. وكان موقفه واضحاً من قضية تحرير الجزائر وكفاح الشعب في الداخل والخارج من أجل الحرية والاستقلال.

إن فكرة (وحدة المغرب العربي) والدعوة للعمل على تحقيقها بقيت الهاجس المحرك للقوى العمالية والطلابية ولقوى الكفاح المسلح حتى المرحلة اللاحقة للاستقلال التونسي والمغربي في العام 1956م، إذ أخضع الاتجاه السياسي الشعبي والاجتماعي بخاصة لمقتضيات العمل الوطني كما رسمته المؤسسة الرسمية في كلا البلدين، وفي الجزائر بعد الاستقلال في العام 1962م أيضاً.

وخلاصة القول في هذا المجال، وعبر المدة الممتدة من العام 1947م وحتى بدء المرحلة الاستقلالية للمغرب العربي عام 1956م، أن الاتجاه الشعبي في العمل التوحيدي في المغرب العربي، حاول إنشاء تنظيمات موحدة لخدمة العمل المغاربي على طريق (الوحدة) إلّا أنه عجز عن تحقيق ذلك. وكان وراء ذلك العجز مجموعة عوامل منها، تركيز القوى السياسية في داخل كل قطر مغاربي على القضية الوطنية على الرغم من إيمانها بوحدة القضية المغاربية وافتراق العمل السياسي عن العمل العسكري، لا بل مضاددته (في تونس) منذ السنة الأخيرة قبل الاستقلال

وبعده بقليل، ذلك لأن الاتجاه السياسي الشعبي أصبح اتجاهاً رسمياً في كل من تونس والمغرب، على الرغم من محافظته أو ادعائه بالتمسك بالعمل التوحيدي والذي انتهى فعلياً بعد عام 1958م. وأسهم الاستعمار الفرنسي في هذا المجال أيضاً بعمل دؤوب للحيلولة دون التواصل بين الأقطار المغاربية بخاصة والمغاربية/ العربية بعامة في مختلف الجوانب لسد المنافذ على أي تقارب مغاربي يدفع باتجاه التأسيس للعمل المشترك على طريق الاتحاد.

الاتجاه الرسمي نحو العمل التوحيدي

سيطر الحزب الحر الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة على المؤسسة السياسية في تونس منذ الاستقلال في العام 1956م، فيما سيطر الملك محمد الخامس، وحزب الاستقلال المغربي - في البداية - على المؤسسة السياسية في المغرب غداة الاستقلال في العام 1956م أيضاً. وبقي النفوذ الفرنسي في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية قائماً. ولم تتم تصفية وجوده العسكري في تونس والمغرب حتى بداية العام 1963م. واستمرت الثورة الجزائرية بقيادة «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» تواصل نشاطها التحريري ضد الاحتلال الفرنسي، وتحقق نجاحات باهرة ضد القوات الاستعمارية الفرنسية في أثناء المدة (1954-1956م) والسنوات اللاحقة.

وبدأت المؤسسة السياسية الحاكمة في كل من تونس والمغرب بعيد الاستقلال تهتم بالقضية الوطنية لكن الواقع المغاربي «بقايا الاستعمار في تونس والمغرب - واستمرار الثورة الجزائرية - وضغط الاتجاهات الشعبية - والالتزام الحذر من طرف القوى الوطنية السياسية التي قادت مرحلة الاستقلال بمقررات مكتب المغرب العربي واللجنة المنبثقة عنه -

واستمرار عمليات الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب، وتواصل دعمها للثورة الجزائرية» كان يفرض الإبقاء على المناداة بضرورة العمل الاتحادي المغاربي. وجاءت الظروف السياسية والعسكرية في عموم المغرب العربي مطلع العام 1958م لتدفع بهذا الاتجاه التوحيدي. فقد رفض الفرنسيون الجلاء عن قواعدهم العسكرية في تونس والمغرب، واتخذوها مراكز للعدوان على الثورة الجزائرية. كما أن جيش التحرير المغربي حقق ضربات موجعة ضد القوات الإسبانية في الجنوب المغربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية)، وضد القوات الفرنسية في موريتانيا ومنطقة تندوف الجزائرية، وقاد ذلك إلى تحالف القوتين الاستعماريتين في شباط/ فبراير 1958م لمواجهة جيش التحرير المغربي وألحقتا الهزيمة به في عملية «المكنسة» المشهورة، إلى جانب القصف الفرنسي لمنطقة سيدي يوسف التونسية في الفترة ذاتها. ناهيك عن ذلك محاولات الحكومة الفرنسية فصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر. وكذلك محاولة إدخال موريتانيا فيما سمي بـ«أفريقيا الغربية الفرنسية». إلى جانب جهودها في التطويق عبر الحدود بين الجزائر وتونس وبين الجزائر والمغرب بالأسلاك الشائكة والمكهربة والملغمة (خط مورس) لقمع الثورة الجزائرية والقضاء عليها. وجاء الوقوف الفرنسي إلى جانب إسبانيا نتيجة خوفها من إصرار المغرب على المطالبة بموريتانيا الخاضعة لفرنسا إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بمصالحها ووجود المستوطنين في المغرب العربي وقضية الثورة الجزائرية. إن تلك الأوضاع (ناهيك عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تولدت بعيد الاستقلال والعجز عن حلها بإمكانات وطنية) عمقت الأزمات الداخلية في الأقطار المغاربية وبدأت تدفع باتجاه ضرورة التواصل مع مراحل العمل المشترك. وكل ذلك دفع بالقوى السياسية الحاكمة (الحزب الحر الدستوري وحزب

الاستقلال) لتقديم نفسها بأنها ما زالت معبرة عن المصالح الوطنية الشعبية لا عن المصالح الحزبية الضيقة بوصف الحزبين أصبحا من أحزاب الإدارة الوطنية، وقاد ذلك إلى ضرورة العودة إلى البدايات ولكن بصيغ جديدة تمثلت بالتحام الموقف السياسي الرسمي مع الموقف السياسي الشعبي، فكان «مؤتمر طنجة» في العام 1958م.

مؤتمر طنجة ١٩٥٨م ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

فرض الواقع المغاربي ضرورة العودة نحو البدايات في الفكرة والتطبيق، فيما يخص التقارب والتضامن المغاربي على طريق الاتحاد أو الوحدة. وتزعم حزب الاستقلال المغربي الدعوة التوحيدية التي ستلاقي صداها الشعبي في عموم المغرب العربي. وانطلاقا من واقع قائم وخلفية تاريخية معروفة أراد حزب الاستقلال أن يؤدي المغرب دوره التاريخي في العمل الاتحادي. وجاء ذلك انعكاساً «للتكوين الثقافي لزعمائه ممن تربوا في كنف الثقافة العربية التقليدية، وتعلقوا بأمجاد تاريخية قريبة أو بعيدة والى تلك العصور التي كان سلاطين المغرب يتمتعون خلالها بهيبة كبرى في الصحراء ولدى مسلمي غرب إفريقيا حتى نهر السنغال، كما حظوا بمركز روحي ممتاز في شمال إفريقيا بأسرها». وفي ضوء ذلك ابتدأ المغرب الخطوة الأولى نحو العمل التوحيدي للأقطار المغاربية.

في 16 كانون الثاني/ يناير من العام 1958م صرح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي ما نصه «.. والآن وقد تحقق الاستقلال، فمن واجبنا أن نبذل أقصى مجهوداتنا لتحقيق التعاون الذي كان شعار الحركات المغربية، حركات تونس والجزائر والمغرب، وأن نتجه إلى توحيد الشمال الإفريقي - المغرب العربي - في دولة واحدة متحدة لأنه لم يعد هناك مجال للعزلة ولا للوطنية الضيقة في هذا العصر. وقد بين التاريخ أن

أحسن عصورنا هي التي كانت فيها الأقاليم الثلاثة موحدة وعلينا نحن في المغرب أن نفكر في هذا وان نعد العدة له».

التقى الاتجاه الرسمي بالاتجاه السياسي الشعبي. فقد صرح ملك المغرب محمد الخامس في 6 آذار/ مارس 1958م عن أمله في أن ينشئ أقطار المغرب العربي «اتحاداً فيدراليا» وأكد الاتجاه نفسه، الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية الذي عد ذلك ضرورة للأقطار المغاربية وسداً منيعاً ضد المصالح الاستعمارية.وجاء اللقاء السياسي الشعبي - الرسمي بين تونس والمغرب في 19-22 آذار/ مارس 1958م لتأكيد الموقف الاتحادي والاتفاق على عقد مؤتمر طنجة في 27-30 نيسان/ أبريل 1958م. وفي الفترة المحددة ثم عقد المؤتمر، وحضره وفد من جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

صدرت عن مؤتمر طنجة قرارات وتوصيات منها، الالتزام بمساندة الثورة الجزائرية، والتوصية بتشكيل حكومة مؤقتة لها والاعتراف بها. والتأكيد على تصفية بقايا الاحتلال العسكري الفرنسي في المغرب العربي (القواعد العسكرية) واستنكار المساعدات التي تقدمها الدول الغربية لفرنسا للعدوان على الثورة الجزائرية. وأصدر المؤتمرون قراراً أكد على «إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها» والإعلان عن أن «الوقت قد حان لتسير هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم» وقرر المؤتمرون العمل لتحقيق هذه الوحدة وعدوا «الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة في الواقع للبلدان المشاركة في هذا المؤتمر». واقترح المؤتمرون تشكيل مجلس استشاري ينبثق عن المجالس الوطنية المحلية في كل من تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية (وانتظار ممثل عن ليبيا)، تكون مهمته دراسة القضايا ذات

المصالح المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية. كما قرر المؤتمرون تأسيس كتابة دائمة (أمانة عامة) لتنفيذ القرارات. وتقرر أن تجتمع اجتماعاً دورياً. وهذا يعني أن الفكرة والدعوة لتحقيقها أصبحت تعني «العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة». وفي ختام المؤتمر صرح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي ما نصه: «في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأً عظيماً طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت قلوبهم وهوت أليه أنفسهم، ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس لتحقيق هذه الوحدة. ذلك أن الوحدة شيء قار في النفوس، ثابت في الذهنيات، يجري به الدم المشترك ويسري به الإيمان الموحد». وقد رفعت لوائح «قرارات» مؤتمر طنجة إلى رؤساء الأقطار المغاربية وملوكها، تونس، والمغرب، وليبيا وقيادة الثورة الجزائرية، فباركوا المبادرة وصادقوا على قرارات المؤتمر «بدون احتراز». وجاء الخطاب السياسي التونسي ليؤكد هذه الرغبة، فقد صرح الرئيس بورقيبة في 10/ 12/ 1958 بالقول «.. وكلنا أمل من اقتراب اليوم الذي تزول فيه الحدود المصطنعة وتصبح بلادنا واحدة، ودولة واحدة، وتصبح شرطتنا وجيشنا متحدين يخفق فوقنا علم واحد»!!.

إن قرارات مؤتمر طنجة فيما يخص دعم الثورة الجزائرية ومساندتها قد شهدت حظاً من التنفيذ، إلّا أن المقررات والتوصيات المتعلقة بتوحيد المغرب العربي «ظلت حبراً على ورق» لاختلاف منطق كل طرف من الأطراف الثلاثة وأهدافه. فبينما أكد الوفد المغربي على «إحياء الروابط التاريخية..» وبناء الذات لمواجهة «الآخر»، أكد الوفد الجزائري «ضرورة اتخاذ الوسائل الناجحة للتخلص من الاستعمار الفرنسي في الجزائر». في حين أكد الوفد التونسي أهمية الاستفادة من «التجربة البورقيبية». ويضاف إلى ذلك عوامل سياسية داخلية وخارجية تتعلق بمشكلات الحدود البينية

والموقف من استقلال موريتانيا. وهي عوامل باعدت بين الأطراف سياسياً وباعدتهم أكثر عن قضية التوحيد ومقررات مؤتمر طنجة. ومن هنا بدأ الواقع الاقتصادي الذي عاشته الأقطار المغاربية يفرض نفسه في السنوات اللاحقة لتحقيق التقارب وكان المغرب سباقا في هذا الطرح.

بدأ الخطاب الوظيفي (الاقتصادي) المغربي يتناغم مع الخطاب السياسي للعمل على بناء الاتحاد المغاربي لأن «الموارد الطاقية التي تختزنها الصحراء المغاربية التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية» تدفع إلى ضرورة «بلورة مخطط شامل للأقطار الثلاثة وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا على المشاركة من أجل إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغاربية..» و«أنه بخلق سوق داخلية قابلة لاستخدامها قاعدة لتصنيع حقيقي للمغرب العربي» يمكن ترقب «انتعاش ثقافي، تقني واجتماعي لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية..».

إن بروز الاتجاه الاقتصادي المتناغم مع الاتجاه السياسي الرسمي أريد به أن يدفع بالعمل السياسي إلى اتخاذ خطوات جدية في العمل الاتحادي المغاربي وتكوين تكتل اقتصادي مغاربي يعبر عن المصالح المشتركة ويرسي الدعائم التحتية لخطوات توحيدية في المجالات الأخرى. وهو في الوقت نفسه يقوي الموقف التفاوضي أمام التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي وضعت أسسه في روما في العام 1957م، لأن الأقطار المغاربية ظلت مرتبطة «وظيفياً» بالاقتصاد الدولي ولا سيما الأوروبي والفرنسي خاصة.

واقع الاتجاهات الرسمية/ من النكوص إلى التقارب ●●●●●●●●●

بدأت الاتجاهات الرسمية تؤثر في مسارات العمل التوحيدي المغاربي و«لم تترجم شيئاً ذا بال من توصيات مؤتمر طنجة» وتخلت عن

ذلك بعد شهور قليلة. وكان للمشكلات الحدودية البينية أثرها في إبراز المشكلات السياسية، فضلا عن اختلاف الأيديولوجية السياسية والاقتصادية بين أقطار المغرب العربي. وقاد ذلك إلى التباعد والاحتراب أحياناً (حوادث تندوف في العام 1963م) وكل ذلك كان يصب في النهاية للدفاع عن المؤسسات السياسية الوطنية (القطرية) وخوفها من فقدان استقلاليتها في ظل العمل الاتحادي المطلوب.

وفي الجانب المقابل فقد الاتجاه الشعبي في عموم المغرب العربي فاعليته التأثيرية على القرار الرسمي، لا بل أصبح يدور في فلك التوجيهات الرسمية وأسر قراراتها، فابتعد عن أن يكون مركز ضغط، وهمش دوره على الصعيد الوطني والمغاربي عموماً. وكان ذلك أحد الأخطاء الكبرى، إذ أن المشاركة الشعبية الحرة ومن خلال أحزابها ومنظماتها واتحاداتها المهنية ضمانة أكيدة للعمل الاتحادي الذي دعت له القوى الوطنية والشعبية وآمنت به فكرة وتطبيقاً.

بدأت مرحلة جديدة في العمل المغاربي منذ منتصف الستينات، إذ بدأت الأوضاع الاقتصادية لأقطار المغرب العربي تدفع إلى ضرورة العمل المشترك فكان ظهور (اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي) في العام 1964م.

فرض الواقع المغاربي من منتصف الستينات ضرورة تجاوز الخلافات البينية والالتقاء على أرض الواقع لتحقيق المصالح المشتركة. وبدأ الواقع الاقتصادي يطرح نفسه بفاعلية في التوجهات للعمل على إرساء بنية تحتية مغاربية قادرة على تحقيق التقارب في ضوء الواقع المعيش. فقد عانت تجارب التنمية ضمن الإطار الوطني من العثرات والتردد والنكوص من بدايات الاستقلال حتى مطلع الستينات. ولم تستطع أن تحقق الكثير مما خططت له في خططها التنموية، مما فاقم من الأزمات الاقتصادية

الاجتماعية. وأدت قضايا الحدود والسيادة الإقليمية والموقف من موريتانيا (مطالبة المغرب بها) إلى جانب اختلاف المنطلقات السياسية والاقتصادية وسيادة مبدأ التنافس بدلا من مبدأ التكامل، دورها في التباعد والأضرار بالمصالح الوطنية والمغاربية عموماً. وعلى هذا جاء لقاء الخبراء المغاربيين في نيسان/ أبريل 1964 «ليفتح أمامنا آفاقاً زاهرة بفعل ما تحمل وحدة المغرب العربي من فرص ذهبية لأبنائها وستكون تلك الوحدة خير إطار لحل جميع المشاكل التي تسببت في زرع بذور التفرقة وانعدام الثقة..». وربط البيان الصادر عن ذلك اللقاء بين المشروع الاقتصادي والمشروع السياسي والاجتماعي في تأكيده العمل على «إقامة حياة ديمقراطية حقة تنمو في ظلها شخصية المواطن المغربي» وما سيؤديه من رفع «مستوى العيش والثقافة لجميع المواطنين».

وعلى أساس ذلك اللقاء جاء اجتماع وزراء الاقتصاد المغاربيين (عدا موريتانيا) في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1964م وما تمخض عنه من تأسيس «اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي» التي ضمت خمس مؤسسات اقتصادية وخدمية. وتقرر في اجتماع وزراء الاقتصاد «وضع إطار محدد في مجال الاقتصاد والتجارة في أفق تحقيق الوحدة الاقتصادية للمغرب العربي».

بدأ الاتجاه والخطاب السياسي الرسمي يتعامل مع متطلبات الواقع المعاصر للمغرب العربي لإيجاد أرضية مشتركة تخدم التقارب والتعاون وتعجل في التأسيس للمشروع الاتحادي المغاربي، وأشار الخطاب السياسي إلى أنه «إذا كانت هناك عوامل دينية وجغرافية وسلالية استوجبت وحدتنا فإن ما هو أجدر بالاعتبار في هذا العصر هو أن اقتصاديات دول المغرب.. غير متكاملة بل هي متزاحمة... فالضرورة تفرض علينا أن ننسق جهودنا وأن نضع تخطيطاً مشتركا للنهوض

بمجتمعاتنا في إطار ديمقراطية سياسية واقتصادية تضمن لكل قطر من أقطارنا الاحتفاظ بخصائصه، ولكنها تربط بيننا برباط مصلحي يقوي جانب الارتباط الأخوي المتين». ومثلما لم يغفل الخطاب الاقتصادي العامل الديمقراطي فأنه لم يغفل العامل الثقافي في إقامة المشروع الاتحادي المغاربي عندما أشار إلى أن أهم وسيلة لتحقيق ذلك هي «توحيد السياسة الاقتصادية والثقافية بين بلاد المغرب العربي، والعمل على إيجاد جو تسوده روح الأخوة يكون لها أن تمهد لتحقيق الوحدة الكاملة...». ويعد العامل التعليمي/ الثقافي من العوامل المهمة التي تدفع بالموارد البشرية إلى تقبل الاتحاد والوحدة وبنائها. فالمطلوب في أي تنمية اقتصادية وطنية تطمح إلى التأسيس لبعد إقليمي أو قومي أوسع، أن تولي الاهتمام الكبير بتنمية الموارد البشرية وصياغة الأفكار والاتجاهات بما يخدم أهدافها. فالموارد البشرية مشروع استثماري شأنها شأن أي مشروع اقتصادي، وعليه فالتنمية الاقتصادية ليست معزولة عن وجهيها الثقافي والاجتماعي.

وطوال عقد كامل (1964- 1974م) عقدت سبعة لقاءات بين وزراء الاقتصاد المغاربيين تمخضت عنها الكثير من الدراسات الاقتصادية (قرابة 100 دراسة) إلّا أنها بقيت حبيسة الرفوف. والسبب يعود إلى الخلافات السياسية والأيديولوجية والمناهج الاقتصادية، ناهيك عن الخلافات الحدودية البينية. والأهم من ذلك أن مرحلة ما بعد الاستقلال سمحت لفئة من المثقفين والبيروقراطيين والتكنوقراط بالارتقاء للسلطة والسيطرة على الاتجاهات العامة للأقطار المغاربية وحرفها عن اتجاهات القوى السياسية والاجتماعية الشعبية وطموحاتها. وواصل الجميع سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي. وجاء «ملف الصحراء الغربية»

في العام 1974م ليثير خلافات كانت المصالح العليا لأقطار المغرب العربي تفرض تجاوزها.

إن الفشل في التقارب يعود إلى غياب المؤسسة المشتركة المزودة بسلطة فعالة وذات وجود قانوني. ناهيك عن هامشية فعالية الأجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون في المجالات كافة على طريق التكامل والاندماج، وتماثل هياكل إنتاج دول المغرب العربي وضيق الأسواق المحلية وندرة رأس المال في بعضها (تونس - المغرب). وأدى ذلك إلى تقليص التعاون المغاربي وزيادة التبعية للخارج، إلى جانب عوامل أخرى سياسية واجتماعية وثقافية أسهمت بدورها في هذا الفشل. واستمرت الأوضاع السياسية ضمن هذا الإطار حتى بدايات الثمانينات. إذ بدأت مرحلة «الثنائيات المتقابلة» بعقد معاهدة «الإخاء والوفاق» بين الجزائر وتونس وموريتانيا في العام 1983م ومعاهدة «الاتحاد العربي - الإفريقي» بين المغرب وليبيا في العام 1984م وأدى «ملف الصحراء» دورا في ذلك. إلّا أن كلتا المعاهدتين لم تعمرا طويلاً. لقد كان ولا يزال ملف الصحراء من أهم نقاط التوتر بين الجزائر والمغرب، بسبب تأييد الجزائر لجبهة البوليساريو فضلاً عن مشاكل أخرى. وفي الوقت الذي كان النزاع العسكري مستمراً بين المغرب وجبهة البوليساريو، أكدت الجزائر في خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 26 شباط/ فبراير 1985م في الندوة الوطنية للتنمية، أن الجزائر تحترم الأنظمة السياسية لكل بلد، وتؤمن بسياسة الحوار لإيجاد حل للمشاكل القائمة ومنها مشكلة الصحراء الغربية. وهي تسعى إلى مشاركة ممثلي شعب الصحراء في أي حوار يخصهم. وفيما يخص التقارب المغاربي على طريق الاتحاد أو الاندماج، أكد الرئيس الجزائري، أن الجزائر ليست مستعدة لإقامة وحدة المغرب العربي (على جثة شعب الصحراء). وأكد على ضرورة حل الخلافات بين الجانبين

ضماناً للأمن والاستقرار، وقال: (يؤلمنا أن نرى اليوم أرواح أشقاءنا المغاربة والصحراويين تزهق، وضحايا الشعبين المغربي والصحراوي تسقط في ميدان المعارك كل يوم).

إن العلاقات بين الجزائر والمغرب بدأت تتحسن خلال الأعوام (1986-1988م). ففي كلمة الرئيس الجزائري أمام المؤتمر السابع للمنظمة الوطنية للمجاهدين في 10 نيسان/ أبريل 1986م، قال: (إننا نسعى لبناء وحدة المغرب العربي على أسس ثابتة، واضحة، لأن هناك هدفاً واحداً يجمعها، هي المصير المشترك لشعوبها). وإذا كان ذلك هو الموقف الرسمي الجزائري، أو أي موقف رسمي مغاربي آخر مطابق، فإن القوى السياسية المؤثرة بالأحزاب الرئيسة الثلاثة للأقطار المغاربية عادت لتؤكد على وحدة المغرب العربي باعتبارها جزءً من مشروع الوحدة العربية التي هي ضمان قوة العرب وتضامنهم مع بعضهم ودفاعهم عن حقوقهم ضد الإمبريالية والصهونية.

وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر 1987م، أعلن أحمد عصمان رئيس البرلمان المغربي، أن الملك المغربي الحسن الثاني، ورداً على الموقف الجزائري، دعا إلى تأسيس نواة برلمانية مغاربية مشتركة منذ عام 1986م، وأن الرئيس الجزائري وافق عليها. وفي 17 أيار/ مايو 1988م أعلن رسمياً عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بعد قطيعة بدأت منذ 7 آذار/ مارس 1976م. وتم فتح الحدود بين البلدين في 5 حزيران/ يونيو 1988م. وقد مهدت هذه المصالحة لعقد القمة المغاربية في الشهر ذاته.

إن التسرع في اللقاءات وعقد المعاهدات دون العمل المتأني البعيد عن الفعل ورد الفعل، والقائم على الفهم السليم لمتطلبات الواقع المغاربي المعاصر، حال دون الوصول إلى حالة الثبوتية والاستمرار

والتنامي وصولاً إلى التغيير على طريق التكامل والاندماج المغاربي في مختلف مجالاته. وفي هذا الإطار يمكن إجمال أسباب الإخفاق في العمل المغاربي طوال ربع قرن (1964- 1989م) بالنقاط الآتية:

1 - استمرار بروز مشكلات النزاعات الحدودية.

2 - تأكيد المؤسسات الحاكمة على السيادة الوطنية.

3 - اختلاف المواقف المغاربية حول قضية (الصحراء الغربية)، وبخاصة الموقف الجزائري.

4 - اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بين الأقطار المغاربية.

5 - عدم قدرة معظم القوى السياسية (الأحزاب) والشعبية المؤمنة والداعية للاتحاد والضغط على المؤسسات الحاكمة ودفعها إلى تجاوز خلافاتها باتخاذ مواقف تنسجم مع المصالح الوطنية والإقليمية العليا.

6 - سيطرة القوى البيروقراطية على المؤسسات السياسية والاقتصادية وسعيها - خشية على مصالحها - للحيلولة دون إرساء ثوابت للمشروع الاتحادي أو الوحدوي.

7 - استمرارية ثنائية الوضع التعليمي/ الثقافي، مما يدفع بالقوى (الفرنكوفونية) إلى مواصلة العمل الانفرادي (القطري) لا بل ربطه بعلاقات قوية مع أوروبا بعامة وفرنسا بخاصة، دون الربط البيني المغاربي/ العربي.

اتحاد المغرب العربي

إن الاتجاه الرسمي فرض نفسه في صياغة الواقع المغاربي المعاصر، بما يتلاءم مع المصالح الوطنية الضيقة في وقت بدأ يعيش

المغرب العربي أزمات اقتصادية واجتماعية حادة بسبب العجز الغذائي وخاصة في السلع الإستراتيجية وتنامي المديونية الخارجية، وتفاقم قضية (الصحراء الغربية). وعلى ضوء ذلك شهدت نهاية الثمانينات محاولات للخروج من المأزق المتعدد الجوانب، من خلال اللقاءات والمشاورات المكثفة التي بدأت في العام 1988م لعقد «القمة المغاربية». والتأم الجميع في مدينة زرالدة الجزائرية في 8-10 حزيران/ يونيو 1988م وتقرر تشكيل لجنة تتولى وسائل تحقيق اتحاد المغرب العربي وتضبطها. واجتمعت اللجنة في 17 تموز/ يوليو 1988م وانبثقت عنها خمس لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلة والثقافة والإعلام والاقتصاد والمالية والشوؤن الاجتماعية والإنسانية والأمنية.

بدا واضحاً أن الاتجاه الرسمي أخذ ينظر بعمق إلى الواقع الاقتصادي المعاصر لأقطار المغرب العربي، وأثر التكتلات الاقتصادية الدولية «السوق الأوروبية المشتركة والجهود الحثيثة لإقامة الاتحاد الأوروبي في العام 1992م وتكتل النافتا في أميركا الشمالية..» على أقطار المغرب العربي وهي منفردة في تعاملها في السياسة الخارجية. وقاد ذلك - وفي ظل بقاء المشكلات البينية دون حل - إلى القمة المغاربية في مدينة مراكش المغربية في 15 شباط/ فبراير 1989م وعقد (معاهدة اتحاد المغرب العربي) في 17 شباط/ فبراير 1989م ونشأة «اتحاد المغرب العربي». مستندة في ذلك إلى المرجعيات التاريخية وحقيقة الواقع المعاصر. وعاد الاتجاه الرسمي لإعطاء مكانة لدور الاتجاه الشعبي وتطلعاته. فقد أكدت مقدمة المعاهدة على ما «يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ والأماني والتطلعات والمصير..» وأكدت من جانب آخر على المرجعية التاريخية النضالية المعاصرة التي كانت «خير سند للكفاح المشترك من اجل الحرية والكرامة». ولم يغفل القادة المغاربيون

طموحهم في تحقيق الاتحاد بكونه جاء «تجسيداً لإرادتنا المشتركة.. للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي»، فضلاً عن تأكيد طموحات الاتجاهات الشعبية و«تطلعاتها إلى الوحدة». ولم تغفل مقدمة المعاهدة الواقع الاقتصادي المعاصر للمغرب العربي، وما يحتويه من إمكانيات اقتصادية قادرة على تحقيق التكامل، وما يواجه المغرب العربي من تحديات معاصرة ومستقبلية تستهدف الجميع، وعلى الجميع العمل يدا واحدة لخدمة أهدافهم ومصالحهم، وهذا يتطلب «المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود». وما دامت أقطار المغرب العربي تتوفر على «إمكانات بشرية وطبيعية وإستراتيجية» فإن توحدها يعزز من قدرتها على «مواجهة التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة».ولم تغفل المقدمة أيضاً تأكيد البعد العربي بقولها (إن قيام مغرب عربي موحد يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية). ونصت المعاهدة على البناء الهيكلي للاتحاد. وتضمنت إنشاء مجلس الرئاسة وحددت مهماته، ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة والأمانة العامة (الكتابة الدائمة) للاتحاد ومجلس شورى الاتحاد، والهيئة القضائية، وحددت لكل منها صلاحياته ومهماته.

◁ **تمثلت أهداف الاتحاد بما يأتي:**

- أولاً: تعزيز أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- ثانياً: نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- ثالثا: العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

◁**وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها إلى تحقيق الأغراض الآتية:**

1 - في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

2 - **في ميدان الدفاع**: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

3 - **في الميدان الاقتصادي**: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية وخصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

4 - **في الميدان الثقافي**: إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

انعقدت ست قمم مغاربية في المدة (1990-1994م) وصدر عنها (36) اتفاقية في مختلف المجالات. وجل الاتفاقيات بقيت (حبراً على ورق). لا بل لم يستطع الاتحاد المغاربي المحافظة حتى على المظهر الشكلي منذ مطلع العام 1995م. إذ اعتذرت ليبيا عن استضافة الدورة السابعة للاتحاد وكان ذلك بسبب انصياع الأقطار المغاربية للقرار رقم (748) الصادر عن مجلس الأمن والخاص بفرض الحصار على ليبيا في سياق أزمة لوكربي، وهو ما عدته ليبيا خروجاً على نصوص معاهدة اتحاد المغرب العربي، إلى جانب عوامل أخرى داخلية وخارجية منها ما يتعلق

بالتوجه نحو الأزمة الداخلية الجزائرية بعد عام 1992م، والعلاقات البينية التي تمخضت عنها، إلى جانب قضية الصحراء الغربية وأثرها في تدهور العلاقات المغربية - الجزائرية، فضلاً عن عوامل أخرى عربية ودولية. وعليه فقد أصيب اتحاد المغرب العربي بـ«الشلل التام» في وقت تفاقمت فيه الأزمات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية وتصاعدت المديونية الخارجية. وبدأت تتوضح التأثيرات السلبية للتكتلات الاقتصادية الدولية عامة، والاتحاد الأوروبي خاصة، على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المغاربية.

انفرط عقد الاتحاد المغاربي منذ عام 1995م وعادت أقطار المغرب العربي ثانية وثالثة نحو البدايات واستمر «الشك» تجاه الآخر و«عدم الوضوح في الرؤية المستقبلية للاتحاد وأطرافه». وقد كانت - ولا زالت - مشكلات السيادة الإقليمية (الحدود) وقضية الصحراء الغربية وتعدد المواقف المغاربية تجاه جبهة البوليساريو، من أبرز محركات الاتجاه السلبي في العمل المغاربي على صعيد الاتجاه السياسي الرسمي. إلى جانب ضرورة التأشير على أن الدولة القطرية بكل مكوناتها قد خلقت إرثاً لا يمكن إلّا أن يكون عائقاً في وجه العمل الاتحادي. ومن تلك المخلفات في المغرب العربي اختلاف البنى الاجتماعية داخل كل دولة، واختلاف توجهات النخب المسيطرة اقتصاديا. وهذا ما جعل اقتصاديات أقطار المغرب العربي «متنافسة ومستقلة عن بعضها». وأدى ذلك إلى تقطع العلاقات البينية بين أقطار المغرب العربي، وتوقف المؤسسات المغاربية المشتركة آو عدم تفعيلها، وضعف حجم المبادلات بين أعضاء الاتحاد. وظل واقع (التكامل الاقتصادي المغاربي) ضعيفاً ومحدود الدلالات. إذ لم تتطور المبادلات البينية إلى نسبة أكثر من (3,1%) على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على استقلال أقطار المغرب العربي، وأكثر من ربع

قرن على قيام اتحاد المغرب العربي. وتبقى نسبة المبادلات البينية قليلة جداً حتى في ظل العمل الاتحادي، وقليلة قياساً للمبادلات التجارية مع تكتلات دولية أخرى. إذ وصلت المبادلات التجارية إلى نسبة (15%) مع سوق أمريكا الجنوبية!! وبلغت نسبة (22%) مع دول جنوب شرق آسيا!! و(32%) مع الاتحاد الأوروبي!! بشكل عام. وهذه النسبة المئوية تتصاعد في المبادلات الخاصة مع الأقطار المغاربية في العلاقات المنفردة.

ونحن نتفق مع القائل بأن الوصول إلى حل «العوائق» البينية يعد أحد أبرز المنافذ المهمة للعمل المغاربي المشترك على طريق الاتحاد أو الوحدة في جميع وجوهها. وتتمثل هذه العوائق باختلاف الأولويات لدى كل قطر، واختلاف الأنظمة السياسية واتجاهاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأزمة الديمقراطية، والوضع في الجزائر، والحركات الدينية السياسية، بالإضافة إلى مشكلات السيادة الإقليمية، وقضية الصحراء الغربية.

ويبدو أن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا يقرب الحل للعوائق الأخرى. ولعل مفتاح البناء المغاربي الضروري والمطلوب حالياً ومستقبلاً، هو بناء علاقات واعية ومسؤولة تجاه المصالح الوطنية والإقليمية.

ويمكن تأشير ابرز العوامل الممهدة للتقارب وإرساء أسس ثابتة للعمل الاتحادي، وهي العمل على إرساء أسس تعليمية - ثقافية لبناء الشخصية المغاربية/ العربية الإسلامية. وهي قضية أكدتها طروحات الاتجاه الشعبي بشقيه السياسي والاجتماعي منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، أي غرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل بسهولة الخطوات المطروحة في العمل الاتحادي. أما الجانب الآخر الذي

يرسي الدعائم الثابتة للعمل الاتحادي فهو اعتماد الدراسات الاقتصادية الموضوعة منذ أكثر من ثلاثة عقود ومن خلال «اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي». ولو قدر لتلك الدراسات أن تأخذ جانبها التطبيقي لاستطاعت المشاريع الاقتصادية المغاربية المشتركة أن تربط أقطار المغرب العربي برباط لا فكاك منه، يفرض على الجميع - على ضوء تماسك البنية التحتية - الحفاظ على المصالح المشتركة، وتسهيل حل المشكلات البينية برؤية عقلانية تحتكم لإيجابيات العمل المشترك ومخرجاته المصلحية بما يخدم حاضر أبناء المنطقة جميعاً ومستقبلهم.

إن التحديات التي تواجهها أقطار المغرب العربي، تحديات متعددة الوجوه والقدرات التأثيرية ومنها ما هو داخلي وهي تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وعسكرية، وعليه بات من الضروري قيام الاتجاه السياسي الرسمي وبدعم وإسناد الاتجاه الشعبي للعمل على تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي وأنشطته والانطلاق من المكانة التي توقف عندها، واعتماد القرارات المتخذة كافة وتطويرها على ضوء معطيات الحاضر والمستقبل ومتطلباتها. وأن الخطوات لإحياء ولتطوير العمل الاتحادي وتفعيله في المغرب العربي تتمثل بالعمل على تحقيق انتظام للقمم المغاربية، وعقد الاجتماعات الطارئة بطلب من أي قطر عضو في الاتحاد، والعمل على توسيع قاعدة مجلس الشورى المغاربي واعتماد طريق الانتخابات لا التعيين، وتحديد ميادين التنسيق الداخلية والخارجية بحيث تكون القرارات ملزمة، لأقطار الاتحاد المغاربي كافة، و تنشيط دور الهيئة القضائية المغاربية واعتبار قراراتها ملزمة وإلغاء التمثيل الدبلوماسي بين الأقطار المغاربية والاستعاضة عنه بالاتصال المباشر عن طريق المؤسسات الاتحادية القائمة، و حل جميع المشكلات القائمة وفي مقدمتها «مشكلة الصحراء الغربية» واعتماد المرونة وعدم التشدد في

الوصول إلى اتفاق بنظرة قائمة على أساس المصالح الوطنية والإقليمية المشتركة. فضلاً عن ضرورة التخلي عن الحسابات الوطنية الضيقة لصالح العمل الاتحادي بالسعي إلى تحقيق اندماج جهوي يحمي مصالح الحاضر والمستقبل، وضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد (بين المغرب والجزائر)، والعمل على خلق علاقات متكافئة بين الأقطار المغاربية تقوم على قاعدة المصالح الجماعية. أما العلاقة مع المحيط القومي العربي، فيجب تعزيزها من خلال جامعة الدول العربية أو عبر العلاقات الثنائية، وبما يحقق المصالح الوطنية والعربية، ويعزز الارتباط الإقليمي بمحيطه العربي، لإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي بأفق التوحيد القومي العربي. وهذا يدفع بالتأكيد في مخرجاته النهائية إلى حماية هذا القطر أو هذا التجمع الإقليمي أو ذاك بثقل انتمائه إلى الدائرة العربية الأوسع، وإبعاده عن الانجرار إلى دوائر ومجالات دولية بعيدة عن انتمائه الجغرافي والقومي والحضاري وعن المصلحة العليا للأمة العربية. وأخيراً ضرورة الاستفادة من التوجه الدولي (منطقة التبادل الحر + الاتحاد من أجل المتوسط 2005م) الداعم لقيام اتحاد المغرب العربي، تحقيقاً لمصالحه واستمراره، بعد أن كان العامل الدولي (الاتحاد الأوروبي خاصة) يعارض أي نوع من أنواع التقارب المغاربي. وجاء ذلك نتيجة التغيرات الحاصلة في العقود الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، حيث التكتلات الاقتصادية الكبرى منها بخاصة، بدأت تفرض نفسها في تسيير الواقع الدولي، وتحتاج إلى مفاوض واحد وكبير وليس إلى عدد من المفاوضين الصغار، وهو ما يقوي قدرة المفاوض المغاربي في الدفاع عن مصالحه.

ومن أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الاتحادي لا بد أن يأخذ الاتجاه الشعبي بشقيه السياسي والاجتماعي مكانته ودوره

بفاعلية لبناء المغرب العربي، وذلك يقتضي العودة لروح مؤتمر طنجة والدعوة لعقد مؤتمر شعبي مغاربي عام يؤدي الاتجاه الشعبي فيه دوره في بحث القضايا التي تسهم في تعزيز الاتجاه الاتحادي. وتوفير الدعم الإعلامي لأنشطة الاتجاه الشعبي ومن خلال وضع سياسة إعلامية هدفها خدمة الاتحاد ومناهضة الطروحات المضادة. والعمل على تأسيس نقابات ومنظمات جماهيرية مغربية موحدة في كافة المجالات. وتفعيل منظمات العمل المدني نحو العمل الاتحادي وأهمية إسناده بما يمتلك من جهود للضغط على الأنظمة والحكومات في سبيل الإسراع في الخطوات الاتحادية. وأخيراً العمل على إقامة «أيام مغربية» ومهرجانات في مختلف الميادين «تعميقاً لروح التواصل وتحفيزاً لعوامل التجاذب» بين أبناء المغرب العربي. وعلى ضوء ما ورد آنفاً يُعد التلازم والتلاحم بين المسارين الرسمي والشعبي الضمانة الأكيدة لنجاح الخطوات التوحيدية في حالة العودة نحو النهايات التي توقف عندها العمل الاتحادي.

وأخيراً، انطلقت المساعي الرسمية المغاربية لإعادة الحياة إلى اتحاد المغرب العربي. ومن الرباط، قامت الأمانة العامة للاتحاد بمراسلة جميع مؤسسات الاتحاد المغاربي لتقديم المقترحات ورفعها إلى وزراء خارجية دول الاتحاد، وقد انفتحت أمام المساعي الرسمية بوابة العلاقات المغربية الجزائرية بالزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي سعد الدين العثماني في 23-24 كانون الثاني/ يناير 2012م إلى العاصمة الجزائرية. وقد جاءت الزيارة بعد تصريح وزير خارجية الجزائر مراد مدلسي للإذاعة الجزائرية في 3 كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، أكد أن: «اتحاد المغرب العربي يعد صرحاً يستدعي تنظيماً جديداً لعلاقاتنا وتعديلاً للبعض من مؤسساتنا، فضلاً عن استحداث آليات جديدة. . .» وأضاف، أن «إعادة بعث اتحاد دول المغرب العربي أمر ضروري ويعتبر

من القضايا الجوهرية للجزائر». وعليه، أكد الوزير المغربي استعداد المغرب لبدء مرحلة جديدة في العمل المغاربي ومواصلة التعاون والتشاور لتجاوز الجمود وإعادة تفعيل مؤسسات الاتحاد. وجاءت زيارة الرئيس التونسي المنصف المرزوقي إلى المغرب في 8-10 شباط/ فبراير 2012م لتهدف إلى «إعادة وضع اتحاد المغرب العربي على مساره الصحيح». ودعا ومن خلال جولة في المنطقة المغاربية إلى تبني سياسة أمنية وخارجية وللدفاع المشترك، فضلاً عن الدعوة إلى إقامة برلمان مغاربي. وفي الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الاتحاد في 17 شباط/ فبراير، أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة: «إن تحقيق وحدة المغرب العربي في عصر التكتلات الجهوية والدولية ضرورة حيوية ملحة لتمكين شعوبنا الشقيقة من مواجهة التحديات ضمن تجمع مرصوص البناء وموحد الكلمة...» وأضاف: «إن في هذا المسعى يتعين علينا جميعاً العمل وفق مقاربة واقعية وتدريجية تأخذ في الحسبان مصالح بلداننا وطموحات شعوبنا».

وعلى أساس هذه الجهود الرسمية الداعية إلى إعادة الحياة إلى الاتحاد المغاربي، عقدت الدورة (30) لمجلس الوزراء في الرباط في شباط/ فبراير 2012م، وبدأت أجواء جديدة من الحماس بين المسؤولين المغاربيين وجرى التأكيد من قبل كافة القادة على حضور اجتماع القمة التي تقرر عقدها في تونس في تشرين الأول/ أكتوبر 2012م، وأكد المرزوقي بخصوص ذلك الاجتماع «أن هدفنا واضح جداً وهو إعادة الروح للاتحاد المغاربي الذي ظل مجمداً لسنوات طويلة... وعلينا أن نستلهم النموذج من الاتحاد الأوروبي الذي أعطى الدليل القاطع بأن الشعوب تتقدم من خلال الوحدة وليس الفرقة والانقسام...». وأعلن الوزير الأول المغربي عبد الإله بن كيران أنه «آن الأوان من أجل إعطاء معنى حقيقي

على أرض الواقع لإرادة الشعوب المغاربية ورغبتها في التواصل فيما بينها بلا حدود مادية أو معنوية أو قانونية حتى يساهم كل شعب من هذه الشعوب بأفضل ما يملك في بناء الصرح المغاربي...». وفي 9 حزيران/ يونيو 2012م، عقد مجلس الشورى المغاربي دورته السابعة في الجزائر، وأكد المؤتمرون على أولوية الاندماج الاقتصادي ليشكل الاتحاد قوة تفاوضية مع جميع التكتلات الإقليمية والدولية. وبعدها اختتم في الجزائر اجتماع وزراء خارجية الأقطار المغاربية في 9 تموز/ يوليو 2012م، كما أكد المجتمعون على معالجة إشكالية الأمن في المنطقة المغاربية والعمل على إقامة شراكة أمنية بينهم. وأشار بيان المجلس الوزاري أن: «المجلس تناول بالبحث والنقاش التهديدات والمخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، وتم الاتفاق على أن الإرهاب والجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والإجراءات غير الشرعية والجماعات المسلحة الإجرامية وتمويل الإرهاب بكل أشكاله، وما بينها من علاقات وثيقة متلازمة، فضلاً عن ظاهرة غسيل الأموال تشكل جميعها أخطاراً تهدد الأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي».

وفي 28 من أيلول/ سبتمبر 2012م عقدت الدورة (12) للجنة الوزارية بدول الاتحاد المغاربي المكلفة بالبنية الأساسية في العاصمة الموريتانية نواكشوط. وبعد ذلك أعلن الناطق الرسمي للحكومة التونسية، أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر قمة اتحاد المغرب العربي، شرعت في التحضير لعقد القمة التي كان من المتوقع عقدها في 10 تشرين الأول/ أكتوبر بتونس وكان للخلاف الجزائري المغربي بشأن فتح الحدود بين الجانبين أثره في تأجيل عقد القمة إلى أشعار آخر، وبقيت التصريحات

قائمة بشأن استمرار المشاورات لاستكمال مسار التحضير لعقد القمة المغاربية في موعد لاحق.

إن في المغرب العربي بخاصة (والوطن العربي بعامة) الكثير والكثير من العناصر الموحدة، فجغرافية الأقطار المغربية (قرابة 6 مليون كم^2) متجانسة وتماسكها الإقليمي وموقعها الجيوبولتيكي وإمكاناتها البشرية (أكثر من 100 مليون نسمة حسب إحصاء عام 2012م) الحالية وانتمائها القومي والديني والحضاري المشترك فضلاً عن تماثل اقتصادياتها وثرواتها المعدنية، كلها عناصر لمقومات موضوعية للاتحاد. وعليه، فإن بناء المغرب العربي الاتحادي يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بالمصالح الحاضرة والمستقبلية لأبناء المغرب العربي بخاصة والوطن العربي بعامة، وذلك عن طريق تفعيل آليات العمل المغاربى المشترك ضمن إطار تفعيل العمل العربي المشترك وذلك في خيمة (بيت العرب) المتمثل في جامعة الدول العربية.

الخاتمة

أكد التطور التاريخي والسياسي (والاقتصادي والاجتماعي والثقافي) لأقطار المغرب العربي في القرن العشرين، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال والحقبة اللاحقة حتى مطلع القرن الواحد والعشرين، أن هذا «التطور» شهد كوابح داخلية وخارجية أسهمت في تراجعه أو انتكاسته. وقاد ذلك إلى العجز عن مواكبة المتغيرات الدولية التي شهدت تحولات كبرى وبخاصة منذ الربع الأخير من القرن العشرين، إذ برزت بشكل أكبر الحجوم الكبيرة في التكتلات السياسة والعسكرية، وفي الشركات العابرة للقارات، وفي الاتحادات والأحلاف الاقتصادية والمالية وغيرها. وزاحت هذه التكتلات تضغط على الدول الصغيرة وتدفعها إلى الدوران حولها ومسايرة نهجها، أو محاصرة اقتصادياتها وثرواتها. وأسهمت هذه الكتل الكبيرة في صنع أوضاع اقتصادية انعكست بدورها على الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية عامة، مما ولّد مشاكل مزمنة عانت منها العديد من الدول مثلما تعاني منها أقطار المغرب العربي بأجمعها. ولعل من ضمن هذه المشاكل واستمرارها، العجز النسبي عن تحقيق الاستقرار السياسي التام طوال أكثر من نصف قرن. وتعثر أو إخفاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي قاد إلى توسع حجم

«الفجوة الغذائية» وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج. وتمخض عن ذلك ازدياد حجم المديونية الخارجية وأثر هذه المديونية وفوائدها على الناتج القومي الإجمالي. وكل ذلك انعكس على الوضع الاجتماعي والاقتصادي. فقد ارتفعت نسبة البطالة بزيادة عدد العاطلين باطراد مستمر. وارتفعت الأسعار وزاد حجم التضخم. وتضررت الشرائح الفقيرة وهي الأوسع في المجتمع المغاربي. وأدى ذلك إلى توترات داخلية.

ولا بد من التأشير على مشكلة ثانية وأساسية في البناء المغاربي، القطري أو الإقليمي، هي تسلط القوى السياسية والاقتصادية المتنفذة من التكنوقراط والبيروقراطيين، وانتشار الفساد الإداري والمالي من نتائجها. وقاد ذلك إلى هيمنة فئة محدودة على الوضع العام في البلاد وإلى انعدام الليبرالية السياسية على العموم، فيما راحت الليبرالية الاقتصادية تأخذ طريقها حتى في الأقطار المغاربية التي اعتمدت طريق الاقتصاد الموجه (ليبيا - الجزائر). وفي المقابل، ازداد توسع حجم الفئات المحدودة الدخل والفقيرة، وانتشار الفوارق الطبقية الحادة، وبروز قوى سياسية شعبية تريد البحث عن دور في البناء السياسي، وتبحث عن التغيير الشامل وبما يتوافق مع المصالح العامة للشعب. وكل ذلك يؤثر على استقرارية البلد، ويدفع إلى مزيد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والتي بدأت تستغل من قبل عدد من الحركات والقوى السياسية لزعزعة الاستقرار والأمن الداخلي، أو لتحقيق التغيير بأسلوب العمل السياسي السلمي.

ولعل ثالث المشاكل الرئيسة التي تعاني منها معظم أقطار المغرب العربي، هي تنامي ظاهرة الفرنكوفونية وبعض اتجاهات النزعة البربرية (الأمازيغية) حيث يتداخل الجانبان في معظم الأحيان. وخطورة هذه الظاهرة على الهوية الوطنية والعربية الإسلامية باتت واضحة، وبالضد من

سياسة التعريب والتمسك بالهوية العربية الإسلامية لأبناء المغرب العربي. إن تنامي هذه الظاهرة التقسيمية تدفع إلى تدخلات خارجية، وبالتالي إلى التأثير على الأمن الوطني والإقليمي والعربي عامة.

أما المشكلة الرابعة التي لا زالت تؤرق المؤسسات السياسية في أقطار المغرب العربي عامة، وفي الجزائر والمغرب خاصة، فهي مشكلة الصحراء الغربية التي مضى عليها أكثر من ثلاثة عقود ونصف دون حل. وهذه المشكلة المستعصية تركت تأثيرها الكبير على مسيرة العمل المغاربي المشترك. ولعل الوصول إلى حل سيمهد الطريق مستقبلاً لتعزيز العمل المغاربي المشترك وصولاً إلى إعادة الحياة إلى اتحاد المغرب العربي وعلى أسس قوية وثابتة ومستمرة. وهذا يقتضي إعطاء سكان الصحراء الغربية حقوقاً محلية واسعة وبأسلوب التوافق والتراضي ولغة الحوار بعيداً عن لغة السلاح، ويبدو أن الحكم الذاتي الموسع الذي طرحته المملكة المغربية لتأكيد وحدة التراب الوطني المغربي، يعد خياراً إستراتيجياً لحل المشكلة الصحراوية ويضع الأسس السليمة والقوية لإقامة صرح الاتحاد المغاربي.

إن المخرج لحل المشاكل الوطنية بمختلف اتجاهاتها يدفع إلى ضرورة التقارب الحقيقي والتعاون البناء بين أقطار المغرب العربي وتحقيق التكامل على طريق الاتحاد أو الاندماج الفعلي في بعض المجالات، وعلى وفق ما جاء في مقررات واجتماعات واتفاقيات القمم المغاربية واللجان المنبثقة عنها. ويتطلب ذلك تفعيل آليات العمل المغاربي بإعادة الحياة إلى «اتحاد المغرب العربي» والتفاعل الأكثر مع المحيط العربي ضمن إطار العمل العربي المشترك وفى ظل جامعة الدول العربية (بيت العرب) والمحيط الإفريقي والدولي. إن ذلك يحقق الحصانة الوطنية والإقليمية أو يخفف من غلواء الهجوم الغربي المعروف الذي يستهدف

السيادة والهوية والثروة. وكل ذلك لا يتأتى إلّا من خلال إشاعة الديمقراطية الحقة وإعطاء الشعب وواجهات الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني، دورها في صناعة القرار دون تفرد المؤسسات الحاكمة بذلك، وهو أمر ليس مستحيلاً. وبالنتيجة الوصول إلى الاستقرار وسيادة القانون وتحقيق العدالة والرفاهية وتحقيق كرامة الإنسان، في ظل تحقيق «الأمن» الوطني والإقليمي والعربي في جميع وجوه الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها من مجالات الأمن العام.

الملاحق

■ الملحق (1) ■

■ الجزائر:

المعاهدة الموقعة بين قائد العسكر الفرنساوي الجنرال بورمون وبين حسين باشا - داي الجزائر (في الثالث عشر من محرم سنة 1246هـ -5 حزيران/ يونيو 1830م).

■ أولاً : كافة القلاع الخاصة بمدينة الجزائر، وأبواب المدينة تسلم للعساكر الفرنساوية في صباح السادس من يوليه الساعة العاشرة.

■ ثانياً : يتعهد القائد العمومي الفرنساوي أن يترك للباشا أمواله المختصة به.

■ ثالثاً : يكون لحضرة الباشا الحرية بأن يتوجه مع عائلته وأمواله إلى المحل الذي يرغبه، وفي مدة إقامته في مدينة الجزائر يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العمومي الفرنساوي، ويكون الباشا وعائلته تحت حرس مخصوص.

■ **رابعاً** : يمنح القائد العمومي هذه الحماية المعطاة لحضرة الباشا - لكافة قواد العساكر الجزائرية.

■ **خامساً** : تعطى الحرية للديانة المحمدية، وللمكاتب الأهلية ولديانتهم ولأملاكهم ولتجارتهم ولصنائعهم، وأن لا يعارضوا في ذلك، وتكون نساءهم محفوظات معتبرات.

■ **سادساً** : تكون مبادلة هذه المعاهدة - في الساعة العاشرة من صباح الغد (السادس من تموز/ يوليه، والثالث عشر من المحرم من سنة 1246هـ) وعقب ذلك يدخل العساكر قلعة القصبة ويقيمون في قلاع المدينة والشطوط البحرية.

■ الملحق (2) ■

● **اتفاقات إيفيان (التصريح العام) 19 آذار/ مارس 1962م**

إن المحادثات التي جرت بإيفيان من 7-18 آذار/ مارس 1962م بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية انتهت إلى النتيجة التالية:

أبرم الاتفاق لوقف القتال وسيوضع حد للعمليات العسكرية والقتال في مجموع التراب الجزائري يوم 19 آذار/ مارس 1962م في منتصف النهار.

إن الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وتنظيم السلطات العامة بالجزائر أثناء الفترة الانتقالية قد حددت باتفاق مشترك. ونظراً إلى أن تكوين دولة مستقلة وذات سيادة على أثر تقرير المصير يتلاءم مع الواقع الجزائري، ونظراً إلى أن التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب في هذه الحال مع مصالح القطرين، فإن الحكومة الفرنسية تعتبر الاشتراك مع

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن حل استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي ينسجم مع هذا الوضع.

إن الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفقنا تبعاً لذلك على تحديد هذا الحل في التصريحات التي ستعرض على موافقة الناخبين أثناء اقتراح تقرير المصير.

■ تنظيم السلطات العامة أثناء الفترة الانتقالية وضمانات تقرير المصير

1 - يجري الاستفتاء حول تقرير المصير بان يعلنوا هل يريدون أن تكون الجزائر مستقلة، وفي هذه الحال هل يريدون أن تتعاون فرنسا والجزائر في ظروف تضبطها التصريحات الحالية.

2 - يجري هذا الاستفتاء في كافة أنحاء الجزائر، أي في المقاطعات الخمسة عشرة التالية: العاصمة الجزائرية- باتنة - عنابة - قسنطينة - المدية - مستغانم - الواحات - وهران - الأصنام - سعيدة صاورا - سطيف - تيارات - تيزي وزو - تلمسان.

3 - تكفل حرية الاستفتاء وفقاً للقانون الذي ينظمه.

4 - تنظيم السلطات العامة إلى أن يتم الاستفتاء على تقرير المصير طبقاً للقانون المرفق بهذا التصريح وتنشأ هيئة تنفيذية مؤقتة، ومحكمة للنظام العام، ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوب سام وتقام هذه المؤسسات وخاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

5 - يختص المندوب السامي الممثل لسلطات الجمهورية الفرنسية بالدفاع والأمن وكذلك بحفظ النظام بوصفه صاحب الكلمة، وذلك عند الضرورة القصوى أي حينما تطلب منه ذلك الهيئة التنفيذية.

6 - تكلف الهيئة التنفيذية المؤقتة الخاصة: بالتصرف بالشؤون العامة التي تهم الجزائر وتسهر على تسيير إدارتها وترجع إليها مهمة تعيين الجزائريين في وظائف الإدارة، وبحفظ الأمن العام، وتكون لها لهذه الغاية إدارة شرطة وقوة امن توضع تحت تصرفها. وإعداد تقرير المصير وتنفيذه.

7 - تتألف محكمة النظام العام من عدد متساوٍ من قضاة أوروبيين وقضاة مسلمين (جزائريين).

8 - تعاد في أقرب الآجال ممارسة الحرية الفردية والحريات العامة بصفة مطلقة.

9 - تعتبر جبهة التحرير الوطني تشكيلة سياسية ذات صفة شرعية.

10 - يفرج عن المعتقلين سواء بفرنسا أو بالجزائر في أجل أقصاه (20) يوماً ابتداءً من وقف إطلاق النار.

11 - يعلن فوراً عن العفو ويفرج عن الأشخاص المعتقلين.

12 - الأشخاص اللاجئون بالخارج يمكنهم أن يعودوا إلى الجزائر وستتولى لجان تقام في المغرب وتونس تسهيل هذه العودة.

- الأشخاص الذين وضعوا في معسكرات التجميع يمكنهم أن يعودوا إلى مكان سكناهم الاعتيادي.

- تتخذ الهيئة التنفيذية المؤقتة التدابير الاجتماعية والاقتصادية وغيرها الرامية إلى ضمان عودة هؤلاء السكان إلى الحياة العادية.

13 - يجري الاقتراع على تقرير المصير في أجل أدناه ثلاثة أشهر وأقصاه ستة أشهر وسيضبط التاريخ باقتراح من السلطات التنفيذية المؤقتة في بحر الشهرين التاليين بقيامها.

■ الاستقلال والتعاون

إذا وقع اختيار حل الاستقلال والتعاون فان فحوى التصريحات التالية يكون ملزماً للدولة الجزائرية.

■ استقلال الجزائر

1 - تمارس الدولة الجزائرية سيادتها المطلقة والعامة في الداخل والخارج. وتمارس هذه السيادة في كل الميادين وخاصة في الدفاع الوطني والشؤون الخارجية:

- تتخذ الدولة الجزائرية نفسها بنفسها بكامل حرية مؤسساتها الخاصة بها وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها. وفي الميدان الدولي تختار وتنفذ بكامل السيادة السياسة التي تختارها.

- تصادق الدولة الجزائرية بدون تحفظ على التصريح العالمي لحقوق الإنسان وتقيم مؤسساتها على مبادئ الديمقراطية وعلى التساوي في الحقوق السياسية بين جميع المواطنين دون تمييز في الجنس أو الأصل أو الدين. وتطبق خاصة الضمانات المعترف بها للمواطنين التابعين للقانون المدني العام.

■ حقوق الأشخاص وحرياتهم وضماناتها:

● أ - إجراءات عامة:

لا يمكن أن يستهدف أي شخص بتدابير الشرطة أو المحاكمة بعقوبات تأديبية أو أي تمييز في المعاملة مهما كان بسبب أفكار عبر عنها بمناسبة الحوادث التي وقعت بالجزائر، أو لأعمال ارتكبها لمناسبة هذه

الحوادث نفسها قبل يوم الإعلان عن وقف القتال. ولا يجوز إجبار أي جزائري على مبارحة التراب الجزائري أو أن يمنع من الخروج منه.

■ أحكام تخص المواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام

1 - ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون العام في نطاق التشريع الجزائري الخاصة بالجنسية الجزائرية على الوجه الآتي: طوال مدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ تقرير المصير يستطيع المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون العام إذا كانوا مولودين بالجزائر ومقيمين بها منذ عشر سنوات إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير أو كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشر سنوات إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير وكان احد والديهم مولوداً بالجزائر أو متمتعاً أو في استطاعته التمتع بالشروط المطلوبة لممارسة حقوق المواطنة، أو كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشرين سنة إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير، يستطيع هؤلاء التمتع بالحق الكامل في حقوق المواطنة الجزائرية ويعتبرون بذلك رعايا فرنسيين ممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية. وأن الرعايا الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية لا يمكنهم في الوقت نفسه ممارسة حقوق المواطنة الفرنسية. وبانتهاء أجل السنوات الثلاث المشار أليها يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة طلب تسجيل أو طلب تأكيد لتسجيلهم في القوائم الانتخابية. وفي حالة عدم تقديهم هذا الطلب يقبل بتمتعهم باتفاقية الاستيطان.

2 - حفظاً وضماناً لحماية الأشخاص والأملاك والمشاركة النظامية في حياة الجزائر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للرعايا الفرنسيين

الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية وبالنسبة للجزائريين ذوي النظام المدني الفرنسي بعد انقضاء هذا الأجل تقررت التدابير التالية:

- تتاح لهم مساهمة عادلة وحقيقية بالشؤون العامة فيكون تمثيلهم في المجالس مناسباً لقيمتهم العددية الفعلية وتضمن لهم مشاركة عادلة في مختلف فروع الوظائف العمومية ومساهمتهم في الحياة البلدية في مدينتي الجزائر ووهران في أحكام خاصة. وتحترم حقوق ملكيتهم فلا تتخذ أي إجراءات انتزاع الملكية ضدهم بدون تقديم التعويض العادل الذي يتم تحديده مقدماً

- يتلقون الضمانات الملائمة لميزانيتهم الخاصة في الشؤون الثقافية واللغوية والدينية ويحافظون على قانونهم الخاص بالأحوال الشخصية الذي يحترم وينفذ من قبل المجالس القضائية الجزائرية المشتملة على قضاة منتسبين إلى نفس النظام ويستعملون اللغة الفرنسية داخل المجالس وفي علاقتهم مع السلطات العمومية. وتسهاهم الهيئة المنوط بها صيانة حقوقهم في حماية هذه الحقوق والمضمونة لهم وستقوم محكمة الضمانات وهي مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري الداخلي للسهر على احترام هذه الحقوق.

● **ب - العلاقات بين فرنسا والجزائر:**

تقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم، وعلى تبادل المصالح والمنافع بين الجانبين، فالجزائر تضمن مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة سواء فيما يتعلق بالأشخاص الماديين أو المعنويين حسب الشروط المحددة في هذه الاتفاقات وفي مقابل هذا

تمنح فرنسا للجزائر إعانتها الفنية والثقافية وتقدم إعانة مالية ممتازة لصالح تطورها الاقتصادي والاجتماعي:

1 - تقدم الإعانة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وسيحدد مبلغها حسب ظروف ومستوى يماثل مستوى المشاريع الجارية. وسيحدد البلدان في نطاق احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر مختلف الميادين التي تتمتع فيها المبادلات التجارية بنظام تفضيلي. وتدخل الجزائر في منطقة الفرنك. وستكون لها عملتها الخاصة ونصيبها من العملة الصعبة الخاصة بها، وستكون بين الجزائر وفرنسا حرية تحويل الأموال حسب شروط تتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

2 - في مقاطعتي الواحات والصاورا يتم استثمار ثروات ما تحت الأرض حسب المبادئ التالية:

أ - يتضمن التعاون الفرنسي الجزائري إيجاد جهاز فني للتعاون الصحراوي يمثل فيه الجانبان بنسبة متساوية، ودور هذا الجهاز على الأخص هو تطوير الشبكات، الجوفية اللازمة للاستثمار ما تحت الأرض وإبداء رأيهم في مشاريع القوانين والتنظيمات ذات الصبغة المنجمية ودراسة المطال بالمتعلقة بإعطاء رخص التنقيب، لكن الدولة الجزائرية هي التي تمنع هذا التقليص وهي التي تملي وتحدد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة.

ب - تضمن المصالح الفرنسية بواسطة:

1 - ممارسة الحقوق المتعلقة برخص استغلال المناجم التي منحتها فرنسا حسب قوانين تشريع البترول الصحراوي كما هو موجود حالياً.

2 - في حالة ما إذا كانت العروض متساوية ستعطى الأولوية للشركات الفرنسية فيما يتعلق بإعطاء الرخص الجديدة حسب الإجراءات التي ينص عليها التشريع المنجمي الجزائري، الدفع يتم بالفرنك الفرنسي فيما يخص الوقود الصحراوي المعين لسد حاجات الاستهلاك الداخلي الفرنسي والبلدان الأخرى التي تنتمي لمنطقة الفرنك.

3 - وتطور فرنسا والجزائر علاقتهما الثقافية ويستطيع كل بلد أن ينشئ فوق تراب الآخر معاهد جامعية وثقافية تكون مفتوحة للجميع وستقدم فرنسا إعانتها لتكوين الفنيين الجزائريين وسيوضع الفرنسيون وخصوصاً المعلمون والفنيون تحت تصرح الحكومة الجزائرية بواسطة اتفاق بين البلدين.

■ **تسوية المسائل العسكرية:**

فيما أذا تمت المصادقة على حل استقلال الجزائر والتعاون بين الجزائر وفرنسا ستسوى المسائل العسكرية حسب المبادئ الآتية:

- القوات الفرنسية التي سيخفض عددها تدريجياً ابتداءً من إيقاف القتال ستنسحب من الحدود الجزائرية بعد إجراء استفتاء تقرير المصير. وسينخفض عددها إلى ثمانين ألف جندي في ظرف اثني عشر شهراً ابتداءً من تقرير المصير، وعودة هذه القوات إلى وطنها يجب أن يتم في ظرف مرحل ثانية تمتد إلى (24) شهراً وسيتم الجلاء عن المنشآت العسكرية بنفس التدريج.

- تسمح الجزائر لفرنسا باستعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة (15) عاماً قابلة للتجديد باتفاق البلدين.

- كما ستسمح الجزائر لفرنسا باستعمال بعض المطارات والمراكز والمنشآت العسكرية التي هي ضرورية لها.

■ تسوية الخلافات:

تسوي فرنسا والجزائر مختلف الخلافات التي تنجم بينهما بوسائل التسوية السلمية وسيلجأن إلى وسائل تسوية سلمية سواء بواسطة التصالح آو التحكيم وفيما إذا لم يتم الاتفاق على هذه الإجراءات يستطيع كل من الطرفين أن يتوجه مباشرة إلى محكمة العدل الدولية.

■ عواقب تقرير المصير:

بمجرد الإعلان الرسمي المنصوص عليه في المادة (27) من قانون تقرير المصير يبدأ تنفيذ الإجراءات الواردة فيه. وفيما إذا تمت المصادقة على الاستقلال والتعاون:

- تعترف فرنسا فوراً باستقلال الجزائر.

- تحول في الحال السلطات.

- القوانين المنصوص عليها في التصريح العام والتصريحات التي ستلحق به تصبح نافذة المفعول في نفس الوقت.

- تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة في ظرف ثلاث أسابيع بعد الاستفتاء انتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري الذي ستحول له سلطاتها.

■ الملحق (3) ■

● نص معاهدة باردو المنعقدة في 12 أيار/ مايو 1881م

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس، لمّا كان من

غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية، وأن يحكمها علاقات ودهما القديم وروابط حسن الجوار - قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناءً على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية قد عيّن جناب الجنرال باربار نائباً مفوضاً من طرفه، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية:

- **البند الأول:**

إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقّع تأكيدها وتجديدها.

- **البند الثاني:**

لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان، فقد رضي سمو باي تونس أن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل. ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الفرنسية والتونسية وتقرران معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام والنظام.

- **البند الثالث:**

تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته وعائلته أو يعبث بأمن مملكته.

● **البند الرابع:**

تضمن الدولة الفرنسية جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

● **البند الخامس:**

يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم علام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

● **البند السادس:**

يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بألّا يعقد أس عقد ذي صفة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدماً.

● **البند السابع:**

تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام للمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

● **البند الثامن:**

نفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ويحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها اتفاق يعقد فيما بعد، وتكون حكومة الباي هي المسئولة عن تنفيذ هذا الاتفاق.

● **البند التاسع:**

لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي يتعهد بأن يمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسي قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

● **البند العاشر:**

سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في اقرب وقت ممكن.

وكتب بباردو في 12 أيار/ مايو سنة 1881م.

الإمضاء

محمد الصادق باي **جنرال بربار**

■ الملحق (4) ■

● **نص اتفاقية المرسى الكبير المنعقدة في 8 حزيران/ يونيو1883م - (بين تونس وفرنسا)**

لمّا كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقاً لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة في تحقيق أغراض سموه لعرى المودة بين القطرين العامرين - اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بابار بولس كامبول وزيره المقيم بتونس الحامل لنيشان اللجيون دونور صنف أو قيسية ونيشان الافتخار العهد من الصنف الأكبر. . . الخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة في البنود الآتية:

● **البند الأول:**

لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها فقد تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

● **البند الثاني:**

تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباي لتحويله أو لدفع الدين السابر الذي لا يمكن أن يتجاوز سبعة عشر مليوناً وخمسمائة وخمسين ألفاً - ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضاً في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

● **البند الثالث:**

يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة:

■ **أولاً** : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا.

■ **ثانياً** : مخصصات سمو الباي وقدرها مليونان من الريالات أي مليون ومائتي ألف فرنك، وما بقي بعد ذلك يعين لمصاريف المملكة ودفع مصاريف الحماية.

● **البند الرابع:**

هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهد المعقودة في 12 أيار/ مايو سنة 1881م في ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولا تتغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

● **البند الخامس:**

تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب فرصة ممكنة.

وإيذاناً بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميهما. وكتب بالمرسي في 8 حزيران/ يونيو سنة 1883.

الإمضاء

علي باي **بولس كامبول**

■ الملحق (5) ■

● نص البروتوكول التونسي الفرنسي الخاص بإعلان استقلال تونس 20 آذار/ مارس 1956م

«في3 حزيران/ يونيو 1955م ونتيجة لمفاوضات حرة جرت بين وفدي البلدين اتفقت الحكومتان الفرنسية والتونسية على الاعتراف بتونس بأن تمارس السيادة الداخلية كامل الممارسة. وبذلك عبرت الحكومتان عن إرادتهما المتجهة إلى تمكين الشعب التونسي من إدراك ازدهاره الشامل والاضطلاع على مراحل بالإشراف على مصيره.

وتعترف الحكومتان بأن تنمية العلاقات الفرنسية التونسية في كنف الانسجام والسلم تستجيب لفروض العالم العصري، وتلاحظان بارتياح أن هذه التطور يسمح بالارتقاء إلى السيادة الكاملة بدون أن تلحق الشعب آلام وتصاب الدولة بانتكاسات وتؤكد أن اعتقدهما بأن فرنسا وتونس إذ تقيمان علاقاتهما على أساس الاحترام المتبادل الكامل لسيادة كل منهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما فإنهما تعززان التضامن الذي يربط بينهما لفائدة البلدين العظمى.

ونتيجة لبيان رئيس الحكومة الفرنسية الذي ألقاه عند مطالبته البرلمان بالتزكية ولرد سمو الباي المؤكد كلاهما من جديد إرادتهما المشتركة الرامية إلى تطوير علاقاتهما بنفس المسالمة والمودة، فإن الحكومتين فتحتا مفاوضات بباريس في 27 شباط/ فبراير.

وبناءً على ذلك: تعترف فرنسا على رؤوس الملأ باستقلال تونس.

وينتج عن ذلك:

أ - إن المعاهدة المبرمة بين فرنسا وتونس في 12 أيار/ مايو 1881م لم يعد في إمكانها ضبط العلاقات الفرنسية التونسية.

ب - إن ما كان من التدابير التي اقتضتها اتفاقيات 3 حزيران/ يونيو 1955م متنافية مع نظام تونس الجديد باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة يقع تنقيحه أو إلغاءه.

ج - إن تونس تمارس سلطاتها في ميدان الشؤون الخارجية والأمن الدفاع وأنها تشكل جيشاً وطنياً تونسياً.

واتفقت تونس وفرنسا - في نطاق احترام سيادة كل منهما - على ضبط أو إكمال تدابير التعاون بين البلدين، وذلك بتنظيم تعاونهما في الميادين التي تشترك فيها مصالحهما وخاصة فيما يتعلق بالدفاع وشؤون الخارجية. والاتفاقيات التي ستبرم بين فرنسا وتونس سوف تثبت تفاصيل إسناد الإعانة التي تقدمها فرنسا إلى تونس لبناء هيكل الجيش الوطني التونسي. وتستأنف المفاوضات في 16 نيسان/ أبريل 1956م بغية إبرام العقود الضرورية لتنفيذ المبادئ التي اقتضاها هذا البروتوكول وذلك في أقصر الآجال الممكنة وعملاً بتلك المبادئ نفسها».

■ الملحق (6) ■

• معاهدة الحماية بين فرنسا والمغرب

تم التوقيع عليها في فاس بتاريخ 30 آذار/ مارس سنة 1912م)

لمّا كانت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة الشريفة ترغبان في لإقرار وضع سياسي لحكم المغرب، يقوم على أساس من النظام الداخلي والأمن العام، ويهيئ الظروف لإدخال الإصلاحات وضمان التنمية الاقتصادية للبلاد، فقد اتفقنا على ما يلي:

● **المادة الأولى:**

وافقت حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة السلطان على وضع نظام جديد لحكم المغرب يشمل الإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي تراها الحكومة الفرنسية ملائمة للعمل بها في أراضي المغرب.

على أن يتضمن النظام الجديد المحافظة على الأوضاع الدينية واحترام ما للسلطان من مقام سام تقليدي، وممارسة الشعائر الإسلامية، والمحافظة على جميع النظم الإسلامية وخصوصاً نظام الحبوس (الأوقاف)، كما يتضمن أيضاً تنظيم المخزن الشريف على أسس من الإصلاح.

سيتم التفاهم بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة الإسبانية بشأن المصالح التي تستمدها الحكومة الإسبانية من وضعها الجغرافي ومن ملكيتها لأراضي على الساحل المغربي.

وبنفس الطريقة تحتفظ مدينة (طنجة) بوضعها الدولي الخاص المعترف به والذي يحدد نظام الحكم المحلي القائم بها.

● **المادة الثانية:**

يوافق جلالة الملك السلطان على أنه من الآن فصاعداً تشرع الحكومة الفرنسية - بعد إخطار المخزن مقدماً - في الاحتلال العسكري لأراضي المغرب بالطريقة التي تراها ضرورية للمحافظة على النظام وتأمين المبادلات التجارية وأن تمارس جميع المهام ذات الصفة البوليسية فوق أراضي المغرب وفي مياهه الإقليمية.

● **المادة الثالثة:**

تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية بأن تقدم معونتها بصفة دائمة إلى صاحب الجلالة الشريفة ضد جميع الأخطار التي قد تهدد شخصه أو عرشه أو تعرض أمن بلاده للخطر، كما تقدم نفس المعونة إلى وارث العرش وخلفائه.

● **المادة الرابعة:**

الإجراءات التي يقتضيها النظام الجديد للحماية يتم إعدادها بمرسوم يصدره صاحب الجلالة الشريفة أو السلطات التي يخولها حق النيابة عنه على أن يكون حق اقتراحها للحكومة الفرنسية. ويراعي إتباع نفس هذا النظام فيما يتعلق بوضع قوانين جديدة أو تعديل القوانين الحالية.

● **المادة الخامسة:**

يمثل الحكومة الفرنسية لدى صاحب الجلالة الشريفة مندوب (مقيم عام) وهذا المقيم العام يمثل جميع اختصاصات حكومة الجمهورية في المغرب ويسهر على تنفيذ الاتفاقية الحالية.

والمقيم العالم هو طريق الاتصال الوحيد بين السلطان وممثلي الدول الأجنبية في جميع العلاقات التي يرتبط بها هؤلاء الممثلون الأجانب مع الحكومة المغربية.

ويناط بالمقيم العام، بوجه خاص، جميع المسائل المتعلقة بالأجانب في الإمبراطورية الشريفة وله حق التصديق على المراسيم التي يصدرها صاحب الجلالة الشريفة وإصدارها بالنيابة عن الحكومة الفرنسية.

● **المادة السادسة:**

يقوم ممثلو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل المصالح المغربية والرعايا المغاربة في الخارج وحماية مصالحهم.

ويتعهد صاحب الجلالة الشريفة بألّا يعقد اتفاقاً ذا طبيعة دولية دون الحصول مقدماً على موافقة الحكومة الفرنسية.

● **المادة السابعة:**

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة الشريفة لنفسهما بحق وضع أسس لنظام مالي جديد وذلك باتفاق متبادل بينهما، على ألّا يخل ذلك بالحقوق الممنوحة لحاملي سندات القروض العامة المغربية، وأن يكون من شأن هذا النظام أن يجعل من الممكن ضمان ما على الخزانة الشريفة من التزامات، وأن يتولى جمع إيرادات الإمبراطورية الشريفة بانتظام.

● **المادة الثامنة:**

يصرح صاحب الجلالة الشريفة بأنه في المستقبل سيمتنع عن عقد قروض عامة أو خاصة بطريقة مباشرة، كما يمتنع عن منح أي امتياز مهما كانت طبيعته دون ترخيص بذلك من الحكومة الفرنسية.

● **المادة التاسعة:**

تعرض المعاهدة الحالية على حكومة الجمهورية الفرنسية للتصديق عليها على أن تسلم الوثيقة المصدق عليها إلى جلالة السلطان دون إبطاء.

وإقراراً بما تمَّ الاتفاق عليه حرر الموقعون هذا العقد ووضعوا أختامهم عليه.

فارس في 30 آذار/ مارس1912م (11 ربيع سنة 1330هـ).

إمضاء

عبد الحفيظ **رينـــو**

■ الملحق (7) ■

● **الاتفاقية الفرنسية المغربية بشأن استقلال المغرب في 2 آذار/ مارس 1956م)**

إن صاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب وحكومة الجمهورية الفرنسية يعلنان عزمهما على تطبيق كل ما يتضمنه تصريح (لاسل سان كلو) المؤرخ في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955م تطبيقاً كاملاً وقد تحقق لديهم - لما اجتازه المغرب من التطور في ميدان الرقي أن عقد الحماية المرم في فاس والمؤرخ في 30 آذار/ مارس 1912م قد أصبح لا يتلاءم ومقتضيات الحياة العصرية، وأنه لا يمكن من الآن فصاعداً للعلاقات الفرنسية المغربية أن تبقى خاضعة لمقتضيات بنوده - وبناءً على ذلك فإن حكومة الجمهورية الفرنسة تؤكد علانية اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضي بالأخص دبلوماسية وجيشاً، كما تؤكد عزمها على أن تحترم وحدة تراب المغرب المضمونة بحكم المعاهدات الدولية وتعمل على احترامها.

وإن حكومة الجمهورية وصاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب يصرحان أن المفاوضات التي استهلت في باريس بين المغرب وفرنسا وهما دولتان متساويتان وذاتاً سيادة تهدف إلى إبرام أوفاق جديدة تحدد الترابط بين البلدين في الميادين المشتركة فيها مصالحهما، وتنظم على أساس الحرية والتساوي تعاونهما خصوصاً في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصاد والثقافة. وتؤمن حقوق الفرنسيين المقيمين في المغرب وحرياتهم، وكذلك حقوق المغاربة المقيمين في فرنسا وحرياتهم. وهذا في دائرة احترام سيادة البلدين. وقد اتفق كل من حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب على أن العلائق الجديدة بين فرنسا والمغرب

ستقوم على مقتضيات البروتوكول الملحق بهذا التصريح المشترك ريثما يجري العمل بالأوفاق المشار إليها.

وقع عليه بوزارة الخارجية، الرئيس البكاي - والرئيس بينو

وتم التوقيع في نفس الوقت على البروتوكول الخاص لمدة الانتقال ويقضي:

1 - يمارس جلالة السلطان السلطة التشريعية بكامل السيادة ويطلع ممثل فرنسا على الظهائر والقرارات ويبدي ملاحظاته عندما تمس هذه الظهائر مصالح فرنسا ومصالح الفرنسيين والأديان في الفترة الانتقالية.

2 - يتصرف جلالة سلطان المغرب في جيش وطني، وفرنسا على استعداد لمساعدة هذا الجيش، ووضعية الجيش الفرنسي الحالية ستبقى على ما هي عليه في المدة الانتقالية.

3 - ميادين التسيير التي حافظت عليها السلطات الفرنسية سيقع تسليمها بعد اتفاق يوقع بين الطرفين.

والحكومة الفرنسية ممثلة في لجنة منطقة الفرنك التي هي الإدارية المركزية للسياسة العالمية لجميع منطقة الفرنك كعضو له صوت في المداولات.

ومن جهة أخرى فان الضمانات التي يتمتع بها الموظفون المستقلون الفرنسيون في المغرب سيحافظ عليها.

4 - يحمل ممثل الجمهورية الفرنسية في المغرب لقب مندوب فرنسا السامي. وحرر في باريس 2 آذار/ مارس 1956م

التوقيع كرستيان بينو **التوقيع البكاي مبارك**

■ الملحق (8) ■

● **معاهدة الحماية بنصها العربي إمارة الترارزة) = موريتانيا**

النص العربي:

سيد أحمد وبيكر المختار أخيارهم وأعمرهم، متكلمون بأنهم جاعلون أمرهم بيد نائب الدولة الفرنسية في كل ما فيه صلاح الأرض وعافيتها وكل ما فيه زيادة منافعها بكل ما فعله النائب المذكور على الوجه المذكور فهو ماضٍ عندهم مقبول.

فعلى النفر الخمسة الواضعون أسمائهم بأيديهم أعلاه تلك بحضرة كاتب هذه الأسطر سيدي بن محمد بن سيدي.

التوقيع

سيدي بن محمد كبو لاني

أشهد لله بالوحدانية ولمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة وأشهد على كتب هؤلاء للقوم المذكورين لأسمائهم وإمضائهم ما طلب منهم، والسلام كتابه الشاهد عليه سعد بوه بن شيخة الشيخ محمد الفاضل القلقمي نسباً.

التوقيعات (بالفرنسية)

النص الفرنسي:

■ الملحق (9) ■

● النص الكامل لمعاهدة أوشي

إنّ صاحب الجلالة ملك إيطاليا، وصاحب الجلالة سلطان العثمانيين مدفوعين برغبة متماثلة تقضي بإنهاء حالة الحرب القائمة بين بلديهما. وبالنظر إلى أن تحقيق هذه الرغبة تعترضه صعوبة نجمت عن أن ايطاليا يستحيل عليها أن تنقض قانون 25 شباط/ فبراير 1912م الذي أعلنت بموجبه سيادتها على طرابلس الغرب وبرقة، وأن السلطنة العثمانية يستحيل عليها أن تعترف رسمياً بهذه السيادة، فقد أنابا عنهما مندوبين مفوضين بحيث يمثل جلالة ملك إيطاليا، عضو البرلمان السيد (بيترو بيرتوليني Pietro Bertolini) حامل وسام الصليب الأعظم لتاج إيطاليا واوسمة (سان موريس) و(سان لازار) بدرجة ضابط أكبر، وعضو البرلمان مستشار الدولة، السيد (قويدو فوزيناتو Guido Fusinato)، والسيد جيوزب فولبي (Giusepe Volpi) حامل وسام (سان مريس) ووسام (سان لازار) بدرجة كوماندور وحامل وسام التاج الإيطالي.

ويمثل جلالة سلطان العثمانيين، صاحب السعادة (محمد نابي بك) حامل وسام القلادة العثمانية العظمى، مندوب فوق العادة ووزير مفوض، وصاحب السعادة (روميوغلو فخر الدين بك) حامل نيشان المجيدية وحامل وسام العثمانية، مندوب فوق العادة ووزير مفوض.

وبعد أن فحص هؤلاء المفوضون أوراق اعتماد بعضهم البعض، وتأكدوا من صحتها وقانونيتها، اتفقوا على المواد الآتية:

● المادة الأولى:

تتعهد الحكومتان - فور إبرام هذه المعاهدة - باتخاذ الإجراءات

الضرورية للإيقاف الفوري والمتبادل للأعمال العدائية. وسيتم إرسال معتمدين خصوصيين إلى ساحة القتال لضمان تنفيذ هذه الإجراءات.

- **المادة الثانية:**

تتعهد الحكومتان - فور توقيع هذه المعاهدة - بإصدار أوامر تقضي بأن تسحب الحكومة العثمانية ضباطها وقواتها وموظفيها المدنيين من طرابلس الغرب وبرقة، وبأن تسحب الحكومة الإيطالية ضباطها وقواتها وموظفيها المدنيين من الجزر المحتلة في بحر (إيجة) على أن يتم الجلاء الفعلي للضباط والقوات والموظفين المدنيين الإيطاليين عن الجزر المذكورة فور جلاء الضباط والقوات والموظفين المدنيين العثمانيين عن طرابلس الغرب وبرقة.

- **المادة الثالثة:**

يتم تبادل الأسرى والرهائن بأسرع وقت ممكن.

- **المادة الرابعة:**

تتعهد الحكومتان بمنح عفو عام تام وكامل، بحيث تعفو الحكومة الملكية الإيطالية عن سكان طرابلس الغرب وبرقة، وتعفو الحكومة السلطانية عن سكان جزر بحر (إيجة) من رعايا السلطنة العثمانية، ممن اشتركوا في القتال، أو حتى ممن حامت حولهم شبهة بذلك، واستناداً عليه، فإنه لا تجوز مقاضاة أو إيذاء أي شخص أياً كانت طبقته أو مركزه، لا فيما يمس شخصه أو أملاكه ولا فيما يتعلق بممارسته لحقوقه، بسبب مبادراته السياسية أو العسكرية، أو بسبب الآراء التي أبداها خلال الحرب. وبالتالي فإن أولئك الذين تم سجنهم أو نفيهم لهذه الأسباب فإنه يتحتم إطلاق سراحهم فوراً.

● **المادة الخامسة:**

يتم على الفور إحياء وتنفيذ جميع المعاهدات والاتفاقيات والعقود - أياً كان نوعها أو صفتها أو طبيعتها - والتي وإن أبرمت أو كانت سارية المفعول بين الطرفين الساميين المتعاقدين قبل إعلان الحرب، وتعود الحكومتان كلتاهما تجاه الأخرى - وكذلك الأمر بالنسبة للرعايا كل منهما - إلى وضع مطابق تماماً لما كان عليه الأمر قبل وقوع الحرب.

● **المادة السادسة:**

تتعهد إيطاليا كلما جددت معاهداتها التجارية مع الدول الأخرى، بأن تبرم مع تركيا معاهدة تجارية، على أساس سن القانون الأوروبي العام، بمعنى أنها توافق على أن تترك لتركيا استقلالها الاقتصادي بكامله، وأيضاً حقها في التصرف في المسائل الاقتصادية والجمركية على شاكلة جميع الدول الأوروبية، وبدون أن تتقيد حريتها بالاتفاقيات السارية المفعول حتى اليوم في هذا المجال.

ومن المفروغ منه أن المعاهدة التجارية المذكورة لن تصبح نافذة المفعول إلّا بالقدر الذي سيجري بموجبه سريان مفعول تلك المعاهدات التجارية التي يبرمها الباب العالي مع الدول الأخرى على نفس الأسس.

وزيادة على ذلك فإن إيطاليا توافق على أن ترفع الرسوم الجمركية النسبية في تركيا من 11% إلى 15% كما توافق على إنشاء احتكارات وعلى جباية رسوم استهلاكية على المواد التالية: النفط، وورق السجائر، ثقاب الكبريت، الكحوليات، أوراق اللعب، وكل ذلك شريطة أن يتم تطبيق هذه المعاملة على واردات البلدان الأخرى في نفس الوقت، باعتبار أن الأمر يتعلق باستيراد مواد خاضعة للاحتكار، ويلزم ديوان هذه الاحتكارات باستيراد مواد مستجلبة من إيطاليا، وذلك تبعاً لنسبة مئوية معينة ضمن

مجموع الواردات السنوية لتلك المواد شريطة أن يكون ثمن استيراد المواد المحتكرة مناسباً لحالة السوق القائمة حين شرائها مع مراعاة جودة البضائع المستوردة، وكذلك مراعاة معدل الأسعار خلال السنوات الثلاث السابقة على السنة التي أعلنت فيها الحرب، بالنسبة لنفس جودة البضائع.

وزيادة على ذلك، فإنه تم الاتفاق على أنه إذا ما رأت تركيا الاستعاضة عن احتكار المواد الخمس المذكورة أعلاه، بأن قررت إخضاعها لرسوم استهلاك إضافية، فإن تلك الرسوم الإضافية يتوجب أن تفرض كذلك على المنتجات المشابهة من حاصلات تركيا أو أية دولة أخرى.

● **المادة السابعة:**

تتعهد الحكومة الإيطالية بإلغاء مكاتب البريد الإيطالية العاملة في السلطنة العثمانية، حال قيام الدول الأخرى، ممن لها مكاتب بريد في تركيا بإلغائها.

● **المادة الثامنة:**

بما أن الباب العالي ينوي الدعوة إلى عقد مؤتمر، أو الدخول في مباحثات مع الدول العظمى المعنية لإجراء مفاوضات ترمي إلى إبطال نظام الامتيازات الأجنبية في تركيا، بغية استبداله بنظام القانون الدولي، فإن إيطاليا، اعترافاً منها بمشروعية نوايا الباب العالي، فإنها تعلن منذ الآن عن عزمها على مؤازرته في هذا الشأن مؤازرة تامة وصادقة.

● **المادة التاسعة:**

رغبةً منم الحكومة العثمانية في التعبير عن امتنانها للخدمات الطبية

والمخلصة التي أسداها لها الرعايا الإيطاليون العاملون في دواوينها، والذين اضطرت إلى الاستغناء عن خدماتهم خلال الحرب، فإنها تعلن عن استعدادها لإرجاعهم إلى الوظائف التي كانوا يشلونها، ولأنها ستدفع لهم رواتبهم عن أشهر الاستيداع التي حرموا خلالها من أعمالهم، ولن ينال ذلك الانقطاع عن العمل بتاتاً من حقوق المستخدمين الذين يحق لهم تلقي معاش تقاعد.

وزيادة على ذلك، فغن الحكومة العثمانية تتعهد ببذل وساطتها لدى المؤسسات التي لها علاقة بها (كديوان الديون العمومية، وشركات السكك الحديد، والمصارف، وغيرها) وذلك لكي تقوم هذه بمعاملة الرعايا الإيطاليين الذين كانوا مستخدمين لديها ممن لحقتهم ظروف مماثلة.

● **المادة العاشرة:**

تتعهد الحكومة الإيطالية بأن تدفع سنوياً لخزانة الديون العمومية العثمانية لحساب الحكومة السلطانية مبلغاً يساوي معدل المبلغ المستوجب لخزانة الديون العمومية عن إيرادات الولايتين (طرابلس الغرب وبرقة)، وذلك عن كل سنة من السنوات الثلاث السابقة على إعلان الحرب وستولى مفوضان معتمدان تعيين الحكومة الملكية (الإيطالية) أحدهما وتعيّن الحكومة السلطانية الآخر، صياغة اتفاق يحدد فيه تلك الأقساط السنوية المذكورة. وفي حالة وقوع خلاف، فإنه سيعهد بحسمه إلى هيئة تحكيم يرأسها مرجّح يعين باتفاق الطرفين، فإذا استحال اتفاق في الخصوص، على كلا الطرفين أن يعين عنه دولة تمثله، ثم تتفق هاتان الدولتان على اختيار مرجّح، ويحق لحكومة الملكية (الإيطالية)، وأيضاً لديوان الديوان العمومية العثماني - بوساطة الحكومة السلطانية -

أن يطلب استبدال دفع القسط السنوي المذكورة بدفع مبلغ مماثل له، تضاف إليه فوائد تجميد بمعدل (4%).

وفيما يتعلق بمفهوم الفقرة السابقة، فإن الحكومة الملكية (الإيطالية) تعلن منذ الآن اعترافها بأن القسط السنوي لن يكون أقل من مليوني ليرة إيطالية، وهي مستعدة أن تدفع لديوان الديون العمومية العثماني المبلغ المقرر وأرباحه، بمجرد أن يطلب منها ذلك.

● **المادة الحادية عشر:**

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول في نفس يوم توقيعها.

وإثباتاً لما تقدم، فقد وقع المعتمدون المفوضون هذه المعاهدة وختموها بأختامهم. ويعلن المندوبون المعتمدون أن الملاحق الأربعة الواردة أعلاه تشكل جزءاً مكملاً للاتفاق الحالي الأولي السري - وذلك تمشياً مع المادة التاسعة من نفس الاتفاق.

بيترو بيرتوليني — **محمد نابي**

تويدو فوزيناتو جيوزبي فولبي — **رومبيو علو فخر الدين**

لوزان في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1912م.

■ الملحق (10) ■

■ مفاوضات الزويتية

بدأت المفاوضات في الزويتية في أواخر سنة 1916م واستمرت في أخذ ورد بين محمد إدريس السنوسي وبين الإنكليز والطليان إلى نيسان/ أبريل سنة 1917م حيث وقع عليها الطرفان في عكرمة. ولذلك يعرف هذا الاتفاق بمعاهدة عكرمة، وهذا نصه:

● **البند الأول:**

مستعدون لعمل الترتيب في الكف عن المحاربة في قطر برقة (سيرنايكا) وذلك بمنع التعديات سواءً عن الطليان والعرب الموجودين معهم والتجار بحيث يصير التعامل بين عرب الداخل والعرب الذين تحت النقط الإيطالية بكل حرية في المستقبل.

● **البند الثاني:**

التجارة يمكن إجراؤها بكل راحة بحيث يجوز للتجار العرب التردد إلى الداخلية والوصول إلى الأدوار. ومثل ذلك عرب الداخل يتاجرون بكل حرية وبدون سلاح.

ونظراً لوجود الفتن فطرق التجارة بيننا تكون منحصرة مؤقتاً في ثلاث نقاط: وهي بني غازي ودرنة وطبرق، بحيث يمكن لنا حصر التجارة في الجهات المذكورة حتى لا تتعدى لغيرنا. وعند انتهاء الفتن تطلق التجارة من جميع النقط حسب الاتفاق الذي يكون. والمحافظة على أمن البلاد تكون عائدة إلى حكومة إيطاليا في المناطق التي احتلتها وإلى محمد إدريس في المناطق الداخلية غير المحتلة من قبل الطليان.

● **البند الثالث:**

يقف الإيطاليون على حد نقطهم المحتلون بها الآن ولا يجددون نقطاً عسكرياً على ما هو كائن ونحن كذلك. ونمنع نحن الطليان وقوع التعديات من عربنا وعساكرنا ضد بعض، ونجري أشد العقوبات على من يتسبب في وقوع أي شيء مناف لشروطنا هذه. وبعد انتهاء الفتن تكون الراحة. وإن محمد بن إدريس يتعهد بأنه عندما يصير الاتفاق معمولاً به يحيط علم الحكومة الإيطالية بمواقع قوات أدواره. وإذا تألفت قوات مسلحة سواها بدون مسوغ فيكون للحكومة الإيطالية كما الحق في مهاجمتها.

● **البند الرابع:**

إن إيطاليا تتعهد بإبقاء المحاكم الشرعية في الأماكن التي فيها لزوم لها وبأن تعين فيها قضاة موثوقاً بهم ولهم صلاحية في الدعاوي المتعلقة بالنكاح والطلاق والفرائض وكل الأحكام الدينية الإسلامية. كما أن المحاكم النظامية تكون كما كانت مراعية لمبادئ الشريعة والعوائد الإسلامية. كذلك توجد إيطاليا في برقة مدارس للعلوم والصناعات ويكون فيها تعلم القرآن وبها علماء دينيون ليتيسر لنا إرسال أبناء العرب الممكن إرسالهم للتعلم في داخلية البلاد لا إلى جهة أخرى وليعلم من ذلك أن الحكومة الإيطالية تحب الدين الإسلامي وتحترمه وتسعى في نشره وتعلمه ببلاد تملكها، وبذا يتيسر لنا طمأنينة خواطر العرب وقبولهم لما نقوله، وبذا نتوصل إلى ما نتمناه في المستقبل.

● **البند الخامس:**

إن الزوايا المحتلة من طرف الطليان يعيدونها لنا في المستقبل بعد الاتفاق كما أنّ إيطاليا ترد لنا الأملاك التي سيتعرف بلزومها للزوايا وكانت مملوكة لها، وتكون الأملاك المذكورة معفاة من الأعشار، أما أراضي الزوايا المستعملة التيس يحتلها الجند الإيطالي فتبقى بيد الطليان إلى أن يمكن إرجاعها بنا بعد الراحة. وإن الحكومة الإيطالية بمعرفتها وبناءً على طلبنا ستعين مرتبات للذين نعينهم من قبلنا بصفتهم مشايخ زوايا أي نواباً عنّا وما يلزم، وذلك في الأراضي التي يحتلها الإيطاليون. ويكون لنا الحق في تعيين مشايخ زوايا في الأراضي المحتلة وعزلهم ونقلهم وقطع مرتباتهم وإعطائهم إياها. كل ذلك بشرط السبق بطلب رضا دولة الوالي.

● **البند السادس:**

وبما أنه لا سبيل الآن لحمل الناس على تسليم السلاح خصوصاً في

هذه الحوادث والفتن التي يلزم فيها زيادة على أن ينزع منهم إجبارياً في المستقبل ويترك عندي. وبشرط أن نترك للعائلات العدد الذي لا بد منه للمدافعة من اللصوص. ويتعهد السيد إدريس بعدم معارضة الحكومة في نزعها السلاح من الناس. كما أن الحكومة يكون لها الحق في نزع السلاح قهراً مكن العائلات المعتدية على النقط والمراكز الإيطالية أو على المستسلمين للطليان.

● **البند السابع:**

يجوز للحكومة أن ترسل إلى الداخلية لدى أي شيخ من مشايخ الزوايا المعينين من قبلنا لمباشرة الأشغال التي تخصها نائباً عنها ليعرض ويفهم الرئيس بتلك الجهة السبب الذي أوجب حضوره، وعند وجود أسباب يقوم بتسهيل الصلات بيننا ويتفاهم مع مشايخ الزوايا فيما يتعلق بحركات التجار الإيطاليين والتابعين لهم الذاهبين إلى الداخلية بأشغال تجارية. ويجوز للحكومة الإيطالية أن تعين نائباً عنها يزورنا عند وجود أسباب تدعو إلى ذلك في محل وجودنا بمعرفة وكلائنا ومشايخ زوايانا ويجوز لنائب الحكومة الإيطالية عند وفوده إلينا أو إلى شيخ أية زاوية أن يستصحب معه عسكراً (درك) مسلحين بالعدد اللازم لحفظه وخدمته. ويحافظ رجالنا عليه خشية التعدي وبعد انقضاء مهمته يعود إلى مركزه.

● **البند الثامن:**

أما المسائل المتعلقة بواحات الكفرة فلا لزوم للتكلم عليها في هذا الاتفاق ومتى لزمنا أي إصلاح فبالطبع نأخذه من الحكومة الإيطالية.

● **البند التاسع:**

إن البضائع المستوردة والمخصصة لعائلة السيد إدريس ولطلبة واحات الكفرة تكون معفاة من جميع الرسوم الجمركية في جميع موانئ البلاد، ما عدا تجارة السلاح فإنه لا يجوز دخوله، كما أن محصولات واحتي الكفرة وجالو المحلية الممكن تصديرها على حساب العائلة المشار إليها تكون معفاة من جميع التكاليف الجمركية. وفي بعض الموانى يكون بينها بالاتفاق بلين الطرفين في برقة. تبني الحكومة الإيطالية مخازن أو ظلات لحفظ البضائع المذكورة في الفقرتين السابقتين.

● **البند العاشر:**

نتعهد بأن نبعد عن قطر برقة كل مسبب للفساد أو ساعٍ في إيجاد الفتن بيننا والحكومة الإيطالية وغيرها من أصدقائنا وأصدقائها.

● **البند الحادي عشر:**

ونسبة لوجود أسباب تدعو الحكومة الإيطالية تمدنا بالمساعدة المالية فإن الحكومة الإيطالية تنظر في طلبنا بالمدد المالي من الالتفاف وتسمح بتوصيل أدوارنا المعترف بها والمذكورة في المادة الثالثة بأقرب المراكز الإيطالية بوساطة الهاتف وهذا تسهيلاً للمواصلات ولتبادل الآراء لأجل المحافظة على النظام والأمنية.

● **البند الثاني عشر:**

لا لزوم للتكلم في شيء مما يخص مرتبات وخلافة العائلة السنوسية الآن، بل الغرض راحة الوطن وخدمة الأمن.

● **البند الثالث عشر:**

يلزم الاتفاق استعجالاً وتمهيد الأمور لئلا يحصل عدم راحة والغرض السرعة في الأعمال النوايا سليمة، ويتفق الجميع الآن على الصلاح وإطفاء الفتن ونعود إلى إتمام الأمور.

الأمير آلاي دويتا **الكومنداتور لويجي بنتور**

محمد إدريس المهدي السنوسي

الختم 14 نيسان/ أبريل سنة 1917م

■ الملحق (11) ■

● **اتفاق الرجمة**

وفاءً بالوعد الذي وافق عليه الطرفان في آخر اتفاقية الزويتينة بالعودة إلى إتمام الأمور فقد عقد اتفاق الرجمة، وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

■ **المقدمة:**

بما أن الحكومة الإيطالية قد عرفت بالتجربة أثناء الحرب العامة عناية محمد إدريس المهدي السنوسي في السعي معها وراء راحة البلاد ورفاهية أهلها وانتظام شؤونها ورقيها فإنها ستمنحه رتبة الأمير السنوسي، وقد تقرر ما يأتي:

● (أ) تفوض الحكومة إلى الأمير السنوسي رياسة وإدارة واحات أوجلة وجالو والكفرة والجغبوب المستقلة داخلياً وله أن يتخذ أجدابية مركزاً لإدارة الواحات المذكورة.

- (ب) يكون للأمير الحق في يقدم إلى الحكومة عدداً من نواب أهالي الواحات المذكورة بنسبة سكانها يقبلون في مجلس النواب لا فرق بينهم وبين النواب.
- (ج) تستمع الحكومة إلى رأي الأمير بشأن أوامرها الخاصة بالواحات.
- (د) يكون للأمير الحق في التشريفات والمراسيم والنعوت المبينة على حدة في الملحق حرف (أ).

- **المادة الأولى:**

ليس عند الحكومة الإيطالية ما يحملها على مخالفة إدريس في رغبته بأن تكون رتبة الأمير السنوسي من بعده تنقل بالوراثة إلى أولاده وأنساله الأكبر فالأكبر، وينتخب الأمير في الوقت الحاضر أحد أفراد عائلته خلافاً له في رتبته وما يتعلق به.

- **المادة الثانية:**

يكون للأمير تمام الحرية والتجول في جميع أنحاء القطر البرقاوي بالاتفاق مع الحكومة. وتكون الحكومة مسرورة تماماً كلما قدّم إليها الأمير ملاحظاته على سير الأمور بما فيه مصلحة البلاد وسعادة أهلها.

- **المادة الثالثة:**

يتخذ الأمير علماً خاصاً به يجوز رفعه فوق منزله أو في مكان يقيم فيه في الواحات التابعة لإدارته، باستثناء ما كان على السواحل أو الحدود التي لا يخفق عليه إلّا العلم الإيطالي، وذلك حفظاً لسلامة أراضيها إزاء الدول الأخرى

● **المادة الرابعة:**

نظراً لما تنويه الحكومة من احترام الملكية وعدم التطاول على ما للجماعات والأفراد من الحقوق في أراضيها، فمن البديهي أنها ستراعي مصلحة الأهالي والطائفة السنوسية وتأخذ بعين الاعتبار ما يبديه الأمير من رأي وفكرة عند منحها امتيازاً لأية شركة تتولى أعمال عمرانية أو تجارية فقي قطر بنغازي. وحتى يتبين لجميع الناس أن الحكومة راغبة في تشجيع ممارسة الأعمال على أبناء البلاد، فقد قررت منذ الآن على أن كل مشروع كبير يزيد رأس ماله على (500) ألف فرنك، يكون ربع اكتتابه مخصصاً لأبناء الوطن ومن جملتهم العائلة السنوسية الكريمة، وأن يظل باب الاكتتاب مفتوحاً لمدة ستة شهور كاملة.

● **المادة الخامسة:**

تضع الحكومة تحت تصرف الأمير باخرة تلوق بمقامه كلما أراد الأمير ذاته أو أحد أفراد عائلة السادة السنوسية الكرام في السفر.

● **المادة السادسة:**

يترك لأهالي القطر البنغازي من أهالي الحاضرة والبادية ما عندهم من السلاح ليحافظوا على الأمن ويدافعوا عن أنفسهم. هذا مع بقاء مجلس الشيوخ ملزماً بما فرض عليه في المادة التاسعة من القانون السياسي الإداري لقطر بنغازي المصدق بأمر الولاية بالأول من شهر أيار/ مايو 1919م تحت رقم (2260) وهكذا يكون رؤساء القبائل ومشايخ المشايخ هم الذين يديرون شؤون قبائلهم حسب نص القانون الأساسي ووفقاً لهذا القانون يكونون هم المسؤولين إزاء الحكومة عن حفظ النظام والأمن في الأراضي التي تقطن فيها قبائلهم، ولذلك سيلغي الأمير وبصورة دائمة الأدوار والتشكيلات السياسية والإدارية والعسكرية أيًّا كانت من الأماكن

التي لم توكل إدارتها إليه، ويتم تنفيذ ذلك في مدى لا تزيد عن ثمانية أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

● **المادة السابعة:**

تعلن الحكومة الإيطالية أنها لا تنوي أن تتملك الأراضي الأهالي سواء كانت مملوكة لأفراد أو لجماعات، فضلاً عن أراضي الزوايا لكي تعطيها لآخرين.

● **المادة الثامنة:**

تمنح الحكومة معاشات لمشايخ قبائل الواحات مماثلة التي لمشايخ القبائل الأخرى، بحيث تكون دائمة وفقاً للبيانات التي يقدمها الأمير للحكومة.

● **المادة التاسعة:**

لا تفرض ضرائب إلّا بعد موافقة مجلس النواب المحلي، وإذا طرأت أحوال رأت فيها الحكومة أنه من المصلحة استشارة بعض ذوي الاختصاص من غير النواب فيمكن للحكومة أن تستقدمهم وتستشيرهم في ذلك الموضوع.

● **المادة العاشرة:**

من حق الأمير مطالبة الحكومة بتخفيف العقوبة على أحد المحكومين أو العفو عنه إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة.

● **المادة الحادية عشرة:**

سيعين في جيش برقة ضباط وضباط صف من أبناء البلاد طبقاً لما ورد في القانون الأساسي. أما إذا اقتضى الأمر إرسال ضباط من الإيطاليين

وأبناء الوطن إلى الجهات التي فوضت الحكومة للأمير إدارتها، فيتعين الحكومة مراكزهم بالاتفاق مع الأمير وتأخذ بعين الاعتبار ما يعرضه عليها بهذا الشأن، كما أن من حق الأمير أن يختار لحرسه الخاص ضابطاً كبيراً عربياً أو إيطالياً.

● **المادة الثانية عشرة:**

يعفى العرب من أهالي قطر برقة من الخدمة العسكرية إلّا من تطوع بحريته ورضاه.

● **المادة الثالثة عشرة:**

تؤسس على أسرع وجه مدارس ابتدائية وإعدادية حسب ما يقتضيه الموقف، وتدرس فيها جميع الشؤون الدينية والعصرية باللغتين الإيطالية والعربية طبقاً لِما هو وارد في المادة الحادية عشرة من القانون الأساسي، وهكذا يعترف الطرفان بضرورة تأسيس مدرستين إعدادية وعالية في بنغازي،ومدرسة إعدادية في درنة وأخرى في كل من طبرق وأجدابية والمرج وعند اللزوم مدرسة في كل من مرادة والزاوية البيضاء، وأما المكاتب الابتدائية فتؤسس في كافة المراكز الداخلية والشواطئ ويجلب لها الأولاد بالإجبار.أما ما يختص بالنظام المدرسي فسيقرره مجلس النواب والمعارف الخصوصية التي يمكن أن تشكل لهذا الغرض.

● **المادة الرابعة عشرة:**

اللغتان الرسميتان في القطر هما الإيطالية والعربية وفقاً للقانون الأساسي، وتكون المرافعات في المحاكم بالإيطالية والعربية كلمّا أمكن. . . .

● **المادة الخامسة عشرة:**

تدفع الحكومة ـ بقدر الإمكان - معاشات لبعض المشايخ السنوسية وفقاً لما يشير به الأمير، وتعفي الحكومة الزوايا السنوسية من كل الضرائب وداخل حدود ما كانت عليه الحكومة التركية.

● **المادة السادسة عشرة:**

ستخصص الحكومة للأمير معاشاً كافياً للقيام بشؤون إدارته الخاصة، مع معاش لأفراد العائلة السنوسية وفقاً للجدول في الملحق (ب)، ويكون الدفع للأمير سنوياً اعتباراً من شهر تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1919م الذي جرى فيه الاتفاق بين الطرفين، أما معاشات العائلة السنوسية فتدفع بوساطة الأمير، ويكون لأفراد العائلة السنوسية الحق في انتقال مرتب أحدهم إذا وافته المنية إلى ورثته وفق رغبة الأمير وما يفرضه الشرع الشريف ومصلحة العائلة. ويكون الأمير بصفته رئيس العائلة، المرشد والمدير فيما يخص بسلوك أفرادها وهو الكفيل والمسؤول إزاء الحكومة.

● **المادة السابعة عشرة:**

تعيّن الحكومة عدد كافي من الجنود لحراسة الأمير والقيام بالخدمات اللازمة والمحافظة على الأمن في الواحات والجهات التي تفوض الحكومة للأمير الأمن فيها على شرط ألّا يتجاوز عدد هذه القوة ألف جندي، ويمكن زيادة عدد أفرادها بالاتفاق مع الحكومة.

● **المادة الثامنة عشرة:**

يمتنع الأمير عن تحصيل ما يقال له الجمرك وجباية الويركو[1]

(١) الويركو: كلمة تركية بمعنى الضريبة

والعشور وغير ذلك، ولا تعارض الحكومة في قبوله لشخصه أو لزوايا الزكاة الدينية المقدمة له طوعاً وفق قواعد الشرع الشريف.

● **المادة التاسعة عشرة:**

إنّ العلاقات الحسنة القائمة بين الحكومة والأمير تقتضي عليه ببذل قصارى جهده في معاونة الحكومة لتطبيق القانون الأساسي تطبيقاً حسناً، ولذلك يتعهد بأن يسهل لدى الأهالي تنفيذ هذا القانون الذي سيعرض على مجلس النواب للتصديق عليه وحتى يتمكن أبناء البلاد من تدبير شؤونهم في ظل الأحكام الحرة. وتطبيقاً لتلك المبادئ الحرة تكون التجارة حرة في كل البلاد وستساعد الحكومة التبادل التجاري. أما الأمير، فيتعهد من جهته باستعمال نفوذه العظيم في الإرشاد والإقناع. حتى لا يحول أحد دون مد السكك الحديد وتعبيد الطرق وإقامة خطوط البريد والتلغراف والهاتف وكل ما له علاقة بمسح الأراضي وتعمير البلاد وترويج تجارتها.

● **المادة العشرون:**

يتعهد المتعاقدان بأن يعيد النظر فيما لم ينص عليه من مسائل لم ترد في هذه التسوية السابقة.

الرجمة في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1920م

الإمضاءات

■ الملحق (12) ■

● قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص باستقلال ليبيا

تضمن نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بليبيا (طرابلس وبرقة وفزان).

«إنه طبقاً للفقرة الثالثة من الملحق الحادي عشر من معاهدة الصلح المعقودة في عام 1947م، وبعد الاطلاع على تقرير لجنة التحقيق الرباعية وسماع أقوال ممثلي الهيئات في الأقاليم والمستعمرات الإيطالية السابقة، ومراعاة لرفاهية سكان هذا الإقليم وصالح الأمن والسلام، توصي الجمعية العمومية للأمم المتحدة فيما يخص ليبيا بما يلي:

1 - إن ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة ذات سيادة.

2 - يحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن، ولا يجوز أن يتأخر عن 1 كانون الثاني/ يناير 1952م.

3 - يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان في جمعية وطنية ليقرر دستوراً لليبيا، بما في ذلك تعيين شكل الحكومة.

4 - تعيّن الجمعية العامة مندوباً عن الأمم المتحدة في ليبيا وتختار مجلساً يساعده ويقدم له النصح.

5 - يقدم مندوب الأمم المتحدة في ليبيا، بالتشاور مع المجلس، تقريراً سنوياً أو أي تقارير أخرى يرى المندوب أو عضو من الأعضاء في المجلس أهمية رفعها إلى هيئة الأمم.

6 - يتألف المجلس من عشرة أعضاء وفق التسلسل الآتي:

- أ - ممثل واحدة تعينه عن كل من الدول التالية: فرنسا، ايطاليا، باكستان، مصر، الولايات المتحدة، بريطانيا.
- ب - ممثل عن كل من الإقليم الليبية الثلاث، طرابلس وبرقة وفزان، وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا.

7 - بعد استشارة الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة

في الفقرة السادسة (أ)، وممثلي الأحزاب السياسية وأعيان البلاد، يعين مندوب الأمم المتحدة الممثلين الأربعة عن الأقاليم الليبية والأقلية المقيمة في ليبيا.

8 - يتعين على مندوب الأمم المتحدة أثناء قيامه بأعبائه، أن يتوجه إلى أعضاء المجلس للحصول على نصائحهم وإرشاداتهم.

9 - يسمح لمندوب الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وسكرتير العام للأمم المتحدة اقتراحات عن الخطوات التي يمكن أن تتبناها الأمم المتحدة خلال المدة الانتقالية حول مشكلة ليبيا الاقتصادية والاجتماعية.

10 - تقوم الدولتان القائمتان بأعمال إدارة بالتعاون مع المندوب بما يلي:

- أ - تبدأ حالاً في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل سلطة الحكم إلى حكومة دستورية مستقلة.
- ب أن تقوما بإدارة البلاد للمساعدة على تحقيق وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون في تكوين الإدارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية.
- ج - أن تقدم كل منها تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة عن الخطوات التي اتخذ بشأن تنفيذ هذه التوصيات.

11 - تقبل ليبيا بمجرد تكوينها دولة مستقلة عضواً في هيئة الأمم المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق».

■ الملحق (13) ■

بسم الله الرحمن الرحيم

● إعلان قيام اتحاد المغرب العربي

إنّ صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة الجمهورية الإسلامية الموريتانية،

- انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير.

- واستلهاماً من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.

- وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبّرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكّلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي

- ووعياً منّا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعّال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

- ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منّا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

- ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.

- وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

- وسيراً على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيها من عقلانية.

- واعتباراً لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية وإستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.

- وإيماناً منّا بأن مغرباً عربياً موحداً يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية.

- واعتقاداً منّا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

- واقتناعاً منّا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الأفريقية وازدهارها.

- واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي نتمي إليها دولنا.

- ولأن بناء التعاون الدوي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها بتمتين صرحها وتحصينه.

- واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكاً لدقة المرحلة الحاضرة ووعياً منّا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.

- وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية.

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الإرادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهم في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيّرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استغلال أقطار المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية

لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته.

وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد1409هـ الموافق لـ17شباط/ فبراير 1989م

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

■ الملحق (14) ■

بسم الله الرحمن الرحيم

■ معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.

واستجابةً لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وإفريقية.

◁ **اتفقوا على ما يلي:**

● **المادة الأولى:**

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

● **المادة الثانية:**

◁ **يهدف الاتحاد إلى:**

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

● **المادة الثالثة:**

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- **في الميدان الدولي**: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

- **في ميدان الدفاع**: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

- **في الميدان الاقتصادي**: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- **في الميدان الثقافي**: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

- **المادة الرابعة**:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

- **المادة الخامسة**:

يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

● **المادة السادسة:**

لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

● **المادة السابعة:**

للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

● **المادة الثامنة:**

يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

● **المادة التاسعة:**

تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

● **المادة العاشرة:**

يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

● **المادة الحادية عشر:**

يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

● **المادة الثانية عشر:**

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

● **المادة الثالثة عشرة:**

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

- **المادة الرابعة عشرة:**

كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

- **المادة الخامسة عشر:**

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

- **المادة السادسة عشر:**

للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دولة أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

- **المادة السابعة عشر:**

لدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

● المادة الثامنة عشر:

يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

● المادة التاسعة عشر:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409هـ (1393و.ر) الموافق لـ17شباط فبراير (النوار)1989م.

عن الجمهورية التونسية	**عن المملكة المغربية**
زين العابدين بن علي	**الحسن الثاني**

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى**
الشاذلي بن جديد	**معمر القذافي**

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

المراجع والمصادر

■ أولاً- الأطاريح والرسائل الجامعية:

1 ● **أرشي، أحمد عيادة**: منظمة الوحدة الإفريقية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد، 1998م).

2 ● **أمزيان، محمد محمد سلام** عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي (1947-1956م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد 1988م).

3 ● **بن موسى، خزنان مسعود**: العراق والثورة الجزائرية (1954-1962م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد، (بغداد، 1983م).

4 ● **البياتي، حسين جبار شكر**: موقف مصر من الثورة الجزائرية (1954-1962م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد، 2000م).

5 ● **بنيان، عبد الجليل مزعل**: الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى عام 1961م، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية (بغداد، 2004م).

6 ● **التكريتي، بثينة عبد الرحمن ياسين**: تطور الحركة الوطنية في ليبيا (1911-

1951)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1981م).

7 ● **الجبوري، رابحة محمد خضير عيسى**: موقف الصحافة العراقية من الحرب الليبية - الإيطالية (1911-1931م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل (الموصل، 2001م).

8 ● **الجميلي، أحمد جاجان**: الأبعاد الجغرافية السياسية لمشكلة الأمن الغذائي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية - جامعة الموصل (الموصل، 1997م).

9 ● **الجوادي، محمد عبد العزيز**: أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس، المعهد العالي للدراسات القومية الاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1982م).

10 ● **حزيم، حسن زغير**: الحبيب بورقيبة السياسي (1933-1978م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد، 1984م).

11 ● **حسن، صفوان ناظم داؤد**: العراق وقضية التحرير والاستقلال المغربي (1921-1951م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، (الموصل، 2001م).

● مصر وقضية استقلال المغرب الأقصى (1945-1956م)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، (الموصل، 2010م).

12 ● **حسين، مها ناجي**: العلاقات الجزائرية - الفرنسية (1954-1978م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد (بغداد، 2001م).

13 ● **الحمداني، نهاية محمد صالح**: الحركة الوطنية التونسية (1881-1920م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة الموصل (الموصل، 2006م).

● التطورات الداخلية في ليبيا (1963-1977م)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، (الموصل، 2010م).

14 ● **الخزاعي، سمر رحيم نعمة**: العلاقات المغربية - الأمريكية (1956-1991م)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد (بغداد، 2003م).

15 ● **الخزعلي، كفاح كاظم**: حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب (1944-1956م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة البصرة (البصرة، 1983م).

● تطور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب (1939-1954م)، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية (بغداد، 1990م).

16 ● **الخفاجي، خيري عبد الرزاق**: أزمة الحكم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد، 1999م).

17 ● **الخفاجي، هدى حسين موسى**: الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979م، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 2005م).

18 ● **خورشيد، سراب جبار**: حركة الاستقلال في المغرب العربي، دراسة تاريخية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، (بغداد، 2001م).

19 ● **خوشابا، فائز يوسف**: السياسة الفرنسية إزاء إفريقيا وأثرها في أقطار المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد، 1990م).

20 ● **داهش، محمد علي**: جمهورية الريف في مراكش (1919-1926م)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1983م).

21 ● **الدليمي، عادل خليل حمادي**: مشكلة الصحراء الغربية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد (بغداد، 1978م).

22 ● **الراوي، حميد فرحان محمد**: قضية الصحراء الغربية في المنظمات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد، 2001م).

23 ● **الربيعي، سراب جبار خورشيد** التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية، (1956-1991م)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد، 2004م).

24 ● **اربيعي، مي فاضل مجيد**: التطورات السياسية في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد، 2000م).

25 ● **الزبيري، العربي**: جبهة التحرير الوطني الجزائرية، (1954-1962م)، المسار والفكر، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد، 1995م).

26 ● **السعدي، مائدة خضير علي**: أحمد بن بلة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965م، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد، 2004م).

27 ● **سيد محمد، محمد المختار**: النضال الوطني في موريتانيا، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد، 1997م).

28 ● **الشطبوري، حسن بن تومي**: العلاقات التونسية - الفرنسية (1956-1969م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد، 1997م).

29 ● **الشمري، محمد رشيد حمادي**: موقف اسبانيا من القضايا العربية (1975-1993)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 2001م).

30 ● **صالح، نغم محمد**: التعددية الحزبية في إفريقيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد، 1997م).

31 ● **الطاهر، إبراهيم ولد الشريف**: العلاقات السياسية المغربية - الجزائرية (1956-1988م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1998م).

● العلاقات المغربية الجزائرية في التسعينات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد، 2001م).

32 ● **عبد الرحمن، سيدي محمد**: علال الفاسي ودوره في الحركة الاستقلالية في المغرب الأقصى (1925-1956م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1996م).

33 ● **العنبكي، طه**: النظام السياسي التونسي، (1956-1989م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد، 1992م).

34 ● **العمري، الناصر بن صالح**: تونس والقضية الفلسطينية، (1956-1973م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد، 2000م).

35 ● **القطان، لقمان صالح أحمد**: سياسة فرنسا اتجاه البربر وأثرها في الحركة الوطنية المغربية (1930-1936)، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة بغداد (بغداد، 1987م).

36 ● **الكروي، محمود صالح**: الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية (بغداد، 1989م).

● التجربة البرلمانية في المغرب (1963-1997م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد (بغداد، 1999م).

37 ● **الكرعاوي، وسن سعيد**: تطور الحركة الوطنية في ليبيا (1943-1951م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، (القادسية، 2002م).

38 ● **لحسن، إزغير محمد**: تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد، 1983م).

39 ● **المختار، نزار أحمد**: وحدة المغرب العربي (1918-1958م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل (الموصل، 1998م).

40 ● **نحلة، محمد يوسف**: تطور الحركة الوطنية التونسية (1881-1956م)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1985م).

41 ● **النعيمي، هند عادل إسماعيل**: إدريس السنوسي ودوره في استقلال ليبيا (1890-1952م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، (بغداد، 2209م).

42 ● **الهادي، محمد المختار بن سيد محمد**: التطورات السياسية في موريتانيا (1961-1978م)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد (بغداد، 2000م).

43 ● **وادي، خيرية عبد الصاحب**: نشأة الإصلاح وتطوره في المغرب العربي (1830-1939م)، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 1989م).

44 ● **ياسين، سعد**: الأحزاب والقوى السياسية وتأثيرها على القرار السياسي في المملكة المغربية بعد الاستقلال، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، 2000م)

ثانياً- الكتب العربية والمعرّبة ••••••••••••••••••••••••••••••••••

1 ● **إبراهيم، عبدالله عبد الرازق**: مصر وحركات التحرر الوطني في شمال إفريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة، 1986م).

2 ● **الإبراهيمي، أحمد طالب**: المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل، دار عطية للنشر، (ضبية، 1996م).

3 ● **أجيرون، شارل روبير**: ثورة الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات (بيروت، 1982م).

4 ● **أشفورد، دوجلاس أي**: التطورات السياسية في المملكة المغربية، دار الكتب (الدار البيضاء، 1964م).

5 ● **بحري، يونس**: هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية، دار الحياة، (بيروت، 1961م).

6 ● **بشيري، أحمد**: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة (الجزائر، 2005م).

7 ● **براهيمي، عبد الحميد**: المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز الدراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1996م).

● في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999م، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2001م).

8 ● **بروشين، ن. أ**: تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، منشورات مركز جهاد الليبيين، (دمشق، 1988م).

9 ● **البزاز، سعد توفيق**: الحركة العمالية في تونس (1924-1956م)، دار زهران للنشر، (عمان، 2010م).

● الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد، دار آيلة للنشر والتوزيع، (عمان، 2011م).

10 ● **بن أحمدو، محمد سعيد**: مورِيتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2003م).

1 ● **بن بلة، أحمد**: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، (بيروت، 1979م).

12 ● **بن عزوز، محمد**: وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الشويخ، (تطوان، 1980م).

● المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب، مطبعة الساحل، (الرباط، 1980م).

● السيادة المغربية في الأقاليم الصحراوية من خلال الوثائق المخزنية، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، (الدار البيضاء، 1981م).

13 ● **بلاسي، نبيل أحمد**: الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة، 1990م).

14 ● **بلقزيز، عبد الإله**: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1947-1986م)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1992م).

15 ● **بو الشعير، سعيد**: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، (الجزائر، 1993م).

16 ● **بوصفصاف، عبد الكريم**: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار البعث، (قسنطينة، 1982م).

17 ● **بوعزيز، يحيى**: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث للطباعة والنشر، (الجزائر، 1980م).

18 ● **البوني، عفيف**: وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث، منشورات العالم العربي، (باريس، 1981م).

19 ● **بوعياد، الحاج حسن**: الحركة الوطنية والظهير البربري، دار الطباعة الحديثة، (الدار البيضاء، 1979م).

20 ● **البوعياش، أحمد عبد السلام**: حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، عبد السلام السلام جسوس، (طنجة، 1974م).

21 ● **جاسور، ناظم عبد الواحد**: العلاقات الفرنسية - الإفريقية من الاستعمار حتى الاستقلال، معهد الدراسات الآسيوية (بغداد، 1984م).

22 ● **الجزائري، مسعود مجاهد**: أضواء على الاستعمار الفرنسي للجزائر، دار المعارف، (القاهرة، د.ت).

23 ● **الجمل، شوقي**: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، (القاهرة، 1997م).

24 ● **جليبي، جوان**: ثورة الجزائر، الدار المصرية للتأليف والنشر، (القاهرة، 1966م).

25 ● **جوليان، شارل أندريه**: إفريقيا الشمالية تسير، الشركة الوطنية للنشر التوزيع، (تونس، 1974م).

26 ● **حجي، لطفي**: بورقيبة والإسلام، الزعامة والإمامة، دار الجنوب للنشر، (تونس، 2004م).

27 ● **حكيم، سامي**: معاهدات ليبيا وبريطانيا وأمريكا وفرنسا، (القاهرة، 1964م).

28 ● **حميدة، علي عبد اللطيف**: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1995م).

29 ● **خالد، أسامة**: الجزائر إلي أين؟ مقدمات ونتائج انقلاب كانون الثاني/ يناير 1992م، مركز القادة للكتاب والنشر، (القاهرة، 1992م).

30 ● **خدوري، مجيد**: ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، (بيروت، 1966م).

31 ● **خوري، يوسف**: المشاريع الوحدوية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1988م).

32 ● **داهش، محمد علي**: الشريف أحمد الريسوني، حياة وجهاد، دار الحياة، (تطوان، 1996م).

● محمد بن عبد الكريم الخطابي، دار آفاق عربية، (بغداد، 2002م).

● اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2003م).

● اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي 2004م).

● الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، 2004م).

● المغرب في مواجهة إسبانيا، دار الكتب العلمية، (بيروت، 2011م).

● مشكلة الصحراء الغربية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، (الموصل، 2008م).

● الصحراء الغربية دراسة تاريخية وسياسية (1884-2011م)، درا ابن الأثير للطباعة والنشر، (الموصل، 2011م).

● دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، (عمان، 2012م).

33 ● **درمونة، يونس**: تونس بين الحماية والاحتلال، مطبعة الرسالة، (القاهرة، د.ت).

34 ● **الديب، فتحي** عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، (القاهرة، 1984م).

35 ● **رياض، زاهر**: شمال إفريقيا في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1967م).

36 ● **الريحاني، أمين**: المغرب الأقصى، رحلة في منطقة الحماية الاسبانية، دار المعارف، (القاهرة، 1951م).

37 ● **الريسوني، علي** أبطال صنعوا التاريخ، المطبعة المهدية، (تطوان، 1975م).

38 ● **الزاوي، الطاهر أحمد** جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار الفتح (بيروت، 1970م).

39 ● **الزبيري، محمد العربي**: تاريخ الجزائر المعاصر، اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، 1999م).

40 ● **الزهيري، قاسم**: محمد الخامس، الملك البطل، دار النشر التقنية للشمال الإفريقي، (الرباط، د.ت).

41 ● **الزمزمي، عبد المجيد**: تونس في مواجهة التضليل، دار الروضة للطباعة، (بيروت، 1989م).

42 ● **زيادة، نقولا**: محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، (مصر، 1958م).

43 ● **سافاري، ألان**: ثورة الجزائر، ترجمة: ، نخلة كلاس، سلسلة الثقافة العسكرية، مطابع إدارة الشؤون العامة، (دمشق، 1961م).

44 ● **سعدالله، أبو القاسم**: الحركة الوطنية الجزائرية، منشورات دار الآداب، (بيروت، 1969م).

45 ● **سعيد، أمين** ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (القاهرة، د.ت).

46 ● **سويدية، حبيب**: الحرب القذرة، شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة

بالجيش الجزائري (1992–2000م)، ترجمة: روز مخلوف، (دمشق، 2003م).

47 ● **الشامي، علي**: الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، (بيروت، 1980).

48 ● **الشاوش، محمد بن العربي**: أضواء على الحركة الوطنية في شمال المغرب، دار الوحدة الكبرى، (تطوان، 1980م).

49 ● **شبر، حكمت**: الجوانب القانونية لنضال الشعب العربي من أجل الاستقلال، دار الحرية للطباعة، (بغداد 1974م).

50 ● **شكري، محمد فؤاد**: ميلاد دولة ليبيا الحديثة، (القاهرة، 1957م).

51 ● **شلبي، محمود عمر المختار**، المثل الخالد للنضال العربي، دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.م، 1975م).

● عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي، المكتبة العلمية ومطبعتها، (القاهرة، د.ت).

52 ● **الشلقاني، علي**: ثورة الجزائر، (د.م)، (القاهرة، 1956).

53 ● **الشقيري، أحمد**الجامعة العربية، كيف تكون جامعة، وكيف تصبح عربية، دار أبو سلامة للطباعة والنشر، (تونس، 1971م).

54 ● **الشريف، محمد الهادي**تاريخ تونس، مطبعة سراس للنشر، (تونس، 1993م).

55 ● **شعيب، علي: أسرار القواعد الأمريكية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، (طرابلس، 1982م).**

56 ● **الشيخ، سليمان**: الجزائر تحمل السلاح، أو زمن اليقين، ترجمة حافظ الجمالي، وزارة الثقافة، (دمشق، 2008م).

57 ● **صالحية، محمد عيسى**: صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، (الكويت، 1980م).

58 ● **صبحي، حسن**تاريخ شمال إفريقيا في العصر الحديث، مؤسسة شباب الجامعة، (الإسكندرية، 1973م).

59 ● **صيداوي، رياض**: صراعات النخب السياسة والعسكرية في الجزائر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 2000م).

60 ● **عبدالله، الطاهر** - الحركة الوطنية التونسية، (1830-1956)، بلا (د.م، 1975م).

● تاريخ الحركة النقابية في تونس، دار الطليعة، (بيروت، 1976م).

61 ● **العقاد، صلاح** : ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة الحديثة (القاهرة، 1970م).

● المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1980م).

62 ● **العسلي، بسام**: الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، (بيروت، 1982م).

63 ● **العلمي، محمد** : محمد بن يوسف أو تاريخ استقلال المغرب، دار الكتاب (الدار البيضاء، 1975م).

● الفاسي، رائد الحركة الوطنية المغربية، مطبعة الرسالة، (الرباط، 1980م).

64 ● **عميش، إبراهيم فتحي**: التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق للطباعة والنشر، (القاهرة، 2008).

65 ● **عوض، صالح**: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830-1962م)، دراسة تحليلية، (الجزائر، 1992م).

66 ● **غلاب، عبد الكريم**: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الشركة المغربية للطباعة والنشر، (الدار البيضاء، 1976م).

67 ● **الفاسي، علال** - الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، نشرة عبد السلام جسوس، (طنجة، 1948م).

-حماية إسبانيا في مراكش من الوجهتين التاريخية والقانونية، مطبعة الرسالة، (القاهرة، 1948م).

68 ● **فارس، محمد خير**: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912-1939م)، مطابع ألف باء، (دمشق، 1972م).

69 ● **قنانش، محمد**: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (الجزائر، 1982م).

70 ● **قنانش، محمد**: وزميله نجم الشمال الإفريقي (1926-1937)، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر، 1984م).

71 ● **كريديه، إبراهيم**: السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب، (الدار البيضاء، 1985م).

72 ● **لاندو، روم** - تاريخ المغرب في القرن العشرين، دار لثقافة، (بيروت، 1963م).

● مراكش بعد الاستقلال، دار الطليعة، (بيروت، 1960م).

● محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، منشورات دار الأمان، (بيروت، 1979م).

73 ● **المبروك، صالح إبراهيم**: ليبيا، التحول نحو الجماهيرية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، (طرابلس، 2007م).

74 ● **مجموعة من الباحثين**: الثورة الليبية في 30 عاماً (1969-1999م)، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، (بنغازي، 1999م).

75 ● **المحجوبي، علي** : الحركة لوطنية التونسية بين الحربين، منشوراً الجامعة التونسية، (تونس، 1986م).

● انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سراس للنشر، (تونس، 1993م).

76 ● **محمد، إسماعيل محمد**: قضية موريتانيا، دار المعرفة، (القاهرة، 1961م).

77 ● **محمود، أحمد**عمر المختار، الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في طرابلس الغرب، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (القاهرة، 1934م).

78 ● **مجاهد، مسعود**الجزائر عبر الأجيال، دار الأيتام الإسلامية الصناعية، (عمان، د.ت).

79 ● **مرتين، ميكيل**الاستعمار الإسباني في المغرب العربي (1860-1956)، منشورات التل، (الرباط، 1988م).

80 ● **المرزوقي، محمد** : صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، (تونس، 1973،).

● دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب، (تونس، 1975م).

81 ● **مقتدر، رشيد**: الإدماج السياسي للقوى الإسلامية في المغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، 2010م).

82 ● **مالكي، إمحمد**: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1994م).

83 ● **الملحم، نبيل**: البوليساريو، الطريق إلى المغرب العربي، مكتب الفيحاء (دمشق، 1987م).

84 ● **المناصرة، عز الدين**: المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، دار الشروق، (عمان، 1999م).

85 ● **المنوني، عبد اللطيف**: الحركة العمالية المغربية، دار توبقال، (الدار البيضاء، 1985م).

86 ● **الميلي، محمد**: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة، (بيروت، 1983م).

87 ● **النجم، عبد الباري عبد الرزاق**: جمهورية موريتانيا الإسلامية، دار الأندلس، (بيروت، 1966م).

88 ● **النحوي، الخليل**: بلاد شنقيط، المنارة... والرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (تونس، 1987م).

89 ● **الهادي، أسلم محمد**: موريتانيا عبر العصور، مطبعة أطلس، (نواكشوط، 1990م).

90 ● **الهادي، محمد المختار بن سيد محمد**: موريتانيا خلال قرن (1899-1999م)، مكتب العطار، (بغداد، 2000م).

91 ● **الهرماسي، محمد صالح**: الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد (1956-1986م)، دار الفارابي، (بيروت، 1995م).

92 ● **واتربوري، جون**: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، دار الوحدة (بيروت، 1982م).

93 ● **وادي، خيرية عبد الصاحب**: الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، (بغداد، 1982م).

94 ● **الورتلاني، الفضيل**: الجزائر الثائرة، منشورات عبد الرحمن، (بيروت، 1956م).

95 ● **الورديغي، عبد الرحيم**: الخفايا السرية في المغرب المستقل (1956-1961م)، دار الرشاد الحديثة، (الدار البيضاء، 1982م).

96 ● **وزارة الثقافة والإعلام التونسية**: اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم، المطبعة الرسمية (تونس، 1990م).

97 ● **ولد السالم، حماه الله**: موريتانيا في الذاكرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2005م).

98 ● **ولد سيد محمد، المختار**: موريتانيا خلال قرن (1899-1999)، مكتب خدمات العطار، (بغداد، 2000م).

99 ● **ولد سيدي باب، محمد الأمين**: مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2005م).

100 ● **ولد صدفني، محمد الراضي**: السياسة الاستعمارية الفرنسية وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا، المطبعة الوطنية (نواكشوط، 1994م).

101 ● **يحيى، جلال**: المغرب الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة، 1977م).

● المغرب العربي والاستعمار، الدار المصرية للتأليف والترجمة (القاهرة، 1966م).

ثالثاً- الكتب الأجنبية ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

■ أ- الإنكليزية:

◆ 1 - Abun-Nasr, Jamil: A history of the Maghrib, Cambridge University Press, (Cambridge, 1975).

◆ 2 - Allan, J.A: Libya since Independence, Economic and Political Development, (London, 1982).

◆ 3 - Barbour, Neril: Morocco, Thames and Hudson, (London, 1965).

◆ 4 - Blair, Leon Borden: Western Window in the Arab World, USA, 1965.

◆ 5 - Bidwell, Robin: Morocco under the Colonial rule French Administration of Tribal 1912-1965, Frank Cass, (London, 1973).

◆ 6 - Brace, Richard, M: Morocco, Algeria, Tunisia, (New Jersey, 1964).

◆ 7 - Bryan, Robin: Morocco-Land of the Farter West, (London, 1965).

◆ 8 - Burke, Edmund: Pan-Islam and Morocca Resistance to French Colonial Pentration 1900-1912, J. Aft. (B. 1972).

◆ 9 - Cretton, John: Western Dessert Problem and International Situation, Oxford University press, (London, 1981).

◆ 10 - Davis, John: Libyan Politics Tribe and Revolution, (London, 1987).

◆ 11 - Europa Publication Limited, The Middle East and North Africa, 1965-1966, (London, 1966).

◆ 12 - Europa Publication Limited, The Middle East and North Africa, 1967-1968 (London, 1967).

◆ 13 - Europa Publication Limited, The Middle East and North Africa, 1968-1969 (London, 1968).

◆ 14 - Europa Publication Limited, The Middle East and North Africa, (London, 1970).

◆ 15-Europa Publication Limited, The Middle East and North Africa, 1971-1972 (London, 1971).

◆ 16 - Europa Publication Limited, The Middle East and North Africa, 1972-1973 (London, 1972).

◆ 17 - Europa Publication Limited, The Middle East and North Africa, 1974-1975 (London, 1974).

◆ 18 - Europa Publication Limited, The Middle East and North Africa, 1979-1980 (London, 1979).

◆ 19 - Gahager, Charless F: The United States and North Africa, Harvard University Press (Cambridge, 1967).

◆ 20 -Jarrett, H. R: Africa, Macdonald and Evans Limited, (London, 1974).

◆ 21 - Jordon, david G: The Passing of French Algeria, (London, 1966).

◆ 22 - Knapp, Wilfrid: North West Africa, A political and Economic Survey, Oxford University Press (London, 1977).

◆ 23 - Knapp, Wilfrid: Tunisia Thames and Hudeon, (London, 1970).

◆ 24 - Marin, G. Weindauw: Food Development and Politics in the Middle East, (West view) press, (Baulde, 1982).

◆ 25 - Nelson, Harold D.: Morocco Country study, The American University, (Washington, 1978).

◆ 26 - Nelson, Harold and Rinhart Robert: Libyan - A country Study Federal Research division Libeary of Congress (Washighton, 1987).

◆ 27 - Quandt, B. William: Revolution and Political Leadership, Algeria 1954-1968, (London, 1969).

◆ 28 - Rezelt, Robert: The Western Sahara and Frontires of Morocco, nouvells Edition Latin, (Paris, 1975).

◆ 29 - Villard, Henry Serrano: Libya, The New Arab Kingdom of North Africa, (New Yourk, 1956).

◆ 30 - Wright, John: Libya A modern History, Croom Helm, (London, 1969).

◆ 31 - Woolman, david, S: Rebels the Rif, (London 1936).

◆ 32 - Zartman, Ira Witian: Government and Politics in North Africa, (London, 1963).

ب- الفرنسية: ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

◆ 1 - Alaoui, Mohammed Ben El Hassan: La cooperation entre L'union Europeenne et les pays du Maghred. edition d'un Elat Moderne (Nathan, 1994).

◆ 2 - Belaid, Sadok: Les perspectives constriction d'um grand Maghrib uni, en, Revu Algerienne des sciences Juridigues, No. 3 September 1989.

◆ 3 - Bernard, Stephano: Le Confilt Franco-Marocan (America, 1965).

◆ 4 - Brignon, Jeun: Histoire de Maroc, (Casablance, 1982).

◆ 5 - Decaua, Alain: L' Histoire en Question, (Paris, 1982).

◆ 6 - Fadhil, Idriss: Consensus Politique et Politique Etranger Marocaine de 1953-1977, Anne Universitair, (Paris, 1982).

◆ 7 - Gavardie, P. de: ala Legton, revue des deux mondes, (Paris, 1931).

◆ 8 - Julien, Charles Andre: Histoire de L' Algerie Contenmporain, (Paris press Universitaires de France, 1964).

◆ 9 - Julien, Charles Andre: Et la Tunisie devint independante 1951-1957, (Paris, 1985).

◆ 10 - Julien Charles Andre: Le Maroc face aux imperialisms 1415-1956) edition J.a, (Paris, 1978).

◆ 11 - Marchat, Henry: La France et al, espagne au Maroc pendant periode du protectorat, 1912-1956.

◆ 12 - Montagne, Robert: Revolution Au Maroc, Edition France Empire (Paris, 1968).

◆ 13 - Rauissi, Moncer: Population et societe Au Maghreb, Tunis, C'ere, production (Tunis, 1977).

◆ 14 - Rozett, Robert: Le Sahara Occidentat et les Frontires Maricaines, Nouvelles Editions Latines, (Paris, 1975).

◆ 15- Souriau-Hoebrechts (Christiance): La pareses Maghrebine, Libye-Tunisie-Maroc-Algerie. Ed,du C.N.R.S., (Paris, 1975).

ج- التشيكية ●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●●

◆ 1- Cubarjana, A.O.: Dejiny Sveta 1945-1949, Nakladatelstri Svoboda, (Praha, 1988).

◆ 2- Gombar, Eduard: Revoluce Demokraticke Strany Na Bilzkem Vychode, Univerzita, (Praha, 1986).

◆ 3- Filip, Jiri: Maroko, institute Zahraniciniho obchody CTK-Pressfoto, (Praha, 1978).

◆ 4- Koci, Josef: Tuniako, Institute Zahranicniho obchody CTK-Pressfoto, (Paha, 1978).

◆ 5- Sojak, Vladimir: Sbet po Druhe Svetove Valace, Orbis, (Praha, 1962).

رابعاً- الدراسات والمقالات: ••••••••••••••••••••••••

اعتمد الباحث على الكثير من الدراسات والمقالات المنشورة في المجلات العربية (المستقبل العربي - قضايا عربية - شؤون عربية - آفاق عربية - دراسات عربية - السياسة الدولية - الفكر السياسي - المنار - الوطن العربي - وغيرها) وفي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

فهرس المحتويات


الدار العربية للموسوعات


الدار العربية للموسوعات



أ. د. محمد علي داهش

ولد في الموصل (العراق) 1953.

- دكتوراه في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة جارلس، كلية الفلسفة براغ 1991.
- رئيس قسم الدراسات التاريخية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 1991-1995.
- رئيس قسم التاريخ/ كلية الآداب، جامعة الموصل 1999–2001.
- يدرس طلبة الدراسات العليا (ماجستير/ دكتوراه) موضوعات التاريخ الحديث والمعاصر، ويشرف على رسائل الماجستير والدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.
- نشر الكثير من البحوث والدراسات الأكاديمية والثقافية في المجلات العراقية والعربية خاصة.
- نشر العديد من الكتب في مجال التاريخ الحديث والمعاصر، ومنها:
- الشريف أحمد الريسوني، حياة وجهاد، دار الحياة/ تطوان – المغرب 1996 ترجم الكتاب إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان:
- My Ahmed Raissouni Face au Colonialisme. Franco – Spagnol. Moussa El – Borgi (Tetwan – Morocco – 1998).
- اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2003).
- اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي، 2004).
- الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، 2004).
- المغرب في مواجهة إسبانيا، دار الكتب العلمية (بيروت، 2011).
- الدولة العثمانية والمغرب، إشكالية الصراع والتحالف، دار الكتب العلمية 2011).
- الصحراء الغربية، دراسة تاريخية وسياسية 1884-2011، دار للطباعة والنشر، (الموصل، 2011).
- محمد بن عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد دار آفاق عربية، (بغداد، 2002)، الدار العربية للموسوعات (بيروت، 013
- دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي (عمان

Alallaf1956@yahoo.com

